المكانة الإقليمية لتركيا
حتى عام 2020

دراسة مستقبلية

المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020

دراسة مستقبلية

بكر محمد رشيد البدور





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2016 م

ردمك 978-614-01-1821-8



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لمساهمته في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثِّل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة الدراسات الشرق أوسطية بشكل خاص.

كما يتقدم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءاً بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

الباب الثاني

المكانة الإقليمية لتركيا، المؤشرات، والاتجاهات

مقدمة

إن عملية تحديد الوضع الاستراتيجي لدولة من الدول، واستشراف مكانتها الإقليمية ليس أمرًا هيِّنًا، ويبدو ذلك أكثر صعوبة وتعقيدًا في حالة تركيا، خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة؛ وذلك بسبب الطبيعة الديناميكية التي تميزت بها الدولة التركية الحديثة ومحيطها الإقليمي، ناهيك عن أن العالم بأسره يعيش حالة من التحول.

إن ما جرى على الساحة التركية، منذ مطلع الألفية الجديدة، لا يعد تغيُّرًا عاديًّا، بل يؤشِّر على إعادةِ الدولة التركية صياغةَ ذاتها؛ إذ شهدت تغيُّرات وتطورات بنيوية في المجتمع والدولة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002. وهنا، تبرز مشكلة الدراسة التي يحاول الكتاب مقاربتها؛ وتتمثل في طبيعة المكانة الإقليمية التي يمكن أن تحتلها تركيا حتى عام 2020، في ظلِّ التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بها؛ فقد أدَّت التغيرات التي عرفتها الساحة التركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى أشبه ما يكون بإعادة تَشَكُّل للدولة التركية المعاصرة وللمجتمع التركي المعاصر على حدٍّ سواء مع ما تحمل تلك التغيرات من تحديات وفرص كبيرة للدولة والمجتمع معًا.

وتأتي أهمية الدراسة انطلاقًا من معالجتها لمستقبل المكانة الإقليمية لتركيا من جانبين: أولهما نظري؛ إذ سعت الدراسة إلى التعريف بمفهوم المكانة الإقليمية ومؤشراتها، ومن ثم تتبُّع مسار مؤشرات هذه المكانة بهدف الوصول إلى نتائج واضحة وعلمية. وثانيهما عملي، ويتمثل في رصد الاتجاهات والاتجاهات الفرعية؛ وصولاً إلى الاتجاهات العظمى من خلال تقنيات الدراسات المستقبلية لمعرفة

السيناريوهات المحتملة لمكانة تركيا الإقليمية المستقبلية، وكذلك ترجيح أي من تلك السيناريوهات أكثر احتمالاً.

وقد تناول كثير من الدراسات والأبحاث العربية بعض الشؤون التركية، لكنها امتازت بالجزئية؛ فتارة تعالج شأنًا تركيًّا داخليًّا، وتارة تطرح مسألة في الشؤون الخارجية المرتبطة بتركيا، لكن الباحث يسعى في هذا الكتاب إلى قراءة المشهد التركي من كافة جوانبه بغرض استشراف المكانة التي يمكن أن تتبوأها تركيا في المنطقة خلال العقد المقبل. ولكي تكتسب الدراسة طابعًا علميًّا قام الباحث باستخدام أدوات وتقنيات الدراسات المستقبلية، مثل: تحليل السلاسل الزمنية، والتنبؤ الحدسي، وبناء السيناريوهات، كمنهجية أساسية في مقاربة المشكلة، كما استعان بأدوات أخرى كالوصف والتحليل وغيرها. وقد انصبَّ البحث على الاتجاهات الكبرى (Mega-trends) للتحولات في بنية المجتمع، والنظام السياسي التركي. ولما كان سلوك الدولة لا يرتبط بمتغيراتها الداخلية فقط؛ بل بشبكة من التفاعلات الإقليمية والدولية من حولها، فإن المسألة تتطلب تحديد الاتجاهات الكبرى لتلك التفاعلات، ومدى انعكاسها سلبًا أو إيجابًا على السلوك السياسي الخارجي لتركيا في أبعاده الإقليمية والدولية.

وهنا، لابد من الإشارة إلى قضية منهجية مهمة، وهي تحديد إطار الدراسة بعام 2020؛ الأمر الذي يستدعي التنبُّه إلى أن بعض الظواهر قد تتداعى خلال هذه الفترة، دون أن تصل نهايتها، وهو ما يتطلب دراسة الاتجاهات، والاتجاهات الفرعية (Trends and Sub-trends)، لمعرفة مدى تأثيرها وتكوينها للاتجاهات العظمى؛ وذلك ما تناوله الباحث في ثنايا الكتاب في سياق معالجة هذه الجوانب. كما أن المفاجأة في السياسة الدولية أمر مألوف، ولا يستطيع الفكر الإنساني التنبؤ بها، وهذه المفاجآت على نوعين: مفاجآت كبرى تغير الظواهر القائمة بشكل كلي، وأخرى تعوق مسارها بصورة آنية، دون تغييرها، بل تطول سمات غير أساسية في كينونة تلك الظواهر.

وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، جاء الكتاب في مقدِّمة وبابيْن وخاتمة، واشتمل كل باب على ثلاثة فصول. في الباب الأول، وهو بعنوان البنية الداخلية

لتركيا، تناول الباحث في الفصل الأول أصول الثقافة السياسية والبنية المجتمعيـــة في تركيا، وتضمَّن تحليلاً كميًّا لأحوال المجتمع التركي المعاصر في المجالات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة، أمَّا الفصل الثاني فرصد مؤشرات البنية الاقتصادية والتنميـــة البشرية والإنفاق الدفاعي التركي، وفي الفصل الثالث تناول الباحث المؤسســـات الرسمية للنظام السياسي التركي، ومكونات النخبة السياسـية والمجتمـــع المـــدني، وتوجهات الرأي العام نحو نظامه السياسي من خلال تحليل بعـــض اســـتطلاعات الرأي، كما تمت مناقشة الآلية الدستورية والقانونية لصنع القرار في تركيا، ومتابعة الاتجاهات الكبرى للنظام السياسي.

وحمل الباب الثاني من الدراسة عنوان المكانة الإقليمية لتركيا، وضـــم ثلاثـــة فصول؛ استعرض الباحث في أولها مؤسسات السياسة الخارجية التركية والقواعـــد التي تقوم عليها، وتفاعلات السياسة الخارجية مع البيئة المحاذية والبيئتين الإقليميـــة والدولية؛ وصولاً إلى الاتجاهات الكبرى لهذه السياسة، وفي الفصل الثاني تم تحليـــل بعض الدراسات المستقبلية للوقوف على طبيعة المؤشرات المستقبلية للوضع التركي إقليميًّا ودوليًّا، أمَّا الفصل الثالث فجمع فيه الباحث المؤشرات التي عالجتها الدراسة وتم حساب معدل التغير لكل مؤشر ضمن مدة الدراسة، وبناء على هذه المعدلات تم التنبؤ بقيم المؤشرات خلال السنوات العشر المقبلة على فـــرض ثبـــات هـــذه المعدلات، وبعد ذلك استعرض الباحث السيناريوهات الممكنة للمكانة الإقليميـــة لتركيا، ثم توقفت الدراسة عند السيناريو المحتمل وعالجت أثـــره علـــى المكانـــة الإقليمية، وبعد هذا التحليل تمت دراسة القوة العسكرية لتركيـــا ورصـــد بعـــض اتجاهاتها المستقبلية، وفي الخاتمة تم استعراض النتائج العامة الـــتي توصـــلت إليهـــا الدراسة.

الباب الأول

البنية الداخلية لتركيا

الفصل الأول

أصول الثقافة السياسية
والبنية المجتمعية

المبحث الأول

اتجاهات الأنثروبولوجيا السياسية

عرف الأتراك عبر تاريخهم الطويل تطور النظم السياسية من نظام القبيلـــة، ثم الدولة المدينة؛ تلك المدينة التي ظلَّت حتى حقبة متأخرة تتألَّف مـــن الخيـــام؛ لأن الأتراك لم يعرفوا المدن الحضرية إلا في مرحلة متأخرة من تاريخهم في أواخر عهـــد الهون وبداية عهد الكوك ترك، مرورًا بالنظام الإمبراطوري، وانتهاءً بالدولة القومية الحديثة ذات النظام الجمهوري.

كان المجتمع التركي في حقب طويلة من تاريخـــه قبـــل الإســـلام، مجتمعًـــا أرستقراطيًّا تسيطر فيه الأسر العريقة على مفاصل الدولة المهمة، وكانت المناصـــب فيها تورَّث من الأب إلى الابن، وكانت النظرة إلى الحكام تتسم بالقداسة بوصفهم مكلَّفين من قِبل الآلهة، وحمل الحكام الأتراك ألقابًا توحي بالعظمة والقوة، فَلُقِّـــب الإمبراطور باليابكو، وكذلك القاغان وزوجته القـــاتون، ثم بالخاقـــان وزوجتـــه خاتون، واستمر لقب الخان حتى نهاية الدولة العثمانية. كانت الفروســـية والقـــوة عاملاً حاسمًا إلى جانب الوراثة في اعتلاء سدة الحكم، خاصة عندما يثور النزاع بين ورثة العرش، وقد كان الحاكم يُنَصِّبُ كبير أبنائه أو كبير إخوته وليًّـــا للعهـــد[1]، كما كان يستعين ببعض الأمراء لتصريف بعض الشؤون الداخلية، كما اســـتخدم الحكام الأتراك لقب الملك والسلطان بعد الإسلام، ثم الجمع بين السلطنة والخلافـــة في القرن السادس الميلادي، وتحديدًا عام 1517، عندما تنازل الخليفـــة العباســـي الأخير، أبو إسحاق محمد المتوكل على الله، عن الخلافة للســـلطان ســـليم الأول؛

(1) أوزوطونا، يلماز، **المدخل إلى التاريخ التركي**، ترجمة أرشد الهرمزي (الـــدار العربيـــة للموسوعات، بيروت، 2005)، ط 1، ص 67-101.

الأمر الذي اعتبره بعض الباحثين خضوعًا من السلطة الدينية للسلطة السياسية[1].

وعند الحديث عن الثقافة السياسية للدولة التركية المعاصرة، نجد أن جذورها تعود إلى أواخر العهد العثماني، وتحديدًا إلى فترة التنظيمات، وتتمحور هذه الثقافة في اتجاهات ثلاثة، وهي[2]:

1. الاتجاه الديني الذي كان يدعو إلى استمرارية الخلافة، وجمع الشعوب الإسلامية تحت رايتها، وكان هذا الاتجاه يفسِّر ضعف الدولة بالابتعاد عن تعاليم الدين، ومَثَّلَ هذا التيار: العوامُّ، وعلماء الدين. وقد تبنَّى السلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة تململ القوميات في الدولة العثمانية، وقد أفرزت هذه الأفكار في مرحلة لاحقة الأحزاب السياسية ذات الجذور الدينية، التي سيتم تناولها عند الحديث عن النظام السياسي التركي.
2. الاتجاه القومي التركي (الطوراني)، ويهدف إلى إقامة دولة تشمل الشعوب التركية الأخرى في آسيا الوسطى. وقد نشأت الأحزاب القومية على أساس هذه الأفكار.
3. الاتجاه الثالث يسعى إلى قيام دولة تركية في الأناضول فقط، والقطيعة مع الإرث العثماني، وتأثَّر هذا الاتجاه بأفكار الثورة البلشفية، خاصة فيما يتعلق بالقطيعة مع الدين، ومَثَّلَ هذا الاتجاه مصطفى كمال باشا ورفاقه، الذين أعلنوا قيام النظام الجمهوري بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 1923، كما تأسَّس حزب الشعب الجمهوري والأحزاب اليسارية الأخرى وفقًا لهذه الأسس.

لقد قادت الظروف الداخلية والخارجية في تركيا الحديثة إلى صعود الاتجاه الثالث مُسْتَنِدًا إلى شرعية حرب الاستقلال التي خاضها رموز هذا التيار في أعقاب

---

(1) هلال، رضا، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع السياسي بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (دار الشروق، القاهرة، 1999)، ط 1، ص 65.

(2) بياتلي، كمال، "تكريس العلمانية في تركيا"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2012):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4c456431-776f-42cb-9bdb-2b6cf1742216

الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء الذين احتلُّوا كثيرًا مـــن الأراضـــي التركيـــة في الأناضول، وكذلك إلى استحواذ هذا التيار على الجيش، والإمساك بمرافق الدولـــة الناشئة، وأخذ هذا التيار بزعامة مصطفى كمال يسعى إلى إعادة صـــياغة شـــكل وهوية الدولة والشعب، وحدَّد الأسس التي أراد العمل على ضوئها لتحقيق أهدافه وملخص هذه الأسس[1]:

- الاستقلال ضمن حدود الأناضول.
- الحداثة.
- التوجه نحو أوروبا (الأوروبة).
- علمانية الدولة والشعب (قطع الصلة بكل ما هو ديني).
- امتلاك قاعدة صناعية.

ورغم تحسُّن الوضع السياسي في تركيا، واتساع نطاق الحريات السياسية في البلاد، بعد رحيل مصطفى كمال، ومن ثم خليفته عصمت إينونو، وتقلُّص القبضة الحديدية للكماليين على السلطة، برز العديد من التناقضـــات في مســـألة الهويـــة التركية، لاسيما منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، وتمثَّلت تلك التناقضات في نمو النزعات القومية لدى الأقليات العِرقية، والجدل حول الانتمـــاء الإقليمـــي لتركيا، ثم احتدام المواجهة بين العلمانية والتدين، خاصة بين النخب السياسية، على إثر صعود تيار الإسلام السياسي كقوة بارزة في الساحة السياسية التركية، وكـــل تلك التناقضات تجعل المجتمع يعيش أزمة هوية، وتخلق حالة من عـــدم الاســـتقرار السياسي والاجتماعي في الدولة التركية المعاصرة، وتكرِّس حالة من الصراع حـــتى وإن كانت بصورة خفية[2].

(1) روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قرطبة للنشـــر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1993)، ط 1، ص 10.
(2) "المصدر السابق"، ص 11.

المبحث الثاني

المجتمع التركي المعاصر

الخصائص السكانية

تتمثّل الخصائص السكانية لمجتمع ما في جملة من المؤشرات العددية والعمرية، إضافة إلى السمات العِرقية والثقافية والتوزيع الجغرافي للسكان، وهذه المؤشرات والسمات تنعكس على السلوك السياسي للدولة من خلال الاستقرار السياسي بصورة أساسية، فضلاً عن أثرها المباشر في الأفكار والثقافة السياسية للمجتمع، وانعكاسها على النظام السياسي وتوازنات القوى السياسية داخله[1]. والغرض من دراسة الخصائص السكانية هو بحث دورها في الاستقرار السياسي، الذي يشكّل عنصرًا مهمًّا في تحديد المكانة الإقليمية للدولة.

أولًا: التركيب العمري للمجتمع التركي:

جرى أول إحصاء للسكان في تركيا عام 1927، وكان عدد السكان في تلك السنة حوالي 14 مليون نسمة، وارتفع هذا العدد في الإحصاء الثاني عام 1935 إلى 16 مليون نسمة، وكان معدل الزيادة السكانية خلال هذه الفترة حوالي 0,87%، وقد قررت السلطات التركية في فترة لاحقة إجراء تعداد سكاني كل خمسة أعوام[2].

---

(1) عبد الحي، وليد، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** (مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2009)، ط 1، ص 22.

(2) Turkish Statistical Institute, “TurkStat Data Access and Publication Catalogue”, 2011, p. 27.

وقد بلغ عدد سكان تركيا في نهاية عام 2010 حوالي 73,7 مليون نسمة، وتشير الإحصاءات إلى أن النمو السكاني يتراجع تدريجيًّا، مما يشير إلى نجاعة آليات ضبط النسل التي انتهجتها الحكومات التركية المتعاقبة، وفي مقدمتها القانون الذي سُنَّ عام 1965 لتنظيم النسل، وكذلك الحملة الإعلامية التي قامت بها الحكومة التركية في الربع الأخير من عامي 1987 و1989، والتي سُمِّيت بحملة الإعلام والتعليم والاتصال لتنظيم الأسرة في تركيا، وشاركت فيها محطات الإذاعة والتلفزة التابعة للحكومة[1].

وتشير توقعات الأمم المتحدة المبنية على معدل الزيادة السنوية إلى أن عدد سكان تركيا سيصل إلى حوالي 98,3 مليون نسمة بحلول عام 2020[2]. كما يعتبر انخفاض معدل إنجاب المرأة في تركيا من 4,2 أطفال للمرأة عام 1981، إلى 2,4 طفل عام 2000، ثم 2,2 عام 2005، وصولاً إلى 2,1 طفل عام 2009، تغيُّرًا جوهريًّا في البنية الديمغرافية للمجتمع التركي، وتَعتبر الدراسات السكانية معدل الثبات في عدد السكان في دولةٍ ما هو 2,1 للمرأة، ويدل ذلك على تراجع عدد السكان في المجتمع التركي خلال جيلين؛ مما يشكِّل أرضية ملائمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ فقد أشار كثير من الدراسات والأبحاث إلى وجود صلة مباشرة وقوية بين عدم الاستقرار والنمو المفرِط للسكان؛ لأن هذا النمو يؤثِّر بصورة مباشرة على دخل الفرد ونصيبه من الناتج الإجمالي المحلي، إضافة إلى اختلال قيم المجتمع، وتراجع فرص الإبداع، وانحدار مستوى النخب، وغياب الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي[3].

ومع كل الإيجابيات المترتبة على انخفاض مستوى النمو السكاني، إلا أن رئيس وزراء تركيا السابق رجب طيب أردوغان، اعتبر أن انخفاض معدل الخصوبة إلى

---

(1) شلبية، محمود إبراهيم، **السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي** (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2000)، ص 20.

(2) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Prospects: The 2008 Revision**, (UN, New York, 2009), p. 40.

(3) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 23.

1,8 في عام 2010، في بعض المناطق التركية أمر خطير يهدِّد مستقبل تركيا نتيجة ارتفاع نسبة الشيخوخة بحلول عام 2038 وتواصل انخفاض معدل الخصوبة إلى حوالي 1,5[1].

وفيما يتعلق بمعدل العمر، فقد وصل عام 1990 حوالي 65 سنة ليرتفع إلى 72 سنة في 2009، وبلغت نسبة المواليد عام 2000 حوالي 20 في الألف، بينما بلغت نسبة الوفيات في العام نفسه 5,9 في الألف، ووفيات الرضع حوالي 42 في الألف[2].

وبالاطلاع على التقارير الإحصائية السكانية يمكن أن نسجِّل الملاحظات الآتية[3]:

1. تراجع عدد من هم في الفئة العمرية (0–19)، وهذا مؤشر على ضبط الزيادة السكانية، وانخفاض نسبة الإعالة لهذه المرحلة؛ مما ينعكس إيجابًا على المستوى المعيشي، والاستقرار السياسي.
2. ازدياد نسبة السكان في الفئة العمرية (20–39)، وهي مرحلة البحث عن العمل في الفترة ما بين عام 1990 إلى عام 2005؛ إذ كانت عام 1990 حوالي 30%، ووصلت في العام 2005 إلى 34%، مما شكَّل ضغطًا على الحكومة التركية في إيجاد فرص العمل، إلا أن هذه النسبة بدأت بالتراجع، ومن المتوقع أن تواصل هذا الانخفاض لتصل إلى 31% في العام 2020، وهذه النسبة تقترب من النسبة المسجلة عام 1990.
3. الارتفاع المتواصل في نسبة الفئة العمرية فوق الـ 60 عامًا؛ مما يزيد الضغط على صناديق التأمينات الاجتماعية، ويرفع نسبة الإعالة لهذه الفئة.

---

(1) أردوغان، رجب طيب، "تصريح حول زيادة عدد المواليد في تركيا"، **أخبار العالم**، 10مايو/أيار 2010، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/شباط 2011):
http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=37178

(2) البنك الدولي، "بيانات ومؤشرات الدول"، (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2011):
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.NENR/countrie s/1W?page=5 &display=default

(3) United States Census Bureau, "**International Population Data**", (Visited on 3 May 2011):
http://www.census.gov/population/international/data/idb/region.php

ثانيًا: التوزيع الجغرافي:

بلغت الكثافة السكانية في تركيا عام 2000 حوالي 80 فردًا/كم2 مقابل 73 فـــردًا عام 1990 و65 فردًا عام 1985، ويتركز معظم السكان في المنطقة الشمالية والغربية من البلاد على سواحل بحر إيجه، وبحر مرمرة، والبحر الأبيض المتوسط في المناطق الأكثـــر تقدمًا من الناحية الاقتصادية مقارنة مع مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول[1].

وتشير المسوحات الديمغرافية التركية إلى أن الهجرة من الريف إلى المدينة تتصـــاعد بوتيرة متسارعة؛ مما يهدد الاستقرار الاجتماعي، خاصة مع انتشار التجمعات السكانية العشوائية وبيوت الصفيح على مقربة من الأحياء الراقيـــة[2]، إلا أن نزعـــة الأقليـــات للانفصال بما فيها الأكراد تتراجع نتيجة لهذه الهجرة والاندماج بالمجتمع المدني وذوبـــان الهوية؛ فحزب العمال الكردستاني الانفصالي لا يمثل جميع الأكراد بـــل فئـــة منـــهم، وبالرغم من استمرار عملياته المسلحة فإنها تراجعت بشكل كبير منـــذ العـــام 1999، ودُفعت قواته العسكرية إلى شمال العراق خارج الأراضي التركيـــة، ووجـــود بعـــض العناصر الانفصالية لدى هذه الأقلية أو تلك لا يلغي الحقيقة القائلة بأن الهجـــرة مـــن الأطراف إلى المدن سيكون لها تأثير سلبـــي على الأقليات العِرقية أو الدينية القادمة من الأطراف نتيجة انصهار تكتلاتها السكانية في المدن التي هاجرت إليها فيضعف شعورها القومي، كما تحرم هذه الأقليات من النخب السياسية الممثلة لها بسبب الفجـــوة الـــتي تحدث بين هذه النخب وقواعدها الجماهيرية في الأطراف عند هجرتهـــا إلى المركـــز؛ الأمر الذي يُضعف الروح الانفصالية في المجتمع[3].

وقد تنامت الظاهرة الحضرية في تركيا بشكل كبير خلال الأعوام الثلاثين الماضية؛ حيث قفزت نسبة سكان المدن من 43% عام 1985 إلى حوالي 70% عام 2012[4].

(1) Turkish Statistical Institute, "Statistical Indicators 1923-2009", (Turkstat, Istanbul, 2010), p. 8.

(2) Gür, Mehmet; Cagdas, Volkan; Hülya, Demir; "Urban-Rural Interrelationship and Issues in Turkey", **Paper presented to the 2nd FIG Regional Conference Marrakech, Morocco**, 2-5 December 2003, p. 4.

(3) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 27.

(4) Gür, Cagdas, Hülya,"Urban-Rural Interrelationship and Issues in Turkey", p. 3.

ثالثًا: التعليم:

أ- الالتحاق بالتعليم وواقع البحث العلمي

يوجد في تركيا 132 جامعة منها 46 جامعة في إسطنبول، وقد بلغت نسبة النساء إلى الرجال في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حوالي 31% عام 1991، وتزايدت هذه النسبة فوصلت عام 2000 إلى 41,5%، وفي عام 2010 بلغت 44%[1].

وقد دلت نتائج الامتحان الدولي في الرياضيات والعلوم عام 2009 على أن الطلاب الأتراك أحرزوا نتائج أقل من المتوسط بالنسبة للبلدان المشاركة مما يوحي بوجود بعض الإشكالات في هذا المجال[2]. وفيما يتعلق بالبحث العلمي، فقد تحسَّن الأداء العلمي لتركيا بشكل كبير ومتسارع، ووصلت تركيا إلى مستوى يقترب من مستوى الصين التي تشهد هي الأخرى نموًّا مطَّردًا ومتسارعًا في مجال البحث العلمي، وارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي المحلي التركي لتتضاعف إلى ستة أضعاف خلال الفترة (1995-2007)، وزاد عدد الباحثين الأتراك خلال نفس الفترة بنسبة 43%، وتضاعف عدد المؤلَّفات أربع مرات، وزاد عدد الأوراق البحثية التي ينتجها الباحثون من 5 آلاف ورقة بحثية عام 2000 إلى 10 آلاف عام 2003، لتصل إلى 22 ألف عام 2009، وتضاعفت حصة تركيا من الناتج العالمي في البحث العلمي في الفترة ذاتها من 0,7% عام إلى 1,9%[3].

وتنتج تركيا نصف المقالات والبحوث العلمية في منطقة الشرق الأوسط (عدا إسرائيل)، وفي ترتيب جامعات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (التعاون الإسلامي) كان هناك أربع عشرة جامعة تركية من بين أفضل عشرين، وقد حلَّ

---

(1) Turkish Statistical Institute, "Women in Statistics", (Turkstat, Ankara, 2010), p. 49.

(2) The World Bank, **"The Road Not Traveled, Education Reform in the Middle East and North Africa, Trends in International Mathematics and Science study (TIMSS)"**, (Washington D.C., February 2009), p. 83.

(3) "المرجع السابق"، ص 83.

ستٌّ من تلك الجامعات في رأس القائمة[1]. ومن الملاحظ أن الباحثين الأتراك يهتمون بالعلوم التطبيقية أكثر من العلوم الأساسية، ولعل ذلك يعود للربط بين احتياجات قطاعات الإنتاج الصناعية المختلفة في السوق التركية، ومخرجات البحث العلمي، وإلى إسهام القطاع الخاص بدعم برامج البحث العلمي التي تخدم الإنتاج. لذلك نجد أن إيران متفوقة على تركيا في مجال العلوم الأساسية، وفي عام 2009 كان ثلاث من الجامعات التركية ضمن الخمسمائة جامعة الأولى من بين 16 ألف جامعة عالمية، بينما كان 39 من أصل 132 جامعة تركية ضمن لائحة أعلى 4 آلاف جامعة على مستوى العالم[2].

وتعد تركيا من الدول المميزة في مجال العلوم التطبيقية، والهندسة الزراعية، وهي من بين الاثنتي عشرة دولة الأعلى في إنتاج الأوراق البحثية في مجالات الأشعَّة، وتشير نتائج الرصد العلمي الذي يقوم به معهد المعلومات العلمية والتقارير الخاصة بالمجلات العلمية المقتبس منها Journal Citation Reports إلى أن الباحثين الأتراك يحققون تقدمًا متسارعًا في عدد مهم من الميادين العلمية التطبيقية، وعند مقارنة عدد الأوراق البحثية العلمية المنشورة في مجلات علمية مصنَّفة عالميًّا، أو عند استعراض مرات الاقتباس من البحوث العلمية التركية في المجلات العلمية العالمية، نجد النتائج التالية[3]:

1. بلغ عدد الأساتذة في جامعات تركيا حوالي 100 ألف أستاذ وكانت الجامعات التركية عام 1981 في المرتبة 42 بين الجامعات في العالم في مجال البحث العلمي. أمَّا في عام 2008 فقد احتلَّت تركيا المرتبة 18 بين دول العالم في البحث العلمي محققةً تقدمًا ملموسًا في تقارير المعايير

(1) Organization of the Islamic Conference, “Academic Rankings of Universities in the OIC Countries”, (OIC, Rabat, 2009) a Preliminary Report 2004-2008, p. 16.

(2) Ranking Web of World Research Centers, “Ranking web of universities”, (Visited on 10 July 2011): http://www.webometrics.info/top16000.asp

(3) اليمني، فتح الله، "معالم النهضة التركية الحديثة"، **مركز العلاقات العربية–التركية**، 18 إبريل/نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2015): http://taimturkey.com/ar/---_m3774.html

العلمية لقياس معدل التقدم في البحث العلمي، ومنها النشر في دوريات علمية عالمية، والحصول على براءات الاختراع، والإبداع العلمي وعدد المرات التي اقتبس فيها الباحثون من الأوراق البحثية.

2. احتلت تركيا المرتبة 23 من بين 146 دولة في عدد الأوراق البحثية، والمرتبة 32 في عدد مرات الاقتباس من بحوث علمائها، بينما احتلّت إسرائيل المرتبة 21 في عدد الأوراق، والمرتبة 17 في الاقتباس، أمَّا إيران فقد احتلت المرتبة 42 والمرتبة 49 على التوالي.
3. بلغ عدد البحوث التي أنجزها العلماء الأتراك في 20 فرعًا علميًّا خلال الفترة من 1997–2007 حوالي 87,703 أبحاث، مقابل 116,540 لإسرائيل، وحوالي 21,661 بحثًا لإيران، ويُلاحَظ أن العدد الأكبر من البحوث التركية ينصبُّ على العلوم التطبيقية، والهندسة الزراعية، والعلوم الطبية المساندة، خاصة في مجال الأشعة، بينما الإنتاج البحثي في العلوم الأساسية كالرياضيات والفيزياء أقل من ذلك، وعدد مرات الاقتباسات من هذه البحوث أقل من المعدل العالمي.

وحول الدور السياسي للعلماء والباحثين في تركيا، يمكن الإشارة للمسائل الآتية:

أولاً: فيما يتعلق بالعلماء والباحثين في العلوم الإنسانية فهم يتوزعون على مختلف الأطياف السياسية والفكرية في البلاد مع وجود مستقلين بينهم، وهؤلاء يتمتعون بنصيب متواضع من الإنتاج العلمي العالمي نظرًا لمعالجتهم لقضايا محلية في الغالب، ولأن المنشورات التي يتعاملون معها لا تتمتع بشهرة كبيرة، وهي باللغة التركية في معظم الحالات.

ثانيًا: فيما يتعلق بالعلماء والباحثين في العلوم الطبيعية والتطبيقية، فهم يقدمون مشاركات فاعلة في الإنتاج العلمي العالمي؛ لأن طبيعة هذه العلوم تهم المجتمع الإنساني برمته، ويغلب على هذه الفئة من العلماء عدم وجود توجُّه سياسي معين، فهم متخصصون في مجالات معينة، يخدمون بلادهم والعالم من خلالها، وعندما ينشب الخلاف بين السياسيين حول مسائل الحكم فإنهم يلجؤون إلى حُكم

المتخصصين أو التكنوقراط[1].

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الطويلة من التاريخ التركي المعاصر، التي هيمن فيها العسكر على شؤون الحكم وتهميش المجتمع المدني بمختلف فعالياته[2].

ونخلص إلى القول بأن هناك تناميًا واضحًا في مستوى تقدم البحث العلمي، إلى جانب ارتفاع نسبة التعليم بين الذكور والإناث؛ الأمر الذي قد يقود لجملة من النتائج:

- تزايد وعي المجتمع وعقلانيته؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى الضغط التدريجي باتجاه إعادة النظر في ثوابت الجمهورية ومبادئ مصطفى كمال أتاتورك على الصعيد السياسي، وقد بدأت آثار ذلك في الظهور بشكل فعلي لكن من المتوقع أن تكون أكثر وضوحًا وقوة في حدود عام 2015.
- تنامي الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بصورة أكبر من الفترات السابقة، خاصة من المناطق الشرقية إلى المناطق الغربية نظرًا للفجوة الواضحة في مستوى التنمية والتحضر؛ مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات، وقد يؤدي ذلك لتصاعد نزعات عدم الاستقرار الاجتماعي في الفترة من 2010-2020.
- تغير ملموس في بنية النظام السياسي، وقد بدأت ملامح ذلك عبر سلسلة من التعديلات الدستورية خلال السنوات الماضية، لكن ملامح هذا التغير لن تكون ملموسة قبل عام 2015.

ب. نسبة الأمية

حدث تراجع ملموس في نسبة الأمية منذ قيام الجمهورية التركية؛ فقد بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين جميع فئات السكان 10% فقط عام 1923؛ أي إن

(1) التكنوقراطية، **الموسوعة العربية**، (تاريخ الدخول: 14 يوليو/تموز 2011):
http://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

(2) Hale, W. “The Turkish Army in Politics 1960-1973”, in finkleand Nukhet, Sirrna, *Turkish state*, *Turkish Society*, (London, Routledge, 1990), p. 57.

نسبة الأمية بلغت 90%، وتواصل التحسُّن في مستوى معرفة القراءة والكتابة حتى وصلت النسبة إلى 81% عام 1990، وإلى 86,5% عام 2005[1]. وتشير الإحصاءات الرسمية التركية إلى أن نسبة الأمية عام 2010/2009 بلغت بين الذكور 3% وبين الإناث 12,1%، وهناك حوالي مليون نسمة منخرطون في صفوف محو الأمية، و2,028,081 مليون طالب في الجامعات و874,697 ألف طالب في الكليات المتوسطة.

(1) Education Audiovisual and Culture Executive Agency, "Organization of the Education System in Turkey 2009/2010", (Istanbul, 2009), p. 185.

المبحث الثالث

الخصائص الإثنية والبِنية الطبقية

أولًا، الخصائص الإثنية:

تُعد التركيبة الإثنية (العِرقية والدينية) في الجمهورية التركية الحديثة امتدادًا لتلك التركيبة التي كانت قائمة في ظل الدولة العثمانية، وهذه التركيبة لم تكن وليدة لحظة آنية، لكنها تشكَّلت عبر ستة قرون من عمر الدولة العثمانية، ولأن الجمهورية التركية الحديثة قائمة على إرث الدولة العثمانية، فقد ورثت منها التركيبة الإثنية بكل ما تنطوي عليه من تحديات وأخطار وتداعيات وتوقعات، وقد نجح الكماليون في تضييق مفهوم الأقليات سعيًا منهم لإعادة بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة غير تلك التي كانت قائمة أيام العثمانيين. وقد تم للكماليين ما أرادوا عبر معاهدة لوزان التي وُقِّعت في 24 يوليو/تموز 1923، وقد حددت المواد (37–44) من تلك المعاهدة الأقليات في تركيا بأنها المجموعات التي لا تدين بالإسلام، وهي المجموعات المسيحية واليهودية وأية مجموعة أخرى لا تدين بالإسلام، ولم تتطرق بنود المعاهدة إلى الأقليات العِرقية، وبالتالي فإن هذه المعاهدة شملت الأرمن واليونان المقيمين في تركيا باعتبارهم مسيحيين. وبحصول الكماليين على هذا الوصف للأقليات يكونون قد تخلصوا، من الناحية العملية، من اتفاقية سيفر الموقَّعة في 10 أغسطس/آب 1920، والتي نصَّت في المادتين (147–149) على وجود أقليات عِرقية إضافة للأقليات الدينية[1].

---

(1) نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة** (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998)، ط 1، ص 51.

وكان الهم الأكبر للكماليين هو تشكيل هوية الدولة التركية الناشئة، وصبغها بالصبغة التركية، بغضِّ النظر عن الهوية العرقية للآخرين في الأناضــول، وخاصــة الأكراد والأرمن الذين سعى كل منهم لإنشاء دولة خاصة به على جزء مــن أرض الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ الأمر الذي يجعل من هاتين القــوميتين خطرًا يهدد وحدة الدولة التركية الحديثة[1]. ولا توجد إحصاءات رسميــة لعــدد السكان في تركيا حسب الانتماء العِرقي، ويرجع ذلك الأمر إلى المسألة التي تمــت الإشارة إليها آنفًا، وهي ضرورة صبغ المجتمع الأناضولي بالصبغة التركية، حفاظًــا على وحدة الدولة التركية الحديثة، وللحدِّ من طموح الأكراد والأرمــن بشــكل خاص في إقامة دولة خاصة بكل منهم على أساس قومي، ويتم تبرير هذا الســلوك من قبل الدولة التركية بأن تركيا هي بلد كل الأتراك، بصرف النظر عن أصــولهم العِرقية؛ الأمر الذي لا يلقى قبولاً لدى الأقليات غير التركيــة، خاصــة الأرمــن والأكراد، و لم تعجبهم مقولة مصطفى كمال: "سعيد هو ذاك الذي يصف نفســه بالتركي".

لم يتطرق الدستور التركي لمسألة الأقليات العِرقية باعتبار أن كل مــواطن في تركيا هو تركي، لا من حيث العِرق؛ بل من حيث الهوية الوطنية، ومع ذلك فقــد نصَّت المادة العاشرة من الدستور التركي للعام 1982 علــى أن جميــع الأفــراد متساوون أمام القانون، دون تمييز على أساس اللغة، أو العِرق، أو اللون، أو الجنس، أو الرأي السياسي، أو المعتقد الفلسفي، أو الدين، أو الطائفة. ومع وجــود هــذا النص الدستوري، إلا أنه لم يُشرع أي قانون في تركيا لضمان حماية الأقليــات أو لضمان عدم التمييز ضدهم[2]. كما تنص المادة الثالثة من الدستور التركي على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية الوحيدة، وهذا يحرم الأقليات غــير التركيــة مــن استخدام لغتها حتى في التخاطب فيما بينها، فضلاً عن استخدامها في التعلــيم، أو تعليمها للأجيال الناشئة، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال المادة الثالثة والأربعين

(1) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 12-13.

(2) المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، **الأقليات في تركيا**، تقرير مقدم للاتحاد الأوروبــي والحكومة التركية، يوليو/تموز 2004، ص 6.

من الدستور التركي للعام 1982، الذي تم وضعه في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980، والتي تنص على أنه "لا يتم تدريس لغة أخرى غير التركية كلغة أم للمواطنين في أيٍّ من مؤسسات التدريب أو التعليم، ويتم تحديد تعليم اللغات الأجنبية من خلال القانون". وفي عام 1991 ألغت الحكومة التركية القانون الذي صدر في عام 1983، الذي يحظر استخدام اللغة الكردية (القانون رقم 2932)، كما أُلْغِي الحظر المفروض على مناقشة القضية الكردية في الأماكن العامة، إضافة إلى تأسيس قناة تليفزيونية خاصة تُبث باللغة الكردية، كل ذلك تم في إطار مساعي الحكومة التركية لتطبيق معايير كوبنهاغن لحقوق الإنسان على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي[1].

كما أن التنوع الإثني يعطي ميزة التنوع الثقافي في المجتمع، وما يترتب عليه من تمازج للثقافات وتفاعلها، لكنه ينطوي على خطر يتمثل في احتمالات زيادة النزعة الانفصالية في المجتمع، وتشير الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذه المسألة إلى وجود عدد من المحددات للنزعة الانفصالية يمكن إسقاطها على الحالة التركية[2]:

1. **تركز الأقليات في المناطق الحدودية**: فكلما كانت الأقليات واقعة في المناطق الحدودية تعزَّزت لديها النزعة الانفصالية بحكم قدرتها على التواصل مع الخارج، وزيادة إمكانية تلقي المساعدات الخارجية، وإقامة المناطق العازلة لها. وتشير هيكلية توزيع السكان في تركيا إلى تواجد أكبر الأقليات في المناطق الحدودية ذات الطبيعة الجبلية، وهم الأكراد الذين يتواجدون في المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد على طول الحدود التركية مع كلٍّ من العراق وإيران وسوريا وأرمينيا، كما يوجد معظم الأقلية العربية في هاتاي (لواء الإسكندرونة) عند الحدود السورية، أمَّا بقية الأقليات فتنتشر في المدن الكبرى، خاصة إسطنبول.

(1) المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، **الأقليات في تركيا**، ص 10.

(2) Wesselkamper, Eric, “Electoral System Design and Ethnic Separatism: A Rationalist Approach to Ethnic Politics in Eastern Europe”, Political Science Department, Illinois Wesleyan University, (Visited on 5 December 2011): http://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1019&context

2. **تجمُّع الأقلية في موقع جغرافي معين**: يُعمِّق الشعور بالهوية القومية عند تلك الأقلية، وعند تطبيق هذه المسألة على الحالة التركية نجد كبرى الأقليات (الأكراد) تتجمع بشكل ملحوظ في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، كما ذُكر آنفًا.

3. **توافُر مورد اقتصادي مهم في منطقة تركز الأقلية**: وهو العامل الذي يُـؤَمِّن الاكتفاء لهذه الأقلية إذا تمكَّنت من الانفصال، ويعتبر هذا العامل بحـد ذاته مُشجِّعًا على نمو النزعة الانفصالية، وفي الحالة التركية نجد أن مناطق تركُّز الأكراد لا تضم أي مصدر اقتصادي مميز يمكن أن يشكِّل مصدرًا لاكتفائها ذاتيًّا في المستقبل، باستثناء مرور أنابيب النفط مـن الـدول المجاورة عبر هذه المناطق، ولا يُمارس فيها أي نشـاط غـير الزراعـة والرعي. إذن هذا العامل ليس في مصلحة الأقلية الكرديـة في جنـوب وشرق البلاد، وكذلك الحال بالنسبة للأقلية العربية جنوب غرب البلاد عند الحدود السورية.

4. **توفُّر الدعم الدولي أو الإقليمي للأقلية**: عندما تجد الأقلية دعمًا دوليًّـا أو إقليميًّا، فإن نزعتها الانفصالية تزداد وتقوى، وفي الحالة التركية لا نجـد دعمًا دوليًّا معلنًا للأقليات بغرض الانفصال، لكـن القـوى الدوليـة والإقليمية تستخدم ورقة الأقليات للضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف سياسية، كما فعلت فرنسا عندما حرَّكت ورقة الأرمن لتبريـر رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي. وعلى الصعيد الإقليمـي، لا توجد مصلحة لأي طرف إقليمي في دعم النزعات الانفصالية في تركيا، خاصة أن معظم هذه الأطراف فيه تعددية إثنيـة، ومـع أن الحكومـة التركية اتهمت بعض الأطراف الإقليمية بتقـديم الـدعم للحركـات الانفصالية، خاصة حزب العمال الكردستاني الذي يشـكِّل الحركـة الانفصالية الكبرى، إلا أن هذا الدعم لم يكن له تأثير مهم.

وقد أشار بعض الباحثين إلى وجود اتصالات بين إسـرائيل والأكـراد انطلاقًا من الاستراتيجية الصهيونية المعروفـة باسـتراتيجية المحـيط أو

الأطراف التي تسعى لتوفير مناطق نفوذ في الأقاليم المجاورة للبلاد العربية، ومن ضمنها تركيا[1].

كما يدل المسار التاريخي للأكراد على وجود سجل حافل من الثورات في وجه السلطة السياسية التي يقعون تحت حكمها، ففي الفترة من 1828-1829 ثار الأكراد ضد الدولة العثمانية خلال حربها مع روسيا القيصرية، وتكرر هذا الأمر عام 1877-1878.

بعد إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية الحديثة تبنَّى مصطفى كمال خطًّا سياسيًّا يتمركز حول صبغ الأقليات العرقية المختلفة في تركيا بالصبغة التركية، وترتب على هذه السياسة منع الأقليات العِرقية في تركيا، ومنهم الأكراد، من استخدام لغاتهم في النواحي الأدبية والتعليمية والثقافية، ومنعهم من تشكيل أحزاب سياسية، وقد قوبلت محاولات مصطفى كمال لإلغاء الانتماء القومي للأكراد والأقليات الأخرى باحتجاجات عنيفة عام 1925 حركها الدراويش وأصحاب الطرق الصوفية بقيادة الزعيم الكردي سعيد بيران (1865 -1925)، وأعلنت هذه الانتفاضة رفضها لإلغاء الخلافة الإسلامية وإصرارها على انتزاع الحقوق القومية للأكراد والأقليات الأخرى. وخلال عقد الخمسينات من القرن الماضي، استطاعت الدولة التركية استمالة الزعماء التقليديين في الأرياف الكردية من خلال السماح لهم بالانضمام إلى الأحزاب السياسية التركية؛ الأمر الذي أضفى الصبغة الرسمية على سلطتهم السياسية. ونتيجة لاستقطاب الدولة للنخبة الكردية التقليدية، تبنَّت مجموعات كردية مناوئة لهذه القيادات أفكارًا قريبة من اليسارية؛ مما أدى إلى زيادة الوعي القومي لدى الأكراد عبر توليفة مزجت بين الشعور القومي والأيديولوجية اليسارية، وترتب

---

(1) Kirchick, James, "Another-Israel, Kurd and Jews Share a Similar history and Common Enemy", **Tablet magazine**, 18 October 2010, (Visited on 1 December 2010):
http://www.tabletmag.com/news-and-politics/47651/another-israel

على هذه المسألة تجدد الأنشطة السياسية المناوئة للحكومة التركية عبر تظاهرات جماهيرية ضخمة؛ مما دفع الحكومة التركية للتدخل عسكريًّا في شهر مارس/آذار من العام 1971 لإنهاء وجود المجموعات الفكرية والسياسية التي حرَّكت الأحداث؛ تبعها حملات عسكرية أخرى في العامين 1979 و1980[1].

وتصاعدت المواجهات بين الأكراد والدولة التركية، مع ظهور حزب العمال الكردستاني عام 1979 بقيادة عبد الله أوجلان، والذي أعلن سعيه لإنشاء دولة كردية (كردستان الكبرى) تضم المناطق الكردية في تركيا وإيران وسوريا والعراق، وبدأ الحزب عمله المسلح ضد ما سمَّاه: الاستعمار التركي والإقطاعية الكردية. ومع بداية التسعينات من القرن الماضي تصاعدت عمليات الحزب ضد الحكومة التركية والزعماء الأكراد الموالين لها، وبالرغم من اعتقال أوجلان عام 1999، فإن عمليات الحزب لم تتوقف حتى الآن[2].

وخلاصة الأمر أن الدولة التركية الحديثة تعرف هذه التركيبة العرقية المعقَّدة منذ تأسيسها قبل تسعين عامًا، واستطاعت المحافظة على وحدة أرضها وشعبها، وقد يستمر هذا الأمر ضمن المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة، وهو مرهون أيضًا بقدرة الحكومة التركية على التعاطي الحكيم مع مسألة الأقليات العِرقية بما يضمن خصوصيتها ويحفظ وحدة البلاد كذلك.

5. **سلوك الأغلبية تجاه الأقلية**: يُلاحَظ هذا السلوك من خلال بعض المؤشرات، مثل: تمكين الأقليات من استخدام لغاتها القومية، والسماح

---

(1) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 39–40.

(2) Popham, Peter, “The big question: Who are The PKK, and Could they Draw Turkey into the Iraq Conflict?”, **The Independent**, 23 October 2007, (Visited October 2010):5 on http://www.independent.co.uk/news/world/europe/the-big-question-who-are-the-pkk-and-could-they-draw-turkey-into-the-iraq-conflict-395192.html

لها بتكوين الأحزاب السياسية على أسس إثنية، وإشراكها في دوائر صنع القرار بحجم يتفق مع نسبها السكانية، والتوزيع العادل للدخل بين كافة المواطنين، بمن فيهم الأقليات(1).

وفي الحالة التركية، نجد أن هناك تحسُّنًا في سلوك الحكومة بهذا الصدد؛ فقد اعترف الرئيس تورغوت أوزال بالأكراد كقومية في تركيا بعد أن كان الكماليون يطلقون عليهم اسم أتراك الجبل أو الأتراك الشرقيين منذ تأسيس الجمهورية، وجاء هذا الاعتراف جزءاً من سياسة محاصرة حزب العمال الكردستاني إثر تصاعد عملياته ضد الحكومة مطلع التسعينات، كما رفعت حكومة العدالة والتنمية الحظر عن تعليم اللغة الكردية منذ العام 2003، وفاز عدد من الأكراد في الانتخابات البرلمانية عام 2007، كما ظهر بعض الأحزاب السياسية ذات الخلفية الكردية (الحزب الديمقراطي الاجتماعي الكردي) مع أن الحظر لم يُرفع رسميًّا عن تأسيس الأحزاب على خلفية إثنية.

وبدراسة الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأقليات في تركيا، نرى أن المناطق الجنوبية والشرقية من البلاد لا تزال تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، ومعدلات نمو اقتصادي منخفضة، وارتفاع نسبة البطالة، وتدني نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وانخفاض مستوى الدخل السنوي للفرد الذي يتراوح ما بين 40-60% من مستوى دخل الفرد السنوي في المناطق الشمالية والغربية. وتعزو الحكومة التركية هذا الأمر إلى تدني مستوى الأمن بسبب الأعمال التي تقوم بها الحركات الانفصالية الكردية في هذه المناطق، بينما يعزوه بعض الجهات الكردية إلى سياسة حكومية متعمدة تقوم على تهميش الأكراد وتجاهل حقوقهم(2).

---

(1) Somer, Murat, “Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey’s Democratization and Integration with Europe”, **The Global Review of ethnopolitics**, Vol 1, no 4, June 2002, p. 74.

(2) لطفي، منال، **تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، الشرق الأوسط**، لندن، 2007، ص 136.

6. **وجود نماذج انفصال ناجحة للأقليات في المحيط الإقليمي**: فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت عدة عمليات انفصال في منطقة غرب آسيا وجنوب غربها، ومن أبرزها: انفصال باكستان عن الهند وانفصال بنغلاديش عن باكستان، وتفكك الاتحاد السوفيتي، لكن أغلب هذه الدول التي حدث فيها الانفصال لا تتمتع بعُمق تاريخي كالذي تتمتع به تركيا، فهي غالبًا دول حديثة، وباستثناء هذه الدول حديثة النشأة نلاحظ أن الدول التاريخية، مثل: روسيا وإيران والعراق وتركيا، لم تتعرض للانفصال رغم وجود الأقليات العِرقية فيها.

إن غياب النزعات الانفصالية في الدول التاريخية يعد عاملاً مثبطًا للأقليات التركية، ويتأكد هذا الأمر بانخفاض عدد النزاعات العرقية في إقليم الشرق الأوسط؛ فقد أشارت دراسات العالم المتخصص في دراسات الأقليات، تيد روبيرت جور، إلى أن عدد النزاعات الإثنية في الشرق الأوسط وصل خلال الفترة 1970-1979 إلى 16 نزاعًا، إلا أن هذا العدد انخفض إلى 13 نزاعًا في الفترة الممتدة بين 1980 و1989، ثم إلى 6 نزاعات في الفترة بين 1990 و2000[1].

وبالعودة إلى مؤشرات النزعة الانفصالية في المجتمع، والتي تتضمن أعمال العنف، والاحتجاجات، والثورة من جانب الأقليات تجاه السلطة الحاكمة، إضافة إلى استخدام القوة العسكرية بمستوياتها المختلفة، وتقييد الحركة والاعتقالات، وأعمال التطهير العرقي المنظَّم وغيرها من أنماط سلوك الدولة تجاه الأقليات، فإننا نجد الاتجاه العام لهذه المؤشرات يميل نحو التراجع في تركيا منذ العام 1999[2]. وتُقدَّر نسبة التجانس العِرقي في تركيا بحوالي 79%؛ وذلك يعني أن هذا المتغير

---

(1) Gurr, Ted, R. *Peoples Versus States: Ethnopolitical conflict and Accommodation at the End of the 20th Century*, (US Institute of Peace,Washington, 2000), p. 350.

(2) Marshall Monty. G, Gurr Ted. R. *Peace And conflict 2005*, (Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2005), p. 88.

(النزعة الانفصالية) لن تكون له أهمية ذات شأن في الوضع الداخلي؛ فالاتجاه العام لمؤشرات الصراع الإثني في المجتمع التركي يسير نحو التراجع، ويبدو ذلك واضحًا من الحصيلة الكلية للمؤشرات مجتمعة في كل عام، كما أن تقرير الصراع والسلام يشير إلى أن قيمة المؤشرات الداعمة للانفصال في تركيا هي 2 من 7، أي بنسبة 28,6%؛ وهذا يعني أن احتمالات تقسيم تركيا على خلفية إثنية حتى عام 2020 هي احتمالات ضعيفة(1).

7. **زيادة معدل النمو السكاني**: تُبيِّن الدراسات السكانية أن الدول المتنوعة عرقيًّا، والتي يزيد فيها معدل إنجاب المرأة عن 2,1، تكون أكثر عرضة للاضطرابات السياسية وتزايد النزعة الانفصالية، وعندما نعرف أن معدل إنجاب المرأة التركية هو 1,70، ومن المتوقع أن يبقى ضمن هذا الحدِّ حتى عام 2020 حسب تقديرات معهد الإحصاءات التركي؛ مما يضعف دور هذا العامل في النزعة الانفصالية.

ثانيًا: البِنية الطبقية:

بعد دراسة البنية الديمغرافية للمجتمع التركي لابد من الحديث عن بنيته الطبقية، وبالنظر إلى مكوناتها نجد أن الطبقة العليا تشكِّل 10% من مجموع السكان، والطبقة الوسطى 25%، والطبقة السفلى 74%، ومن هم دون مستوى الفقر 18%.

وقد بدأت الطبقة العليا المعاصرة في المجتمع التركي بالتشكُّل منذ عهد الإصلاحات وما صاحبها من تغيُّرات على كافة الصعد، خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو الغرب (حركة التغريب) التي قادها مجموعة من الأشخاص درسوا في الجامعات الغربية خاصة الفرنسية، واتضحت معالم هذه الطبقة بعد إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923، فقد برزت أربع قوى كبرى تهيمن على حياة الناس في الدولة

(1) Minorty Rights Group International, "Peoples Under Threat (2008-2011)", **Rights Group International**, (Visited on 5 July 2011):
http://www.minorityrights.org/10744/peoples-under-threat/peoples-under-threat-2011.html

التركية المعاصرة، هي: القوى العسكرية، والقوى الاقتصادية والتجارية، والكتل السياسية والمؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى قوى تقليدية مؤثِّرة كملَّاك الأراضي وشيوخ القبائل[(1)].

أمَّا الطبقة الوسطى التقليدية، فتتكون من كبار المزارعين والحرفيين وأصحاب المحال التجارية (صغار التجار)، ومع التطورات الاقتصادية تشكَّلت في البلاد طبقة وسطى جديدة إلى جانب تلك التقليدية، تتألَّف بصورة أساسية من الأشخاص الذين اكتسبوا مهارات من خلال التعليم كالفنيين والمهنيين والعاملين في التعليم ومراكز البحوث والدراسات، وأساتذة الجامعات، وموظفي البنوك وقطاع الخدمات[(2)].

ومع أن معدل دخل الفرد في تركيا قد ارتفع بصورة مُطَّرِدة -حتى في ظل العمليات الاستنزافية التي شنَّها حزب العمال الكردستاني خلال الفترة الممتدة بين 1984 و1999- من 2810 دولارات عام 1984 إلى 7800 دولار عام 1999، إلا أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء اتسعت أيضًا، وضعفت نسب المساواة التي يُعبَّر عنها بمؤشر جيني GINI index لعدم المساواة (نسبةً للعالِم كواردو جيني)، وبتتبع هذا المؤشر نلاحظ زيادته النسبية خلال تلك الفترة 1990-2010، واستمر هذا المؤشر بالزيادة حتى بعد أن تراجعت حِدَّة عمليات الحزب الكردي[(3)].

---

(1) Birdsall, Nancy, “The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest”, **Center for Global Development**, March 2010, p. 22.

(2) Alpay, sahin, “New middle class and democracy in Turkey”, **Today's Zaman**, 11 June 2007, (Visited on 30 December 2011):
http://www.todayszaman.com/columnist-113637-the-new-middle-class

(3) أطلس بيانات العالم، "تركيا -عدم مساواة الدخل- مؤشر GINI"، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول2015):
http://ar.knoema.com/atlas/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/topics/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1/%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-GINI

كما ترافق ذلك مع تزايد الفجوة بين الريف والمدينة، لاسيما في الفترة بين 1994–2004، وقدَّرت الأمم المتحدة أن 20,5% من السكان يعيشون دون مستوى الفقر عام 2005؛ وذلك باستخدام مؤشر قياس يجعل الفقر أقل من دولارَيْن يوميًّا. وقد تراجعت نسبة الفقر بشكل مستمر، لكن أكثر الفترات تراجعًا في هذه النسبة تمتد من عام 2002 إلى 2005 وهي الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية للسلطة أول مرة، لكن هذا التراجع لم يُلْغِ وجود الفوارق الطبقية في البلاد[1].

ومع أن نسبة السكان تحت خط الفقر مرتفعة، وكذلك الفجوة بين الفقراء والأغنياء إلا أن انعكاس الفقر على السلوك الاجتماعي محدود مقارنة بكثير من دول العالم؛ ففي الوقت الذي وثَّقت فيه الشرطة التركية نحو 150 ألف جريمة عام 2008 في مدينة إسطنبول، وثَّقت الشرطة البريطانية نحو مليون جريمة في لندن؛ لذلك تعتبر مدينة إسطنبول آمنة نسبيًّا مقارنة بمثيلاتها من المدن في العالم[2].

ولما كانت البطالة تمثِّل مؤشرًا على الحالة الاقتصادية للسكان، والبنية الطبقية للمجتمع عمومًا، فإننا نلاحظ التفاوت الواضح بين المحافظات التركية، فلو قارنَّا بين المناطق الشمالية والغربية من البلاد، والمناطق الجنوبية والشرقية، فإن نسبة البطالة في المناطق الشمالية والغربية تترواح بين 9,9% و11%، بينما تتروراح بين 15% و17% في جنوب وشرق البلاد؛ حيث تقطن أغلبية كردية.

ومع أن الأوضاع الاقتصادية للمجتمع لها تأثير مباشر على درجة التماسك الاجتماعي، إلا أن الأسرة التركية لا تزال تتمتع بتماسك عالٍ؛ حيث يستمر وجود نمط الأسرة الممتدة، وتعيش الفتاة التركية مع أسرتها إلى أن تتزوج، كما أن تعدد الزوجات ممنوع في تركيا منذ قيام الجمهورية، لكنه يوجد بنسب منخفضة

---

(1) United Nations Statistics Division, “Handbook of Statistics”, (Visited on 5 October 2011):
http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=TURKEY

(2) Berlinski, Claire, “Istanbul's Crime Conundrum”, **City journal**, vol 19, no 3, Summer 2009, (Visited on 25 October 2011):
www.city-journal.org/2009/19_3_istanbul-crime.html

خاصة مع تطور تقنيات زراعة أطفال الأنابيب. ونسبة الطلاق في تركيا منخفضة بشكل عام؛ إذ لم تتجاوز هذه النسبة 4% عام 2009 حسب المعهد التركي للإحصاءات، في حين كانت هذه النسبة حوالي 0,19% عام 1980[1].

(1) Turkish Statistical Institute, “Turkey’s Statistical Yearbook, 2010”, (TurkStat, Ankara,2010), p. 187-189.

المبحث الرابع

النزوع التاريخي للجيوستراتيجية التركية

تؤسِّس قراءة البنية الثقافية والاجتماعية التي استعرضـنا أبعادهـا التاريخيـة للانتقال إلى الجانب الخارجي لتوضيح المحيط الجيوستراتيجي لتركيا بهدف معرفـة المناطق التي تعارفت الدول التركية المتعاقبة على اتخاذها مجالاً حيويًّا، ويُعَدُّ العامـل الجغرافي ركيزة أساسية في تحديد المجال الحيوي للدولة، وعلى هذا الأساس يمكـن تحديد النزوع الجيوستراتيجي لتركيا من خلال بيان الأقاليم السياسية المحيطـة بهـا على النحو الآتي:

تحيط بتركيا عشر دول في قارتي آسيا وأوروبا موزعة كالآتي:

أ- الدول الآسيوية، وهي: روسيا الاتحادية عبر البحر الأسود في الشـمال، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإيران في الشرق، والعراق، وسـوريا في الجنوب.

ب- الدول الأوروبية، وهي: بلغاريا، واليونان في الشمال الغربـي والغرب، وجزيرة قبرص في الجنوب.

ويقسِّم الدكتور، أحمد داود أوغلو، المحيط الحيوي لتركيا على النحو الآتي[1]:

1. المناطق البرية القريبة، وتضم البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
2. الأحواض البحرية القريبة، وتضم: البحر الأسود، والجزء الشرقي مـن البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربـي، وبحر قزوين.

---

(1) أوغلو، أحمد داود، **العُمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السـاحة الدوليـة،** ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010)، ط 1، ص 156.

3. المناطق القارية القريبة وتضم: أوروبا، وشمال إفريقيا، وجنوب آسيا، ووسط وشرق آسيا.

كما يمكننا توصيف الأقاليم السياسية المحيطة بتركيا، والتي تحدِّد نزوعها الجيوستراتيجي على النحو التالي:

1. شمال آسيا (روسيا).
2. آسيا الوسطى: الصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، ومنغوليا، وتركمانستان، وأوزباكستان.
3. جنوب غرب آسيا: الهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية، والهضبة الإيرانية.
4. جنوب آسيا: الهند، وباكستان، وأفغانستان.
5. أوروبا: الاتحاد الأوروبي.

ولمزيد من التوضيح حول النزوع الجيوستراتيجي للأتراك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (1)

يبيِّن النزوع الجيوستراتيجي للأتراك

خلال الفترة الممتدة بين 7000 ق.م و2011م

الكيان السياسي	الفترة التاريخية	النزوع الجيوستراتيجي
أورال-آلتاي	7000 ق.م	سفوح سلسلة جبال كوغمن.
البروتو-تركية	حوالي 2000-1000 ق.م	من الألطاي الشمالي إلى جنوب سهل سيبيريا.
تشون-غوي	1766-1122 ق.م	السهوب الشمالية.
تا-بي	1122-1116ق.م	السهوب الشمالية.
به-جي	1116-627 ق.م	السهوب الشمالية.
كيو-كوي	627-220 ق.م	السهوب الشمالية.
الكون-الهون	220 ق.م-216م	مساحات واسعة من آسيا حتى الهند وبحر الخزر.
السيانبيون (التابغاج)	216-394م	آسيا الوسطى وأطراف الصين.
الأوار (الأبار)	394-522م	تخطِّي جبال تانري نحو تركستان الشرقية والتوسع شرقًا واحتلال جزء من الأراضي الصينية.
كوك ترك (كوك-ترك)	522-745م	من أواسط آسيا إلى غرب الصين.
الأويغور	745-940م	تركمانستان الشرقية ثم تقلّصت واستقلت عنها الدول التابعة لها.
القاراخانيون	940-1040م	وصلت حدودهم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وأخذوا دور العرب في قيادة العالم الإسلامي.
السلاجقة	1040-1300م	بلاد الفرس والعرب والترك وصلت حدودهم إلى الجنوب الشرقي من إيران وكافة المناطق المحاذية لباكستان وصولاً إلى خليج البصرة والخليج العربي.
الإمبراطورية العثمانية	1300- 1923م	كامل آسيا الصغرى، وجزء كبير من جنوب شرق أوروبا، وغرب آسيا، وشمال إفريقيا.
الجمهورية التركية	1923-...	

وعند رصد النزوع الجيوستراتيجي للأتراك خلال الفترة الممتدة بين 7000 ق.م و2011م، بالإضافة إلى السياق التاريخي السابق، نلاحظ ما يلي[1]:

أولاً: تكرار الجذب الجيوستراتيجي: والمقصود به، عدد مرات اتجاه الكيانات السياسية التركية عبر مسارها التاريخي خارج أرضها نحو الأقاليم الجغرافية المحيطة بها، أو عدد مرات تعرضها للغزو من تلك الأقاليم.

- استحوذت أوروبا، وخاصة الجزء الشرقي منها، على عدد المرات الأكثر في الانجذاب الجيوستراتيجي للأتراك خلال حوالي 900 سنة بـ 23 مرة.
- احتلَّت منطقة شمال آسيا، وتحديدًا روسيا، المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات 20 مرة.
- احتلت منطقة جنوب غرب آسيا المرتبة الثالثة بـ 18 مرة.
- احتلت منطقة جنوب آسيا (الهند، باكستان، أفغانستان) المرتبة الأخيرة بـ 7 مرات فقط.

نلاحظ أن المناطق الثلاث الأولى هي مراكز الجذب التاريخية بدرجة متقاربة نوعًا ما في عدد مرات تكرار الجذب الجيوستراتيجي لكل منها.

ثانيًا: إن الانجذاب نحو منطقة إقليمية معينة يتعلق بطبيعة موازين القوى بين المناطق الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فأينما وُجدت المناطق الرخوة، تتزايد قوة الجذب، ويمكن توضيح هذه المسألة ببعض الأمثلة[2]؛ فعندما كانت

---

(1) الملاحظات الواردة في التحليل تم استخلاصها من مصادر تاريخية عدَّة، وللتوسع في هذا الموضوع يمكن الاطلاع على:

التركماني، أسامة، **موجز تاريخ الترك والتركمان قبل الإسلام وبعده** (دار الإرشاد، حمص، 2009)، ط 1، ص 10-95. وكذلك: أوزوطونا، **المدخل إلى التاريخ التركي**، ص 5-65.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الكيانات التركية الأخرى لم يتم إيرادها في الجدول نظرًا لتزامنها وتشابهها في النزوع الجيوسترتيجي وتم الاكتفاء بالكيانات الكبرى والأكثر شهرة.

(2) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 20.

أوروبا تعيش حالة من الصراعات والانقسامات في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، شكَّلت أوروبا الشرقية وخاصة منطقة البلقان نقطة جذب استراتيجي للدولة العثمانية؛ باعتبارها نقطة رخوة في البيئة المجاورة لها. وفي الفترة المعاصرة شكَّل العراق -بعد فرض مناطق الحظر الجوي فوق شماله وجنوبه في أعقاب غزوه الكويت عام 1990م- منطقة رخوة بالنسبة لتركيا؛ حيث شهدت منطقة شمال العراق عمليات عسكرية واسعة النطاق قامت بها القوات التركية لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني الانفصالي داخل الأراضي العراقية، وهكذا يمكن ملاحظة هذه القاعدة في كل الفترات التاريخية بشكل عام.

وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل تركيا لم يعد يعتمد على ارتباطها بالغرب فقط؛ فقد تغيَّرت هذه النظرة لدى الأتراك أنفسهم في ظلِّ كثير من المعطيات، والتي من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، وتراجع الأهمية النسبية لتركيا بالنسبة لأوروبا والغرب؛ إذ كانت تعد رأس حربتهما في مواجهة الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، وكذلك الموقف الأوروبي والغربي المنحاز لليونان إثر الاجتياح التركي لجزيرة قبرص في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وكذلك رفض قبول العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، وقبول عضوية اليونان، وقبرص؛ مما حدا بالساسة الأتراك إلى التنبه لأهمية الشرق الذي أراد سلفهم مصطفى كمال الانسلاخَ عنه، وقد تجلَّت هذه المسألة بتبني الرئيس التركي تورغوت أوزال لفكرة العثمانية الجديدة، ويبدو أن الممارسة السياسية التركية بدأت بالفعل تتوجه نحو خلق توازن في علاقاتها مع محيطها الإقليمي، دون الابتعاد عن الغرب، وقد تجلَّى ذلك في عدة مؤشرات نذكر منها ما يلي[1]:

- توسيع إطار منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وهي الخطوة الأولى التي قامت بها تركيا بعد الحرب الباردة في محيطها الآسيوي.
- الانضمام إلى مجموعة الدول النامية الثمانية؛ مما مكَّنها من التقارب مع القوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا وإفريقيا، مثل: إندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا، ومصر.

---

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص 108-301-315.

- تحسين العلاقات مع سوريا، والتي وصلت إلى حافة الصدام عام 2000.
- عدم السماح باستخدام الأراضي التركية لضرب العراق عام 2003.
- اتخاذ موقف مستقل عن الموقف الغربي فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.
- التنديد بالحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، وبالحرب على غزة في العام 2008، وما تبعها من الانسحاب من مؤتمر دافوس على ذات الخلفية، ثم إرسال أسطول الحرية، الذي فجَّر العلاقات التركية-الإسرائيلية عام 2010.
- مساعدة المعارضة السورية بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، واحتضان اجتماعاتها، وكذلك استضافة لقاء أصدقاء سوريا في شهر يونيو/حزيران 2012، الذي ضمَّ ما يزيد على تسعين دولة؛ الأمر الذي تسبَّب في توتر العلاقات التركية-السورية مجددًا.

الفصل الثاني

البنية الاقتصادية

تعد البنية الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المكانة الدولية والإقليمية لدولة ما، فالتطورات السياسية والاجتماعية، وكذلك النهضة التكنولوجية والعلمية، تعتمد بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية لتلك الدولة.

وعند استعراض المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد التركي، يتبيَّن أن الأطر العامة لهيكلية الاقتصاد لم تتعرض لأي إصلاحات تُذكر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وما ترتَّب عليها من خسارة تركيا لمعظم أسواقها الخارجية رغم وقوفها على الحياد عسكريًّا؛ فقد تأثر الاقتصاد التركي بالأوضاع السياسية التي سادت البلاد منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 على يد التيار القومي العلماني الذي ظلَّ يهيمن على مفاصل الدولة بقبضة حديدية، ومنذ مطلع السبعينات من القرن الماضي شهدت الساحة التركية بروز تيارات سياسية مناهضة للعلمانية أخذت تسعى بدورها لتفكيك قبضة العلمانيين على مفاصل الدولة، بما في ذلك الجانب الاقتصادي[1].

ويمكن أن نرسم ملامح المشهد الاقتصادي التركي في الفترة الممتدة بين 1945 و1979 على النحو الآتي:

- الشعبوية والدولانية وسيطرة القطاع العام.
- اتباع سياسة اقتصادية تتمحور حول الاقتصاد الداخلي بشكل أساسي.

---

(1) خشرم، عمر، "الصراع من بوابة الاقتصاد"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، (تاريخ الدخول: 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2011):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/be53fe8c-0ad0-4b19-be91-7bd578a0cdce

- فرض إجراءات حمائية لصالح الشركات الوطنية.
- فرض قيود مشددة على الواردات والشركات الأجنبية.
- تراجع الصادرات بفعل تعقيد البيروقراطية وانتشار الفساد.
- تراجع الإيرادات الحكومية اللازمة للنهوض بقطاع الصناعة.
- صعوبة تأمين المواد الأولية الخاصة بالصناعة.
- العشوائية، وعدم التنظيم وقلّة الفاعلية في القطاع العام، إضافة إلى توظيف هذا القطاع من قبل النخب السياسية لتحقيق مكاسب ذاتية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وإغراق مؤسسات القطاع العام بعدد كبير من الموظفين للحدِّ من البطالة؛ الأمر الذي تسبَّب في تواصل العجز في الميزانية، وارتفاع نسبة التضخم والمديونية، وانخفاض قيمة العملة التركية.
- زيادة نفقات الدولة، وضعف الاقتصاد عمومًا نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي، والمواجهات العسكرية في قبرص والمناطق الكُردية.

ويُعد عقد الثمانينات من القرن الماضي نقطة تحول بارزة على الصعيدين السياسي والاقتصادي مع عودة الحكم المدني للبلاد؛ ففي يناير/كانون الثاني عام 1980 بدأت حكومة رئيس الوزراء، سليمان ديميريل (جاءت عبر انقلاب عسكري)، بتنفيذ برنامج الإصلاحات بعيدة المدى، الذي صمَّمه نائبه -ووزير الشؤون الاقتصادية- تورغوت أوزال، ويقوم على تحول الاقتصاد التركي نحو النمو الذي تقوده الصادرات[1]. كما تضمنت خطة أوزال إجراءات تهدف إلى تشجيع الصادرات التي تُسهم في تمويل الواردات، وإتاحة المجال أمام بلاده للتخلص من الآليات الاقتصادية التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت موجات متعاقبة من النمو السريع والانكماش. وقد شملت خطة الإصلاح الاقتصادي عددًا من الإجراءات، مثل: خفض قيمة الليرة التركية، وإبداء المرونة في

---

(1) أوزترك، إبراهيم، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009) ط 1، ص 47.

أسعار الصرف، وفرض قيود مشددة على المعروض من النقود والائتمان، والتخلص من الدعم الذي تقدمه مؤسسات الدولة لبعض القطاعات، بالإضـــافة إلى تحريـــر الأسعار، وإصلاح النظام الضريبـــي، وتشجيع الاستثمار الأجنبـــي[1].إلا أن هذا البرنامج توقف بعد استقالة أوزال من منصبه الوزاري، لكنه عاد للظهور مجددًا إثر تسلمه منصب رئيس الوزراء عام 1983، وعُرف هذا البرنـــامج باســـم برنـــامج التحرير الاقتصادي.

وقد حقَّق برنامج التحرير نتائج إيجابية بانحسار الأزمة الاقتصـــادية وتحسُّـــن ملموس في ميزان المدفوعات، وإعادة قدرة تركيا على الاقتراض مـــن المؤسســـات المالية الدولية، كما قاد إلى نمو اقتصادي متجدد، وازداد حجم السلع المصدَّرة مـــن 2,3 مليار دولار في عام 1979 إلى 8,3 مليارات دولار في عام 1985. كما نمـــت الواردات في الفترة ذاتها من 4,8 مليارات دولار إلى 11,2 مليار دولار، وتقلُّـــص العجز التجاري نسبيًّا، واستقر عند حوالي 2,5 مليار دولار. ومن أبرز أسباب نجاح هذا البرنامج، الزيادة الملموسة في عائدات السياحة، ومدُّ خط أنابيب النفط العراقي عبر الأرضي التركية مقابل رسوم تدفع للحكومة التركية[2].

---

(1) Selcuk, F., Ertugrul, A. *A Brief Account of the Turkish Economy 1980-2000*, (Bilkent University, Department of economics, Ankara, 4 June 2001), p. 3-5.

(2) Ibid, p. 2.

المبحث الأول

مؤشرات الواقع الاقتصادي

أولًا: نظرة تاريخية:

وضعت تركيا أول خطة خمسية في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي في إطار التحول نحو سياسة التصنيع، وجرى تنفيذها عام 1934، ثم وضعت الخطة الثانية ولكن لم يُنفَّذ إلا جزء منها نتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهذه الخطط قدَّمت آليات لتحسين البنية التحتية والتعدين والصناعات التحويلية، وقد سعت هذه الخطط للتخلص من التخطيط الاقتصادي المركزي في عقد الخمسينات، إلا أن دستور عام 1961 جعل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي مسؤولية الدولة. وبموجب هذا الدستور أسست الحكومة في العام نفسه ما عُرف بهيئة تخطيط الدولة لتقوم بإعداد الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وإبداء الرأي في السياسة الاقتصادية، وتشمل الخطط التي تعدها الهيئة تحديد أهداف الاقتصاد الكلي، والأهداف الاجتماعية ومستويات الاستثمار، ووضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لقطاعات الاقتصاد الفرعية، وهذه الخطط مُلزِمة للقطاع العام وغير مُلزِمة للقطاع الخاص[1].

ووضعت الهيئة خطتها الخمسية الأولى في الفترة الممتدة بين (1963–1967)، والخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (1968–1972)، والخطة الثالثة في الفترة (1973–1977)، والخطة الرابعة في الفترة (1979–1983)، كما قامت برسم أهداف التنمية لعام 1995، بما في ذلك الانضمام للاتحاد الجمركي للمجموعة

---

(1) Republic of Turkey Prime Ministry, Tanitim 2007-2013 "State Planning Organization", (Visited on 25 December 2011):
http://www2.dpt.gov.tr/konj/DPT_Tanitim/index1.html

الأوروبية، وقد حققت تلك الخطط العديد من الإنجازات، لكنها عانت في الوقت نفسه من العديد من المشاكل، كما أن كثيرًا من اقتراحاتها لم تنفذ بشكل فعال، وبعد الانقلاب العسكري عام 1980 تم تعديل الخطة الخمسية الرابعة لمصلحة القطاع الخاص، والمشروعات كثيفة العمالة والموجَّهة نحو التصدير والاستثمارات التي من شأنها أن تدرَّ عوائد مالية بشكل سريع نسبيًّا.

وقد أخَّرت حكومة أوزال الخطة الخمسية الخامسة (1984–1989) لمدة سنة واحدة لمواكبة برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي أُدخل في عام 1983. وخلافًا للخطط الخمسية السابقة سعت الخطة الخامسة لدور أقل للدولة في المجال الاقتصادي لذلك يعد العام 1983 نقطة تحول مهمة في الحياة الاقتصادية التركية. وبمقتضى هذه الخطة، فإن دور الدولة يختص بالإشراف العام على المجال الاقتصادي بدل التدخل المباشر، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، والخطة الأخيرة للفترة الممتدة بين 2007–2013 تضم خمسة محاور، وهي[1]:

1. زيادة القدرة التنافسية.
2. زيادة فرص العمل.
3. تعزيز التنمية البشرية والتضامن الاجتماعي.
4. ضمان التنمية الإقليمية.
5. زيادة الجودة والفعالية في الخدمات العامة.

وهناك أيضًا ما يُعرف باستراتيجية مجتمع المعلومات في الفترة الممتدة بين 2006–2010، والتي كانت تهدف إلى[2]:

- إعادة هندسة العمليات التجارية في القطاع العام، وضمان التحديث في المؤسسات، وأداء الإدارة العامة بصورة سريعة فعَّالة وسهلة الوصول، وكفاءة تقديم الخدمات للمواطنين والشركات من القطاع العام.
- ضمان استفادة المواطنين، على أعلى مستوى، من فرص مجتمع

(1) Republic of Turkey Prime Ministry, Tanitim 2007-2013 "State Planning Organization", (Visited on 25 December 2011): http://www2.dpt.gov.tr/konj/DPT_Tanitim/index1.html

(2) Ibid.

المعلومات، والحدِّ من الفجوة الرقمية وزيادة العمالة والإنتاجية.

- ضمان الاستخدام الفعَّال وواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبل الشركات.
- ضمان نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قادرًا على المنافسة عالميًّا من خلال إنشاء بيئة تنافسية لتوفير الجودة، وعلى نطاق واسع، وخدمات عالية بأسعار معقولة.

وبناءً على النتائج المتحققة لهذه الخطط، يمكن الحكم على حالة الاقتصاد التركي، ودوره في رسم صورة المكانة المستقبلية للدولة في الإقليم.

ثانيًا: النمو الاقتصادي:

هناك عدد من المتغيرات التي تؤثِّر في النمو الاقتصادي للدولة، منها طبيعة النظام الاقتصادي، ومتوسط الزيادة السكانية، ومستويات الادخار والاستثمار، والتطور العلمي والتكنولوجي، والاستقرار السياسي، والعلاقات الإقليمية والدولية، وحجم وطبيعة الموارد المحلية، وغيرها من المتغيرات.

وهذا يدل على أن معدل النمو الاقتصادي يعد مؤشرًا واضحًا على الحالة الاقتصادية في الدولة، إضافة إلى إمكانية المقارنة بين اقتصادات الدول على أساس هذا المعدل[1].

وللوقوف على طبيعة النمو الاقتصادي في تركيا لابد من دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعرفة المساهمة النسبية لكلٍّ منها في النمو الاقتصادي للبلاد، ويمكننا القول: إن البنية الاقتصادية لتركيا تتشكَّل من القطاعين العام، والخاص، والقطاع الثالث المتمثل في القطاع التعاوني.

وقد تصاعد دور القطاع الثالث في المجال الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية، ويأتي تنامي الدور الاقتصادي لتلك المؤسسات في إطار ما تشهده تركيا

---

(1) الشهوان، نوفل، "بعض الاتجاهات الإقليمية للتغيير التقني في التنمية الاقتصادية"، **مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل**، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2011):
http://www.regionalstudiescenter.net/site/journals/analyses_files/Nawfal%20%20%20%20Regional%20Trends%20for%20Tech.%20Change.htm

من تطورات كبيرة في جوانب الحياة المختلفة، وهذه المؤسسات التي تعــد اليــوم بالآلاف في تركيا، على امتدادها شمالاً وجنوبًا تحظى بالاهتمام بــين القطاعــات الفكرية المختلفة، علمانية، أو محافظة إسلامية، أو حتى قومية، وجميعها تســتخدم إمكانيات مالية كبيرة قُدِّرت بحوالي 7 مليارات دولار عام 2007[1].

وبتتبع مستويات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2000–2010 نجد أن الوسط الحسابــي لمعدلات النمو خلال كامل المدة هو 3,4%، كما يمكننا رصــد جملة من الملاحظات على النحو التالي[2]:

- انخفاض معدلات النمو خلال الأعوام 2006–2011 من 6,9% إلى 3,4%.
- تراجع معدلات النمو بصورة ملموسة خــلال العــامين 2008–2009 نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، والتراجع الحاد في سعر صــرف الليرة التركية الذي تجاوز 25%.
- عاد الاقتصاد التركي للتحسُّن في العام 2010، واقترب النمو من معدلات الفترة الممتدة بين 2000–2008، ثم تراجعت هذه المعــدلات في العــام 2011 مجدَّدًا نتيجة تجدد الأزمة العالمية، لكنها لم تصل إلى حدود 2009.

وللتعرف على أهم القطاعات الاقتصادية التركية سنحاول رصدها بشــكل موجز مع إعطاء الأهمية للاتجاهات الكبرى في التحليل:

1. الزراعة

تمثِّل أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد التركي، فقد بلغت حصــة الإنتــاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تركيا 10,1% عام 2000، إلا أن هذه النســبة انخفضت إلى 8,3% عام 2009.

---

(1) عبد المجيد، سعد، "مؤسسات المجتمع المدني في تركيا"، **مجلة المنار الجديد**، (العــدد 49، شتاء 2010)، ص 32.

(2) International Monetary Fund (IMF), "World Economic Outlook", (IMF New York, April 2010), p. 47.

And Turkish Statistical Institute, "Statistical Yearbook 2010", (Turkstat, Ankara, 2011), p. 369.

وخلال هذه الفترة، شهدت تركيا استمرار التحول الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة وقطاع الخدمات، وعلى الرغم من انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن مستويات الإنتاج الزراعي في تركيا ارتفعت منذ عام 2000. وبلغت قيمة الإنتاج الزراعي في عامي 2008 و2009 على التوالي 47,2، و51,09 مليار دولار، ويعمل في القطاع الزراعي حوالي 5,2 ملايين شخص حسب إحصاءات 2010[1].

وتتوزع الأراضي والمساحات الزراعية في تركيا طبقًا لإحصاءات عام 2007 على النحو التالي: 14,7% غابات، و19% المروج والمراعي، و14,2% أرض مخصصة للمحاصيل الدائمة، و84% مناطق زراعية بعلية، و16% مناطق زراعية مروية، و35% تُصنَّف تحت أسماء أخرى، وتشمل أرض البحيرات والمستنقعات والقفار، والمناطق السكنية والأرض المخصصة للأغراض الصناعية، وتتركز أخصب المناطق الزراعية في قونية وسط جنوب الأناضول، وأضنة جنوب البلاد على جبال طوروس، وأزمير المطلة على البحر المتوسط[2].

واستنادًا إلى إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) التابعة للأمم المتحدة، فإن المنتجات الزراعية التركية زادت زيادة مطَّرِدة خلال الفترة 1980-2009[3]. وتحتل زراعة القمح المرتبة الأولى في تركيا من حيث المساحة؛ فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة بالقمح 68% من مجموع الأراضي المزروعة بالحبوب، أي ما نسبته 4,5% من إجمالي الأراضي المزروعة بالقمح في العالم، وبالتالي فإن 3,5% من الإنتاج العالمي يأتي من تركيا التي تحتل المرتبة التاسعة بين الدول المنتجة للقمح.

ويأتي الشعير في المرتبة الثانية بعد القمح من حيث المساحة؛ حيث تبلغ نسبته 25%، ويعد الشعير أحد أهم المنتجات المصدَّرة إلى الخارج، وتدل المؤشرات الخاصة بالإنتاج الزراعي على أن تركيا قامت برفع إنتاجها الزراعي بصورة

---

(1) Republic of Turkey Prime Ministry, “Investment Support and Promotion Agency of Turkey”, **Truksh Agriculture Industry Report**, (July 2010), p. 3.

(2) Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), “Country Profiles, index”, (Visited on 26 December 2011): http://www.fao.org/countryprofiles/index.asp?lang=ar&iso3=TUR

(3) Ibid.

مستمرة؛ مما جعلها تحتل مراتب متقدمة بين الدول في الإنتاج الزراعي بالرغم من تراجع حصة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي من 50% في الستينات من القرن الماضي إلى حوالي 8,5% عام 2009[1]. ولا تزال الزراعة قطاعًا مهمًّا في الاقتصاد التركي رغم التوسع في قطاع الصناعة والخدمات على حسابها[2].

2. الصناعة

يوجد في تركيا العديد من الموارد الطبيعية، كالفحم الذي يُعدُّ المصدر الرئيس لتوليد الكهرباء، بالإضافة للكروم، والزئبق، والنحاس، والبورون، والذهب. وتشكِّل الصناعة التركية 25,6% من الناتج الإجمالي المحلي وتوفر 24,7% من فرص العمل، وتسهم بـ 95% من حجم الصادرات، وهناك العديد من الصناعات المهمة في تركيا، كصناعة الغزل والنسيج، وتجهيز المواد الغذائية، والصناعات الزراعية، بالإضافة إلى الصناعات التعدينية، وصناعة السيارات، والآلات الصناعية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعات الحديد والصلب، ومواد البناء والأخشاب. وبالرغم من هيمنة القطاع العام على العديد من الصناعات، فإن حصة القطاع الخاص من الإنتاج الصناعي وصلت إلى قرابة 80%، ويسيطر القطاع الخاص على نحو 95% من حجم الاستثمارات الصناعية، وزاد عدد المصانع من 3 آلاف مصنع عام 2001 إلى 30 ألف مصنع عام 2010 تغطي مختلف مجالات التصنيع[3].

وقد اعتبر رئيس الاتحاد التركي لغرف التجارة، رفعت هيسار جيكلي أوغلو، أن الصناعة التركية الخاصة تشكِّل قوة دافعة مهمة وراء النمو الاقتصادي في تركيا، وأنها قادت 54% من النمو الاقتصادي الذي بلغ معدله 8,9% عام 2010، وأكَّد أوغلو أن

---

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), "Country Profiles, index", (Visited on 26 December 2011): http://www.fao.org/countryprofiles/index.asp?lang=ar&iso3=TUR.

(2) European Commission- Agriculture and Rural development, "Report on the Turkey Agriculture and Enlargement", 2010, p. 1.

(3) The republic of Turkey, Prime Ministry State Planning Organization, "Sector Profiles of Turkish Industry A General Outlook", (General Directorate for Economic Sectors and Coordination, Industry Department, February 2004), p. 3-8.

القطاع الصناعي الخاص تمكّن من دفع النمو الاقتصادي في تركيا نظرًا لنجاحه في أمور ثلاثة: "الاستثمار والإنتاج والعمالة"[1]. وتشير إحصاءات الاتحاد الدولي لشركات تصنيع السيارات إلى أن تركيا تحتل المركز الخامس عشر بين الدول المصنِّعة للسيارات عام 2009؛ حيث تنتج نحو 900 ألف سيارة سنويًّا، ويتكون قطاع تصنيع السيارات، من 17 شركة إنتاج أساسية، محلية وأجنبية، بالإضافة إلى حوالي 4 آلاف شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا القطاع، ويعمل في هذا القطاع حوالي 300 ألف عامل، وابتداء من عام 2005، شكّلت منتجات السيارات، بما في ذلك سيارات الركاب، والسيارات التجارية الصغيرة، والسيارات الثقيلة والحافلات، أهم ثلاث صادرات لتركيا. وقد بلغ إجمالي حجم المبيعات للصناعات الفرعية لهذا المجال في الأسواق المحلية والأجنبية 18,3 مليار دولار في عام 2008[2].

وتحتل تركيا المرتبة 28 بين الدول المنتجة للأسلحة، إلى جانب كونها رابع أكبر مستورد لها، وتسعى تركيا لزيادة حصتها في سوق السلاح من خلال زيادة صادراتها لتصل عام 2011 إلى 1,5 مليار دولار سنويًّا، كما تعمل تركيا على زيادة نسبة المعدات العسكرية المنتجة محليًّا من 25% إلى 50%، ويشير بعض الدراسات إلى وجود نحو 200 شركة تركية تعمل في مجال صناعة الأسلحة، معظمها مملوكة للدولة يعمل فيها نحو 50 ألف عامل[3].

وتفيد تقارير معهد الإحصاءات التركي بأن معدل النمو السنوي في الإنتاج الصناعي حقق قفزة هائلة من 5,8% سنويًّا عام 2006، وصولاً إلى 14,9% في بداية العام 2011.

---

(1) Editor, “Turkish Private Industry Becomes Driving Force Behind Economic Growth”, **business turkey today**, 5 April 2011, (Visited on 31 December 2011):
www.businessturkeytoday.combehind-economic-growth April 2011 05

(2) Republic of Turkey Prime Ministry, Investment Support and Promotion Agency of Turkey, “Turkish automotive industry report”, December 2009, p. 3-4.

(3) McGregor, A. *Arming for Asymmetric Warfare*, *Turkey’s Arms Industry in the 21st Century*, (The Jamestown Foundation, Washington, 2008), p. 2.

3. التجارة الخارجية

تشمل منتجات التصدير الرئيسة في تركيا: الملابس، والإلكترونيات، والسيارات، والمنتجات الزراعية، والحديد والصلب، والوقود المعدني، والزيوت، والأحجار الكريمة، والتبغ. أمَّا الواردات الرئيسة بالنسبة لتركيا فتشمل: المعدات الكهربائية، والأجهزة الميكانيكية، والأدوات البصرية، والمنتجات الصيدلانية. وتعد الصادرات التركية واحدة من المحركات الرئيسة للاقتصاد التركي نظرًا لنموها القوي المتصاعد. ووفقًا لبيانات جمعية المصدِّرين الأتراك؛ فقد حققت الصادرات رقمًا قياسيًّا في شهر مارس/آذار من العام 2011، فوصلت قيمتها إلى 11,7 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 22,81% بالنسبة لنفس الشهر من العام 2010، وهذا أعلى رقم تحققه الصادرات في مثل هذا الشهر (نهاية الربع الأول من العام) منذ تأسيس الجمهورية التركية، وكانت المراكز الثلاثة الأولى في نمو الصادرات من نصيب قطاعات: السيارات، والنسيج، والفولاذ[1].

وفي عام 2003، سجلت الواردات التركية زيادة قدرها 34,5%، وكان هذا الارتفاع الكبير في الواردات بسبب الطلب المحلي القوي على الطاقة، وارتفاع أسعار النفط، ورفع قيمة الليرة التركية، والنمو في الطلب على منتجات التصدير التركية، التي تعتمد بصورة أساسية على مدخلات مستوردة، ووفقًا للمجموعات السلعية الرئيسة؛ فقد بلغت حصة السلع الرأسمالية 16,3% من إجمالي الواردات بزيادة مقدارها 32,1% مقارنة بالعام 2002، وشكَّلت واردات السلع الوسيطة 72,1% من إجمالي الواردات، بزيادة مقدارها 50% نهاية العام 2003، أمَّا السلع الاستهلاكية فقد بلغت حصتها 10,9% من إجمالي الواردات، بقيمة قدرها 7,5 مليارات دولار. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فقد كان نصيبها 3,7% من الواردات في حين كانت حصة منتجات التعدين واستغلال المحاجر 15,8%.

---

(1) Republic of Turkey Prime Ministry, Investment Support and Promotion Agency of Turkey, “Investment guide, Investors Guide, Foreign Trade”, (Visited on 31 December 2011):
http://www.invest.gov.tr/enUS/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx

وكانت أكبر مجموعة في الواردات هي المنتجات المصنَّعة بنسبة مقدارها 80%، بزيادة مقدارها 30,1% مقارنة بالعام السابق، ويُعد العجز في الميزان التجاري نقطة ضعف مُزْمِنة في الاقتصاد التركي، ويرجع هذا الأمر إلى أن الصناعات التحويلية التي تشكِّل المحرك الأساسي لنمو الصادرات تعتمد بصورة مباشرة في إنتاجها على مواد خام أو شبه جاهزة مستوردة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًّا، وقد ارتفع العجز في الميزان التجاري التركي إلى 10,2 مليارات دولار في شهر يوليو/تموز من العام 2011 مقابل 5,7 مليارات دولار في نفس الشهر من عام 2010؛ حيث ازدادت الواردات بنسبة 42% مقابل زيادة الصادرات بنسبة 19%[1].

ويُلاحَظ أن أكثر من 40% من التجارة التركية تتم مع أوروبا، وتمثِّل تركيا الشريك رقم 7 في ترتيب شركاء أوروبا التجاريين عام 2010 من حيث الواردات، ورقم 5 من حيث الصادرات، والاتجاه العام للعلاقات التجارية بين الطرفين عرف نموًّا ملحوظًا[2].

ويمكن الاستدلال على المكانة المهمة لأوروبا في شبكة العلاقات التجارية التركية من خلال المقارنة بين معدل التغير في العلاقة مع العالم، مقارنة بمعدله مع الاتحاد الأوروبي؛ ففي حين بلغ معدل التغير في واردات تركيا من العالم خلال الفترة من 2006 إلى نهاية 2010 حوالي 6,1%، فإنه وصل مع الاتحاد الأوروبي إلى 3,7%، كما أن التغير في الصادرات التركية للاتحاد الأوروبي تفوقت في معدلها مقارنة مع العالم بحوالي 5%؛ وذلك يعني مُضي تركيا في سعيها للارتباط بأوروبا، وهو أمر تتعزَّز دلالاته بالنظر في نسبة تجارة تركيا مع دول الاتحاد[3].

وقد تراجعت صادرات تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 10%، مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2005. وقد استعاضت تركيا عن ذلك

---

(1) Central Bank of the Republic of Turkey, “Balance of Payments Report, 2010-2011”, p. 2.

(2) European Commission Trade, “Turkey EUBilateral Trade and Trade with the World”, 8 Jun 2011, p. 4-6.

(3) Ibid. p. 5.

بالتصدير إلى دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط، والتي شهدت زيادة كبيرة في الصادرات التركية بلغت نسبتها 6,6%. ومن ناحية ثانية، برزت ألمانيا كأكبر وجهة للصادرات التركية، تلتها بريطانيا وإيطاليا. وفي منطقة الشرق الأوسط، نجد أن العراق، والإمارات وإيران أصبحت في مصاف أكبر 10 وجهات تصديرية للسلع التركية.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي مصدرًا أساسيًّا للواردات التركية بنسبة 39,3% من صادرات تركيا عام 2010؛ مما يجعلها تمثل الشريك التجاري الأكثر أهمية لتركيا. وعلى عكس الصادرات، لم تمثِّل منطقة دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط ثاني أكبر منطقة للاستيراد بالنسبة إلى تركيا، ولكن تركيا استعاضت عنها بدول آسيوية أخرى تُسهم بنسبة 22,3% في وارداتها، تلتها دول أوروبية أخرى (غير أعضاء بالاتحاد الأوروبي) والتي أسهمت بنسبة 16,3% من إجمالي الواردات, وعلى الرغم من ازدياد عدد وجهات الاستيراد، فقد انخفضت واردات تركيا إلى منطقة الاتحاد الأوروبي كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات بنسبة 6% مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2005[1].

وكما برزت ألمانيا كأكبر وجهة لصادرات تركيا، برزت روسيا كمصدر مهم في وارداتها؛ إذ أسهمت بنسبة 11,7% من إجمالي وارداتها، معظمها من الغاز الطبيعي.

4. الاستثمارات الأجنبية

كانت تركيا واحدة من أقل المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية حتى عام 2000. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية خلال العام 1980 حوالي 0,168 مليار دولار، وقد أسهمت عوامل عدَّة، اقتصادية وغير اقتصادية، في تدني مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، ومن تلك العوامل الاقتصادية: استراتيجية إحلال الواردات التي كانت متبعة حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وارتفاع تكاليف معاملات دخول المستثمرين

(1) European Commission Trade, “Turkey EUBilateral Trade and Trade with the World”, 8 Jun 2011, p. 7.

الأجانب، والمعدلات المرتفعة للتضخم، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وانعدام حماية حقوق الملكية الفكرية، وعدم توفر بنية قانونية وبنية تحتية كافية. أمَّا العوامل غير الاقتصادية فتشمل حالة عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة، وتصاعد الصراعات السياسية بين التيارات المختلفة، وسيطرة الفكر الاقتصادي الدولاني، والعداء تجاه الوجود الاقتصادي الخارجي، وغياب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر(1).

وقد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا بشكل طفيف بعد برنامج التحرير الذي وُضع حيز التنفيذ عام 1983. وفي عام 1989 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي من 9،234 مليون دولار في الفترة الممتدة بين 1980–1989 إلى 3,703 ملايين دولار في الفترة من 1990 إلى 1999 ثم قفز إلى 1,16 مليار دولار في الفترة بين 2005 و2008، في الوقت الذي كان يزيد قليلاً عن 2 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2004، وبالرغم من النمو المتزايد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 1% حتى عام 2004(2).

وفي عام 2007، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا بشكل كبير ووصلت إلى 22,1 مليار دولار؛ أي ما يقرب من ثمانية أضعاف القيمة المسجلة في عام 2004، وبحلول عام 2006 أصبحت تركيا خامس أكبر دولة مستقبِلة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة.

والاتجاه العام لحجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا هو الزيادة، وهذه الزيادة ترجع إلى تضافر عدد من العوامل، أبرزها: الاستقرار السياسي النسبي بعد عودة الحكم المدني، والنمو القوي للاقتصاد، والإصلاحات في قطاعات مهمة، مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والخدمات المصرفية. وكانت الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية من نصيب قطاع الخدمات الذي يشمل العناصر

---

(1) Vural, Yaşra, Zortuk, Mahmut, “Foreign Direct Investment as a Determining Factor in Turkey’s Export Performance”, **Eurasian Journal of Business and Economics**, 2011, 4 (7), p. 14.

(2) Ibid. p. 16.

الأساسية في الاقتصادات الحديثة، وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتوليد الطاقة، والخدمات الاستشارية، والفنادق والسياحة بعد خصخصتها، مما عزَّز القدرة التنافسية لتركيا في الأسواق العالمية، فقد ارتفعت هذه الحصة من 7,42% خلال 1980–2001 إلى نحو 9,62% خلال 2002– 2008[1]. وهذه القطاعات كانت مملوكة لمؤسسات القطاع العام، التي كانت تفتقر إلى الكفاءة في إدارة هذه الخدمات. كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التعليم العالي، وبعد قطاع الخدمات، كانت ثاني أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نصيب قطاع الصناعات التحويلية الذي جذب حوالي 36,8% من هذه الاستثمارات خلال 2002–2008[2].

وتحتل تركيا المرتبة 15 بين الدول الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الفترة 2008–2010، وقد أجرتِ الحكومة التركية تعديلات على التشريعات المتعلقة بالاستثمار لتصبح أكثر توافقًا مع المعايير الدولية في هذا المجال، ولتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد[3].

ثالثًا: تحديات الواقع الاقتصادي:

1. البطالة

بلغ حجم اليد العاملة في تركيا مع بداية عام 2011 حوالي 24,73 مليونًا بزيادة سنوية بلغت 4% سنويًّا، وتشير المعلومات الإحصائية للمعهد التركي للإحصاءات وبيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن الاتجاه العام لمعدلات البطالة في

---

(1) Republic of Turkey, Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency of Turkey, “Foreign Investments in Turkey”, (Visited on 29 December 2011): http://www.invest.gov.tr/AR-SA/THEAGENCY/Pages/OurServices.aspx

(2) İzmen, Ümit, Yılmaz, Kamil, “Turkey’s Recent Trade and Foreing Direct Investment Performance”, Working Paper series, Working Paper 0902, (TÜSİAD-KOÇ Uinversity Economic Research Stanbul, March 2009), p. 15-18.

(3) Ibid. p. 19.

تركيا هو الارتفاع مما يمثّل تحديًّا قائمًا ومستمرًا للاقتصاد التركي[1].

وتشير الدراسات الديمغرافية إلى الاستمرار في نمو هذه الفئة حتى عـــام 2025، وأن نتائج تراجع النمو السكاني لن تظهر على هذه الفئة إلا بعد عام 2025[2]. وعند دراسة التوزيع الجغرافي للبطالة في تركيا، نجد أن التفاوت في معدلاتها بـــين المنـــاطق الجغرافية محدود، وأن هذه النسب بشكل عام متقاربة، وقد سجلت مدينة إسطنبول -المدينة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في تركيا- أعلى زيادة في معدل البطالة بين المـــدن التركية، ووصلت في عام 2009 إلى 52,7% مقارنة مع العام 2008 لتصبح النســـبة العامة للبطالة فيها 16,8%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في المدينة 753 ألفًا.

كما سجَّلت أعداد العاطلين عن العمل في المدن الكبرى، مثل: أنقرة وأزمـــير، زيادة كبيرة أيضًا؛ فوصل عدد العاطلين عن العمل في مدينة أزمـــير إلى 227 ألـــف عاطل بزيادة تصل نسبتها إلى 45,5%، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في العاصمة أنقرة 212 ألف عاطل لترتفع أعدادهم عن العام الماضي بنســـبة 17,8%، واحتلَّـــت منطقة أضانا -مرسين وشانلي وأورفا وديار بكر- المرتبة الأعلى في معدل البطالة؛ إذ بلغت نسبة البطالة فيها 18,8%، وجاءت مناطق هاتاي، وقهرامانماراس، وعثمانيـــة في مرتبة لاحقة، ووصلت نسبة البطالة في هذه المناطق إلى 18%، إلا أن الملاحظة التي لا يمكن إنكارها أن مناطق جنوب شرق تركيا هي الأعلى في نسبة البطالة[3].

2. التضخم

انخفض معدل التضخم في تركيا، من متوسط قدره 70,4% في الفتـــرة مـــن 1993-2002 إلى 6,4% في نهاية عام 2010[4]، وهي أدنى قراءة في أكثر من أربعة

(1) Turkish Statistical Institute, *Turky s Statistical Year Book 2011*, (Turkstat, Ankara, 2012), p. 177-196.

(2) Behar, Cme, "Demographic Developments and Complementarities: Ageing Labor and Migration", **Turkish studies**, vol 7, No 1, 2006, p. 17-37.

(3) Ibid. p. 17-37.

(4) بلغت معدلات التضخم في تركيا خلال عقد التسعينات مستويات غير مسبوقة وصلت عام 1994 إلى 106,3%، وللمزيد من التفاصيل عن هذه المعدلات يمكن الرجوع إلى:
Berument, Hakan, Kamuran, "Malatyali, Inflation in Turkey", (The Central Bank of the Republic of Turkey, Research Department, Ankara, February 1999), p. 4.

عقود خلال عام 2010، وانخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين من 6,53% في ديسمبر/كانون الأول 2009 حتى 6,40% في ديسمبر/كانون الأول 2010. وقد وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية خطة تهدف إلى خفض معدلات التضخم إلى 35% في عام 2002، و20% في عام 2003، و12% في عام 2004 و8% في عام 2005، وقد حققت الخطة نتائج إيجابية خلال الفترة المحددة للتنفيذ (2002–2005)، وجاء انخفاض معدلات التضخم من 68% في نهاية عام 2001 إلى 7,7% في نهاية عام 2005، وهي نسبة أفضل مما وُضِع في الخطة. وقد كانت نسبة التضخم المرتفعة والمستمرة سمة رئيسية للاقتصاد التركي منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وجَرَت محاولات عدَّة لخفض معدل التضخم منذ ذلك الوقت لكنها باءت بالفشل. ومع نجاح خطة الحكومة التركية التي وضعت عام 2002 لتقليل معدلات التضخم إلا أن هناك أسبابًا عدَّة جعلت من التضخم عملية مستمرة في تركيا منذ عام 1970، ومنها[1]:

- ارتفاع العجز في ميزانية القطاع العام.
- استثمارات ضخمة في البنية التحتية.
- النفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بأسباب جغرافية سياسية.
- عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج بسبب الضغوط التضخمية.
- السياسات الشعبوية التي تُتَّبَع قبل كل انتخابات عامة.
- الزيادات في أسعار المدخلات المستوردة الرئيسة عالميًّا.

---

(1) Kara, Hakan, “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”, (The Central Bank of the Republic of Turkey, Research and Monetary Policy Department, September 2006), p. 3.

المبحث الثاني

مؤشر التنمية البشرية

تمثِّل مؤشرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية البشرية، بالإضافة إلى مؤشرات الدخل، وسيلة مناسبة لمعرفة المخرجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد من البلدان، وهي سلوكات متداخلة بعضها ببعض. ومع أننا تناولنا في الفصل السابق التركيب الطبقي للمجتمع التركي، مع ما ينطوي عليه هذا التركيب من توزيع للدخل، وقيم وثقافة الطبقات الاجتماعية، وكل ما يتصل بالطبيعة الطبقية للمجتمع، بما في ذلك المسار الاجتماعي على الصعد السياسية والاجتماعية، إلا أننا نعود للحديث حول مسألة توزيع الدخل، للاستدلال بها على درجة الرفاه الاجتماعي.

ويُقدِّر البنك الدولي معدل دخل الفرد التركي حتى عام 2010 بحوالي 10,106 دولارات سنويًّا، ويضع البنك تركيا ضمن المجموعة العليا لدول الدخل المتوسط[1].

وعند تتبع اتجاهات معدلات الدخل نلاحظ أن معدل دخل الفرد خلال الفترة من 2002–2010 قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات من 3037 دولارًا عام 2002 إلى 10,106 دولارات عام 2010 حسب بيانات البنك الدولي، وقد تزامنت الزيادة في دخل الفرد التركي مع انخفاض معدل التضخم من 68% عام 2001، إلى 6,4% عام 2010.

ومع أن دخل الفرد انخفض في العام 2009 بصورة ملموسة نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية، إلا أن الاتجاه العام لدخل الفرد كان نحو الصعود. كما أن ذلك لا

---

(1) The world bank, Countries, Turkey, (Visited on 25 December 2011): http://www.worldbank.org/en/country/turkey

يلغي حقيقة وجود تفاوت في توزيع الدخل، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ فقد وصل دخل أغنى 10% من السكان حوالي 9 أضعاف دخل أفقر 10% بحسب تقارير معهد الإحصاءات التركي[1]. كما أن فجوة الدخل بين الريف والحضر لا تزال مرتفعة أيضًا، فقد بلغ معدل الفقر العام للأسر الريفية حوالي 35% مقارنة مع 22% من الأسر الحضرية[2].

ومنذ عام 1980، شهدت الطبقة الوسطى في تركيا نموًّا ملموسًا، وخاصة في المناطق الحضرية، حتى أصبحت أكبر من الطبقة العليا، وأكثر منها تنوعًا؛ وهي تشمل أنواعًا مختلفة من المسؤولين من المستوى المتوسط: البيروقراطيين وموظفي القطاع العام والمهندسين والتكنوقراط وحَمَلة الدرجات الجامعية المتقدمة، والصحفيين والكُتَّاب ومديري المؤسسات الصناعية، وأصحاب المكاتب التجارية، ومراكز الخدمة الاجتماعية، وأصحاب المنشآت الصغيرة، والمطاعم وتجار التجزئة... ويعد التعليم والحصول على شهادة جامعية مفتاحًا للانضمام إلى الطبقة الوسطى التي تتميز بتنوعها الثقافي والفكري والقطاعي. ومع أن الاتجاه العام للطبقة الوسطى التركية يميل نحو النمو والاتساع منذ العام 1980 إلا أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم يهدد هذه الطبقة باستهلاك المدخرات، وإعاقة عملية الصعود الاجتماعي لأفرادها. وقد قدَّر مختصون ومراقبون حجم الطبقة الوسطى في تركيا بحوالي 30% من السكان عام 2010[3].

ويعد مؤشر الفقر جانبًا مهمًّا من جوانب معرفة مدى العدالة في توزيع الدخل، وعند الرجوع إلى مؤشرات البنك الدولي وتعريفاته للفقر، نلاحظ وجود طريقتين لقياس الفقر، فإذا اعتمدنا أن الفقر يتمثل في معدل إنفاق يومي مقداره

---

(1) معهد الإحصاءات التركي، **الكتاب الإحصائي السنوي 2012** (الإحصاءات التركية، أنقرة، 2012)، ص 73.

(2) “Rural Poverty Portal”, (Visited on 5 February 2012): www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/turkey

(3) Birdsal, Nancy, “The Indispensable Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest”, **Center for Global Development**, March 2010, p. 15.

دولار واحد؛ فإن معدل الفقر المدقع في تركيا كان في عـــام 2002 هـــو 0,20% حسب المعهد التركي للإحصاءات، وأصبحت هذه النسبة 0% عام 2011، أمَّا إذا اعتمدنا مقياس دولارين فإن مستوى الفقر في تركيا يتراجع من 3,04% عام 2002 إلى 0,20% عام 2011[1].

ويقول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا: إن حوالي 10% من الســكان يعيشون على أقل من 4,30 دولار في اليوم. وإذا أخذنا نفقات اســتهلاك المــواد الغذائية وغير الغذائية بعين الاعتبار نجد أن ما يقرب من 19% من السكان فقراء[2].

أمَّا الفقر النسبــي على أساس النفقات فقد تراجع من 26,96% عــام 2002 إلى 18,08% عام 2010، وفيما يتعلق بالفقر الكامل فقد انخفض مــن 20% عــام 2009 إلى 17,11% عام 2011[3].

وبخصوص مِلكية الأسر للسلع الاستهلاكية المعمرة نجد أن:

1. جميع المؤشرات بما فيها مِلكية المنزل تشهد نموًّا مطَّردًا، وإن كان هــذا النمو بنسب متفاوتة. ومع ذلك فإن نسبة ملكية المنازل في تركيا بلغت عام 2008 حوالي 68% وفقًا لما ذكره إبراهيم تورهان نائــب محــافظ البنك المركزي التركي في المؤتمر الدولي السابع عشر للعقــار الحقيقــي والاقتصاد الحضري، المنعقد في إسطنبول في 4 يوليو/تموز 2008. وهذه النسبة تساوي مثيلتها في الولايات المتحدة الأميركية. وإذا أخذنا معدل النمو السكاني في الاعتبار، عند مناقشة نسبة مِلكية السكن في تركيــا، وكذلك الاضطرابات المالية العالمية، فإن ذلك يعني وجود مشــكلة في هذا القطاع، في الحضر والريف على حدٍّ سواء؛ الأمر الذي يترتب عليه تزايد نفقات أجور السكن رغم تراجع النمو السكاني، كما أن مشكلة

(1) Turkish Statistical Institute, "Result Of Poverty study", (Turkstat, Ankara, 6 January 2011), Press release, 16 March 2012, (Visited on 13 October 2015): http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8642

(2) United Nation Development Program Turkey, about Turkey, (visited on 3/October 2015): http://www.undp.org.tr/Gozlem2.aspx?WebSayfaNo=1123

(3) Turkish Statistical Institute, *Turkey's Statistical Yearbook 2011*, p. 258.

السكن بدأت في تركيا منذ عام 1950 نتيجة اتساع نطـاق التحضـر وتسارعه، وهو ما ترتب عليه بناء الأحياء العشـوائية داخـل المـدن السكنية، وكذلك زيادة الضغط على الخدمات وانتشـار المشـكلات الاجتماعية، كالفقر والبطالة والجريمة، كما أن العشوائيات قد تكـون مسؤولة عن ارتفاع أعداد الإصابات في الزلازل التي تتعرض لها تركيـا بين الحين والآخر نظرًا لعدم تقيدها بمواصفات البناء ويطلق على مثـل تلك البيوت مصطلح (بني بليلة)[1].

2. يشير تزايد نسبة مِلكية الأسر للسلع الاستهلاكية المعمرة، واستفادتها من الخدمات، إلى تحسُّن مستمر في نوعية الحياة ومستوى المعيشـة. ومـن المؤشرات على القدرة المالية للأفـراد، حجـم السـياحة الخارجيـة للمواطنين؛ إذ تشير الإحصاءات الرسمية التركية إلى أن معـدل عـدد المواطنين الأتراك الذين يسافرون خارج البلاد منذ عام 2003 حتى عام 2010 يقترب من 5 ملايين شخص سنويًّا، 23% يغادرون بقصد زيارة الأهل والأصدقاء، و20% لممارسة الأعمال الاقتصـادية والتجاريـة، و10% بقصد العمل، و17% بقصد الترويح والاستجمام. كما شهدت السياحة الداخلية تقدمًا كبيرًا عام 2009 مقارنة بالأعوام السابقة متقدمة على السياحة الخارجية؛ إذ بلغت الزيادة في حجم السـياحة الداخليـة 2%، مقابل 1% فقط للسياحة الخارجية، ومن المتوقع أن تصل الزيـادة في السياحة الداخلية نحو 38% عام 2015[2].

3. تُعد الموازنة العامة المؤشر الأبرز على الوضع الاقتصادي للدولة، كمـا يمثل التغيير في هذه الموازنة دالَّة قوية على الحالة الاقتصادية في البلاد من حيث الاستقرار، أو الاضطراب، وبالنظر إلى الموازنة العامة في تركيـا

---

(1) Turhan,brahim, Housing in Turkey, **Paper presented to the 17 th Annual International Conference The American Real Estate and Urban Economics Association**, (Istanbul, July 4, 2008).

(2) Central Bank of the Republic of Turkey, "**Public Finance, 2010-2011**", (Visited on 30 September 2012):
http://www.tcmb.gov.tr/research/parapoli/6c11-3.pdf

خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، نلاحظ الآتي:

- انخفاض عجز الموازنة في نهاية عام 2010 إلى نصف القيمة التي وصلها في نهاية عام 2009[1].
- في مطلع العام 2011 حققت الموازنة فائضًا ماليًّا قُدِّر بحوالي 700 مليون دولار، مقابل عجز قُدِّر بحوالي 3 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2010، وهذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها الموازنة فائضًا منذ 28 عامًا؛ الأمر الذي اعتبره رئيس الوزراء التركي السابق، رجب طيب أردوغان، مؤشرًا على قوة الاقتصاد التركي واستقراره[2].
- تراجع مجموع صافي رصيد الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9 نقطة مئوية من 28.8% نهاية عام 2010 إلى 27,9% عام 2011[3].

ومع أن جميع الملاحظات السابقة تمثِّل نقاطًا إيجابية بخصوص المالية العامة للدولة التركية، إلا أن آليات إعداد الموازنة التركية وتنفيذها تعاني من بعض السلبيات وردت في العديد من التقارير المحلية الصادرة من البنك المركزي التركي، ومن بعض الجهات الدولية خاصة تلك التي تتابع مطابقة الموازنة التركية للمعايير الأوروبية على طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومنذ عام 2001 شرعت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية بوضع جملة من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء الموازنة العامة للدولة، ومن أهمها[4]:

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وإشراكه في عمليات الخصخصة.

---

(1) Central Bank of the Republic of Turkey, “Public Finance, 2010-2011”, (Visited on 30 September 2012):
http://www.tcmb.gov.tr/research/parapoli/6c11-3.pdf

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Central Bank of The Republic of Turkey, “Monetary Policy Report”, July 2003, p. 58.

- وضع آليات لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية من أجل المساهمة في سداد الديون.
- إعادة هيكلة عدد كبير من مؤسسات الدولة.
- إصلاحات قانونية وتشريعية للارتقاء بنظام الموازنة.
- إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس الأداء؛ الأمر الذي يعزز مبدأ المساءلة في الأمور المالية للدولة.

وبالنظر إلى البنية الاقتصادية، يمكن اعتبار مؤشر التنمية عاملاً ذا دلالة على حالة الدولة الاقتصادية، ومكانتها بين الدول في هذا الجانب. وبالرجوع إلى مؤشرات التنمية البشرية التي تُعنى بمتابعتها ورصدها مجموعة من المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، يمكن مقارنة الحالة التركية ببعض الدول ضمن محيطها خلال فترة زمنية تمتد ما بين العامين 2003 و2011 على النحو الآتي[1]:

- هنالك زيادة في مؤشر التنمية البشرية في تركيا خلال المدة المحددة، في حين أن هناك تراجعًا في دول إقليمية مماثلة لها، مثل: مصر وإيران. ونظرًا لكون مؤشرات التنمية البشرية تحدد الملامح المتعلقة بتقييم درجة الرفاه الاجتماعي بشكل عام، فهذا يعني أن تركيا تشهد تحسُّنًا أكبر في حالة الرفاه منذ بداية المدة بالنسبة لمحيطها الإقليمي.
- نسبة انتشار التعليم في تركيا في نهاية العام 2011 تُعد الأعلى في دول الإقليم البارزة؛ فقد وصلت هذه النسبة 94,5%، مقابل 86,7% في إيران، و79,4 في السعودية.
- يُعد معدل تمكين المرأة في تركيا أقل منه في إيران؛ إذ يصل هذا المعدل إلى 11,2%، بينما يبلغ 14,2% في إيران، مقابل 12,5% في مصر، و9,2% في السعودية، لكن هناك معلومات إحصائية أخرى تشير إلى

(1) البنك الدولي، "المؤشرات"، (تاريخ الدخول: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011):
http://data.albankaldawli.org/indicator
تُصنَّف الدول التي لها مؤشر تنمية بشرية دون 0,500 بأنها الأدنى، ومن 0,500 إلى 0,799 متوسطة، ومن 0,800 فما فوق الأعلى.

احتلال المرأة التركية لكثير من المواقع لم تبلغها في دول الإقليم الأخرى؛ فعلى سبيل المثال: هنالك 30% من مستشاري الدولة من النساء، وكذلك 28% من الدبلوماسيين، و40% من المعلمين، و33% من المحامين، و49% من القضاة، و15% من قضاة المحاكم العليا في البلاد، وهذه الأرقام متقدمة على دول الإقليم[1].

---

(1) البنك الدولي، "المؤشرات"، (تاريخ الدخول: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011):
http://data.albankaldawli.org/indicator

المبحث الثالث

الإنفاق الدفاعي

يعد الجانب الدفاعي أبرز التحديات التي تواجه التنمية في معظم دول العالم الثالث، ورغم التحديات الأمنية التي تعاني منها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، نلمس انخفاضًا ملحوظًا في فاتورة استيراد الأسلحة بشكل متواصل منذ العام 1999 وحتى عام 2009، بعد أن شهدت الفترة منذ العام 1984–1998 تصاعد عمليات حزب العمال الكردستاني[1].

وتشير بيانات البنك الدولي المستمدة من معلومات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في ستوكهولم، إلى أن الإنفاق العسكري التركي للفرد قياسًا لمعدل الدخل الفردي قد تراجع من 3,5% عام 1990 إلى 2,7 عام 2009.

وتعد الولايات المتحدة الأميركية المصدر الأول للأسلحة التركية بنسبة تصل إلى 80%، ثم ألمانيا بنسبة بلغت 10%، ثم حلف شمال الأطلسي بنسبة 3%، والصين بنسبة 2%، ودول شرق آسيا بنسبة 0,01%، ودول الشرق الأوسط بنسبة 0,01%[2].

وكانت الميزانية التركية لسنه 2014 قد بلغت 193 مليار دولار، وقد تم تخصيص مبلغ 25 مليار دولار لميزانية الدفاع للعام 2015، بزيادة 9,5%. وتوزعت ميزانية الدفاع التركية في العام 2014 بين عدد من المؤسسات المعنية على النحو التالي:

---

(1) Index Mundi, “Turkey-Arms imports, (SIPRI Trend Indicator Values)”, (Visited on 24/11/2011):
http://www.indexmundi.com/facts/turkey/arms-imports

(2) البنك الدولي، "المؤشرات"، (تاريخ الدخول: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011):
http://data.albankaldawli.org/indicator

- وزارة الدفاع 11 مليار دولار.
- الشرطة الوطنية 8,4 مليارات دولار.
- الحرس الوطني 3,2 مليارات دولار.
- وزارة الشؤون الداخلية 1,8 مليار دولار.
- وكالة الاستخبارات MIT 500 مليون دولار.
- حرس السواحل 228 مليون دولار.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة سنوية بمعدل 10% في ميزانية الدفاع نتيجة استمرار توتر الأوضاع في سوريا وامتداد العمليات العسكرية إلى الحدود السورية–التركية، خاصة بعد اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لمنطقة عين العرب (كوباني المجاورة لتركي)، واستئناف حزب العمال الكردستاني عملياته ضد الحكومة التركية بعد تجدد الآمال الكردية في قيام دولة لهم شمال سوريا؛ مما يزيد من الأعباء الأمنية والعسكرية على الحكومة التركية، ورغم كل ذلك فقد بقيت الميزانية العسكرية متدنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مع الاحتفاظ بتسليح حديث ومتطور للجيش التركي والذي يعد الثاني في حلف شمال الأطلسي من جهة العدد، والإنفاق على الصناعات العسكرية الوطنية[1].

وتتكون ميزانية الدفاع من نفقات شراء السلاح وتحديث الجيش، وميزانية وزارة الدفاع، ومصروفات القروض الخارجية والتجارية لمستشارية الخزانة، ونفقات صندوق دعم الصناعات الدفاعية، والمبالغ المالية التي يتم تخصيصها لتدعيم القوات المسلحة، ومعاشات أفرادها المتقاعدين.

وبحسب معطيات معهد دراسات السلام الدولي، فإن تركيا حلّت في المركز 14 عالميًّا خلال عام 2013، من حيث إنفاقها العسكري.

وقد أنفقت شركه Aselsan التركية مبلغ 340 مليون دولار على البحث والتطوير في عام 2013 وذلك بنمو نسبته 25% عن السنة الماضية، وفي السنوات

---

(1) Editor, "Turkish Government Raises Defense Budget for Next Year", **Daily News**, 12 October 2013, (Visited on 26/9/2015):
http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-government-raises-defense-budget-for-next-year.aspx?pageID=238&nID=56122&NewsCatID=344

الأخيرة تستثمر شركة Aselsan في تطوير أنظمة عسكرية حديثة، خصوصًـــا في قطاع الاتصالات، والأنظمه الكهروبصرية وأنظمة الرادار والحرب الإلكترونيـــة، وفي عام 2013 وصل حجم مبيعات الشركة حوالي مليار دولار(1).

وسيتم تقييم القوة العسكرية التركية واتجهاتها المستقبلية في الفصل الثالث من الباب الثاني لهذا الكتاب.

(1) "ASELSAN increased R&D spending 25 pct in 2013", **Cihan**, 21 April 2014, (Visited on 26/9/2015):
http://en.cihan.com.tr/en/aselsan-increased-rd-spending-25-pct-in-2013-1410780.htm?language=en

المبحث الرابع

الاتجاهات الكبرى للاقتصاد التركي

أولًا: صيرورة المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

بعد مناقشة أبرز سمات الاقتصاد التركي، لابد من تتبع مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية للوقوف على الاتجاهات العظمى لها عبر مراحلها المختلفة ليتسنَّى رسم بعض ملامحها المستقبلية.

لم يشهد الاقتصاد التركي تطورًا جوهريًّا منذ قيام الجمهورية التركية إلى مطلع سبعينات القرن الماضي، وظل مرهَنًا بالأوضاع السياسية التي فرضتها القوى العلمانية على البلاد منذ العام 1923، ومع حلول العقد السابع من القرن العشرين ظهرت في الساحة التركية قوى سياسية مضادة للعلمانية، وأخذت تسعى للحدِّ من هيمنتها على مقدرات الدولة، وفي مقدمتها المقدرات الاقتصادية[1].

وفي عام 1979 وصل معدل التضخم إلى مستوى غير مسبوق، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مطلع الثمانينات، انتهجت الحكومات التركية المتعاقبة سياسات اقتصادية تتمحور حول الاقتصاد الداخلي، وحماية المنتجات الوطنية، وفرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية، وهيمنت الدولة على مجمل النشاطات الاقتصادية، جاعلةً من الاقتصاد التركي اقتصادًا دولانيًّا شعبويًّا، تراجعت فيه حركة الصادرات بفعل البيروقراطية، والفساد المستشري؛ مما أدى إلى تراجع الإيرادات المالية للنهوض بقطاع الصناعة، واستيراد البضائع والمواد الأولية المتعلقة بها[2].

---

(1) خشرم، عمر، "الصراع من بوابة الاقتصاد،" **الجزيرة نت،** 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/be53fe8c-0ad0-4b19-be91-7bd578a0cdce

(2) Selcuk, F., Ertugrul, *A. A Brief Account of the Turkish Economy 1980-2000,* p. 4.

وقد مَرَّ الاقتصاد التركي بعدد من الأزمات الاقتصادية الحادة في الأعوام: 1994، و1999، و2001. وتعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تركيا عام 2001 من أكبر الأزمات منذ سبعينات القرن العشرين، وتمثَّلت تلك الأزمة في المظاهر الآتية:

- تدهور أوضاع البنوك الخاصة والمملوكة للدولة على حدٍّ سواء.
- زيادة معدلات العجز في الموازنة العامة، وكذلك العجز في الميزان التجاري، وزيادة نسبة الديون الخارجية.
- تراجع احتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة.

وأمام هذا الواقع عجزت حكومة بولنت أجاويد عن الخروج من تلك الأزمة؛ مما دفعها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي مما زاد من تعقيد الأزمة؛ إذ كانت نتيجة الوصفات التي قدمها الصندوق للحكومة التركية سلبية للغاية، وأسفرت عن نتائج مدمرة للاقتصاد التركي، كما انعكست تلك الأزمة على الحياة السياسية في البلاد، فخسرت حكومة أجاويد الانتخابات أمام حزب العدالة والتنمية حديث التشكُّل بزعامة رجب طيب أردوغان، ومنذ صعود حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم، أَوْلَت الجانب الاقتصادي اهتمامًا كبيرًا.

ثانيًا: خطة حكومة العدالة والتنمية للنهوض بالواقع الاقتصادي:

وضعت الحكومة التركية خطةً للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2008، وتمحورت هذه الخطة حول النقاط الآتية[1]:

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بإلغاءِ بعضها واستحداث أخرى لتحقيق الشفافية في المالية العامة للدولة، وتنشيط بعض المؤسسات التي كانت غير فاعلة بصورة كافية خلال المرحلة السابقة، ورفع كفاءة أداء البنك المركزي.

(1) أوزتورك، إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002–2008**، في: محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ص 48.

- زيادة الحرية المالية والتوسع في عمليات الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص على حساب الدولة.
- العمل على إحداث تغير تدريجي في العقلية الاقتصادية التقليدية لتقبل فكرة اقتصاد السوق.

وقد حققت الخطة التي انتهجتها حكومة العدالة والتنمية نتائج إيجابية انعكست بوضوح على الأداء الاقتصادي للبلاد، ومن أبرز تلك النتائج:

1. ارتفاع معدلات النمو بشكل متواصل طيلة الفترة بين 2001-2008.
2. ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي التركي ليبلغ 750 مليار دولار عام 2008 مقابل 350 مليار عام 2002.
3. زيادة حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي لتصل إلى 10 آلاف دولار عام 2008 مقابل 3300 عام 2000.
4. زيادة قيمة الصادرات التي وصلت إلى 135 مليار دولار عام 2011 مقابل 33 مليار عام 2002[1].

وعلى الصعيد السياسي، شهدت الساحة السياسية التركية منذ العام 2003 استقرارًا سياسيًّا كبيرًا؛ الأمر الذي انعكس إيجابًا على معدل النمو الاقتصادي؛ إذ احتلت تركيا المرتبة الثالثة عالميًّا في هذا المجال بعد الصين والهند، كما كان هذا المعدل هو الأعلى في الإطار الأوروبي[2].

وبمراجعة الأهداف بعيدة المدى للاستراتيجية الاقتصادية في تركيا نلاحظ سعي الدولة التركية إلى أن يكون اقتصادها من بين أكبر عشر اقتصادات عالميًّا بعد أن قفز ترتيبها من المرتبة 26 عام 2003 إلى المرتبة 16 عام 2010.

---

(1) "Turkish Exporters Assembly", 8 February 2012.
http://www.tim.org.tr/en/news-recent-news-exporting-exotic-edi

(2) أوزتورك، إبراهيم، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008**، ص 49.

ثالثًا: ملامح الاستراتيجية الاقتصادية حتى عام 2023:

يمكن أن نلخص أبرز ملامح الاستراتيجية المستقبلية على النحو الآتي[1]:

- تحقيق ناتج إجمالي محلي مقداره 1 تريليون دولار عام 2014، ورفعه إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2023.
- رفع قيمة الصادرات التركية من 200 مليار دولار عام 2011 إلى 500 مليار عام 2023.
- رفع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10 آلاف دولار عام 2011 إلى 25 ألف دولار عام 2023.
- رفع حجم التجارة الخارجية من حوالي 100 مليار دولار عام 2011 إلى 1 تريليون عام 2023.
- رفع معدل التوظيف إلى 30%، وخفض نسبة البطالة إلى 5% بحلول عام 2023.
- السعي لاحتلال المركز الأول عالميًّا في السياحة العلاجية.
- السعي إلى زيادة عدد الجامعات إلى 250 جامعة.
- السعي إلى بناء علاقات تكامل أمني واقتصادي مع كافة دول الجوار.
- التوجه نحو زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي من 8 أعوام إلى 12 عامًا.
- إنشاء ثلاث محطات نووية بطاقة إجمالية تصل إلى حوالي 15 ألف ميجاوات عام 2023.
- ربط كافة المحافظات التركية بالخطوط الجوية.
- الانضمام بصورة رسمية وكاملة إلى الاتحاد الأوروبي عام 2023.

ومع أن تركيا قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير الأداء الاقتصادي في البلاد والسعي لتوسيع رقعة الاستثمارات الأجنبية لا يزال هناك بعض الثغرات التي تؤثِّر

---

(1) رضا، علي، "هدف تركيا 2023: ما بين آمال المستقبل وتحديات الحاضر"، **ساسة بوست**، 23 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 26 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.sasapost.com/opinion/the-goal-of-turkey-in-2023

سلبيًّا على عجلة الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، منها[1]:

- قصور النظام الضريبـــي عن تحقيق الأهداف المنشودة.
- وجود أنشطة اقتصادية غير مسجلة تقدر بمليارات الدولارات.
- قصور التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
- استحواذ الهيئات الوقفية والخيرية على جـــزء معتـــبر مـــن النشـــاط الاقتصادي، وهي في مجملها غير خاضعة للأنظمة الضريبية.
- التهرب الضريبـــي؛ إذ بلغ 63% خلال العام 2008 بزيادة مقدارها 13 نقطة عن العام 2007.
- الفساد: لا تزال تركيا تحتلُّ ترتيبًا مرتفعًا بين الدول عالية الفساد، وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد[2].
- مؤشرات الحرية الاقتصادية: نلاحظ أن النسبة العامة لمجمل المؤشـــرات العشر المعتمدة للتقييم بلغت 63,84% عام 2010، ثم ارتفعـــت هـــذه النسبة إلى 64,2% عام 2011، وهذا يدل علـــى تحسُّـــن نسبـــــي في مستوى الحرية الاقتصادية، وتحتل تركيا المرتبة 67 من بين 179 دولة.

وحسب هذه المؤشرات، فإن تركيا تتمتع بدرجة معقولة من الحرية الاقتصـــادية، على المستوى العالمي، وعلى المستوى الإقليمي تحتل تركيا المرتبة 7 من بين 17 دولة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعند مراجعة مؤشرات الحرية الاقتصادية نجد أن أفضلها في تركيا هو مؤشر حرية التجارة، ويعود ذلك إلى سعي تركيـــا إلى الالتـــزام بالمعايير الأوروبية لتحرير التجارة[3]، وقد بلغت نسبة حرية التجارة في تركيـــا 85,4% عام 2011، يليه مؤشر حرية الإنفاق الحكومي، الذي بلغت نسبته 78,2% عام 2011، ولا تزال الضرائب تُشكِّل نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي المحلي التركي.

---

(1) Turkish ustrialists's and Businessmen's Association, "Investment Environment in Turkey Foreign Direct Investments", (Investors Advisory Council Meeting, Istanbul, 15 March 2004), p. 5-8.

(2) Transparency International, "Corruption perceptionsindex 2011", (Berlin, germany, 2011), p. 4.

(3) Hriatage Foundation, "Index of Economic Freedom, Economic Freedom Score" in partnership with Wall street journal, Washington 2015, p. 437-438.

وبتتبع مؤشرات الاقتصاد التركي، هناك[1]:

1. ازدياد مطَّرد في معدل دخل الفرد، وحجم التجارة الخارجية، ونسبة التعليم.
2. تضاعُف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2007 أكثر من ثماني مرات بالنسبة لعام 2003، إلا أن هذا المؤشر شهد حالة من التذبذب ما بين عامي 2008–2010 ورغم ذلك ظلت قيمه مرتفعة مقارنة مع عام 2003.
3. ارتفاع نسبة البطالة؛ وهذا أمر سلبي.
4. انخفاض حجم النفقات الدفاعية نسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي.
5. مجمل المؤشرات يدل على أن الاقتصاد التركي ينمو بصورة متسارعة وبمعدلات جيدة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع النمو السكاني بصورة ملموسة فإن ذلك سينعكس بصورة إيجابية على الوضع الاقتصادي للبلاد[2].

رابعًا: الموقع الإقليمي لتركيا في الجانب الاقتصادي:

لتحديد الموقع الإقليمي لتركيا في الجانب الاقتصادي لابد من مقارنتها بالدول المهمة في الشرق الأوسط، خاصة مصر والسعودية وإيران، وعند إجراء هذه المقارنة نلاحظ من خلال المؤشرات الاقتصادية أن تركيا هي الأفضل في معظم المؤشرات، والجدول الآتي يبين بعض هذه المؤشرات في عام 2010.

---

(1) A Central Bank of the Republic of Turkey, “Balance of Payments Report”, 2010-2011.
b- Republic of Turkey Prime Ministry, State Planning Organization, “Strategic Plan 2023”, (Visited on 20 July 2012):
http://www2.dpt.gov.tr/konj/DPT_Tanitim/index1.html

(2) Economy Watch, “Turkey Economic Statistics and Indicators”, (Visited on 28 September 2015):
http://www.economywatch.com/economic-statistics/country/Turkey/year-2010

جدول رقم (2)

يبين المؤشرات الاقتصادية لتركيا مقارنة مع دول شرق أوسطية مهمة(1)

الدولة	الناتج الإجمالي المحلي بالمليار دولار	معدل النمو	نسبة التضخم	النسبة المئوية للدَّيْن العام من الناتج الإجمالي المحلي	قيمة الصادرات بالمليار دولار	قيمة الواردات بالمليار دولار	نسبة مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان
السعودية	571	%3,7	%5,35	%7,7	180,5	86,61	%38.1
مصر	573	%5,1	%11,97	%74,2	29	43,9	%21.2
إيران	357,2	%1,02	%12,5	%12,04	78,7	58,9	%33.2
تركيا	735	%9,2	%8,6	%41,6	150	200	%45.0
العراق	82,15	%0,8	%6	%10,37	37,9	35,77	%1.1
سوريا	59,33	%3,2	%6,3	%16,57	12,8	13,6	%3.9

وبالنظر إلى الجدول السابق، نلاحظ أن تركيا تحتل المرتبة الأولى بين هذه الدول من حيث حجم الناتج الإجمالي المحلي، كما أنها الأعلى من حيث معدل النمو الحقيقي، كما أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث انخفاض نسبة التضخم، إلا أن نسبة الدَّيْن إلى الناتج الإجمالي المحلي أكثر ارتفاعًا منه في جميع الدول ما عدا مصر، وهذه إشارة سلبية، لكن الاتجاه العام لجميع المؤشرات يميل لصالح تركيا.

وإذا رغبنا في ترتيب تركيا قياسًا للدول المذكورة في الجدول السابق تبعًا للمؤشرات الأكثر أهمية سنجد أنها تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي وكذلك في معدل النمو الاقتصادي وحجم الصادرات والواردات ونسبة مستخدمي الإنترنت في حين أنها تحتل المرتبة الثانية في حجم الدَّيْن العام والرابعة في حجم التضخم. وبملاحظة مجمل المؤشرات الأساسية سنجد أن تركيا تحتل المرتبة الأولى في 5 من بين سبعة مؤشرات تمت الإشارة إليها.

(1) Economy Watch, “Turkey Economic Statistics and Indicators”, (Visited on 28 September 2015):
http://www.economywatch.com/economic-statistics/country/Turkey/year-2010

الفصل الثالث

النظام السياسي

عند مناقشتنا لموضوع الثقافة السياسية للدولة التركية المعاصرة، وجـــدنا أن جذور تلك الثقافة ترجع إلى أواخر العهد العثماني، وخاصة الفترة التي عُرفت بفترة التنظيمات أو الإصلاحات، وتتشعب هذه الثقافة ضمن اتجاهات ثلاثة، هي:

1. **الاتجاه الديني الذي كان يدعو إلى الإبقاء على الخلافة، وتعزيز وحدة الشعوب الإسلامية تحت لوائها:** وكان هذا الاتجاه يعزو ضعف الدولة وانحدارها إلى الابتعاد عن تعاليم الدين، وانتشر هذا التيار بين العامَّـــة، وعلماء الدين، وأصحاب الطرق الصوفية، وتُشـــكِّل الأحـــزاب ذات الجذور الإسلامية امتدادًا لهذا الاتجاه.
2. **الاتجاه القومي التركي (الطوراني):** وكان هذا الاتجاه يدعو إلى ضـــمِّ الشعوب التركية في آسيا الوسطى في دولة موحدة؛ باعتبارها الـــوطن الأصلي لهم، وتعد الأحزاب القومية القائمة حاليًا في تركيا امتدادًا لهـــذا الاتجاه.
3. **الاتجاه الثالث** أخذ على عاتقه تأسيس دولة تركية في الأناضول فقـــط، والقطيعة التامة مع العهد السابق، وتأثر هـــذا الاتجـــاه بأفكـــار الثـــورة البلشفية، خاصة فيما يتعلق بالقطيعة مع الدِّين، وتـــزعَّم هـــذا الاتجـــاه مصطفى كمال الذي تمكَّن من تحقيق أهدافه بعد حـــرب الاســـتقلال، وتوقيع معاهدة لوزان مع الحلفاء، وقد تُوِّج نجاح كمال بـــإعلان قيـــام النظام الجمهوري بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 1923، كمـــا أُنشـــئ حزب الشعب الجمهوري والأحزاب اليسارية الأخرى على هذه الأسس.

وقد أدَّت الظروف الداخلية والخارجية في تركيا الحديثة إلى صعود الاتجاه الثالث؛ مستندًا إلى شرعية حرب الاستقلال التي خاضها رموز هذا التيار في أعقاب الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء الذين احتلُّوا كثيرًا من الأراضي التركية في الأناضول، وتمكَّن هذا التيار من السيطرة على الجيش؛ حيث إن جُلَّ رموزه من العسكريين، وأخذ على عاتقه السعي إلى إعادة صياغة شكل وهوية الدولة والشعب، وحدَّد الأسس التي أراد العمل على ضوئها، والتي تتمثل في: الاستقلال ضمن حدود الأناضول وبعض المناطق المجاورة له، والحداثة في كافة مجالات الحياة بما فيها الدولة والمجتمع، وعلمانية الشعب والدولة وقطع الصلة بكل ما هو ديني، ثم تأسيس اقتصاد يقوم على التصنيع في المقام الأول كما هي الحال في الدول الأوروبية المتقدمة[1].

وبالإضافة إلى كل ذلك، نجد أن هناك قوى موجودة في الساحة التركية تشكَّلت من أفكار متمازجة من الثقافات السياسية الرئيسة: القومية والدينية واليسارية، وبطبيعة الحال فإن النظام السياسي في دولةٍ ما لابد وأن يعكس الثقافة أو الثقافات السياسية للمجتمع بكل ما تحمله من مقاربات وتباينات أيضًا، إلا أن خريطة القوى السياسية التي يفرزها الواقع السياسي تمكِّن قوة معينة من صياغة النظام السياسي وفق ثقافتها السياسية ورؤيتها الفكرية مع أخذ كل الأفكار الأخرى بعين الاعتبار. وفي الحالة التركية تم بناء النظام السياسي التركي وفقًا لرؤية مصطفى كمال ورفاقه من أصحاب الفكر اليساري إلا أننا نجد ثمة تأثرًا بالأفكار الأخرى خاصة القومية، وهذا واضح من فرض اللغة التركية لغة رسمية على جميع مكونات المجتمع في الدولة الناشئة رغم وجود نسبة معتبرة من غير الأتراك في هذا المجتمع، كما أن الكماليين تأثروا ببعض الأفكار الليبرالية، مثل: انتخاب المجلس الوطني الكبير.

(1) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 10.

المبحث الأول

المؤسسات الرسمية

إن تحول الدولة التركية الحديثة من النظام الإسلامي، الذي ورثته من الدولة العثمانية، إلى النظام الجمهوري العلماني مرتبط بصورة كبيرة بشخص مصطفى كمال مؤسِّس الجمهورية التركية، إلا أن كثيرًا من الباحثين يُجمعون على أن هذا التحول مبني على أرضية الإصلاحات التي بدأت بالظهور منذ القرن السابع عشر، كما أشرنا في الفصول السابقة، وبالتالي لم تكن العلمانية في تركيا وليدة اللحظة، كما لم تكن من اختراع مصطفى كمال، لكنها تبلورت بشكلها النهائي على عهده، وترتبط زمنيًّا بمرحلة التنظيمات أو الإصلاحات[1].

وقد صاغ الكماليون مفهومًا جديدًا للعلمانية لا ينطوي على فصل شؤون الدين عن شؤون الدنيا وحسب، كما هي العلمانية الغربية، ولكنهم أرادوا إلغاء التدين باعتباره قوة مؤثرة في حياة المجتمع، ولما كانت العلمانية في تركيا مفروضة على الشعب بالقوة والإكراه وليست نابعة من إرادة هذا الشعب كان لابد للكماليين من إيجاد مؤسسات تروِّج للعلمانية وتقوم بحمايتها واستمرار فرضها بكل أشكال القوة الناعمة والخشنة على حدٍّ سواء، ومن أبرز المؤسسات الحامية للعلمانية في البلاد[2]:

1. **المؤسسة العسكرية**: يعتبر الجيش التركي منذ قيام الجمهورية حامي قيم الجمهورية العلمانية والوصي الأمين على الالتزام بمقتضياتها. وقد تدخل الجيش مرات عدة في الحياة السياسية عبر انقلابات عسكرية عديدة.

---

(1) نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة**، ص 25.

(2) شعبان، فكري، "نشأة العلمانية وقواها في تركيا"، **الجزيرة نت**، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2006:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

2. **المؤسسات الإعلامية**: أخذت المؤسسات الإعلامية على عاتقها مسؤولية تحريض الجيش ضد الحكومات كما حدث في العام 1997، عندما هاجمت وسائل الإعلام حكومة نجم الدين أربكان لتأليب الشعب ضدها، ومن ثم قبول الانقلاب عليها لاحقًا.
3. **جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد"**: تضم هذه الجمعية أكثر رجال الأعمال الأتراك ثروة، وتُعد من المؤسسات البارزة التي تعمل على حماية العلمانية بغرض حماية المصالح الاقتصادية لمنتسبيها.
4. **المؤسسة القضائية**: رغم النصوص الصريحة في الدستور والقوانين على استقلالية القضاء وحياديته فإن المؤسسات القضائية على اختلاف مستوياتها انحازت صراحة إلى صف العلمانية خاصة في المسائل التي كانت تعد تهديدًا لتلك العلمانية؛ ففي عام 2008 حرَّك الادعاء العام التركي دعوى قضائية ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم اتهم فيها الحزب بممارسة أنشطة مناهضة للعلمانية، إلا أن المحكمة لم تحل الحزب نظرًا لتصويت 6 من أعضائها ضد قرار الحل مقابل 5 صوَّتوا لصالحه، بفارق صوتٍ واحد، لكن المحكمة غرَّمت الحزب على الخلفية ذاتها 50% من مخصصاته المالية[1].

أولًا: وضع الدستور التركي:

كان النظام السياسي في العهد العثماني يقوم على قاعدتي الخلافة والسلطنة، وكان السلطان يتمتع بسلطة مطلقة؛ مرجعيتها الشريعة الإسلامية، وكان التزام السلطان بتطبيق الأحكام الشرعية على الرعية يعد مصدرًا لشرعية وجوده في الحكم، ولم يوضع أي نظام دستوري إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي شكَّل لجنة لإعداد دستور للدولة برئاسة الصدر الأعظم مدحت باشا. ونُشر هذا

(1) ياشا، إسماعيل، "ملابسات قرار المحكمة الدستورية في تركيا"، **الجزيرة نت**، 7 أغسطس/آب 2008، (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/تشرين الأول 2011):
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/7a15e0cd-27dd-4781-90df-80a74747cdd8

الدستور تحت عنوان "قانون أساس" في 23 ديسمبر/كانون الأول 1876، وقد كان مُستمدًّا من الدستور البلجيكي، ومن الدستور الروسي، وتضمَّن 12 فصلاً و119 مادة، ونَصَّ هذا الدستور على تأسيس مجلس للنواب وآخر للشيوخ، وأقرَّ بأن الإسلام هو دين الدولة، لكن لم تُكْتَب له الحياة إلا أقل من عام؛ فقد جُمِّدَ العمل به مدة تزيد على ثلاثين عامًا إلى أن أُعيد العمل به بمرسوم من السلطان في 23 يوليو/تموز 1908[1].

وفي عام 1921، وأثناء حرب الاستقلال، وُضع دستور جديد في تركيا، وكان من أبرز محاوره: إعلان مبدأ السيادة الوطنية، وتأسيس الجمعية الوطنية التركية؛ التي عُرفت فيما بعد بالمجلس الوطني التركي الكبير، واعتبرت هذه الجمعية الممثل الحقيقي الوحيد للأمة، خاصة في ظل رضوخ السلطان لمطالب الحلفاء، وتوقيعه معاهدة سيفر، وكان هذا الدستور يقوم على أساس نظام حكومة الجمعية كما هي الحال في الدستور السويسري؛ حيث تناط كافة السلطات بالجمعية الوطنية أو البرلمان[2].

ثانيًا: دستور الجمهورية التركية:

كان الدستور التركي الذي أُعلن بعد قيام الجمهورية يستند إلى دستور حرب الاستقلال عبر إجراء تعديلات عليه؛ تهدف في المقام الأول إلى التخلص من كل بقايا العهد السابق، بالإضافة إلى السعي الحثيث لتعزيز النظام العلماني في البلاد، كما سبقت الإشارة، وكان أول دستور في العهد الجمهوري قد أُعلن في العام 1924، وقد حافظ هذا الدستور على الأطر الأساسية التي وردت في دستور عام 1921، خاصة فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، كما أكد الدستور على أن المجلس

(1) شقير، شفيق، "النظام التركي"، **الجزيرة نت**، 10 مارس/آذار 2004، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

(2) عثمان، حسين، **النظم السياسية**، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006)، ط 1، ص 42.

الوطني التركي الكبير هو الممثل الوحيد للأمة، وعلى استمرار النظـــام البرلمـــاني، واستقلال القضاء.

ومع أن هذا الدستور نَصَّ على أن دين الدولة هو الإسلام، إلا أنه أكَّد علـــى عدم مسؤولية الدولة عن حماية الدِّين، ومراقبة تنفيذ تعاليمه كما كـــان في العهـــد العثماني، على اعتبار أن هذا الأمر ذاتي وشخصي، وفي عام 1927 أعلن المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري أن نظام البلاد هو نظام وطني شعبـــي علماني، وفي عام 1937 تم إلغاء النص الدستوري الذي يقول بأن دين الدولة هو الإسلام، واستُبدل به نصٌّ يقول بأن الدولة التركية دولة علمانية. ونظرًا لسيطرة مصـــطفى كمـــال ومؤيديه على المجلس الوطني الكبير، فقد عزَّز دستور 1924 حكم الحزب الواحد، وهو حزب كمال، حزب الشعب الجمهوري الذي استمر حتى عـــام 1945، وفي عام 1961 تم وضع دستور جديد للبلاد على إثر الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1960، واستند هذا الدستور بصورة أساسية إلى دستور عـــام 1924، إلا أنـــه جاء بتأسيس غرفة برلمانية ثانية، هي مجلس الشيوخ، كما أضاف كلمة اجتماعيـــة إلى وصف الدولة، التركية، ولعل في ذلك تعبيرًا عن صعود التيارات اليســـارية في عقد الستينات من القرن العشرين على المستوى الـــدولي، ورواج فكـــرة الدولـــة الاجتماعية، كما أتاح هذا الدستور التعددية الحزبية في البلاد، واصطلح البـــاحثون على تسمية تلك المرحلة السياسية في تركيا بالجمهورية الثانية[1].

كما تضمن هذا الدستور فصلاً كاملاً بين السلطات الثلاث، وأسَّـــس لأول مرة مجلسًا أعلى للقضاة والمدعين العامين واستحدث محكمـــة دســـتورية[2]. أمَّـــا الدستور المعمول به حاليًا في تركيا فهو دستور عام 1982، الذي تم وضعه علـــى إثر الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1980. وقد ضمن هذا الدستور التعددية

(1) لنشوفسكي، جورج، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة: جعفر خياط، (مكتبة دار المتنبـــي، بغداد، 1964)، ج 2، ص 46.

(2) شقير، شفيق، "النظام التركي"، **الجزيرة نت**، 10 مارس/آذار 2004، (تاريخ الـــدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

الحزبية في البلاد، وعزَّز من حرية التعبير، إلا أنه ظل متمسكًا بالمبـــادئ العلمانيـــة لمصطفى كمال، ولكن هذا الدستور تضمن عقبات في وجه التطور الدســـتوري في البلاد نحو مزيد من الديمقراطية والانفتاحية؛ وذلك بنصه صراحةً علـــى أن المـــواد المتعلقة بشكل الدولة الجمهوري، ولغتها التركية، وحالتها العلمانية، غـــير قابلـــة للنقاش أو التعديل[1]. وهذا يمثِّل تراجعًا حقيقيًّا للوراء؛ إذ إن الســـلاطين، وهـــم أصحاب السلطة المطلقة، الذين كانوا يطبقون الشريعة، قبلوا أخيرًا بحكم دستوري للبلاد، ولم يُذكر في الدستور العثماني الأول عام 1876 أن أي نص غـــير قابـــل للنقاش أو التعديل، بما في ذلك ديانة الدولة ومرجعيتها الشرعية. ومن الملاحظ أن الدساتير التركية صيغت على وقع الانقلابات العسكرية، وبالتالي كان للمؤسســـة العسكرية اليد الطولى في صياغتها وتحديد أطرها العريضة.

ثالثًا: المؤسسات السياسية:

يعتمد الدستور التركي مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشـــريعية، والتنفيذيـــة، والقضائية، وتتوزع هذه السلطات ضمن عدد من المؤسسات والأجهزة، والتي تقـــوم بمجموعها بإدارة النظام السياسي للبلاد، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أ- السلطة التشريعية[2]

وتتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية، المعروفة بالمجلس الوطني التركي الكبير، ويقوم هذا المجلس بوظائفه مُستَنِدًا إلى أحكام المادة السابعة من الدســـتور، وصلاحيات هذا المجلس غير قابلة للتفويض لأية جهة أخرى بمقتضـــى الدســـتور، ويضم المجلس الوطني التركي الكبير 550 عضوًا يتم اختيارهم بالاقتراع المباشر كل

---

(1) شقير، شفيق، "النظام التركي"، **الجزيرة نت**، 10 مارس/آذار 2004، (تاريخ الـــدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

(2) Turkish Republic, *The Constitution of the Republic of Turkey*, (Ankara, 1982), p. 34-47.

أربع سنوات، ويحق لرئيس الجمهورية في حالات خاصة إجراء هذه الانتخابات قبل انقضاء السنوات الأربع، ويتكون أعضاء المجلس من الحزبيين أو المستقلين، ويتعين على الحزب الحصول على 10% من أصوات الناخبين لدخول البرلمان.

وبتحليل الحياة البرلمانية في تركيا في سياقها التاريخي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، هما:

1. **مرحلة الحزب الواحد (1923–1949)**: جرت الانتخابات البرلمانية في هذه الفترة 5 مرات، ولم تكن هناك تيارات سياسية تتنافس في هذه الانتخابات نظرًا لانضواء النخب السياسية تحت لواء حزب الشعب الجمهوري عند تأسيسه بعد حرب الاستقلال، وقد تم حظر تأسيس الأحزاب منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وفرض حزب الشعب على المجتمع والدولة، ولم تبدأ ملامح المنافسة بين التيارات السياسية بصورة فعلية إلا بعد التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على هذه المرحلة من الحياة البرلمانية في تركيا، أبرزها:

- أُجريت أول انتخابات في العام 1923 قبل قيام الجمهورية التركية، وقد تمت هذه الانتخابات وفق قانون الانتخابات العثماني، الذي وُضع عام 1877، وكان عدد النواب يوزَّع على أساس نائب واحد لكل 20 ألف شخص من الذكور الذين يحق لهم الانتخاب.
- أُعطيت المرأة حق المشاركة في الانتخابات ترشُّحًا واقتراعًا لأول مرة عام 1935، كما أُعطيت حق الانضمام للحزب الحاكم[1].
- وفي الانتخابات التي جرت عام 1935 تم انتخاب 18 امرأة لعضوية المجلس الوطني التركي الكبير، إلا أن هذا العدد انخفض إلى 14 في العام 1939، وتم رفع سنِّ الناخب من 18 سنة إلى 22 سنة في هذه الدورة (1939–1944).

(1) Sezer, Ayten, TÜRKİYE'DEKİ İLK KADIN MİLLETVEKİLLERİ VE MECLİS'TEKİ ÇALIŞMALARI, Hacettepe University, Academic Archive, (Visited on: 28 September 2015): http://www.ait.hacettepe.edu.tr/akademik/arsiv/kadin.htm

- سُمح للأقليات غير المسلمة بالترشح للانتخابات لأول مرة عام 1939.
- ظلّت الانتخابات تُجرى وفق القانون العثماني لعام 1877 إلى أن تم وضع قانون جديد عام 1943.
- كانت السمة البارزة لمعظم الدورات الانتخابية هي احتفاظ عدد كبير من النواب بمقاعدهم؛ وذلك لارتباط أمر الترشيح بقرار الحزب الوحيد، وغياب المنافسة الحرة ويأس المعارضين للنظام الكمالي من الوصول إلى البرلمان.
- كانت أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات التركية في العام 1927؛ إذ لم تتجاوز هذه النسبة 23%، وهذه المسألة مرتبطة أيضًا بهيمنة الحزب الحاكم (الشعب الجمهوري) على تقديم المرشحين المرتبطين به، واتخاذه إجراءات تحول دون وصول معارضيه إلى البرلمان.
- لم يتمكن أي مرشح مستقل من دخول البرلمان إلا في العام 1935، عندما فاز 13 مرشحًا مستقلًّا بعضوية المجلس الوطني، إلا أن المعارضة لم يكن لها نصيب في هذه المقاعد.
- في العام 1939 أُجريت أول انتخابات بعد وفاة مصطفى كمال بالآليات السابقة نفسها، إلا أن حزب الشعب الجمهوري قدَّم عددًا من المرشحين في الدائرة نفسها لخلق نوع من التنافسية بين أعضاء الحزب ذاته[1].

2. **مرحلة التعددية الحزبية (1946–2011)**: بدأت المنافسة الحزبية في تركيا في عام 1946 عندما قام عدد من القادة السابقين لحزب الشعب الجمهوري، من بينهم جلال بايار، وعدنان مندريس، بتأسيس الحزب الديمقراطي، الذي أصبح منافسًا رئيسًا لحزب الشعب الجمهوري، الذي

(1) الجليلي، طلال، **قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية**، (مركز الدراسات التركية جامعة الموصل، الموصل، 2006)، ص 43.

تفرَّد بالحكم طيلة الفترة السابقة دون منازع فكانت هذه الانتخابات بداية التحول في الحياة السياسية للبلاد، ونهاية مرحلة الحزب الواحد.

جرت الانتخابات العامة في تركيا خلال الفترة (1950–2011) 15 مرة؛ تخلَّلتها تدخلات للجيش في السلطة بصورة مباشرة عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية؛ التي كانت تقترن عادةً بحل الأحزاب والتضييق على الحريات المدنية.

وفي انتخابات 2002 تجلَّى صعود التيار الإسلامي بفوز حزب العدالة والتنمية، الذي أُسِّس عام 2000 بعد حلِّ حزب الفضيلة؛ فأنشأت مجموعة من أعضائه حزب السعادة، وأسَّست مجموعة أخرى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، الذي حصل على 34,3% من الأصوات، وشكَّل الحكومة بمفرده ثم تلاه حزب الشعب الجمهوري، الذي أخذ يتقدم أيضًا وحصل على 19,4% من الأصوات، وشهدت هذه المرحلة خروج حزب الوطن الأم من البرلمان نظرًا لعدم تمكُّنه من تخطي حاجز 10% اللازم لدخول البرلمان.

وفي انتخابات عام 2007، استطاع حزب العدالة والتنمية تعزيز موقعه في الحياة السياسية التركية، بحصوله على 46,6% من الأصوات، وشكَّل الحكومة بمفرده للمرة الثانية على التوالي، كما حافظ حزب الشعب الجمهوري على المركز الثاني وزاد حصته إلى 20,9% من الأصوات، بينما حلَّ حزب العمل القومي ثالثًا بحصوله على 14,3% من الأصوات.

أمَّا الانتخابات التي جرت عام 2011؛ فقد استمر حزب العدالة والتنمية في تقدمه، وحصل على 49,8% من الأصوات، بينما حافظ حزب الشعب الجمهوري على المركز الثاني بحصوله على 26% من الأصوات، وحافظ حزب العمل القومي على المركز الثالث، إلا أن حصته من الأصوات تراجعت إلى 13%[1].

جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في السابع من شهر يونيو/حزيران 2015 مغايرة لما اعتادت عليه البلاد منذ العام 2002؛ فحزب العدالة

---

(1) Turkish Grand National Assembly, "Election Results from 1946 Until Today", (visited on 28/9/2015):
https://global.tbmm.gov.tr/docs/secim_sonuclari/secim3_en.pdf

والتنمية الذي تقدم على جميع الأحزاب التي خاضت الانتخابات معه لم يعد بوسعه تشكيل الحكومة التركية بمفرده مما اضطره للعمل على تشكيل حكومة ائتلافيـــة أو القبول بحكومة أقلية تُشكِّلها بقية الأحزاب بالتفاهم معه لكن كل تلك الجهـــود لم تفلح مما ترتب علية اللجوء للانتخابات المبكرة في الأول من شهر نوفمبر/تشـــرين الثاني 2015 كما أعلن عن ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان[1].

فقد خسر الحزب نحو 3% من أصواته لصالح حزب الشـــعوب الـــديمقراطي الكردي الذي نجح بتخطي عتبة الـــ 10% ودخل البرلمان على حســـاب العدالـــة والتنمية كما يرى محلِّلون؛ فمعظم الأكراد بمن فيهم الإسلاميون صوَّتوا هذه المـــرة على أساس الهوية خلافًا لما اعتادوا عليه خلال الانتخابات الأربع الماضية (2002-2011)[2].

كان الحزب يسعى للحصول على 367 مقعدًا لإقرار دستور جديد للبلاد من خلال البرلمان لكنه لم يحرز العدد اللازم لطرحه لاستفتاء شعبـــي وهو 330 مقعدًا، وقد شارك في الانتخابات الأخيرة ما يقرب من 50 مليون ناخب ووصلت نســـبة المشاركة بالانتخابات إلى حوالي 87%. وقد تشكَّلت الخارطة الحزبية فكريًّا بحسب نتائج الانتخابات من أربعة اتجاهات على النحو الآتي:

هناك التيار الإسلامي ومثَّل هذا الاتجاه حزب العدالة والتنمية وحصل علـــى 40.86% من الأصوات وله 258 مقعدًا، ثم هناك التيار العلماني ممثَّلاً بحزب الشعب

---

(1) بـــي بـــي سي عربـــي، "أردوغان يعلن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في تركيـــا"، **بـــي بـــي سي**، 12 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015)
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/08/150821_turkey_snap_elections

(2) الحاج، سعيد، "الانتخابات التركية: قراءة في النتائج والسيناريوهات"، **الجزيرة نت**، 9 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA

الجمهوري وحصل على 24.96% من الأصوات وله 132 مقعدًا، ثم التيار القـــومي ممثَّلاً بحزب الحركة القومية وحصل على 16.29% وله 80 مقعدًا، في حين شـــكَّل حزب الشعوب الديمقراطي إطارًا لغالبية الأكراد وحصل على 13.12% ولـــه 80 مقعدًا.

ب- السلطة التنفيذية[1]

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء:

1. رئيس الجمهورية

يمثِّل رأس الدولة التركية، ويرمز إلى قيم الجمهورية ووحدة الشعب التركـــي، وقبل التعديلات الدستورية عام 2007 كان الرئيس يُنتخب من قبل المجلس الوطني الكبير كل سبع سنوات وبأغلبية ثلثي الأعضاء، ولولاية رئاسية واحدة، ويكـــون المرشح من بين أعضاء المجلس، أو ممن يحق لهم الترشح له. وبموجـــب التعـــديلات الدستورية التي جرت عام 2007 أصبح الرئيس يُنتخب بالاقتراع المباشر من قِبـــل الشعب، ومدة ولايته خمس سنوات، ويجوز انتخاب الرئيس لفترتين رئاسيتين على الأكثر، ويتعين على رئيس الجمهورية التخلي عن عضوية حزبه فور توليه ســـلطاته الدستورية. وبالرغم من أن النظام السياسي التركي هو نظام برلماني إلا أن رئـــيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة خاصة في الشؤون الداخلية، ومن أبرزها[2]:

- تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة والمصادقة على تعيين الـــوزراء الذين ينسب بهم.
- إرسال المبعوثين الدبلوماسيين الأتراك إلى الدول المختلفة وقبول المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب.
- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- رئاسة مجلس الأمن القومي.

---

(1) Turkish Republic, *The Constitution of the Republic of Turkey*, (Ankara 1982), p. 48-61.

(2) Ibid. p. 48.

- ترؤس مجلس الوزراء في حالات خاصة حددها الدستور.
- تعيين رئيس وأعضاء مجلس تفتيش الدولة.
- اختيار رؤساء الجامعات، وأعضاء مجلس التعليم العالي.
- مراقبة أداء أجهزة الدولة.
- اختيار أعضاء المحاكم العليا.

2. مجلس الوزراء

يتم تكليف رئيس الوزراء من قِبل رئيس الجمهورية، وجرت العادة أن يكون من الكتلة البرلمانية صاحبة الأغلبية في المجلس الوطني الكبير، ويتم اختيار الوزراء من النواب، أو من المواطنين الأتراك الذين يحق لهم الترشح للبرلمان، ويحق لرئيس الجمهورية إقالة الوزراء، بناء على تنسيب رئيس الوزراء[1].

ج- السلطة القضائية[2]

تتكون السلطة القضائية في تركيا من ثلاثة أنواع من المحاكم، هي:

1. المحاكم العدلية.
2. المحاكم الإدارية.
3. المحاكم الخاصة.

وكان هنالك نوع رابع هو محاكم أمن الدولة، إلا أنها حُلّت إثر تعديلات دستورية عام 2002.

وهناك المحكمة الدستورية:

وتُعد المحكمة الدستورية أعلى سلطة قضائية في البلاد، وقد تم استحداثها لأول مرة في دستور عام 1961، والوظيفة الأساسية لهذه المحكمة البَتُّ في دستورية القوانين، ولهذه المحكمة حق مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، وأعضاء المحاكم العليا، والقضاة ومن في حكمهم. والمحكمة الدستورية هي الجهة المخوّلة

---

(1) Turkish Republic, The Constitution of the Republic of Turkey, (Ankara 1982), p. 48.

(2) Ibid. p. 70-86.

بالنظر في قضايا حلّ الأحزاب السياسية، كما أن لها الحق في مراقبة الشؤون المالية للأحزاب. وتعد المحكمة الدستورية إحدى المؤسسات التي تتولى حماية العلمانية في البلاد، وبالتالي فهي المسؤولة عن حلّ كثير من الأحزاب السياسية بذريعة تبني تلك الهيئات لأفكار دينية، كما منعت هذه المحكمة العديد من الشخصيات السياسية من ممارسة العمل السياسي. وتتكون هيئة المحكمة الدستورية من 15 عضوًا، منهم 11عضوًا أصلاء، و4 أعضاء احتياطيين[1].

رابعًا: مجلس الأمن القومي:

وهو مؤسسة دستورية يرأسها رئيس الجمهورية، ويضم هذا المجلس في عضويته كلًّا من: رئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الدفاع، وقادة القوات الجوية والبرية، وقائد قوات الدَّرَك. وهذا المجلس مسؤول عن رسم السياسات الأمنية، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وتنفيذها بعد تقييمها ومراجعتها من قبل الحكومة.

أُسِّس مجلس الأمن القومي التركي في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1961، ونُصَّ عليه في دستور عام 1982، ونظرًا لكون أغلب أعضاء هذا المجلس من العسكريين يمكننا أن نستنتج الغاية الأساسية من تأسيسه، وهي إضفاء الشرعية على التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في شؤون الحكم، عبر إيجاد منفذ قانوني لهذا التدخل وكان هذا المنفذ تأسيس مجلس الأمن القومي، الذي يتمتع بنفوذ واسع النطاق في الحياة السياسية التركية[2].

خامسًا: الجيش التركي:

يعود دور الجيش التركي في الحياة السياسية إلى حقب ضاربة العمق في التاريخ، وذلك منذ عصر القبائل التركية نظرًا لأن الزعماء السياسيين والحكام،

---

(1) Turkish Republic, The Constitution of the Republic of Turkey, (Ankara 1982), p. 73.

(2) مصطفى، عبد الجبار، الجليلي، طلال، "المؤسسة العسكرية التركية: الخلفيات والتوقعات"، **أوراق تركية معاصرة**، (العدد 1/4، 10 سبتمبر/أيلول 1990)، ص 17.

كانوا بالضرورة من أصحاب الكفاءة العسكرية، ومن أهل القوة والفروسـية، وفي العصور المتقدمة لعب الجيش الانكشاري دورًا بارزًا في الحياة السياسـية للدولـة العثمانية، خاصة إذا كان في الحكم أحد السلاطين الضعاف.

وفي التاريخ المعاصر للجمهورية التركية، اكتسب الجيش التركي مكانة بـارزة في الحياة السياسية منذ عهد التأسيس نظرًا لتضافر عدد من العوامل; من أبرزهـا الـدور الذي اضطلع به الجيش التركي في حرب الاستقلال ضد الحلفاء، وبعد قيام الجمهورية عمل مصطفى كمال على تحويل لجان المقاومة في أنحاء الـبلاد، وهـي ذات صـبغة عسكرية، إلى حزب سياسي يهيمن على الحياة السياسية، وكل مفاصل الدولة[1].

كما تَعزَّز دور الجيش التركي في الشؤون السياسية عبر التدخل المباشر بذريعة حماية الأمن الوطني، وصيانة قيم الجمهورية العلمانية من خـلال قيـام المؤسسـة العسكرية بسلسلة من الانقلابات العسكرية، كما أن الدساتير التركيـة وُضـعت تحت مظلة تلك الانقلابات، ولإضفاء الصفة القانونية على تدخل الجيش في الحياة السياسية تم تأسيس مجلس الأمن القومي، الذي يتكـون بصـورة أساسـية مـن جنرالات الجيش[2].

وتستند المؤسسة العسكرية التركية في سلوكها السياسي إلى دعم من رجـال الأعمال المحسوبين على التيار العلماني بغرض حماية مصالحهم، بالإضافة إلى عـدد من وسائل الإعلام التي تتمتع بتأثير قوي داخل الأوساط التركية المختلفـة، وقـد تمكَّنت هذه الوسائل من حشد تأييد الجماهير للانقلابات العسكرية عبر حمـلات منظمة تمهد لتلك الانقلابات، ومن أبرز هذه الحملات تلك الـتي شُـنَّت ضـد حكومة نجم الدين أربكان قبيل الإطاحة بها بانقلاب عسكري عام 1997[3].

وقد شكَّلت نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي بداية تحول بالنسبة لتأثير الجيش في الحياة السياسية، خاصة في أعقاب ترشيح تركيا رسميًّا لعضوية الاتحـاد

---

(1) الجليلي، **قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية**، ص 44.

(2) محلي، حسني، "الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية"، **الجزيرة نت**، 29 أغسطس/آب 2007:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ccdb504b-3d05-43a9-8e3f-96f11befaec2

(3) هلال، رضا، **السيف والهلال**، ص 193.

الأوروبـــي في قمة هلسنكي عام 1998، ثم جاء برنامج الإصـــلاح الـــديمقراطي، الذي تضمَّن البدء بإصلاحات قانونية ودستورية، وكان الهدف الأساســـي لهـــذا البرنامج هو الحدُّ من دور الجيش في الحياة السياسية، وقد بدأ هذا البرنامج في عهد حكومة بولنت أجاويد، واستأنفته حكومة رجب طيـــب أردوغـــان الأولى عـــام 2002، واستمرت فيه بعد ذلك.

ومن أبرز الإصلاحات التي أُنجزت في ظل حكومة العدالة والتنمية زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن القومي إلى 9 مدنيين مقابل 5 عسكريين بعد أن كانت الغَلَبـــة فيه للعسكريين على حساب المدنيين، كما أن قرارات المجلس أصبحت غير مُلزمـــة للحكومة وفقًا للإصلاحات الجديدة، وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطًا مباشـــرة برئيس الوزراء عبر تعيين أمين عام مدني له بدلاً من كونه عسكريًّا مرتبطًا برئاســـة أركان الجيش، كما خُفِّضت اجتماعات المجلس من مرة في الشهر إلى مـــرة كـــل شهرين، ولم يعد لرئاسة أركان الجيش أي دور في عمل المجلس، ولم يكن مجلـــس الأمن القومي بمفرده محورًا للتعديلات الدستورية المتعلقة بدور المؤسسة العســـكرية في الحياة السياسية؛ بل تضمنت التعديلات الدستورية أيضًا منح المجلـــس الـــوطني التركي الكبير والمؤسسات الدستورية الأخرى صلاحية مراقبة الجيش ومحاسبته على تصرفاته. ومما ساعد في إنجاح هذه التعديلات تخلي المؤسسات الإعلامية الكـــبيرة ورجال الأعمال عن دعم تدخل الجيش في السياسة خاصة في ظل حالة الاســـتقرار السياسي التي تعيشها البلاد منذ عام 2002[1].

سادسًا: بنية وعلاقات النظام السياسي:

تتحدد طبيعة بنية النظام السياسي وكيفية التفاعل بين وحداته المختلفة بنـــاءً على القواعد الدستورية والقانونية، التي تضبط هذه العلاقة، وتحدد وظيفـــة كـــل وحدة أو مؤسسة، وعلاقتها بالوحدات والمؤسسات الأخرى.

من خلال التحليل السابق نستطيع أن نلمس الخصائص العامة لتركيبة النظـــام السياسي التركي على النحو الآتي:

---

(1) محلي، "الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية"، مرجع سابق.

1. رئيس الجمهورية الذي يعد رأس الدولة التركية، ويتمتع بصلاحيات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية على الرغم من أن النظام البرلماني لم يُعطِ رئيس الدولة إلا سلطات شكلية تشريفية؛ إذ تظل الحالة التركية استثناء على هذه القاعدة؛ فقد جعل دستور 1982 من مؤسسة الرئاسة مركزًا جديدًا لحماية القيم العلمانية، التي تمتد إلى المؤسس مصطفى كمال، إلى جانب المؤسسة العسكرية، والآلة الإعلامية، فالرئيس له علاقة مباشرة بالسلطة التشريعية من خلال امتلاكه حق الاعتراض على القوانين التي تصدر عن المجلس الوطني التركي الكبير، وردها إليه للنظر فيها مرة أخرى، أو ما يُعرف بالسلطة السلبية، بمعنى عدم انخراط الرئيس في العملية السياسية بصورة مباشرة، ومن الأمثلة على ذلك اعتراض الرئيس أحمد نجدت سيزر على مشروع قانون الإدارة العامة، الذي قدمه حزب العدالة والتنمية عام 2004، وأقره البرلمان، وبقي المشروع مجمدًا حتى الوقت الحاضر، كما أن للرئيس الحق في إحالة تلك القوانين إلى المحكمة الدستورية للبت فيها، كما أن له علاقة مباشرة بالسلطة التنفيذية من خلال تعيين رئيس الوزراء، والمصادقة على تعيين الوزراء وكذلك عبر صلاحيته في التعيينات التي تمت الإشارة إليها سابقًا، كما أن الرئيس على صلة مباشرة بالمؤسسة العسكرية، صاحبة النفوذ الكبير في الحياة السياسية حتى عهد قريب عبر ترؤسه مجلس الأمن القومي الذي كانت تغلب على تشكيلته الصبغة العسكرية غير أن انتخاب عبد الله جول رئيسًا للجمهورية عام 2007، جعل حكومة العدالة والتنمية في مأمن من القيود التي قد يشكلها الرئيس.
2. تمت شرعنة التدخل العسكري المباشر للجيش في الحياة السياسية من خلال تأسيس مجلس الأمن القومي عام 1961 على إثر الانقلاب العسكري الأول، وتكرَّست سيطرة هذا المجلس من خلال دستور عام 1982، الذي رجَّح كفة العسكريين فيه؛ فبحسب دستور 1961 يتألَّف المجلس من

عسكريين ومدنيين، ثم جاء دستور عام 1982 في المادة 118 ليزيد عدد العسكريين من خلال جعل قادة كافة أفرع القوات المسلحة أعضاء فيه[1]. وأصبحت قرارات هذا المجلس مُلزمة للحكومة بدلاً من كونها توصيات، وبهذه الحالة تصبح الحكومة محاطةً بجدارين صلبين: الأول: رئيس الجمهورية، وما يتمتع به من صلاحيات تنفيذية في الشؤون الداخلية، والجدار الآخر مجلس الأمن القومي الذي يُملي على الحكومة السياسات والقرارات.

3. ناطت المادة السابعة من الدستور التركي السلطة التشريعية بالمجلس الوطني التركي الكبير، الذي يتمتع بصلاحيات سياسية كبيرة، خاصة وأنه منتخَب من قبل الشعب بصورة مناسبة، ولا يسمح للأحزاب بدخوله إلا إذا حصلت على 10% من أصوات الناخبين لضمان تمثيلية هذا المجلس، وكانت كافة السلطات منوطة بهذا المجلس قبل إعلان الجمهورية؛ إذ إن دستور عام 1920 استُمِدَّ بصورة أساسية من الدستور السويسري القائم على نظام حكومة الجمعية، وينطلق من قاعدة سمو البرلمان على غيره من المؤسسات الدستورية، ومع ذلك فقد ضيَّق دستور عام 1982 الخناق على المجلس فيما يتعلق بالقرارات السياسية الكبرى، مثل: سَنِّ دستور جديد للبلاد، وانتخاب رئيس الجمهورية، والتعديلات الدستورية؛ فقد اشترط الدستور موافقة ثلثي أعضاء البرلمان في مثل الحالات المذكورة، وهذا يكاد يكون مستحيلاً في معظم الأوقات، نظرًا لصعوبة إحراز أيٍّ من الأحزاب السياسية لمثل هذه النسبة من مقاعد البرلمان، كما أن التباينات الفكرية والسياسية بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية تحول دون حشد مثل هذه النسبة بسهولة، إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من صلاحية رئيس الجمهورية في الاعتراض على

---

(1) Turkish Republic, *The Constitution of the Republic of Turkey*, (Ankara, 1982), p. 53.

يمكن الدخول إلى كتيب الدستور التركي عبر الرابط الآتي:

https://global.tbmm.gov.tr/docs/constitution_en.pdf.

القوانين، وردها للمجلس، وإحالتها للمحكمة الدستورية، وندلِّل على هذه المسألة بمثالين: الأول: الصعوبة الكبيرة التي أحاطت بانتخاب عبد الله غول لموقع رئيس الجمهورية، فلم يُحسم هذا الأمر إلا بعد ثلاث جولات من التصويت وفق الدستور نظرًا لعدم تمكُّن حزب العدالة والتمنية الحاكم من حشد ثلثي أعضاء البرلمان في الجولة الأولى، والمثال الثاني هو عدم تمكن الحزب من تمرير سلسلة من التعديلات الدستورية عام 2010 عبر المجلس الوطني التركي الكبير؛ مما اضطر الحكومة لطرحها إلى الاستفتاء العام، وتضمنت التعديلات انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر من قبل الشعب، بدل من انتخابه من قبل المجلس الوطني.

4. يعد مجلس الوزراء قمة الهرم في صنع القرار السياسي من خلال وضع السياسات والخطط، وصياغة مشاريع القوانين، وعرضها على البرلمان لمناقشتها وإقرارها، إلا أن هذه المؤسسة الدستورية بقيت حبيسة سياسات مجلس الأمن القومي، التي كانت حتى وقت قريب، ملزمة للحكومة في كافة المجالات؛ الأمر الذي يجعل من الحكومة أداة لتنفيذ مقررات هذا المجلس وتوجيهاته، ويبعدها عن دورها في صنع القرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن المفارقات أن يكون وزير الدفاع في الحكومة التركية مرتبطًا بقيادة أركان الجيش رغم أنه عضو في مجلس الوزراء، كما أن الحكومة والبرلمان لم يكن لهما الحق في مراقبة المؤسسة العسكرية مما يجعلها بعيدة عن المساءلة، كما أن المؤسسة العسكرية التي من المفترض أن تكون تابعة للحكومة عبر وزارة الدفاع، تتمتع منذ عهد عصمت إينونو بإدارة ذاتية، وتمويل ذاتي عبر مِلكية العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبيرة[1].

5. كما أن المؤسسات القضائية التركية بكافة مستوياتها لم تكن بعيدة عن التدخل المباشر للجيش عبر إدخال أعضاء عسكريين في الهيئات القضائية

(1) Akay, Hale, "Security Sector in Turkey: Questions, Problems, and Solutions", (Turkish Economic and Social Studies Foundation, Democratization Program, February, 2010), p. 5.

التي تنظر في مسائل الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، كما أن المؤسسة القضائية تعد من المؤسسات الحامية للإرث الكمالي، وأشار بعض التقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى أن استقلالية القضاء حتى عهد قريب كانت منقوصة، وأنه لا يزال عُرضة لتدخل أصحاب النفوذ، خاصة من العسكريين.

6. بدأت الإصلاحات القانونية والدستورية الهادفة للحدِّ من تدخل الجيش في الحياة السياسية تؤتي أكلها منذ مطلع الألفية الثالثة، خاصة على ضوء ترشيح تركيا رسميًّا لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 1998.
7. لعبت السلطة القضائية دورًا في الساحة السياسية، خاصة المحكمة الدستورية، التي تعد سيفًا مسلطًا على الأحزاب التي تحيد عن الخط العلماني، وكانت هذه المحكمة منحازة إلى العلمانية وقيمها بصورة مطلقة.

ويُعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم عام 2002 نقطة تحول شاملة في مسيرة الدولة التركية في المجالات كافة، سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً، وقد تُرجم هذا التحول عبر إصلاحات دستورية وقانونية متعددة الجوانب، هدفت إلى النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد، وإلى التخلص من سطوة الجيش على النظام السياسي عبر تقليص عدد العسكريين في مجلس الأمن القومي، وجعل قراراته غير ملزمة للحكومة، وقد كان أبرز تلك الإنجازات التعديلات الدستورية الموسعة، التي جرت عام 2010 عبر استفتاء شعبي كانت نتيجته لصالح تلك التعديلات، واليوم تعكف حكومة العدالة والتنمية على إعداد دستور جديد للبلاد يعزز الديمقراطية ويعمل على حلِّ مشاكل الأقليات[1].

---

(1) Bilgin, Fevzi, “Turkey’s Constitutional Moment”, **Washington Review of Turkish** and **Eurasian Affairs**, (Visited on 27 February 2010): www.thewashingtonreview.org/articles

المبحث الثاني

النخبة السياسية والمجتمع المدني في تركيا

أولًا: النخبة التركية:

منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بدأ الأتراك بالتأثر بأفكار الثورة الفرنسية، وبدأت ملامح جديدة للنخبة التركية بالظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهذه النخبة الجديدة لا تنتمي للعلماء، ولا للجيش، كما كانت النخبة سابقًا، ولكنها تتكون من الطلاب الذين أُوفِدوا في بعثات علمية للخارج، خاصة فرنسا، وكان المكون الأبرز للنخبة الجديدة يتمثل في الدبلوماسيين وموظفي السفارات، إضافة للمترجمين، ومنذ مطلع القرن العشرين، ومع ظهور الدولة التركية الحديثة، بدأت النخبة الجديدة بالتبلور والوضوح، ويمكن تقسيم هذه النخبة على النحو التالي[1]:

1. النخبة العسكرية.
2. النخبة البيروقراطية.
3. النخبة الإعلامية.
4. النخبة القضائية.

وقد لعبت النخبة العسكرية منذ قيام الجمهورية دورًا بارزًا في الحياة السياسية، وتحول القادة العسكريون والضباط الذين شاركوا في حرب الاستقلال إلى نخبة سياسية مهيمنة.

---

(1) Guild, Ford,"WhoRules Turkey: The Turkish Power Elite and the Roles: Functions and Social Backgrounds of Turkish Elites", University of Surrey, (Visited on 10 September 2012):
www.scribd.com/doc/14136475/The-Turkish-Power-Elite

وبالرغم من سيطرة النخبة العسكرية على الحياة السياسية في البلاد، فإن ذلك لا ينفي وجود حركات مدنية، إلى جانب تلك العسكرية، خاصة أولئك الذين تمكنوا من الحصول على قدر من العلم والمعرفة في الجامعات الغربية، وينتمون إلى تيارات فكرية متنوعة، وهذا الأمر جعل النخبة التركية تعاني شيئًا من عدم الانسجام نتيجة الاختلاف في الخلفيات التعليمية والفكرية، أمَّا الطبقة الرأسمالية البرجوازية بالمفهوم الحديث والتي تشكِّل جزءًا مهمًّا من النخب في مختلف المجتمعات، فلم تكن موجودة في تركيا بشكل واضح بداية العهد الجمهوري، إلا أنها بدأت بالتبلور والوضوح تدريجيًّا إلى أن أخذت دورها في صفوف النخبة عند تحول النظام السياسي من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي تعددي مطلع الخمسينات من القرن العشرين[1].

كما أن ظهور الطبقة الرأسمالية في البلاد، قاد إلى ظهور طبقة العمال في المجتمع التركي، وقيام هذه الطبقة قاد بشكل تلقائي إلى ظهور النقابات، والاتحادات، والجمعيات التي تُعنى بشؤون العمال، والتي أخذت هي بدورها مكانًا في النخبة السياسية نظرًا لما تلعبه تلك المنظمات من دور مؤثِّر في القرارات السياسية، وقد وصل عدد النقابات العمالية في تركيا عام 1940 إلى 73 نقابة، ثم تضاعف إلى 239 عام 1952، وهذا الأمر ترتب عليه خلق توازنات جديدة بين القوى السياسية والاجتماعية في البلاد.

أمَّا المؤسسات الإعلامية فقد شقَّت طريقها للظهور في صفوف النخبة منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي نتيجة للتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم واتساع مدى تأثيرها[2].

ويشير بعض الدراسات إلى تشكُّل ما يعرف بنخبة السلطة في المجتمع التركي، وهذه النخبة تتكون من مجموعة أشخاص يشغلون مواقع قيادية في عدد من

---

(1) Ali, Arslan, “The Turkish Power Elite”, **International Journal of Human Sciences**, Volume 3, 24 February 2006), (Visited on 28 August 2012): http://www.j-humansciences.com/ojs/index.php/IJHS/article/view/14/26

(2) Rules Turkey: The Turkish Power Elite and the Roles: Guild, Ford, “Who and Social Backgrounds of Turkish Elites”, **Universityof Surrey**, Functions (Visited on 10 September 2012): www.scribd.com/doc/14136475/The-Turkish-Power-Elite

المنظمات، والهيئات، والأشخاص الذين لديهم النفوذ الأكبر في هذه الفئة، يشكِّلون النخبة الحاكمة في البلاد، ونخبة السلطة هؤلاء هم أكثر الفئات قوة وغنى، وهم الذين يحسمون القرارات النهائية في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهم الذين يحددون الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها عامة أبناء الشعب، ويرسمون لهم مستقبلهم، وهؤلاء النخبة يمكنهم فرض أجنداتهم الخاصة على المجتمع، رغم وجود قوى معارضة، ويصف أحد الباحثين هذه النخبة بأنها تمتلك قبضة محكمة على السلطة عبر قرارات مؤسسية، من خلال السيطرة على الموارد الاجتماعية ممثَّلة في المكانة والثروة، والمقدرات الذاتية التي تتجسد في الوقت والشخصية والدافع والقدرة على تحمل المسؤولية، وبالتالي فهم يحددون طريق المجتمع واتجاه سيره(1).

ثانيًا: التركيبة الاجتماعية للنخبة التركية الحاكمة:

تتكون النخبة الحاكمة في تركيا من فئات اجتماعية متماثلة في الأصول العائلية، والحالة التعليمية، والاقتصادية، والمهنية، ويشتركون في طبيعة نمط المعيشة، وتزداد قوة الروابط في النخبة التركية كلما اقتربنا من قمة الهرم السياسي والاجتماعي، لتصبح أكثر قوةً وتماسكًا وتجانسًا في قمة هرم السلطة.

وبدراسة مجمل الجوانب المتعلقة بالنخبة الحاكمة التركية نلاحظ أن(2):

- هناك جملة من الصلات والروابط بين أعضاء النخبة الحاكمة التركية.
- وجود تماثل كبير في نوع ومستويات التعليم لهذه النخبة.
- التشابه الكبير في الظروف الاجتماعية وانتسابهم إلى روابط وأندية حصرية على هذه النخبة.
- التشابه الكبير في نمطية الحياة.
- امتلاك خصائص اجتماعية وأكاديمية مميزة، مثل: الانتماء للأسر والعائلات العريقة ونوعية التعليم.

---

(1) Ali, Arslan, “The Turkish Power Elite”, **International Journal of Human Sciences**, Volume 3, 24 February 2006), (Visited on 28 August 2012): http://www.j-humansciences.com/ojs/index.php/IJHS/article/view/14/26

(2) Ibid.

- غياب واضح للمساواة بين الذكور والإناث من أبناء هؤلاء النخبة.
- تدني مستوى تمثيل المرأة في هذه النخبة.

وفيما يتعلق بتوزيع الفئة السياسية التركية العليا حسب الجنس يُلاحَظ أن[1]:

- 78% من رؤساء الجمهورية في تركيا تتراوح أعمارهم بين (55–85) سنة.
- 22% من الرؤساء تتراوح أعمارهم ما بين (40–54) سنة، وهي فئة منتصف العمر.
- 12% من الذين شغلوا منصب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير هم من فئة الشباب.
- 47% من الذين شغلوا منصب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير هم من فئة كبار السن و41% منهم من فئة منتصف العمر.
- 4,5% فقط من رؤساء الحكومات التركية هم من فئة الشباب، و54,5% منهم من فئة منتصف العمر، و41% منهم من فئة كبار السن.
- 72% من الوزراء الأتراك من فئة منتصف العمر، و14% من فئة كبار السن، و14% من فئة الشباب.
- 48,6% من مجمل الفئة القيادية العليا التركية هم من فئة كبار السن، ومتوسط العمر العام في هذه الفئة القيادية هو 54 سنة.

ثالثًا: مكونات القوة في الساحة التركية:

يوجد في كل البلدان النامية قطبان للقوة، قطب داخلي وآخر خارجي، يتمثّل القطب الخارجي للقوة بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والأجهزة الاستخباراتية العالمية القوية، أما القطب الداخلي فيتمثل في مجموعات النخب المختلفة في المجتمع.

وفي الحالة التركية، فإن المؤسسات الدولية، كالبنك وصندوق النقد الدوليين، لهما تأثير في صنع السياسات المالية والاقتصادية، وعلى الصعيد الداخلي يوجد عدد

---

(1) Ali, Arslan, “The Turkish Power Elite”, **International Journal of Human Sciences**, Volume 3, 24 February 2006), (Visited on 28 August 2012): http://www.j-humansciences.com/ojs/index.php/IJHS/article/view/14/26

من الجهات التي لها تأثير كبير في صنع القـــرار الاجتمـــاعي والسياســـي، إلا أن هذه الجهات تختلف في حجم نفوذها، وفي قدرتها على التأثير، ومن أبـــرز تلـــك الجهات:

1. المؤسسة العسكرية: وقد استحوذت على دور كبير في الحياة السياســـية منذ قيام الجمهورية وحتى الوقت الحاضر، إلا أن هذا الدور بدأ بالتقلص منذ مطلع الألفية الثالثة ضمن خطة ترمي للوصول إلى المعايير الأوروبية في هذا المجال[1].
2. الشركات الصناعية الكبرى ممثلة في المـــديرين التنفيـــذيين، ومجـــالس الإدارات.
3. كبار السياسيين والوزراء ورؤساء الأحزاب السياسية.
4. رؤساء المؤسسات الإعلامية المشهورة، وكبار الصحفيين والإعلاميين.
5. الطرق الصُّوفية: كان أصحاب الطرق الصوفية المتنوعة من الحاضـــرين بقوة في حرب الاستقلال تحت قيادة مصطفى كمال؛ الأمر الذي دفـــع كمال لتخصيص مقاعد للمريدين والشيوخ الصـــوفيين في أول مجلـــس نواب تركي في أنقرة عام 1920، وقد تمكن كثير من الطرق الصـــوفية في تركيا من أن يحافظ على وجوده، رغم كل الإجراءات التي قام بهـــا الكماليون لتصفية كل مظاهر التدين في المجتمع التركي، ومن المعـــروف أن المتصوفة بشكل عام ليس لديهم ميول للتدخل في السياســـة، وهـــو الأمر الذي دفع المماليك لتنشيط تلك الطرق، وبقيت ناشـــطة حـــتى الوقت الحاضر، إلا أن بعض الطرق الصوفية لها دور مـــؤثر في الحيـــاة السياسية التركية، كالنقشبندية والقادرية. وتعد الجماعـــة النقشـــبندية المعروفة بجماعة إسكندر باشا، هي الأكثر تأثيرًا في الحيـــاة السياســـية التركية؛ إذ كان الشيخ كوتكو شيخ الطريقة النقشبندية يشجِّع تلاميذه على الوصول إلى مراكز التأثير في الدولة، خاصة فيما يُعرف بهيئة الدولة للتخطيط، ويُعزى تأسيس تيار الإسلام السياسي إلى هذه الطريقة مـــن

(1) محلي، "الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية"، مرجع سابق.

خلال أحد أفرادها وهو نجم الدين أربكان، تلميذ كوتكو، الذي أسَّس أول حزب سياسي إسلامي عام 1970، وهو حزب النظام الوطني، ثم حزب السلامة الوطنية، ثم حزب الرفاه، وأخيرًا حزب السعادة[1].

رابعًا: النخبة التركية الحاكمة والتأثير المتبادل:

ذكرنا أن النخب العسكرية، والسياسية، ورجال الأعمال، وكبار الإعلاميين، يهيمنون على السلطة التنفيذية، وهم الذين يُشكِّلون مجتمعين النخبةَ الحاكمة التي تسيطر على السلطة، وصنع القرار في البلاد، وعادة ما يحدث تبادل للأدوار في النخبة الحاكمة، خاصة عندما يتقاعد كبار ضباط الجيش، وينتقلون للعمل في مجالس إدارة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، أو ينضمون للأحزاب السياسية المختلفة، كما أن بعض أفراد المجتمع العاديين قد ينتقلون إلى صفِّ النخبة نتيجة تلقيهم التعليم العالي، أو وصولهم من خلال عضوية الأحزاب إلى مواقع قيادية، ولكن أكثر الحالات شيوعًا، هي الانتقال من المؤسسة العسكرية إلى المؤسسات والمواقع الأخرى[2].

كما أن كل فئة من فئات النخبة لها دور تؤدِّيه بشكل تكاملي مع الفئات الأخرى؛ فالجيش مسؤول عن توفير القوة، ورجال الأعمال والاقتصاديون مسؤولون عن التمويل، ورجال السياسة مسؤولون عن تأمين الأدوات اللازمة لإدارة الديمقراطية، وتوجيهها لمصلحة النخبة، ووسائل الإعلام مسؤولة عن حشد الجماهير وتعبئتها وراء النخبة، وبالتالي كل فئات النخبة تعمل معًا لتأمين مصالحها المشتركة[3].

---

(1) هلال، **السيف والهلال**، ص 103.

(2) Ali, Arslan, "The Turkish Power Elite", **International Journal of Human Sciences**, Vol 3, 24 February 2006), (Visited on 28 August 2012): http://www.j-humansciences.com/ojs/index.php/IJHS/article/view/14/26

(3) Ibid.

خامسًا: الأحزاب السياسية في تركيا:

أ- الأحزاب اليسارية

1. حزب الشعب الجمهوري

أسَّسه مصطفى كمال في عام 1923، وكان زعيمه الأول، وبعد وفاته عام 1938 تم انتخاب عصمت إينونو زعيمًا للحزب. لم يكن على الساحة السياسية سوى حزب الشعب الجمهوري حتى عام 1946؛ إذ انتقلت تركيا إلى نظام التعددية الحزبية، وتم إجراء أول انتخابات نيابية عامة في تاريخ البلاد، وفاز الحزب بالسلطة بأغلبية ساحقة ولكن في عام 1950 خسر الحزب الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندريس؛ فبقي في المعارضة حتى 1960. وحزب الشعب الجمهوري هو حزب يساري الاتجاه، ويُعتبر في الوقت الراهن الحزب المنافس الوحيد للإسلاميين، في ظل تراجع شعبية حزب اليسار الديمقراطي إلى جانب تشتُّت الأحزاب اليسارية الأخرى.

2. حزب اليسار الديمقراطي

أُسِّس هذا الحزب عام 1985 بزعامة بولنت أجاويد، وتُعد أفكار هذا الحزب مزيجًا بين الديمقراطية الاجتماعية، والاشتراكية الديمقراطية، والعلمانية، والوطنية، والعمل على إيجاد علاقة بين القيم العالمية للتراث الثقافي الوطني واليساري؛ الأمر الذي يجعل أيديولوجيته محلية وليست أممية كباقي التيارات اليسارية، بالإضافة إلى العمل على جعل الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة متوافقة مع ظروف تركيا عبر توليفة جديدة من المفاهيم، مثل: الديمقراطية، والاشتراكية، والاستقلال الوطني، والكمالية.

3. حزب تركيا الجديدة

تم إنشاء حزب تركيا الجديدة عام 2002، من قِبل النواب الذين انشقوا عن حزب اليسار الديمقراطي، بزعامة إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق، وحسام الدين أوزكان نائب رئيس الوزراء والذراع اليمنى لأجاويد، إضافة إلى كمال درويش وزير

الشؤون الاقتصادية السابق، وسبعة وزراء آخرين، وقد دعا هؤلاء إلى التجديد داخل حزب اليسار الديمقراطي، وتخلّي أجاويد عن قيادة الحزب، وعندما لم يجدوا أذانًا صاغية قرروا الانفصال وتشكيل حزب يهدف إلى ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ونقل البلاد إلى الأمام اقتصاديًّا، وتوسيع نطاق الحريات سياسيًّا وثقافيًّا.

ب- الأحزاب اليمينية

1. حزب العمل القومي

بدأ هذا الحزب نشاطه بقيادة أرسلان تركش عام 1969، ويمثّل الحزب الفكرة القومية التركية في البلاد. عارض حزب العمل القومي بعض الإصلاحات الدستورية، مثل: منح الحقوق الثقافية للأكراد في الإعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام، والانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن[1].

2. حزب الوطن الأم

أَسَّس هذا الحزب تورغوت أوزال في 20 مايو/أيار 1983، ويعد حزب الوطن الأم في وسط اليمين، وقد نجح أيام ازدهاره بزعامة تورغوت أوزال في جمع فئات مختلفة: يمينية، ويسارية، ومتدينة تحت مظلته، وتمكّن بذلك من كسب شعبية واسعة، لكنَّه فقد تلك الروح تمامًا في المرحلة اللاحقة؛ الأمر الذي تسبَّب بانفصال قادته البارزين عنه، وانضمامهم إلى أحزاب أخرى. حرص حزب الوطن الأم على أن يبدو أكثر الأحزاب التركية رغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2].

3. حزب الطريق القويم

أُسِّس حزب الطريق القويم في شهر يونيو/حزيران عام 1983 بزعامة أحمد نصرت تونا، ويمثّل وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، وقد تراجعت شعبية الحزب

---

(1) Sansal, burak, "Political Parties in Turkey", **All about turkey**, (Visited on 29 September 2015): http://www.allaboutturkey.com/parti.htm

(2) صالحة، سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة الحالية"، **الشرق الأوسط**، 6 مايو/أيار 2007.

منذ أواخر التسعينات، وتوزَّعت قاعدته الشعبية بين الأحزاب الأخرى. وقد تمكَّن الحزب من إيصال أول امرأة تركية إلى رئاسة الوزراء، وهي تانسو تشيلر، خلال الفترة الممتدة بين 1993-1996.

ج- الأحزاب الإسلامية

1. حزب السعادة

نتج عن حلِّ حزب الفضيلة الإسلامي، بقرار أصدرته محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/حزيران 2002، تأسيس حزبين: أحدهما حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، والآخر حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، ولا يمانع الحزب الانضمام للاتحاد الأوروبي، مع الحرص على توسيع الحريات الديمقراطية، دون المساس بالمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية التركية[1].

2. حزب العدالة والتنمية

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قِبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي، الذي حُلَّ بقرار من المحكمة الدستورية التركية، وانتُخب رجب طيب أردوغان، عمدة إسطنبول السابق وأحد القادة البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، أول زعيم للحزب. ويُعد هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه يحترم الحريات الدينية والفكرية، ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

3. حزب الاتحاد الكبير

أُسِّس الحزب عام 1993، ويعد أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة، التي تتميز بوجهها الإسلامي في تركيا، ويتوقع بعض المحللين السياسيين أن يكون لحزب

---

(1) Sansal, burak, “Political Parties in Turkey”, **All about turkey**, (Visited on 29 September 2015): http://www.allaboutturkey.com/parti.htm

الاتحاد الكبير دور مهم في المستقبل، لكنه لم يتمكن في انتخابات عام 2011 من الحصول على نسبة الـ 10% اللازمة لدخول البرلمان.

د- الأحزاب الصغيرة

1. حزب الشباب: تم تشكيله في 10 يوليو/تموز 2002 بزعامة جيم أوزان، وهو رجل أعمال شاب، يمتلك قنوات تليفزيونية وصحفًا ومجلات. ويتميز الحزب بقياداته الشابة التي تدعو إلى التجديد والإصلاح في كافة المجالات في تركيا.
2. الحزب الليبرالي الديمقراطي: تشكَّل في 26 يوليو/تموز 1994 بزعامة بسيم تيبوك، ويدعو الحزب إلى توسيع نطاق الحريات الديمقراطية.
3. الحزب الشيوعي التركي: أُعيد تشكيل هذا الحزب عام 2001 بعد حظره منذ عشرينات القرن العشرين، وقد خاض الانتخابات البرلمانية لأول مرة عام 2011.
4. حزب الوطن: تشكَّل في 14 مارس/آذار 2002 من قبل سعد الدين تنتان، وزير الداخلية الأسبق، بعد خلافه مع مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم، فاستقال منه وشكَّل حزب الوطن، وينتمي تنتان إلى الفكرة الوطنية ولكن بصبغة إسلامية[1].
5. حزب العمل الشعبي الديمقراطي: أُسِّس عام 1997 بزعامة محمد عباس أوغلو. ويهدف الحزب إلى كسب تأييد الأكراد في تركيا، ويرى بعض المراقبين أن الحزب هو امتداد سياسي لحزب العمال الكردستاني. وقد تم تشكيل أحزاب متعددة للأكراد، إلا أن المحكمة الدستورية التركية حلَّتها باعتبارها تشكِّل امتدادًا سياسيًّا لحزب العمال الكردستاني، وسجنت بعض أعضائها الذين كانوا نوابًا في البرلمان. وقد قامت الأحزاب اليسارية الكبرى سابقًا بعقد ائتلاف مع الأحزاب الكردية لكسب أصوات الأكراد؛ الأمر الذي مكَّن المرشحين الأكراد من دخول البرلمان.

---

(1) صالحة، سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة الحالية"، **الشرق الأوسط**، 6 مايو/أيار 2007.

وفي الانتخابات التي جرت عام 2011 كانت الخريطة الحزبية على النحو الآتي: حصل حزب العدالة والتنمية على 327 مقعدًا بنسبة 49,91%، وحلَّ حزب الشعب الجمهوري ثانيًا بحصوله على 135 مقعدًا بنسبة 25,91%، وحلَّت الحركة القومية ثالثًا بحصولها على 52 مقعدًا بنسبة 12,99% في حين حصل المستقلون على 35 مقعدًا بنسبة 6,57%[1].

ويوجد في تركيا عدد من الأحزاب أو المنظمات التي تُصنَّف على أنها غير مشروعة، ومن أبرز تلك المنظمات[2]:

- حزب العمال الكردستاني.
- حزب الجبهة الشعبية الثورية لتحرير تركيا.
- الحزب الشيوعي الماوي.
- الحزب الشيوعي التركي.
- الحزب الشيوعي الكردستاني.
- الجبهة الإسلامية الشرقية العظمى.
- جيش القدس.
- حزب التحرير.
- حرية كردستان.
- الحزب الإسلامي الكردستاني.
- الحركة الإسلامية الكردستانية.

سادسًا: المجتمع المدني التركي:

شهدت تركيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ظهور كثير من الاتحادات العمالية، والهيئات الاجتماعية، والمنظمات، والجمعيات السياسية، كما أن الوقفيات معروفة منذ زمن بعيد عبر التاريخ العثماني، إلا أن بداية العهد الجمهوري شهدت

(1) Sansal, burak, "Political Parties in Turkey", **All about turkey**, (Visited on 29 September 2015): http://www.allaboutturkey.com/parti.htm

(2) Ibid.

انتكاسة كبيرة للمجتمع المدني الناشيء نتيجة سيطرة الدولة على كل النشاطات الحياتية، ولم تُتَحْ الفرصة للمجتمع المدني للظهور مجددًا إلا بعد مرحلة التعددية السياسية نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات من القرن العشرين. وقد أثَّرت الانقلابات العسكرية المتكررة بصورة مباشرة في مؤسسات المجتمع المدني، لكنها شهدت نهوضًا جديدًا بعد انتقال الحكم إلى المدنيين عام 1983، ضمن البرنامج الإصلاحي الذي تبنَّاه تورغوت أوزال، كما شهد مطلع الألفية الثالثة نموًّا مطَّردًا في عدد هذه المؤسسات، وأعداد المنتسبين لها[1].

فقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية في تركيا خلال السنوات العشر الأخيرة (2001–2011) بنسبة 44%، فقد كان هنالك 60931 منظمة غير حكومية في عام 2000، فارتفع هذا العدد ليصل إلى 88210 عام 2011، ووصل عدد أعضاء هذه المنظمات إلى حوالي 7,8 ملايين عضو، منهم 85% من الرجال، و15% من النساء، وكل هؤلاء الأعضاء لا يشكِّلون سوى 10% من سكان تركيا[2].

لقد قادت زيادة الوعي الجماهيري بأهمية المجتمع المدني، وانتشار ثقافة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتشريعية، إلى تزايد مؤسسات المجتمع المدني، ففي عام 2010 وحده أُنشئت 3 آلاف مؤسسة مجتمع مدني جديدة.

ومع ذلك، ما زال عدد مؤسسات المجتمع المدني في تركيا مقارنة بعدد السكان أقل بكثير مما هو عليه في دول العالم، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي الذي تسعى تركيا لعضويته، فمثلاً يوجد في ألمانيا 2,1 مليون منظمة مجتمع مدني، وفي فرنسا 1,47 مليون منظمة، بينما في تركيا 88210، كما أشرنا، وتتركز هذه المنظمات في المدن الكبرى[3].

وخلاصة الأمر بالنسبة للمجتمع المدني في تركيا:

- يبدو مجتمعًا ناهضًا ويتطور تدريجيًّا، خاصة خلال السنوات العشر الماضية.

---

(1) Bikmen, Filiz; Meydanoglu, Zeynep, “Civil Society in Turkey an Era of Transition”, Country Report 2011, p. 35.

(2) Ibid. p. 36.

(3) Ibid. p. 37.

- تتركز مؤسساته في المدن ذات الوضع التنموي الجيد، وتقــل في تلــك الأقل حظًّا من التنمية؛ حيث توجد 75% من مؤسسات المجتمع المــدني في إسطنبول وأنقرة وأزمير، و28% في مناطق وسط الأناضول، و4,5% فقط في جنوب شرق الأناضول، و35% في مرمرة وحدها.
- عدد المنظمات بالنسبة لعدد الأفراد لا يزال أقل مما هــو عليــه في دول الاتحاد الأوروبــي بكثير.
- تتوزع مؤسسات المجتمع المدني بين الاتجاهــات القوميــة واليســارية والإسلامية، إلا أن صراعًا كبيرًا يــدور بــين المؤسســات العلمانيــة والإسلامية.

سابعًا: الثقافة والحريات المدنية:

يشير بعض الدراسات إلى أن الأمة التركية لا تمتلك فلسفة قومية خاصة بهــا، أو على الأقل لا تمتلك إطارًا نظريًّا واضحًا لفلسفتها في الحياة، وربما يرجع ذلــك لطبيعة الحياة التي عاشها الترك، والتي كانت تنطوي على التنقل والترحال بصــورة شبه مستمرة، فلم يُتح لهم صياغة فكر فلسفي يميزهم عن غيرهم، وعلى العموم لم يوجد أثر لكتابة تركية إلا بالعثور على مسلات أورخان، التي تعد أبرز أثر تركــي مكتوب، ولكن في معظم الحالات كان الآخرون هم من يكتب عــن الأتــراك، كالفرس، والهنود، والصينيين. والمسلات الأورخانية لا تُبرز الجانب الفلسفي للأمة التركية، بقدر ما تؤرِّخ لشخصيات بارزة، لكن المسلَّم به لدى الباحثين والمؤرخين أن الترك عبر تاريخهم الطويل تأثروا بالحضــارات الأخــرى، خاصــة الحضــارة الفارسية، والتي كانت معنية بحقوق الجماعات وتُعلي من قيمة العدل (عند ملــوك الساسانيين): تقول روائية تركية معروفة: "تفتقر تركيا القديمة لمبــادئ السياســة والنظريات والمُثل العليا والفلسفة والمبادئ الفكرية"[1].

---

(1) Opperman, Serpil, “Postmodernism Gone Wild: Alev Alatl’s Schrödinger’s Cat”, **Çankaya UniversityJournal of Arts and Science**, 6 December 2006, p. 237.

وتُعد مركزية الدولة من أبرز الأفكار التي قامت عليها الثقافة السياسية التركية المعاصرة؛ بل تعد هذه المسألة الملمح الرئيس في تلك الثقافة، وبالرغم من إعجاب النخب السياسية التركية بالغرب، إلا أن هنالك تباينًا كبيرًا بين فهم هذه النخب والفهم الغربي للدولة؛ ففي الوقت الذي ترى فيه التقاليد الغربية أن الدولة وليدة المجتمع المدني، ونتاج من نتاجاته، تنظر النخبة التركية إلى الدولة باعتبارها كيانًا فوقيًّا، يسمو على كل الكيانات، بما فيها المجتمع المدني ذاته، ولعل ذلك ما يفسِّر محدودية دور مؤسسات المجتمع المدني في بدايات العهد الجمهوري. ومن ملامح الثقافة السياسية التركية المعاصرة إلى –عهد قريب– هيمنة جزء من النخبة السياسية على الحياة السياسية عبر تقاليد بيروقراطية معقَّدة أعاقت التحول الديمقراطي في البلاد مدة طويلة(1).

وهناك جانب مهم في الثقافة السياسية التركية، وهو الدور الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ناهيك عن تمتع المؤسسة العسكرية باستقلالية كبيرة؛ الأمر الذي عزَّز مكانتها في البلاد باعتبار أن الجيش التركي حارس للدولة من العدو الداخلي، ممثلاً في خصوم العلمانية من جهة، والحركات الكردية الانفصالية من جهة أخرى، ومن العدو الخارجي، وقد سوَّغ الجيش تدخله المباشر في الحياة السياسية بتلك الحراسة، بالإضافة إلى التدخل غير المباشر عبر النفوذ والهيمنة، ومنذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 شهدت الحياة السياسية التركية عداءً واضحًا بين الدولة والمجتمع، وحالة من انعدام الثقة، انعكست عبر نظام بيروقراطي شديد التعقيد، بالإضافة إلى تقييد الحريات العامة، وانحسار تأثير المجتمع المدني في الحياة السياسية. ويعد التطرف العلماني ملمحًا بارزًا آخر من ملامح الثقافة السياسية التركية، وقد تجلَّى هذا التطرف في أوضح صوره في مرحلة الجمهوريتين الأولى والثانية، (مصطفى كمال، عصمت إينونو)، وفي هذه المرحلة هيمنت النخبة الكمالية على القرار السياسي في البلاد، إلا أن السنوات العشر الأخيرة، شهدت تراجعًا ملموسًا لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية نتيجة

(1) Burak, Begum, “The Impact of Political Culture on Policy-Making Processes: The Turkish Case”, 23 August 2011, (Visited on 25 July 2012): http://thegwpost.com/2011/08/23/the-impact-of-political-culture-on-policy-making-processes-the-turkish-c

للعديد من الإصلاحات القانونية والدستورية[1].

وخلاصة المسألة أن الثقافة السياسية التركية تتمثَّل في تقاليد دولة قوية، واستخدام السلطة السياسية في توجيه الجماهير وضبط حركتها. وهذه المسألة ملازمة للفكر الدولتي، ثم الدور السياسي البارز للنخبة العسكرية. وأخيرًا. ضعف تأثير المجتمع المدني في الحياة السياسية. وبتتبع المكونات الرئيسة للثقافة السياسية التركية، يمكن فهم انعكاس تلك الثقافة في السلوك السياسي للنخب التركية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبالنظر إلى تقليد قوة الدولة لدى النخبة التركية، يمكننا فهم تراجع دور المجتمع المدني في الحياة العامة[2].

وكذلك يمكننا فهم سيطرة الدولة على جميع النشاطات الحيوية في البلاد، وغياب الحريات الاقتصادية، وضعف القطاع الخاص منذ إعلان الجمهورية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي. وبالنظر إلى تقليد البيروقراطية المعقدة الذي يعتبره بعض الباحثين موروثًا من المرحلة العثمانية، يمكننا فهم بطء التحول الديمقراطي وضعف الاستثمارات الأجنبية في البلاد حتى عام 2003، وكذلك تخلف مؤسسات القطاع العام إلى ما قبل برنامج أوزال للإصلاح. وبالنظر إلى دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، يمكننا فهم التدخل المباشر للجيش، واستيلائه على السلطة عبر الانقلابات الأربعة المعروفة، ومواجهة الحركات الكردية الانفصالية عسكريًّا، هذا على الصعيد الداخلي، أمَّا على صعيد العلاقات الخارجية التي غالبًا ما كانت تُبنى على خلفية أمنية عسكرية، وهذا ما يفسِّر طبيعة السياسات الخارجية التي انتُهجت منذ العشرينات، ومن أبرز تلك السياسات التقارب مع الاتحاد السوفيتي سابقًا بعد حرب الاستقلال، والانغلاق على الذات في العشرينات والثلاثينات، وعدم المشاركة العسكرية في الحرب العالمية الثانية، ثم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في الخمسينات من القرن الماضي نتيجة تعاظم النفوذ السوفيتي

---

(1) Burak, Begum, "The Impact of Political Culture on Policy-Making Processes: The Turkish Case", 23 August 2011, (Visited on 25 July 2012): http://thegwpost.com/2011/08/23/the-impact-of-political-culture-on-policy-making-processes-the-turkish-c

(2) Ibid.

في آسيا الوسطى والقوقاز، وبالنظر إلى التطرف العلماني يمكننا فهم حظر الحجاب وحل الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية بصورة متكررة[1].

وفي الجانب التشريعي، فإن الدستور التركي يتحدث في عدد من مواده وفصوله عن حرية تشكيل الأحزاب والنقابات وعضويتها، وعن صون الحريات الفردية، إلا أن هناك معوقات كبيرة وقفت في وجه الحريات المدنية والسياسية، كما أن الدستور التركي المعمول به حاليًا، والذي وضعه الجيش عقب انقلاب عام 1980، ينطوي على كثير من التناقضات، التي من شأنها تقييد الحريات العامة، وهذا الأمر مُجمَع عليه بين مكونات الطيف السياسي التركي، وقد وصف المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان توماس هامربرج الدستور التركي بالقول: "إن الدستور الذي وُضع في تركيا عقب الانقلاب العسكري لعام 1980، يتبنى مبدأ مركزية الدولة، كما يتضمن العديد من الاستثناءات المقيِّدة لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية"[2].

وقد نصت المادة الثانية من الدستور التركي على أن الدولة التركية هي دولة علمانية، أمَّا المادة 24 فقد نصَّت على حرية التدين، والاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية، والمادة 10 تنص على مساواة الأفراد أمام القانون، بغضِّ النظر عن اللغة، أو العِرق، أو اللون، أو المعتقد الفلسفي، أو الدِّين، أو الطائفة، إلا أن هذه النصوص مقيدة بنصوص أخرى خاصة المادة 14 التي تقيِّد الحريات بذريعة تهديد الديمقراطية، أو الحالة الوحدوية، أو المبادئ العلمانية والجمهورية.

نلاحظ من النصوص المذكورة أن الدستور التركي المعمول به حاليًا يُقر من حيث المبدأ الحريات السياسية، لكنه نصَّ صراحة من جانب آخر على أن هذه الحريات مقيَّدة بضوابط يمكن للسلطة أن توظِّفها للنَّيْل من تلك الحريات، وهذا ما يتضح من نص المادة 14 التي تقر أنه: "لا يُمارَس أي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور بهدف انتهاك سلامة الدولة والأمة، أو أي جزء من أراضيها، أو يهدد وجود النظام الديمقراطي والعلماني للجمهورية التركية بذريعة حقوق الإنسان"[3].

---

(1) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 19-18.
(2) بوزرسلان، حميد، **تركيا المعاصرة** (دار الكلمة، أبوظبي، 2009)، ط 1، ص 35.
(3) العلاف، إبراهيم، **تركيا المعاصرة** (مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1987)، ص 70.

وفيما يتعلق بحقوق الأقليات في تركيا فإن لهذه المسألة جانبين: الأول يتعلق بالأقليات الدينية، والآخر يتعلق بالأقليات العِرقية؛ فعلى الصعيد الديني، أشرنا إلى أن الدستور في المادة 24 منه كفل حرية الدِّين والمعتقد للجميع، بالإضافة إلى تبني الدولة منهجًا علمانيًّا لا يرتبط بأيٍّ من الأديان، إلا أن الدستور لا يتناول مسألة الأقليات بنصوص صريحة، على اعتبار أنهم مواطنون، بالرغم من اعتراف الدولة في اتفاقية لوزان بالأقليات غير المسلمة، من يهود ومسيحيين. وفيما يتعلق بالأقليات العِرقية فإن الدولة التركية لا تعترف بالأعراق الأخرى، وبالتالي فإن الدستور لم يتطرق لهذه المسألة بأي شكل باعتبار أن الهوية التركية هي هوية جميع السكان، واللغة التركية هي اللغة الرسمية للبلاد، وكانت القوانين التركية تمنع استخدام أية لغة أخرى في التعليم، غير اللغة التركية، ووضعت قوانين لتنظيم استخدام اللغات الأجنبية في التعليم، ولكن ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 جرى بعض الإصلاحات القانونية تسمح للأكراد باستخدام لغتهم في التعليم والتخاطب، وتسمح بالبث التليفزيوني والإذاعي باللغة الكردية، وهذا الأمر كان محظورًا في السابق.

وبخصوص المرأة، فقد نصَّ الدستور التركي في الفقرة الرابعة من المادة 10 على أن: "للرجال والنساء حقوقًا متساوية، ويجب على الدولة ضمان هذه المساواة في الممارسة العملية".

ومع أهمية كل ما سبق لابد من الإشارة إلى أن الحريات السياسية، والثقافية، والمدنية، متصلة بالتحولات العالمية في هذا المجال كنتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، التي يشهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين؛ الأمر الذي جعل المجتمع المدني عبر مؤسساته المختلفة يتولى مهمة التثقيف والتوعية والتعبئة السياسية بعد أن كانت هذه العمليات محتكَرة من قبل السلطة السياسية[1].

وحتى نستطيع الحكم على حالة الحريات في تركيا بصورة علمية يتوجب تتبع اتجاهها الأعظم من خلال الوقوف على المؤشرات المتعلقة بها على النحو الآتي:

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 36.

أ- الحريات السياسية

بدأت تركيا مسيرة الانفتاح الديمقراطي منذ العام 1946، عندما أُجريت أول انتخابات تعددية في عهد الجمهورية وتعزَّز النهج الديمقراطي في البلاد عبر حكومة منبثقة عن أغلبية برلمانية، كما تعزَّز مبدأ الحوار بين مكونات الشعب التركي، ومع كل ذلك ظلَّت العلمانية تسيطر على المشهد السياسي التركي عبر مؤسسات تجذَّرت من خلال دستور عام 1980، وأبرز تلك المؤسسات المحكمة الدستورية التي تحظى بصلاحيات واسعة في الحياة السياسية، من بينها حظر الأحزاب السياسية، ومنع العديد من الشخصيات التركية البارزة من ممارسة الأنشطة السياسية، ويبدو أن هذه المحكمة أُعدَّت بعناية للاستغناء بها عن الانقلابات العسكرية التي قام بها الجيش عدة مرات، مما جعله صاحب الدور الأكبر في الحياة السياسية؛ لأن بمقدوره أن يستولي على السلطة في الوقت الذي يراه مناسبًا، إضافة إلى وضع الدساتير التي تحدد مسار الدولة[1].

ومع وجود المحكمة الدستورية لم تنته الانقلابات العسكرية؛ بل استطاع الجيش الإطاحة بحكومة حزب الرفاه عام 1997، ومحاولة الانقلاب على حزب العدالة والتنمية الحاكم عام 2003، والتي لم يُكتب لها النجاح، وقد سبقت الإشارة إلى أن هنالك حالة من الإجماع في الأوساط السياسية التركية على ضرورة وضع دستور جديد للبلاد؛ إذ لم يعد من الممكن القبول ببقاء المحكمة الدستورية وصيةً على الحياة السياسية، أو استمرارها في تحديد بقاء الأحزاب السياسية أو حظرها، أو فرض غرامات عليها، أو حرمانها من الدعم الذي تقدمه الدولة حتى إن الحزب الحاكم نفسه لم يَسْلَم من هذه الإجراءات، وقد سبق للمحكمة الدستورية التركية أن حلَّت عددًا من الأحزاب بذريعة مخالفتها للمبادئ العلمانية، كحزب الرفاه، وحزب الفضيلة، وقد بلغ عدد الأحزاب التي حلَّتها المحكمة الدستورية التركية 24 حزبًا سياسيًّا تنتمي للاتجاهات الإسلامية والقومية، كما منعت المحكمة ذاتها عددًا من الشخصيات التركية من مزاولة النشاطات السياسية، كما حدث مع نجم الدين

---

(1) محلي، "الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية"، مرجع سابق.

أربكان، أحد رموز الإسلام السياسي في تركيا، كما وصل الأمر في هذه المحكمة إلى حدِّ التدخل في الحرية الشخصية، وحرية ارتداء اللباس، فقامت بحظر الحجاب، وألغت تعديلات دستورية تسمح بارتدائه[1].

وفي 12 سبتمبر/أيلول عام 2010 جرى استفتاء على تعديلات دستورية مهمة مقدَّمة من الحكومة، وقد صوَّت 58% من الأتراك لصالح هذه التعديلات، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء 87% من مجموع الذين يحق لهم التصويت[2].

وتنص التعديلات على تغيير بنية المحكمة الدستورية، ورفع عدد أعضائها من 12 إلى 17 عضوًا، يعيِّن البرلمان عددًا منهم، كما تنص أيضًا على عدم أحقية النائب العام برفع دعاوى قضائية لحظر الأحزاب السياسية إلا بموافقة البرلمان، وعند حل أي حزب سياسي فإن ذلك لا يؤثر على عضوية أعضائه في البرلمان. كما تسمح التعديلات الدستورية بمحاكمة قادة انقلاب عام 1980، وقد حملت التعديلات الدستورية مزيدًا من الحريات النقابية والتنظيمية، والحق في تنظيم الإضرابات والاعتصامات للعمال والموظفين، وجاءت بحريات وحقوق كبيرة للمرأة والطفل والمعاقين[3].

ويُلاحَظ من الجدول الآتي حول الحريات السياسية والمدنية في تركيا أن مؤشرات الحرية تتحسن بشكل عام، ويتعزز هذا التحسن مع مزيد من الإصلاحات القانونية والدستورية.

---

(1) عرفة، جمال، "تركيا: "الانقلاب الدستوري" بدلاً من "الانقلاب العسكري" للتخلص من الإسلاميين"، **المسلم**، 14 يونيو/حزيران 2008، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2015):
http://almoslim.net/node/94932

(2) زكريا، أحمد، "نظرة على استفتاء التعديل الدستوري التركي"، **إيلاف**، 24 سبتمبر/أيلول 2010، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2015):
http://elaph.com/Web/opinion/2010/9/598810.html

(3) "الدستور التركي"، (تاريخ الدخول: 12 يناير/كانون الثاني 2012):
http://www.byegm.gov.tr/mevzuat/anayasa/anayasa-ing.htm

جدول رقم (3)

يبين مؤشرات الحريات السياسية والمدنية في تركيا (2002–2011)[1]

المؤشر/السنة	2002	2004	2011
الحريات السياسية	4	3	3
الحريات المدنية	5	4	3
التصنيف	حرية جزئية	حرية جزئية	حرية جزئية

ب- الحريات الإعلامية

شهدت تركيا تطورًا سريعًا في المجال الإعلامي منذ مطلع الألفية الثالثة، وعرفت الساحة الإعلامية التعددية والتنوع الفكري، ويصدر في تركيا ما يزيد على 3450 صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، و258 قناة تليفزيونية بعضها يُبث على النطاق القومي، وأخرى تُبث على النطاق الإقليمي والمحلي، و1090 محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية، وقد برزت في الساحة الإعلامية التركية مجموعات إعلاميةكبرى، يتبع كلًّا منها عدد من الصحف والمجلات المتنوعة، ومحطات الإذاعة وقنوات التلفاز الخاصة، ووكالات الأنباء، ودور النشر[2].

وبحسب المرجعية الفكرية، فإن أربعة من تلك المجموعات علمانية التوجه، هي: مجموعة دوغان ميديا، ومجموعة بيلغن ميديا، ومجموعة روملي هولدنك، ومجموعة اقتصاد ميديا، واثنتان إسلاميتا التوجه، هما: مؤسسة فضاء الإعلامية التابعة للجماعة النورسية-جناح فتح الله غولن، ومجموعة إخلاص التي تمثِّل الجماعة النقشبندية. ومنذ مطلع تسعينات القرن العشرين شهدت الساحة الإعلامية التركية

---

(1) Freedom House Institute, "State of Freedom in Turkey", (Visited on 15 February 2012): https://freedomhouse.org/country/turkey

ويأخذ المؤشر الأرقام من 1–7 بحيث يدل الرقم 1 على الحرية الكاملة ويدل الرقم 7 على عدم وجود الحرية.

(2) "Media landscape:Turkey", **European Journalism Centre**, (Visited on 15 January 2012): www.ejc.net/medialandscape/turkey

تنافسًا واضحًا بين المؤسسات الإعلامية التركية العلمانية والإسلامية، كما دفع الحجم المتزايد للتعاملات التجارية في القطاع الإعلامي وارتفاع عائداتها من الإعلانات إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع من قبل الشركات الكبرى ورجال الأعمال، وشهدت الفترة ذاتها بروزًا ملموسًا لمؤسسات التيار الإسلامي الإعلامية عبر امتلاكها عددًا من قنوات التلفزة الفضائية، ومحطات البث الإذاعي، بالإضافة إلى مجموعة من الصحف والمجلات. وأصبحت (زمان) من بين أبرز ثلاث صحف في تركيا، وارتفع معدل قراءة صحف التيار الإسلامي في الشارع التركي، وبحلول العام 2006 أصبحت المؤسسات الإعلامية ذات التوجهات الإسلامية تحتل المركز الثالث من حيث الحضور في الساحة الإعلامية، بعد وسائل الإعلام ذات التوجهات اليمينية الليبرالية، ووسائل الإعلام ذات التوجهات اليسارية، وتعد المؤسسات الإعلامية اليمينية الليبرالية إلى جانب تلك اليسارية هي المُدافِع عن العلمانية[1].

وتعد حرية التعبير والإعلام عنصرًا حيويًّا في أية ديمقراطية حقيقية، ويتعين على الدول صون هذه الحرية، وضمان استمراريتها، حتى في أشد الظروف قسوة وصعوبة. لهذا، فإن حرية التعبير والإعلام تحتل مكانة مرموقة، كمؤشر على مدى التزام الدول بالنهج الديمقراطي، وهناك عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر في هذه الحرية، ومن أبرزها:

1. التشريعات الدستورية والقانونية

يعد الدستور التركي لعام 1982 عقبة في وجه تحسُّن حرية الإعلام في تركيا لتضمُّنه العديد من القيود عليها، والتي تمت الإشارة إليها عند الحديث عن الحريات المدنية، ومنذ العام 2002 جرت عدة تعديلات دستورية وتشريعية انعكست إيجابًا على الحرية الإعلامية في البلاد، ومع ذلك لا تزال في تركيا تشريعات نافذة حتى هذه اللحظة، لها آثار سلبية على الحرية الإعلامية، خاصة القانون الجنائي التركي، وقانون مكافحة الإرهاب، وهما السبب الرئيس لتحريك كثير من القضايا المرفوعة أمام القضاء التركي من قِبل النيابة العامة، والمدَّعين العامِّين، والتي تتضمن تهمًا بتحريض السكان

(1) "Media landscape:Turkey", **European journalism centre**, (Visited on 15 January 2012): www.ejc.net/medialandscape/turkey

على العداء أو الكراهية (المادة 216 من القانون الجنائي التركـــي)، أو إهانـــة الأمـــة التركية، أو الدولة التركية، أو الجمعية الوطنية التركية الكبرى، أو حكومـــة جمهوريـــة تركيا، أو الأجهزة القضائية للدولة، (المادة 301 من القانون الجنائي التركي)[1].

كما أن الفصل 8 من القانون الجنائي المتعلِّق بـــ "جرائم ضد الكرامة"، وبخاصـــة المادة 125 المتعلقة بالتشهير، تُستخدم أيضًا ضد الصحفيين، فقد حُكم على 11 صحفيًّا بالسجن لفترات مختلفة، إضافة إلى غرامات مالية كبيرة في عام 2010، وهناك عدد آخر ما زال يواجه المحاكمة على الخلفية نفسها، كما تستخدم المادة 314 من القانون الجنائي التركي المتعلقة بالمنظمات الإجرامية التي تخطط للإطاحة بالنظام الدستوري في ملاحقة الصحفيين، بالإضافة إلى كثير من مواد وفقرات قانون مكافحة الإرهاب.

2. الآليات التنظيمية المتعلقة بوسائل الإعلام

لا تزال عملية إنشاء محطات الإذاعة والتلفزة تخضع لكثير من القيـــود، الـــتي يفرضها المجلس الأعلى للإذاعة والتليفزيون، كما تخضع محطات الإذاعة والتلفـــزة للرقابة من قبل المجلس، والتي يتوجب عليها الالتزام بعشرين مبدأً تحكـــم عملـــها، ويترتب على عدم الالتزام بها التعرض لإجراءات تأديبية، كالإنذارات، والغرامات، ووقف البث مؤقتًا، وقد يصل الأمر إلى حدِّ سحب الترخيص.

3. طبيعة النظام القضائي

يوجد العديد من المشكلات المزمنة التي يعاني منها النظام القضائي في تركيـــا، وتشمل عدم وجود تعريف واضح لدى المؤسسة القضائية لمفهوم التحريض علـــى العنف، والخلط الكبير بين النقد الإيجابـــي الذي يخدم المصلحة العامة والتحـــريض على العنف، بالإضافة إلى كثير من الاختلالات في الإجراءات القضائية، مثل: طول فترة الاحتجاز رهن التحقيق، وتمديد مدة الاعتقال دون مبرر[2].

---

(1) "Media landscape:Turkey", **European Journalism Centre**, (Visited on 15 January 2012): www.ejc.net/medialandscape/turkey

(2) هامربرغ، توماس، "**تقرير حرية التعبير وحرية الإعلام في تركيا**"، (مجلـــس أوروبـــا، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 12يوليو/تموز 2011)، ص 6.

4. سلوكات بعض الجهات المتنفذة

هناك أفعال من شأنها النَّيْل من حرية الإعلام تصدر عن جهات مؤثرة، كتهديد الصحفيين، أو مهاجمة المؤسسات الإعلامية والاعتداء عليها بسبب الأنشطة الصحفية، أو الآراء في المسائل المختلفة. ووصل الأمر إلى حدِّ الاغتيال، كما في حالة هرانت دينك، رئيس تحرير صحيفة أجوس، يوم 19 يناير/كانون الثاني 2007، وكذلك قتل المحرر العام لإحدى الصحف المحلية، غوني جيهان، يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2009 على خلفية تناوله لعدد من قضايا الفساد التي تطول بعض المتنفذين.

5. الرقابة على الإنترنت

يتم حظر الوصول إلى بعض مواقع الإنترنت من قِبل المستخدمين الأتراك بموجب قانون "تنظيم المطبوعات على شبكة الإنترنت، وقمع الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات"، والمعروف باسم "قانون الإنترنت في تركيا"؛ إذ بموجب المادة 8، الفقرة (1) من هذا القانون، يمكن منع الوصول إلى المواقع التي تتضمن التحريض على الانتحار، والاستغلال الجنسي، والاعتداء على الأطفال، وتيسير استخدام المخدرات، والفحش، والدعارة، فضلاً عن الجرائم ضد مؤسس الجمهورية[1].

كما تواجه وسائل الإعلام الرئيسة في تركيا مشاكل عدَّة، منها: مِلكية وسائل الإعلام من قِبل قوى اقتصادية مؤثِّرة، والخطاب القومي المتشدد، والرقابة الشديدة على وسائل الإعلام من طرف الحكومة، والمؤسسة العسكرية، والقضاء، وتعود مِلكية 70% من وسائل الإعلام التركية إلى مؤسسات إعلامية كبيرة مرتبطة بجماعات اقتصادية، تمارس نشاطات تجارية في قطاعات غير إعلامية، والهدف من هذه المؤسسات الإعلامية هو تعزيز النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبناء شبكة من العلاقات مع النخب العسكرية، والبيروقراطية، والسياسية لحماية مصالحها التجارية، وتُعد مدينتا إسطنبول وأنقرة أهم المراكز الإعلامية في البلاد، والتي تضم مقرات الصحف ومحطات البث[2].

---

(1) هامربرغ، **تقرير حرية التعبير وحرية الإعلام في تركيا**، ص 9.

(2) “Media landscape:Turkey”, **European journalism centre**, (Visited on 15 January 2012): www.ejc.net/medialandscape/turkey

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحًا نورد الجدول الآتي:

جدول رقم (4)

يوضح مؤشر الحرية الصحفية في تركيا وترتيبها العالمي (2005–2011)[1]

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر حرية الصحافة	25	25	31,25	22,75	38,25	49,25	59,25
الترتيب العالمي	98	98	101	102	122	138	142

من خلال الجدول السابق نلاحظ التراجع المتواصل في حرية الصحافة، وفق المنظمات العالمية المتخصصة، كما يتراجع معها ترتيب تركيا العالمي في حرية الصحافة.

غير أن الحكومة التركية ترى أن هناك صحفيين يستغلون الحرية الصحفية للإفلات من جرائم ذات طبيعة جنائية لا علاقة لها بالعمل الصحفي، ويروِّجون للأمر باعتباره ملاحقة بسبب آرائهم السياسية، أو مخالفتهم لرأي الحكومة في بعض القضايا، على أمل التخلص من العقوبات القانونية التي تترتب عليها، أو تحويل الرأي العام عنها، وغالبًا ما يتم هذا الأمر بمساعدة من صحفيين آخرين يدافعون عنهم؛ الأمر الذي قاد إلى تشويه صورة تركيا في هذا المجال، وحصولها على رتبة متدنية في الحرية الإعلامية، كما أن الحكومة التركية ليس بوسعها التدخل في شؤون القضاء على قاعدة الفصل بين السلطات، واحترام استقلالية السلطة القضائية، التي تتحمل بمفردها مسؤولية الأحكام التي تصدر عنها[2].

---

(1) "مؤشر الحريات الصحفية (2005–2011)"، **مراسلون بلا حدود**، (تاريخ الدخول: 20 يناير/كانون الثاني 2012):

http://en.rsf.org/press-freedom-index-2010,1034.html

(2) أيديز، سميح، "شيء عن حالة حرية الصحافة في تركيا"، 13 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 20 يناير/كانون الثاني 2012):

http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=something-rotten-about-the-state-of-press-freedom-in-turkey-2011-03-07

وترى الحكومة التركية أنها قطعت شوطًا كبيرًا في تحسين وضع الحريات العامة في البلاد عبر سلسلة من التعديلات الدستورية والإصلاحات التشريعية[1]، كما ترى أن الجهات التي تدافع عن حقوق الإنسان، والحريات الإعلامية، يتوجب عليها أن تميز بين ملاحقة الصحفيين على أساس قضايا مهنية، وأخرى جنائية، ولا يُقبل من هذه الجهات المطالبة بالإفراج عن أشخاص تمت إدانتهم لمجرد كونهم صحفيين، ومع ذلك فإن الحكومة التركية غير راضية عن إسراف القضاء في استخدام القانون الجنائي، وقانون مكافحة الإرهاب ضد الصحفيين[2].

ج- الحريات الاقتصادية

تمت الإشارة إلى أن هناك تحسُّنًا نسبيًّا في مستوى الحريات الاقتصادية في تركيا في المباحث السابقة، كما تمت الإشارة إلى أن تركيا احتلَّت المرتبة 67 عالميًّا في الحرية الاقتصادية عام 2011 من بين 179 دولة والمرتبة السابعة إقليميًّا من بين 17 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

---

(1) أيديز، سميح، "شيء عن حالة حرية الصحافة في تركيا "، 13 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 20 يناير/كانون الثاني 2012):

http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=something-rotten-about-the-state-of-press-freedom-in-turkey-2011-03-07

(2) رئاسة الجمهورية التركية، "المؤتمر الصحفي للسفير إبراهيم كالين المتحدث باسم رئاسة الجمهورية"، 15 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/أيلول 2015):

http://www.tccb.gov.tr/ar/spokesperson/1697/35397/35397.html

المبحث الثالث

توجهات الرأي العام نحو النظام السياسي

تتم معرفة توجهات الرأي العام في بلدٍ ما من خلال استطلاعات الرأي التي تقيس مدى القبول الشعبي للقضايا التي تعكس السياسات الحكومية في الجوانب الداخلية والخارجية؛ فعلى الصعيد الداخلي يُستشف الموقف الشعبي من خلال معرفة الرضا الشعبي عن مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية، والقضائية، والتأمينات الاجتماعية، وهذه القضايا مجتمعةً تعكس الرضا الشعبي عن الحكومة، وأحيانًا يعبَّر عن هذه القضايا مجتمِعة في استطلاعات الرأي العام باسم الشعور بالسعادة.

أولًا: الرضا الشعبي عن الحكومة:

تشير المسوح التي أجراها المعهد التركي للإحصاءات حول الرضا الشعبي والشعور بالسعادة إلى النتائج التالية[1]:

جدول رقم (5)

يبيِّن مستوى السعادة (%) في المجتمع التركي 2003-2011

الحالة/السَّنَة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
راضٍ	59,6	58	57,6	57,8	60,2	55,8	54,3	61,2	62,1
غير راضٍ	7,3	12.1	12,8	11,9	11	13,9	14,6	10,7	9,9
لا أعرف	33,2	29,9	29,5	30,3	28,8	30,3	31,1	28,1	28

(1) Turkish Statistical Institute, "life satisfaction Survey 2011", (Turkstat, Ankara 9 March 2012), Press Release, no10770, p. 120.

كما أن هناك جانبًا مهمًّا يمكن الوقوف عليه وهو مـــدى الثقـــة الشـــعبية بالمؤسسات المهمة في تركيا، وتشير استطلاعات الرأي في هذا الجانب إلى النتـــائج الآتية[1]:

جدول رقم (6)

يوضح مستوى الثقة الشعبية بمؤسسات تركية مهمة 2000–2011.

المؤسسة/السنة	نسبة الثقة 2000	نسبة الثقة 2011
الحكومة (مجلس الوزراء)	%29	%61
المؤسسة العسكرية (الجيش)	%90	%39

وبمراجعة الجدولين السابقين نتوصل إلى الأمور التالية:

- ارتفاع مستوى الشعور بالسعادة عام 2011 عمَّا كان عليه عـــام 2003 مع أن هذا المستوى كان متذبذبًا بين العامين المـــذكورين، وفي عـــام 2012 أصبحت تركيا ضمن الدول الخمس الأكثر سعادة وفق مســـوح عالمية متخصصة بهذه المسألة[2].
- تتأثر درجة الرضا عن الأداء الحكومي والشعور بالســـعادة بالأوضـــاع الاقتصادية في البلاد، لذا نلاحظ تدني مؤشر الرضا في عـــام 2009 إلى أدنى مستوى خلال كامل المدة نتيجة تعرض البلاد للأزمة المالية العالمية.
- تراجع مستوى الثقة بالمؤسسة العسكرية خلال الأعوام العشرة الأخيرة، ويرى محلِّلون أن هذا التراجع ناجم عن التـــدخل المفـــرِط للمؤسســـة العسكرية في شؤون الحكم، وتورُّط عدد من ضباط الجيش في محاولـــة انقلابية فاشلة ضد حزب العدالة والتنمية عام 2003.

---

(1) Çaha, Ömer, "What do Opinion Polls Tell us About Turkey", **Turkish review**, 5 October 2011, (Visited on 1 February 2012): http://www.turkishreview.org/surveys/what-do-opinion-polls-tell-us-about-turkey_540625

(2) رايت، جون، "تصريح صحفي لوكالة الأنباء رويترز"، 1 فبراير/شباط 2012، (تـــاريخ الدخول: 2 أغسطس/آب 2012):
http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARACAE81Q0B420120210

- تزايد مستوى الثقة الشعبية في الحكومة بدرجة كبيرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002.

ولنا أن نعد نتائج الانتخابات التي جرت في شهر يونيو/حزيران من العام 2011 استفتاء على الرضا الشعبي عن الحكومة؛ إذ تمكَّن حزب العدالة والتنمية من رفع تمثيله في البرلمان التركي من 46% إلى 49,91%، وهذه النتيجة لها دلالة على القبول بمختلف السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والعلاقات الخارجية مع الأخذ بالاعتبار أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يفوز بأغلبية مقاعد البرلمان للمرة الثالثة على التوالي، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية.

ثانيًا: المشاركة في الانتخابات:

تعد تركيا الثانية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعتمد النظام الديمقراطي في الحكم من حيث نسبة المشاركة في الانتخابات؛ فقد شارك الأتراك في الانتخابات البرلمانية لعام 2011 بنسبة 84,04% من مجمل الناخبين، وفي الانتخابات التي جرت في شهر يونيو/تموز 2015 بلغت نسبة المشاركة حوالي 87%، وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد بلجيكا التي بلغت فيها نسبة مشاركة الشعب في الانتخابات 87,2%، وتأتي السويد في المرتبة الثالثة بنسبة مشاركة بلغت 82,6%، في حين أن الشعب الأميركي احتلَّ المرتبة الحادية والثلاثين بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددها 31 دولة؛ إذ شارك في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2012 في الولايات المتحدة الأميركية 53,6% من الناخبين[1].

وتعد نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات مؤشرًا إيجابيًّا على التوجهات الشعبية نحو النظام السياسي؛ فارتفاع هذه النسبة يعطي مزيدًا من القوة والقبول للنتائج ويوسِّع قاعدتها التمثيلية، وجرت العادة في بعض دول المنطقة العربية مقاطعة الانتخابات للتقليل من تمثيليتها والضغط على النظام السياسي عبر هذا الإجراء،

---

(1) "تركيا ثاني دول العالم الديمقراطية من حيث المشاركة الانتخابية"، **ترك برس**، 7 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/أيلول 2015):
http://turkpress.co/node/8206

كما أن ارتفاع النسبة قد يشير إلى حدَّة الاستقطاب بين الفرقاء السياسيين وقد يعكس قلق الناخبين على المستقبل[1].

وقد أوضح خبراء سياسيون أن زيادة مشاركة الشعب التركي في الانتخابات من شأنها زيادة أصوات حزب العدالة والتنمية في حين أن هذا لن يكون لصالح الأحزاب الصغيرة، مثل: حزب الشعوب الديمقراطي الكردي؛ إذ إن زيادة نسبة المشاركة لن تمكِّنه من اجتياز العتبة الانتخابية البالغة 10%.

وتشير بيانات المعهد الدولي لدراسات الديمقراطية إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات تراجعت نسبيًّا خلال العقد الأول من الألفية الثالثة على المستوى العالمي، ورغم ذلك فإن نسبة المشاركة في تركيا تزايدت بشكل عام خلال الفترة ذاتها، وتعد نسبة المشاركين في الاقتراع إلى عدد المسجلين فعليًّا في تركيا من النسب المرتفعة في العالم، ولتوضيح هذه المسألة نورد الجدولين التاليين[2]:

جدول رقم (7)

يوضِّح نسبة المقترعين إلى عدد المسجلين في الانتخابات البرلمانية 1991-2011

السنة	نسبة المقترعين إلى عدد المسجلين (%)
2011	87,00
2007	84,16
2002	76,94
1999	87,09
1995	85,20
1991	83,92

---

(1) الميرغني، إلهامي، "قراءة رقمية سريعة في نتائج الانتخابات التركية"، **الحوار المتمدن**، العدد 4833، 10 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=471642

(2) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, “Voter Turnout Data for Turke”, (Visited on 5 March 2012):
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=223

جدول رقم (8)

يبين نسبة المشاركين في الانتخابات من عدد المسجلين في تركيا، ودول أخرى في الفترة الممتدة بين 1993–2011[1].

الدولة	معدل نسبة المشاركة في الانتخابات في الفترة بين 1993–2011
تركيا	%85,91
إيران	%63,64
مصر	%42
كندا	%63,5
الولايات المتحدة	%56,27
المملكة المتحدة	%64,49
فرنسا	%64,29
سويسرا	%44,74

من خلال الجدولين السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

- تزايد نسبة المشاركة في الانتخابات التركية، في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات عالميًّا.
- تفوُّق النسبة العامة للمشاركة في الانتخابات التركية على النسبة العامة في كثير من الدول الديمقراطية العريقة ذات التاريخ الطويل في الانتخابات.
- نسبة المشاركة في الانتخابات التركية هي الأعلى في محيطها الإقليمي.
- يمكن ربط ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات السياسية بحالة الاستقطاب السياسي الحادة، التي تشهدها الساحة التركية في أوقات الانتخابات بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، خاصة بين التيار العلماني والتيار الإسلامي.

---

(1) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, “Voter Turnout Data for Turke”, (Visited on 5 March 2012): http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=223

المبحث الرابع

آلية صنع القرار

ينبع القرار السياسي في تركيا من تفاعل عدد من الجوانب التي تُشكِّل معًا المشهد السياسي، وسنتحدث في هذا المبحث عن بعض المسائل المتعلقة بصنع القرار بشكل عام، ثم نعود للحديث عن صنع القرار مرة أخرى أثناء حديثنا عن السياسة الخارجية في المباحث القادمة، ويمكن توضيح بعض جوانب صنع القرار على النحو الآتي:

أولًا: الجانب الدستوري والقانوني والمؤسسي:

ويتمثَّل هذا الجانب بالمجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الجمهورية، والحكومة، فبالرغم من كون النظام السياسي التركي نظامًا برلمانيًّا، فإن الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة بما فيها الاعتراض على القوانين التي يُصدرها المجلس الوطني التركي الكبير، واقتراح التعديلات الدستورية، وطرحها للاستفتاء العام، كما يحق للرئيس إحالة القوانين المختلَف عليها مع البرلمان للمحكمة الدستورية للبتِّ في مدى دستوريتها، كما يتمتع الرئيس بصلاحيات تعيين عدد كبير من كبار الموظفين في الدولة مباشرة، كما تمت الإشارة لذلك عند الحديث عن النظام السياسي، كما أن البرلمان هو الجهة المخولة بالتشريع والرقابة على الحكومة، ويملك حقَّ سحب الثقة منها أو من أحد وزرائها، حسب مقتضيات الدستور التركي، وبذلك تظهر آليات ضبط عمل الجهات المختلفة في النظام السياسي، فالبرلمان يضبط عمل الحكومة، والرئيس يضبط عمل البرلمان، والمحكمة الدستورية تضبط عمل كافة تلك الجهات[1].

---

(1) خوري، أرنست، "تركيا حكومة بستة رؤوس"، **صحيفة الأخبار**، العدد 1462، 15 يوليو/تموز 2011.

ثانيًا: العلاقات الشخصية:

وندلِّل على هذه المسألة بقراءة سريعة لبعض مكونات الحكومة التركية التي شُكِّلت على إثر الانتخابات التشريعية التي جرت صيف عام 2011، والتي تحمل الرقم 61 في ترتيب الحكومات التركية، فقد جاءت تشكيلة هذه الحكومة من شخصيات مقرَّبة من رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووصف بعض المحللين الأتراك وزراء هذه الحكومة بأنهم الأصدقاء الشخصيون لرئيس الحكومة، كما وصف بعضهم الآخر هذه الحكومة بأنها فريق عمل الفرد الواحد، كما شهدت هذه الحكومة إلغاء بعض الحقائب، وإقصاء بعض الوزراء السابقين على خلفيات مختلفة من بينها العلاقات الشخصية؛ فقد استُبعد وزير الدفاع السابق، وجدي غونول، من التشكيلة الحكومية الجديدة على خلفية ما كشفته وثائق (ويكيليكس) عن كراهيته لوزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، وحلَّ مكانه عصمت يلماز، كما استُبعد النائب السابق لرئيس الوزراء، كميل جيجيك، وانتُخب رئيسًا للمجلس الوطني التركي الكبير[1].

ثالثًا: تأثير متبادل بين أطراف خارج مؤسسات الدولة الرسمية:

تخضع عملية صنع القرار السياسي لتأثير تفاعلات متنوعة إيجابية وسلبية بين قوى وأطراف خارج الإطار المؤسسي للنظام السياسي، وقد تمت الإشارة إلى عدة جهات تؤثِّر في صنع القرار السياسي التركي، منها: المؤسسة العسكرية، والمؤسسات الاقتصادية، والإعلامية، والطرق الصوفية، ويمكننا أن نضيف إلى تلك الجهات المؤسسات الخيرية والتطوعية[2].

كما أن الأقليات والطوائف داخل المجتمع التركي تلعب دورًا مهمًّا في صنع القرار؛ فصانع القرار التركي مثلاً يراعي حساسية المسألة الكردية عند اتخاذ

---

(1) خوري، أرنست، "تركيا حكومة بستة رؤوس"، **صحيفة الأخبار**، العدد 1462، 15 يوليو/تموز 2011.

(2) عبد المجيد، سعد، "مؤسسات المجتمع المدني في تركيا"، **مجلة المنار الجديد**، العدد 49، شتاء 2010، يناير/كانون الثاني 2010، ص 25.

القرارات، كما تُراعى حساسية القوميين الأتراك عند الحديث في القضايا المتعلقة بالأكراد والأرمن، كما أن هناك طوائف متنفِّذة في الدولة التركية، خاصة الطائفة اليهودية التي تتمتع بعلاقة متينة وتاريخية مع القوى العلمانية منذ العهد العثماني، ولعبت دورًا بارزًا في التخلص من بقايا الإرث العثماني عبر دعمها لمصطفى كمال ووقوفها إلى جانبه[1].

إذن، تخضع عملية صنع القرار السياسي في تركيا لعدة حسابات مهمة ومؤثرة، أبرزها:

1. المرجعية الفكرية: فقد قادت الحوارات التي دارت بين الأطياف التركية المختلفة إلى التوصل لتوليفة في صناعة القرارات تراعي التوازن بين الأفكار الإسلامية والعلمانية والقومية على قاعدة ديمقراطية.
2. المصالح الاقتصادية: وذلك من خلال المواءمة بين المطالب الشعبية وإمكانات الدولة الاقتصادية.
3. أخْذ التركيبة السكانية المتنوعة عرقيًّا وإثنيًّا في حسابات صانع القرار السياسي التركي، خاصة وأن هذه التعددية عابرة للحدود الإقليمية.
4. مراعاة الظروف الجيوسياسية والجيوستراتيجية عند صنع القرار، خاصة أن هذه الظروف تمتاز بالحركية وعدم الثبات.
5. مراعاة ردود الأفعال الدولية، خاصة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك الإقليمية في عملية صنع القرار السياسي.

وسنقوم بتوضيح آلية صنع القرار الخارجي عند الحديث عن السياسة الخارجية في الباب الثاني من هذه الدراسة.

---

(1) السبعاوي، عوني عبد الرحمن، "الأقليات والطوائف في تركيا"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

المبحث الخامس

الاتجاهات الكبرى للنظام السياسي التركي

يقودنا تتبع الاتجاه العام لتركيبة النظام السياسي التركي المعاصر وتطوره إلى أنه يسير باتجاه عدد من الخيارات فيما يتعلق ببنيته، وهذه الخيارات تتمثل فيما يلي:

أولًا: تبني دستور جديد للبلاد:

تمت الإشارة إلى أن هناك حالة من الاتفاق لدى كافة القوى السياسية التركية على ضرورة وضع دستور جديد للبلاد، خاصة وأن التعديلات التي طرأت على الدستور المعمول به حاليًا، والذي وُضع على إثر الانقلاب العسكري عام 1982، لم تفلح في التخلص من السلبيات التي ينطوي عليها، وقد برز هذا الأمر في الحملة الانتخابية لمعظم الأحزاب التي خاضت انتخابات عام 2011[1].

ثانيًا: التحول نحو النظام الرئاسي بدل النظام البرلماني:

يمثِّل هذا الاتجاه حزب العدالة والتنمية ضمن مسعى لتطوير البنية السياسية لمؤسسات الدولة التركية باعتبار أن النظام البرلماني حرم البلاد من الاستقرار السياسي مدة طويلة، وأعاق الإصلاحات السياسية، أمَّا النظام الرئاسي المنشود فيؤمِّن سيطرة قوة سياسية معينة ضمن أغلبية معتبرة في كل دورة انتخابية؛ الأمر الذي يتيح لتلك القوة المسيطرة تطبيق برنامجها السياسي دون عقبات، ويؤيد هذه

---

(1) Taspiner, Omer, “Third One is the Charm: Will AKP's Victory Finally Lead to a New Constitution in Turkey?”, **The Brookings Institution**, **2011** (Visited on 12 April 2012):
http://www.brookings.edu/papers/2011/0616_turkey_taspinar.aspx

الفكرة حزب السلام والديمقراطية المرتبط بالأكراد، بينما يعارضها حزبا الشعب الجمهوري والحركة القومية[1].

ثالثًا: ضبط عمل المحكمة الدستورية:

تضمنت التعديلات الدستورية تغييرات مهمة في بِنية المحكمة الدستورية، وزيادة عدد أعضائها من 12 إلى 17 عضوًا، يعيِّن عددًا منهم البرلمان، كما نصَّت على عدم أحقية النائب العام بتحريك دعاوى قضائية لحظر الأحزاب السياسية إلا بموافقة البرلمان[2].

رابعًا: تخليص النظام السياسي من الهيمنة العسكرية:

بدأت حملة الإصلاحات التي أُطلق عليها: الإصلاحات الديمقراطية بالتعديلات الدستورية والتشريعية التي تهدف إلى تخليص المؤسسات السياسية من هيمنة المؤسسة العسكرية، ووجدت الحكومات التركية في المعايير الأوروبية التي اعتُبرت شروطًا لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فرصة ثمينة لإدخال العديد من التعديلات على الدستور المعمول به في البلاد منذ العام 1982، وقد تمكَّنت حكومة العدالة والتنمية من إنجاز تعديلات دستورية جوهرية أنهت عقودًا طويلة من تغوُّل العسكر على الساسة، وبموجب هذه التعديلات أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن القومي 9 مدنيين مقابل 5 عسكريين، وأصبحت قرارات المجلس غير ملزمة للحكومة، وأصبح الأمين العام للمجلس مدنيًّا مرتبطًا برئيس الوزراء، و لم تعد رئاسة الأركان تملك أية سلطة على المجلس، وبموجب هذه التعديلات وُضعت تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة البرلمان، واقترنت هذه التعديلات بتخلي القوى التقليدية الممثَّلة برجال الأعمال والمؤسسات الإعلامية عن دعم المؤسسة العسكرية[3].

---

(1) محمود، رستم، "دستور جديد لتركيا: إمكانيات التغير"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2 يونيو/حزيران 2011:
http://www.dohainstitute.org/release/41b7e698-4775-4fd1-bdf0-edc02eb3d074

(2) "المرجع السابق".

(3) محلي، "الجيش التركي.. انحياز مطلق للعلمانية"، مرجع سابق.

خامسًا: ضعف المعارضة التركية وتراجع أدائها السياسي:

تعيش الأحزاب التركية بشكل عام منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي حالة من التراجع والاضطراب في الأداء، والسياسات والبرامج، حتى إن أحد هذه الأحزاب لم يتمكَّن من إحراز فوز قوي يمكِّنه من تشكيل الحكومة بمفرده؛ مما جعل الحكومات تُشكَّل بصورة ائتلافية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وظلَّت الحكومات التركية أسيرة التجاذبات الحزبية حتى عام 2002، عندما أُقصي جميع الأحزاب التركية المعروفة في الساحة السياسية عن السلطة لصالح حزب جديد ناشئ هو حزب العدالة والتنمية، الذي استطاع تعزيز مكانته في الساحة السياسية عبر فوزه بأغلبية مريحة مكَّنته من تشكيل الحكومة بمفرده ثلاث مرات متوالية، كان آخرها نهاية العام 2011 على إثر فوز الحزب بحوالي 50% من أصوات الناخبين الأتراك، وبعد أن أصبحت كل الأحزاب التقليدية التركية في المعارضة وصلت قيادات تلك الأحزاب إلى الاقتناع بضرورة إعادة صياغة برامجها وترتيب أمورها الداخلية كي تتمكن من العودة للمنافسة بقوة في الساحة السياسية، لكن التجربة أثبتت عدم فاعلية الإجراءات التي اتخذتها تلك الأحزاب، وعدم جدواها، وندلِّل على ذلك بحدثين بارزين شهدتهما الساحة التركية خلال عامي 2010-2011، وهما: الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة من حزب العدالة والتنمية الحاكم في العام 2010، والانتخابات البرلمانية نهاية العام 2011، فقد بيَّن هذان الحدثان إخفاق أحزاب المعارضة في التعافي مما تعانيه من تراجع وانكفاء على صعيد الأداء السياسي.

ففي الاستفتاء على التعديلات الدستورية، لم تستطع المعارضة إقناع الأتراك بتبني وجهة نظرها الرافضة لتلك التعديلات، وكانت النتيجة موافقة 58% من الناخبين عليها، مما عزَّز موقف الحزب الحاكم في وجه المعارضة، وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في تركيا في شهر يونيو/حزيران من العام 2011، استحوذ حزب العدالة والتنمية على أكثر من 50% من أصوات الناخبين، وتراجعت حصة حزب الحركة القومية في البرلمان من 70 مقعدًا في انتخابات العام 2007 إلى 53 مقعدًا، وزادت حصة حزب الشعب الجمهوري بمقدار 27 مقعدًا عن الانتخابات السابقة. وكذلك ازدادت مقاعد المستقلين الأكراد بمقدار 16 مقعدًا، إلا أن ذلك لا يعبِّر

عن تطور ملموس في أداء المعارضة السياسي، لكن هذه الزيادة ترتبت على إجـــراء تعديلات على التشريعات الانتخابية، تمثَّلت في زيادة عدد الناخبين والمرشـــحين، وتخفيض سِنِّ الانتخاب، والترشيح، وإعادة توزيع بعض الدوائر الانتخابية، والدليل على ذلك هو الفارق الكبير بين ما حصل عليه حزب الشعب الجمهوري، وهـــو 26% من أصوات الناخبين، وما حصل عليه حزب العدالة والتنمية الفـــائز وهـــو 50,2% من أصوات الداخل و61% من أصوت المقيمين في الخارج، و لم يفلـــح 17 حزبًا سياسيًّا في الوصول إلى 10% من الأصوات اللازمة لدخول البرلمان، وقد فقد حزب الشعب الجمهوري بعض معاقله التقليدية كأنطاليا، ومرسين، وهاتاي لصالح حزب العدالة والتنمية[1].

ويعود إخفاق أحزاب المعارضة في انتخابات 2011 إلى أسباب عديدة، أهمها:

1. التمترس وراء أفكار تقليدية، والالتصاق بالمؤسسة العسكرية، والســـعي لإسقاط الحزب الحاكم دون وضع برامج عملية للنهوض بالبلاد.
2. استشراء الفساد داخل صف المعارضة، وتورط عدد مـــن رموزهـــا في فضائح جنسية وأخلاقية قادت إلى استقالات عديدة، أربكـــت تلـــك الأحزاب خلال الاستعداد للانتخابات.
3. لم تقم أحزاب المعارضة بطرح برامج جديدة لتحسين أدائها، واكتفـــت قيادتها بالتصريحات الصحفية، والخطب دون القيام بخطوات عملية بهذا الصدد.

سادسًا: تمكين الشباب:

يشكِّل الشباب نسبة 16,6% من إجمال سكان تركيا، وبلغ عـــدد الشـــباب الأتراك الشباب حوالي 12 مليونًا و591 ألفًا و641 نسمة، عام 2012 منهم 51.1% من الذكور، و48,9% من الإناث.

---

(1) عبد الفتاح، بشير، "الانتخابات البرلمانية وأزمة المعارضة التركية"، **الجزيرة نت**، (تاريخ الدخول: 29 يناير/كانون الثاني 2012):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2C237827-8145-47E0-BCB6-A316E845805B.htm

وقد بلغت نسبة الشباب في تركيا 15,1%، عام 1935، بينما ارتفعت هـــذه النسبة إلى نحو 20% ما بين عام 1980 وعام 2000، ثم عادت بعد ذلك للتراجـــع والانخفاض.

ويشير المعهد التركي للإحصاءات إلى أن نسبة الشباب بين السكان آخذة في التناقص؛ مما يعني أن نسبة الشيخوخة تزيد، مشيرًا إلى أن النتـــائج والإحصـــاءات الحالية تُقدِّر أن نسبة عدد السكان الشباب خلال عـــام 2023 قـــد تتراجـــع إلى 15,1%، وستنخفض تدريجيًّا إلى 11,7% مع حلول عام 2050، وستنخفض بشكل حادٍّ إلى ما دون 10,1% في عام 2075.

وصلت نسبة البطالة بين الشباب دون سِنِّ الـــ 25 في تركيا إلى مستوى أقل من معدل الاتحاد الأوروبـــي، وعلى الرغم من مرور سبع سنوات علـــى الأزمـــة العالمية التي بدأت عام 2008 وأثَّرت على العالم برمته، فإن مشكلة البطالة الشـــابة في أغلب الدول الأوروبية ما زالت مستمرة.

ووفقًا لمعطيات المكتب الإحصائي الأوروبـــي (يوروستات) فإن البطالة بين الشباب في الاتحاد الأوروبـــي عام 2008 كانت 15,9%، وارتفعـــت إلى 22.2% عام 2014. أمَّا نسبة البطالة بين الشباب في تركيا فكانت 18% عـــام 2014. وفي العام 1996 تم تأسيس منظمة شبابية غير ربحية، وهي جمعية الشباب للوطن، للعناية بالشباب والاهتمام بهم وتأهيلهم وقامت بتأسيس مراكز شبابية ومجالس ومبادرات لتمكين الشباب من خلال مشاريع نشر الوعي وبناء القدرات عبر الـــبلاد، كمـــا قامت بتنظيم العديد من مشاريع تمكين الشباب بشراكة مع عاملين في القطاعـــات العامة والخاصة والمدنية على المستوى الوطني.

وجرى تطبيق مشروع تمكين الشباب للحكومة الإلكترونية في تركيا بالشـــراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرى بعض الباحثين أن تمكين الشباب وتأهيلهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينعكس بشكل عام على الحالة الديمقراطيـــة في البلاد؛ إذ يمكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام الحديثة أن تـــوفر اتصالاً باتجاهين. وهذا يعني أن الجمهور لا يستطيع الوصول إلى المعلومـــات بشـــكل أفضل فقط، وإنما هو قادر كذلك على المساهمة في توفير المعلومـــات وتبادلهـــا مـــع

الآخرين، وهذا يعزز التواصل بين المواطنين وممثليهم المنتخبين، ويتيح لهم التعبير عن وجهات نظرهم في الحياة العامة؛ مما يؤدي إلى مستوى أعلى من المشاركة السياسية.

ويتبنَّى حزب العدالة والتنمية في لوائحه الداخلية سياسات يرى أنها تمكِّن الشباب من أعضائه؛ إذ تنص على عدم ترشح شخص للبرلمان أو شغل منصب وزاري لأكثر من ثلاث مرات، وقد شكَّل الشباب 32% من تشكيلة آخر حكومة تركية ترأَّسها رجب طيب أردوغان قبل توليه رئاسة الجمهورية، بواقع 8 وزراء من أصل 25 وزيرًا مقابل 20% من كبار السن، و48% من فئة متوسطي العمر، كما ضمت الحكومة التركية وزيرة واحدة.

سابعًا: اتجاهات المجلس الوطني التركي الكبير:

منذ العام 1983 وحتى عام 1995 ظلَّت الأحزاب اليمينية تهيمن على المشهد الانتخابي في تركيا، ومنذ العام 1995 بدأ تيار الإسلام السياسي بالصعود مجددًا بعد تعرضه للتراجع نتيجة التضييق على رموزه ومنعهم من العمل السياسي، وحلِّ الأحزاب التي كان يؤسسها هذا التيار، ثم خَفَت هذا الصعود مؤقتًا بعد حظر حزب الرفاه، والانقلاب على حكومة نجم الدين أربكان عام 1997، وفي هذه الفترة تقدمت الأحزاب اليسارية حتى عام 2002 عندما صعد التيار الإسلامي مجدَّدًا عبر حزب العدالة والتنمية، الذي ما زال مهيمنًا على المشهد الانتخابي التركي حتى الآن، بعد أن عزَّز هذه الهيمنة في انتخابات منتصف العام 2011، ولا يوجد أي مؤشر على إمكانية تراجع هذا الحزب في الوقت الراهن، أو إمكانية خروجه من السلطة حتى عام 2020[1].

هذا بالإضافة إلى إمكانية تزايد صعود تيار الإسلام السياسي، سواء أكان ذلك من خلال حزب العدالة والتنمية الحاكم، أم من خلال أحزاب إسلامية أخرى موجودة على الساحة السياسية التركية[2].

---

(1) American National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World Formed", November 2008, p. 8.

(2) Oppenheimer, Michael, *Turkey 2020*, (Center of Global Affairs, New York university, Spring 2011), p. 51.

وخلاصة الأمر، أن النظام السياسي يتسم بعدد من السمات بعضها إيجابي وآخر سلبي، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ- السمات الإيجابية

- التطور المستمر خاصة منذ العام 2002 عبر إصلاحات دستورية وتشريعية متوالية.
- التكيف مع الواقع السياسي في البلاد والذي تَمثَّل في هيمنة المؤسسة العسكرية، والقوى العلمانية على مفاصل الدولة، إلى أن كُفَّت يد المؤسسة العسكرية عبر التعديلات الدستورية التي أُجريت عام 2010، وتراجعت حدَّة التطرف العلماني أمام الواقع الجديد، وكذلك التكيف مع الأزمات والظروف الصعبة، مثل: الأزمة المالية العالمية عام 2008، وكذلك تصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني بين الحين والآخر.
- رضا شعبي معقول تم التعبير عنه في أكثر من موقف، خاصة في استفتاء عام 2010 والانتخابات التشريعية عام 2011.

ب- السمات السلبية

- التدني النسبي لمستوى الحريات السياسية والإعلامية نظرًا للقيود التي يحملها الدستور التركي الحالي.
- ما زال معدَّل الفساد مرتفعًا نسبيًّا رغم جهود الحكومة للحدِّ منه.
- تدني مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- عدم التوصل إلى تسويات مُرضية مع الأقليات العِرقية في البلاد.

الباب الثاني

المكانة الإقليمية لتركيا، المؤشرات، والاتجاهات

الفصل الأول

السياسة الخارجية

منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 بزعامة مصطفى كمال انتهجت البلاد سياسة خارجية اتسمت بالانغلاق على الذات بداية الأمر، وكانت هذه السياسة تستند إلى الشعار الذي رفعه كمال "سلام في الوطن سلام في العالم"، وظلّ الدور التركي في القضايا الإقليمية والدولية هامشيًّا نتيجة توجُّه اهتمام النخبة الحاكمة في ذلك الوقت نحو بناء الدولة الناشئة، وإعادة صياغة مجتمعها على أسس جديدة، وبقيت هذه السياسة متبعة في تركيا حتى الحرب العالمية الثانية عام 1945، والتي تعد نهايتها نقطة تحوُّل جذرية في السياسة الخارجية التركية[1].

ويمكن توصيف البيئة السياسية الدولية لتركيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على النحو الآتي:

- قطيعة شبه تامة مع المحيط الإقليمي العربي والإسلامي، وهذه المسألة مرتبطة بالثقافة السياسية للنخبة التي كانت تحكم تركيا في ذلك الحين، والتي ترى في تركيا جزءًا من الغرب.
- حالة من الاستقطاب الدولي ناجمة عن بروز قطبين كبيرين في النظام الدولي كنتيجة للحرب، هما: الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفيتي السابق، والدول التي تدور في فَلَك كل منهما، وإزاء هذا الوضع القائم كان على الأتراك أن يختاروا الجانب الذي ينحازون إليه، ولما كان النزوع الجيوستراتيجي للأتراك منذ فجر التاريخ يميل نحو الغرب، وتركُّز الأعداء التاريخيين لهم في الشرق (الروس، والصينيين، والفُرس)، انحاز

(1) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 83.

الأتراك للمعسكر الغربي، هذا بالإضافة إلى خشية تركيا من التوسع السوفيتي الذي وصل في عهد ستالين إلى محاولة السيطرة الكاملة على منطقة المضايق، وهو الأمر الذي أسهم في تفجر الحرب الباردة بين الشرق والغرب، و لم يكن انحياز تركيا للمعسكر الغربي حالة نظرية، بل انعكس فعليًّا في السلوك السياسي للدولة التركية، وقد تُوِّج هذا الانحياز بانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وكذلك الانخراط في عضوية كثير من المؤسسات الغربية، كالسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الجمركي الأوروبي، وظلَّت تركيا خطَّ المواجهة الأول للكتلة الغربية مع الاتحاد السوفيتي حتى سقوطه مطلع التسعينات من القرن العشرين، وما ترتب على ذلك من قيام نظام عالمي أحادي القطبية. وقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي نقطة تحول جديدة في السياسة الخارجية التركية نظرًا للتحولات الكبرى التي ترتبت عليه في النظامين الإقليمي والدولي على حدٍّ سواء، واستمر التصاق تركيا بالقطب العالمي الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأميركية، فلم يفقد الحليف التركي أهميته للغرب بعد نهاية الحرب الباردة، كما كان متوقعًا، إلا أن طبيعة الظروف المستجدة في محيط تركيا الإقليمي والعالم رسمت في مجملها ملامح دور جديد لها، ومن أبرز تلك الملامح[1]:

1. استقلال كثير من الدول التي تنتمي عرقيًّا للأتراك إثر تفكُّك الاتحاد السوفيتي.
2. تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني، بدعم من دول إقليمية وعبر أراضيها.
3. صعود التيار السياسي الإسلامي مجدَّدًا في الساحة السياسية التركية، واحتدام الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين.

---

(1) نور الدين، "السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات"، في محمد عبد العاطي (محرِّر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1، ص 135.

لقد شكَّلت التطورات السابقة بالإضافة إلى تراكمات أخرى حالة من إعادة الحسابات في السياسة الخارجية التركية إزاء محيطها الإقليمي، ومن بين تلك التراكمات:

- أزمة الطاقة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالميًّا، والتي زادت من الأعباء الاقتصادية على تركيا.
- الانحياز الغربي المطلق لليونان ضد تركيا إبَّان الأزمة القبرصية، وفرض حظر على توريد الأسلحة لها.
- إقامة منطقة عازلة في شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية؛ الأمر الذي عزَّز من النزعة الانفصالية لدى الأكراد.
- الصمت الغربي إزاء أحداث البلقان مطلع التسعينات من القرن الماضي.

المبحث الأول

مؤسسات وقواعد السياسة الخارجية التركية

سيتم تناول السياسة الخارجية التركية من خلال المحاور الآتية:

أولًا: مؤسسات صنع القرار الخارجي:

تُرْسَم السياسة الخارجية في تركيا من خلال مجلس الوزراء، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، ويُعدُّ صنع السياسة الخارجية من أبرز مهام الحكومة التركية، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يلعب دورًا في السياسة الخارجية عبر ترؤسه لمجلس الأمن القومي، والحكومة أيضًا في حالات معينة، إلا أن مجلس الأمن القومي الذي كان يهيمن عليه الجنرالات -حتى وقت قريب- ظلَّ صاحب اليد الطُّولى في صنع السياسة الخارجية لتركيا عبر استراتيجية تُراجَع كل خمس سنوات عُرفت في الأوساط التركية بالدستور السري، أو الكتاب الأحمر، وعادة ما تشمل هذه الوثيقة أعداء تركيا وأصدقاءها، وكانت هذه الوثيقة قبل التعديلات الدستورية التي جرت عام 2010، مُلْزِمة للحكومة، ويتم متابعة تنفيذها في الاجتماع الشهري للمجلس، بالإضافة إلى متابعة مجلس الدولة للإشراف والرقابة.

إلا أن الحكومة التركية، وبعد تحجيم مجلس الأمن القومي التركي عبر التعديلات الدستورية، وتغليب المدنيين في عضويته، وجعْل قراراته غير ملزمة لها، عادت لتأخذ زمام المبادرة في هذا المجال، خاصة أن الدستور التركي يعطي مجلس الوزراء صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون عبر تفويضها من البرلمان، دون تحديد مجال معين لهذه القرارات؛ وهذا يعطي الحكومة هامشًا كبيرًا للحركة، كما أن الحكومة هي صاحبة سلطة تنظيمية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية، بما

في ذلك الرسوم الجمركية، والضرائب المرتبطة بالتجارة الخارجية، وهذه تشكِّل جزءًا كبيرًا من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لتركيا[1].

وبالاطلاع على الأُطر القانونية والدستورية لصنع القرار في تركيا، يمكن توصيف آلية صنع القرار الخارجي على النحو التالي:

أولاً: تحتاج عملية صنع القرار الخارجي إلى مُدْخلات يتم تجميعها عبر السفارات والبعثات الدبلوماسية، والأعمال الاستخبارية، كما تشمل المدخلات أيضًا الاحتياجات والمصالح المرتبطة بالدولة ومجتمع الأعمال، التي تصل إلى الحكومة على شكل مطالب، أو توصيات، أو ربما ضغوط[2].

ثانيًا: تُدرس المدخلات من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة، وأبرزها: وزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء الذي يضم الخبراء والمستشارين ومساعدي رئيس الوزراء، ويتم اتخاذ القرارات المرتبطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات مجلس الأمن القومي، ورئاسة المخابرات العامة، وكما أشرنا فإن مجلس الوزراء لديه هامش كبير للمناورة في هذا الصدد، ويمثِّل الجزءَ الأهمَّ في عملية صنع القرار الخارجي عبر إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من البرلمان، وفي حال احتاج الأمر إلى اتفاقية دولية لابد للبرلمان من المصادقة عليها، وعندما تكون الحكومة منبثقة من كتلة برلمانية واحدة كبيرة تكون عملية التفويض من قِبل البرلمان للحكومة سهلة وميسرة، لكن إذا كانت الحكومة ائتلافية تكون أكثر صعوبة.

ثالثًا: المخرجات، وتكون هذه المخرجات المتعلقة بالقرار السياسي الخارجي على شكل إجراءات، أو مقررات، أو سياسات، يتم تنفيذها من قِبل الأجهزة البيروقراطية الحكومية، خاصة في وزارة الخارجية وكوادرها، بالإضافة إلى أية جهة حكومية أخرى صاحبة اختصاص.

رابعًا: التغذية الراجعة، وهي المعلومات المستقاة من الميدان عن نجاعة السياسات والمقررات التي يتم تنفيذها والسلبيات والإيجابيات التي تُلمَس أثناء

---

(1) معوض، جلال، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998)، ط1، ص 21.

(2) "المصدر السابق".

التنفيذ، وعادة ما تأتي هذه التغذية من الأجهزة البيروقراطية الحكومية، في وزارة الخارجية، أو من الدوائر الأخرى المختصة، وكذلك عبر المعلومات الاستخبارية.

ثانيًا: الخطوط الاستراتيجية للسياسة الخارجية:

لم يتضمن الدستور التركي أية أطر صريحة تحدد التوجهات الخارجية للسياسة التركية، إلا أن هناك بعض المؤشرات الضمنية التي تشي بها المادة 3 حول الالتزام بالمبادئ الكمالية التي اعتُبرت أيديولوجية الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها، ومن أبرز مبادئها: علمنة الدولة والمجتمع، وتعظيم مكانة الجيش باعتباره حاميًا لهذه المبادئ، التي اصطلح الأتراك على تسميتها مبادئ الجمهورية، كما حددت المادة 90 من الدستور بعض آليات صناعة القرار الخارجي، والتي اشترطت تصديق البرلمان التركي على المعاهدات الدولية، وألزمت الحكومة بإعلام البرلمان بالاتفاقيات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، والتي تقل مدتها عن عام، كما تناولت المادة 167 المسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية(1)، إلا أن الإطار الذي ظل يوجِّه بوصلة السياسة الخارجية التركية هو مجلس الأمن القومي عبر ما يُسمَّى بالكتاب الأحمر أو الدستور السري؛ الذي يُعاد فيه النظر كل خمسة أعوام، ويتم من خلاله تحديد أصدقاء تركيا وأعدائها القائمين والمتوقعين، وعلى أساسه تُرْسَم الخطوط الاستراتيجية للسياسة الخارجية(2).

ظلت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية وحتى الحرب العالمية الثانية تتمحور حول جملة من المفاهيم، أبرزها: الوضع الراهن (غياب التخطيط الاستراتيجي)، والحياد، والتغريب، والحفاظ على الوضع القائم (غياب البرامج

---

(1) رئاسة الوزراء التركية، "المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام"، (تاريخ الدخول: 28 يونيو/حزيران 2012):

http://www.byegm.gov.tr/mevzuat/anayasa/anayasa-ing.htm

(2) Bozkurt, Abdullah “Is Israel a National Security Threat for Turkey?”, **Today Zaman Newspaper**, 24 August 2010, (Visited on 30 December 2011): http://www.todayszaman.com/columnist/abdullah-bozkurt/is-israel-a-national-security-threat-for-turkey_219832.html

التطويرية)، وكانت السياسة الخارجية في تلك المرحلة تقوم على مبـــدأين: الأول: هو الحفاظ على النظام القائم والحدود القائمة، والثاني: بناء السياسة الخارجية على أساس التوجُّه نحو الغرب، وقد تأثَّرت السياسة الخارجية التركية وقتئذ بجملة مـــن العوامل الظرفية والبنيوية، من أهمها[1]:

- التجربة التاريخية للدولة العثمانية: فكانت الجهـــود مكرَّســـة للقطيعـــة الكاملة مع تلك التجربة والتخلص من آثارها.
- الثورة القومية الكمالية.
- انعدام الثقة بالمحيط الدولي صاحب الأطماع التاريخية في تركيا.

ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، ظلَّت تركيـــا مرتبطـــة بالغرب حاملة للمشاريع الغربية في محيطها الإقليمي، وقد انعكس ذلك في السلوك السياسي للدولة التركية، والذي تبلور في جملة من المواقف، من أبرزها: اعتـــراف تركيا بإسرائيل عام 1949، وإقامة علاقات طبيعية معها وصلت حـــدَّ التحـــالف الاستراتيجي بينهما، وانضمام تركيا إلى حلـــف شمـــال الأطلســـي عـــام 1952، وتصويت تركيا في الأمم المتحدة ضد استقلال الجزائر مطلع الستينات من القـــرن العشرين[2].

وبعد نهاية الحرب الباردة ظل صانع القرار السياسي الخارجي التركي مرتبطًا ذهنيًّا بإرث المرحلة السابقة عبر التصرف كجزء من المنظومة الغربية، إلا أن حجم التغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية جعل تركيا في بيئة سياسية دوليـــة مليئـــة بالتغيرات العميقة والمتسارعة؛ الأمر الذي كشف عن غياب الاستعداد الذهني لدى صُنَّاع القرار السياسي الخارجي التركي لهـــذه المرحلـــة، وافتقـــارهم إلى رؤيـــة استراتيجية لمواجهة التطورات السياسية والأمنية على حـــدودهم، وفي مقدمتـــها أزمات البوسنة وكوسوفا، والحرب بين أذربيجان وجورجيا على إقليم نـــاغورنو كاراباخ.

---

(1) Aktas, Gulbahar yelken, **Turkish Foreign Policy: New Concepts and Reflections**, p. 9.

(2) سياري، صبري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، **الدراســـات الفلســـطينية**، (العدد 3، صيف 1997)، ص 22.

كما كشفت كل تلك الأحداث عن عدم توفر البنية التحتية، والقاعدة المعلوماتية لدى الدولة التركية لمواجهة مثل هذه الأحداث والمستجدات المتسارعة، فكان لابد من إعادة التفكير بموقع تركيا الدولي والإقليمي وفق المعطيات المستجدة[1].

وقد تزامنت المتغيرات الإقليمية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة مع تجدد الجدل في الساحة الداخلية التركية بين التيارات الفكرية المختلفة حول الهوية التي ينبغي للبلاد أن تتبناها، وكذلك احتدام المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين في أواخر التسعينات من القرن العشرين[2].

ومع أن تركيا استمرت في تحالفها مع الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، ومع إسرائيل على الصعيد الإقليمي طوال تسعينات القرن العشرين، إلا أن هذه الفترة شهدت عددًا من الأحداث التي شكَّلت بداية تحوُّل في السياسة الخارجية التركية، ومن أهم تلك الأحداث:

- صراع البوسنة والهرسك وكوسوفا الذي خلَّف تصاعدًا في الشعور الديني والقومي لدى الشارع التركي نتيجة تهاون الغرب في معالجة هذه القضايا.
- إنشاء منطقة الحظر في شمال العراق على خلفية احتلاله للكويت عام 1990؛ مما شجَّع حزب العمال الكردستاني على التمركز في هذه المنطقة وشَنِّ هجمات ضد الجيش التركي عبرها، وتهديد الأمن القومي التركي، وقد وضعت هذه الخطوة علامات استفهام كثيرة وكبيرة في ذهن الساسة والعسكريين الأتراك حول حقيقة مخططات الغرب للمنطقة.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة شهدت البيئة الدولية والإقليمية سلسلة جديدة من الأحداث التي شكَّلت محفزًا جديدًا للتحوُّل في السياسة الخارجية التركية، ومن بين تلك الأحداث:

---

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص 72.

(2) "المصدر السابق"، ص 95-96.

- تفجيرات سبتمبر/أيلول 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية، وأفرزت نظرة عدائية لدى الأميركان والغرب تجاه العالم الإسلامي، ولا يمكن إغفال حقيقة كون تركيا جزءًا من هذا العالم[1].
- صعود التيار السياسي الإسلامي التركي مجدَّدًا إثر فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات عام 2002.
- احتلال العراق عام 2003 وتدميره كدولة مركزية في الإقليم، وهذه هي المرة الأولى التي تُدمَّر فيها دولة مركزية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد ولَّدت هذه القضية خشية لدى الساسة والعسكريين الأتراك من تعرُّض تركيا لأمر مماثل، بالإضافة لما أفرزه هذا الاحتلال من تحول إقليم كردستان العراق من وحدة إدارية إلى إقليم فيدرالي يتمتع بمعظم امتيازات الدولة وفي ذلك تهديد لوحدة الأراضي التركية.

لقد كان صعود حزب العدالة والتنمية التركي إلى سُدَّة الحكم عام 2002، وتشكيله للحكومة منفردًا، الحدث الأبرز بين تلك الأحداث في إعادة صياغة السياسة الخارجية لتركيا ضمن عملية إصلاح شاملة تضمنت سلسلة من التعديلات الدستورية والقانونية، مصحوبة بتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية، ضمن رؤية محددة تهدف إلى إعادة صياغة الخيارات التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي، في البُعدين الإقليمي والدولي، ولم يقتصر ما حمله وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على تغيير السياسات المرحلية قصيرة المدى، لكنه امتد إلى منطلقات وأهداف السياسة الخارجية التركية، وكذلك طبيعة الدور الذي يجب أن تضطلع به البلاد إقليميًّا ودوليًّا[2].

ويمكن تحديد الخطوط الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية الجديدة على النحو الآتي[3]:

---

(1) Aktas, Gulbahar yelken, **Turkish Foreign Policy: New Concepts and Reflections**, p. 22.

(2) نور الدين، **السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات**، ص 136.

(3) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص 612- 613.

1. الموازنة بين المتطلبات الأمنية والحريات: لأن توفير الأمن دون حريات يتحوَّل إلى استبداد، كما أن تأمين الحريات دون أمن يتحول إلى فوضى، وقد شهد العالم تحوُّلاً كبيرًا في هذا الصدد بعد أحداث سبتمبر/أيلول؛ إذ أصبح العامل الأمني هو المحدد الأبرز لسياسات القوى العالمية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلا أن تركيا تمكَّنت من إحداث كثير من الإصلاحات السياسية مع المحافظة على الاعتبارات الأمنية.
2. العمل على حلِّ المشكلات القائمة بين تركيا والدول المجاورة لها، أو ما بات يُعرف في الأدبيات السياسية التركية بتصفير المشكلات، وفي حال تمكنت تركيا من تحقيق هذه الغاية، فإن الصورة النمطية التي تكوَّنت لدى كثير من دول العالم باعتبارها دولة محاطة بالمشكلات سوف تتغير؛ مما سيعطي الدبلوماسية التركية زخمًا كبيرًا ومساحة كبيرة للتحرك والمناورة.
3. انتهاج سياسة خارجية ذات أبعاد وسبل متعددة: وفي هذه الحالة سيصبح بمقدور تركيا المساهمة في حلِّ المشكلات دوليًّا وإقليميًّا، والمبادرة في اقتراح الحلول لها، وبالتالي لعب دور متوازن بعيدًا عن الاستقطاب نحو أي طرف.
4. إعادة رسم الدور الدولي لتركيا وفق رؤية جديدة: وفي هذا الإطار تريد تركيا التحوُّل من دولة طرفية شكَّلت عبر عقود ماضية جسرًا بين مختلف المحاور الدولية، إلى دولة مركزية على الأقل في محيطها الإقليمي.
5. تحويل السياسة الخارجية التركية وأدواتها الدبلوماسية من حالة الجمود والكمون إلى حالة من الحركة المستمرة والنشاط من خلال التواصل مع جميع القوى العالمية المؤثِّرة.
6. الدبلوماسية المنسجمة: وتتضمن هذه الاستراتيجية الانفتاح على المنظمات الدولية والإقليمية من خلال استضافة المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بهذه المنظمات على مستويات مختلفة؛ فمنذ العام 2003 نشطت

الدبلوماسية التركية في هذا الجانب، واستضافت العديد من المنتديات الدولية والاجتماعات الإقليمية، مثل: قمة المؤتمر الإسلامي، وقمة الناتو.

وفي إطار استعداد تركيا لإحياء الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، وضعت الحكومة التركية رؤية لجملة من الأهداف في جوانب مختلفة تسعى لبلوغها عام 2023، يمكن أن نورد الجانب الخاص بالسياسة الخارجية على النحو الآتي[1]:

- تحقيق كافة الشروط اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي، والانضمام إليه كعضو فاعل ومؤثر.
- استمرار العمل لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال تعزيز كافة أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.
- السعي للعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.
- المشاركة الفعَّالة والقوية في مختلف المحافل العالمية.
- لعب دور حاسم في المؤسسات الدولية، والتحول إلى واحد من أقوى عشرة اقتصادات في العالم.

بعد الحديث عن الاستراتيجيات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، والوقوف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال العقد القادم، يمكن أن نلاحظ الآتي:

- اعتماد السياسة الخارجية التركية على دوافع ذاتية بعيدة عن الاستقطابات والمحاور الدولية، وهذه حالة جديدة لم تعهدها السياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية.
- تمسُّك تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وكذلك الانفتاح على محيطها شرق الأوسطي، وهذا مرتبط بالنزوع التاريخي للجيوستراتيجية التركية نحو الغرب والجنوب الغربي، وهي مناطق ذات خصائص محددة تتلاءم مع التوجهات السياسية التركية، فهي على الصعيد الأوروبي تمثِّل قيم الحداثة والتطور، وعلى الصعيد شرق الأوسطي

(1) "الهدف عام 2023"، **بوابة حزب العدالة والتنمية التركي**، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://ak-parti-arabic.blogspot.com/p/12.html

تضم دولاً إسلامية تجمعها بتركيا روابط ثقافية وتاريخية، وهي من أغنى مناطق العالم في الطاقة وتضم ثقلاً ديمغرافيًّا كبيرًا.

- تمتاز تركيا بعلاقات قوية ومتينة مع كافة الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهذا يسهِّل مهمتها في لعب دور محوري في المحيط الإقليمي.
- لا توجد حساسية من تعاظم الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة نظرًا لعدم رغبة تركيا في منافسة أي طرف آخر، أو العمل على إضعافه عبر سياسة الربح للجميع (Win-Win)، كما أنها منسجمة مذهبيًّا مع أغلب دول الشرق الأوسط.

ثالثًا: محددات السياسة الخارجية:

تشمل المحددات عددًا من الظروف والضوابط التي تؤطِّر آليات السياسة الخارجية، وتشكِّل قيودًا على خيارات صانع القرار لا يمكنه تجاهلها، ومن ثم تُحدث هذه المحددات رقابة ذاتية عنده أثناء تحديد البديل المناسب من بين البدائل المتعددة، وعند استعراض الحالة التركية يمكن تحديد هذه المحددات بما يلي:

1. البُعد السيكولوجي أو النفسي

ظلت السياسية الخارجية التركية طيلة العقود الثمانية الماضية تخضع للبُعد النفسي للنخبة الحاكمة، القائم على الخوف من المجهول، ومعاداة الآخرين بناءِ على تصرفات أحادية، كما أن صانع القرار الخارجي في تركيا مدفوع بإرث الخسارات الكبيرة التي تعرَّض لها الأتراك في أواخر العهد العثماني، وفقدانه الثقة بإمكانية قدرته على التأثير في الخارج بشكل عام، والمحيط الإقليمي بشكل خاص؛ الأمر الذي وضع كثيرًا من الحواجز أمام العلاقات الخارجية التركية، وجعلها منغلقة على ذاتها، وصاحبة دور هامشي في القضايا الإقليمية والدولية[1].

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص 79.

2. الثقافة السياسية والمرجعية الأيديولوجية

سبقت الإشارة إلى التيارات السياسية في الساحة التركية ومرجعياتها الفكرية والأيديولوجية عند الحديث عن الثقافة السياسية، وهذا التباين في الثقافة السياسية خلق حالة من التباين في الصورة التي يرسمها كل طرف للشكل الذي ينبغي أن تكون عليه العلاقات الخارجية، وفي أي اتجاه يجب أن تتسع هذه العلاقات وتمتد، ويرجع هذا التباين إلى الصراع السياسي الذي نشأ أواخر العهد العثماني بين تيار الجامعة الإسلامية، والاتحاديين، وتجدَّد هذا الصراع بعد قيام الجمهورية بين التيار الإسلامي الذي تعود جذوره الفكرية إلى الجامعة الإسلامية، والتيارات العلمانية التي تعود جذورها الفكرية إلى جمعية الاتحاد والترقي. فالإسلاميون يرون أن تركيا جزء من العالم الإسلامي ينبغي أن تكون متصلة معه ومرتبطة به ارتباطًا عضويًّا ومصيريًّا، أمَّا العلمانيون فيرون أن تركيا جزء من العالم الغربي، ويجب أن تتكامل مع الغرب في كل الميادين، ولما كان العلمانيون هم المسيطرون على مقاليد الأمور في تركيا مدة طويلة توجهوا نحو الغرب في سياستهم الخارجية، حتى أصبحت تركيا جزءًا من المنظومة الغربية، ومع وصول تورغوت أوزال إلى الحكم في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، قدَّم مشروعه الإصلاحي الذي تمت الإشارة إليه سابقًا، وطرح أيضًا فكرة العودة إلى الإرث التاريخي والعمل على توظيفه لتحقيق المصالح التركية عبر الانفتاح على المحيط العربي والإسلامي، وعُرفت هذه الفكرة باسم "العثمانية الجديدة" إلا أن العديد من الظروف التي مرَّت بها تركيا حالت دون التحقيق الكامل لهذه الفكرة، مع أن تلك المرحلة شهدت تحسُّنًا في العلاقات العربية-التركية[1].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا منذ العام 2002، بدأت تركيا تنتهج سياسة تقوم على الانفتاح على كافة الأقاليم المحيطة بها، ضمن توازنات تحكمها المصلحة الوطنية التركية، فانفتاح تركيا على محيطها العربي والإسلامي لم يلغِ طموحها وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والعلاقات التركية مع إسرائيل لم تمنعها من الانفتاح على حركة حماس وهكذا.

(1) أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص 447.

3. الجانب الاقتصادي

تعد المطالب الشعبية المستمرة بتحسين الظروف المعيشية والأحوال الاقتصادية عاملاً ضاغطًا على صانع القرار السياسي، على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ الأمر الذي جعل العوامل الاقتصادية تسهم في توجيه السياسة الخارجية منذ إصلاحات تورغوت أوزال الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، ثم تزايد هذا الإسهام منذ العام 2002 نظرًا لكون الاقتصاد إحدى آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوصفه شكلاً من أشكال القوة الناعمة، ونتيجة لتعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي تحوَّل مجتمع الأعمال التركي إلى قوة محركة للسياسة الخارجية التركية الجديدة، كما أصبحت تركيا أحد أهم البلدان المانحة خلال العقد الماضي عبر توزيع مساعدات خارجية تجاوزت قيمتها نصف مليار دولار في السنة، قُدمت لأكثر من 30 دولة في البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى[1].

4. التركيبة السكانية (الإثنية)

يمتاز المجتمع التركي بتركيبة إثنية فسيفسائية معقَّدة؛ الأمر الذي يدفع صانع القرار إلى صياغة علاقاته مع البلدان المحيطة بآلية تضمن الموازنة بين الأمن الوطني ووحدة أراضي الدولة وبين حقوق الأقليات الإثنية، والوضع في تركيا يبدو أكثر صعوبة نظرًا لامتداد الأكراد عبر الحدود في سوريا والعراق وإيران، ولعبت هذه المسألة دورًا كبيًرا في صياغة العلاقة بين تركيا وهذه الدول. فقد تدخلت عسكريًّا في شمال العراق مرات متعددة لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، كما اضطربت العلاقة بين سوريا وتركيا منذ نهاية التسعينات على خلفية اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان، كما أن مسألة الإبادة الجماعية ضد الأرمن التي تُتَّهَمُ الدولة العثمانية بارتكابها في أواخر عهدها، ما زالت تلقي بظلالها على علاقات تركيا الخارجية خاصة مع فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

---

(1) Atlı, Altay, “Businessmen and Turkey’s Foreign Policy”, (International Policy and Leadership Institute, Policy Brief Series 2011 October 2011), p. 2.

5. المحدِّد الدولي والإقليمي

يتمثل هذا الجانب في المواقف والسياسات والمصالح المرتبطة بدول الإقلـــيم، وبالدول الكبرى صاحبة النفوذ، وهذا يُملي على صانع القرار أخذ هذه المســائل بعين الاعتبار، خاصة وأن المصالح والسياسات غالبًا ما تكون متضادة، وعليـــه أن يُحْسِن الحسابات، إمَّا لتعظيم المكاسب، أو تقليل الخسائر أو تفاديها إن أمكن.

رابعًا: المتغير الأمني في السياسة الخارجية:

بُنِيَت السياسة الخارجية التركية منذ البداية على أساس البُعد الأمـــني، وهـــذا واضح من السلوك السياسي للنخبة الحاكمة، فبعد انسحاب الجيوش التي احتلَّـــت تركيا وانتصار الأتراك في حرب الاستقلال، بدأت السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الاتحاد السوفيتي سابقًا وتتقارب معه لمواجهة التهديد الغربـــي، ولكـــن مـــع تعاظم النفوذ السوفيتي في آسيا الوسطى، وامتداد أطماعه إلى الحـــدود التركيـــة، ارتدَّت السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، إلى أن أصبحت جزءًا من المنظومـــة الأمنية الغربية بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، واســـتمرت هـــذه الحالة حتى نهاية الحرب الباردة. ولكي يكون التحليل أكثر عمقًا، لابد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية الدولية في تلك المرحلة كانت خاضـــعة للبعـــد الأمـــني، واصطبغت تلك المرحلة بالأحلاف العسكرية[1]، كما استمرت السياسة الخارجية التركية بخضوعها للبُعد الأمني حتى نهاية القرن العشرين، لكن الدور التركـــي قـــد تغيَّر في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من رأس حربة للغـــرب في وجـــه الاتحـــاد السوفيتي، إلى قيادة الشرق الأوسط الكبير إلى جانب إسرائيل، وقد تذرَّع الأتراك في نهاية التسعينات بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني لتهديـــدها عســـكريًّا وإضعافها لإفساح المجال أمام المشروع الجديد (الشرق الأوسط الكبير)[2].

---

(1) دورتي، جيمس، بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليـــد عبد الحي، (مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985)، ص 61.

(2) نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998)، ط 1، ص 193.

لقد شهد الوقت الحاضر تحوُّلاً كبيرًا في مفهوم الأمن، فلم يعد التقوقع حول مسألة الأمن القومي أمرًا ممكنًا؛ لأن طبيعة الأخطار التي تهدد الأمن أصبحت عالمية، وعابرة للحدود، كالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، والقضايا المتعلقة بالبيئة، وهذا يقتضي إعادة النظر في معالجة المسائل الأمنية، إذ إن معالجتها غير ممكنة لأي دولة بمفردها، فلابد من التعاون العالمي لمواجهتها عبر منظمات متخصصة[1].

وكي نقف عند الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية التركية، والتوجهات العامة لها، سنقوم بالتحليل ضمن مستويات ثلاثة، هي:

المستوى الأول: دول الجوار التي ترتبط مع تركيا بحدود مشتركة.

المستوى الثاني: الدول الإقليمية، التي تشترك مع تركيا في النطاق الجغرافي، وفي التفاعل المشترك عبر التاريخ.

المستوى الثالث: المجتمع الدولي، ويقع هذا المستوى خارج المستويين الأول والثاني، ويضم الدول والجهات ذات التأثير على الصعيد الدولي.

ويتأثر كل مستوى من المستويات الثلاثة بالحالة الأمنية ضمن نطاقه، كما أن تفاعل تركيا مع هذه المستويات تأثر بصورة مباشرة بالحالة الأمنية، وتكيف مع المعطيات الموجودة في كل مستوى، ويمكننا أن نبين تلك التفاعلات على النحو الآتي:

المستوى الأول: دول الجوار

ظلَّ مجلس الأمن القومي التركي عبر دستوره السري يصنِّف معظم دول الجوار على أنها أعداء؛ فقد وضع العراق وإيران وسوريا واليونان ضمن دائرة الأعداء، وكلَّما توترت العلاقة بين تركيا وبين أي من هذه الدول، كان النفوذ السياسي للقوميين الكماليين والعلمانيين يتصاعد بالإضافة إلى تزايد نفوذ الجيش على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولعل هذه المسألة جعلت الجيش أكثر

(1) بيليس، جون، وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، (مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004)، ص 650.

المؤسسات احترامًا وثقةً لدى الشعب التركي حتى وقت قريب، وفي ذلك دليل على دور الظروف الخارجية في تحديد الاتجاه الفكري والسياسي، الذي يدفع إلى السلطة، وبالتالي دور تلك الظروف في رسم السياسة الخارجية. ومن ثم نستنتج أنَّ تراجع حدَّة التجاذبات بين تركيا وجيرانها قلَّل من فرص التيارات العلمانية في الصعود إلى سُدَّة الحكم مجددًا في الانتخابات التركية، التي جرت خلال الفترة (2002-2011)، كما تراجعت مكانة المؤسسة العسكرية شعبيًّا، وبالتالي تراجع دور الأيديولوجية الكمالية في صنع القرار السياسي الخارجي لحساب المصالح الوطنية[1].

المستوى الثاني: الدول الإقليمية

تنتمي تركيا لأكثر من إقليم فرعي، والتي تمثِّل نقاط جذب استراتيجي بالنسبة لها، لكن التأثير الأبرز على الجانب الأمني منذ نهاية الحرب الباردة تركَّز على حدودها مع كلٍّ من سوريا والعراق شمالاً، واليونان غربًا؛ فقد شهدت العلاقات بين تلك الدول وتركيا كثيرًا من التجاذبات ما بين العامين (1990-2000)، وأدت هذه التجاذبات إلى صعود التيارات القومية الكمالية والعلمانية، كما تعزَّز نفوذ الجيش. وقد شكَّل احتلال العراق عام 2003، ومنح إقليم كردستان العراق وضع الإقليم الفيدرالي تهديدًا صريحًا للأمن القومي التركي ولوحدة الأراضي التركية - كما سبقت الإشارة- وساهم هذا الاحتلال في تعزيز دور إيران، المنافِس التاريخي لتركيا في المنطقة، خاصة في ظل التحالف القائم بينها وبين سوريا وبعض الفصائل الفلسطينية واللبنانية، ومع وجود بعض الخلافات بين تركيا وسوريا وإيران وحتى اليونان، إلا أن هناك ما هو مشترك بينها يتمثل في الآتي:

- معارضة كلٍّ من تركيا وسوريا وإيران والعراق (إبَّان حكم الرئيس صدام حسين) قيام دولة كُردية مستقلة في المنطقة.

---

(1) أوغلو، أديب، "المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا"، في محمد عبد العاطي (محرِّر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1، ص 128.

- معارضة كلٍّ من سوريا وتركيا احتلالَ العراق.
- اشتراك تركيا واليونان في عضوية حلف شمال الأطلسي.
- وجود تاريخ مشترك لكل من تركيا وإيران في الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.

أمَّا الجوانب الخلافية بين تركيا ومجالها الإقليمي فيمكن أن نذكر منها:

- مطالبة سوريا بإعادة لواء الإسكندرونة من تركيا، والذي اقتُطع منها عام 1937 أيام الانتداب الفرنسي، ولا تزال تعتبره سوريا أرضًا محتلةً.
- مطالبة تركيا بمحافظة الموصل العراقية، وتقول إنها من أراضيها، كما تطالب تركيا باعتبار مدينة كركوك العراقية مدينة خاصة بتركمان العراق، وتطالب بإجلاء القوميات الأخرى منها (العرب، الأكراد...).
- الخلافات بين سوريا والعراق وتركيا حول مياه نهري دجلة والفرات.
- الخلافات اليونانية التركية حول جزيرة قبرص، وحول الحدود والمياه الإقليمية.
- تأثر العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإيران بسبب حظر الحجاب في تركيا.
- اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني.
- اتهام كردستان العراقية بإيواء عناصر حزب العمال الكردستاني، والسماح لهم بتنفيذ هجمات ضد تركيا عبر أراضي الإقليم.
- التحالف التركي-الإسرائيلي الذي يشكِّل تهديدًا لكلٍّ من سوريا وإيران.
- تدهور العلاقات السورية-التركية منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011 بسبب الدعم التركي للمعارضة السورية، وإيوائها على أراضيها، ومطالبتها الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة.

إلا أن الاتجاه الأعظم في العلاقة بين تركيا ومحيطها الإقليمي تجاوز مثل هذه الخلافات تحت تأثير المصالح المشتركة التي تحتم التعاون. وقد تعزَّزت العلاقات التركية مع الجيران منذ صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وتبنِّي

الحزب سياسات أكثر انفتاحًا على المحيط الإقليمي، تقوم على تصفير المشكلات مع الآخرين، والحديث عن هذا الجانب سيأتي مفصلاً عند مناقشة تفاعلات السياسة الخارجية التركية.

المستوى الثالث: المجتمع الدولي

أدَّى تلكؤ الاتحاد الأوروبي في قبول عضوية تركيا، وانحياز الغرب عمومًا إلى جانب اليونان في الخلافات التي تثور بينهما، إلى توجُّه تركيا نحو الشرق في العلاقات الخارجية؛ مما أثار قلق الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة للأوروبيين حول التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وربط البعض بين هذه السياسة الخارجية والجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، إلا أن الساسة الأتراك لا يتفقون مع هذا الطرح، ويقولون إنهم منفتحون على الجميع في المجتمع الدولي لتحقيق مصالح تركيا الوطنية بعيدًا عن أية أيديولوجيا، وإنهم غير معنيين بأي خلاف بين مكونات المجتمع الدولي، ولا تعارض -بحسب مسؤولين أتراك- بين انفتاح تركيا على جميع الأضداد لخدمة المصالح التركية، فعلاقتهم المميزة مع الولايات المتحدة لا تتناقض مع علاقتهم مع إيران وسوريا، وعلاقتهم بإسرائيل لا تتعارض مع علاقتهم بحركة حماس، وهكذا فالمقياس عندهم هو المصلحة الوطنية لتركيا[1]. وحتى تستطيع تركيا تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية أعلنت الخطوط العريضة لاستراتيجيتها الجديدة عبر وضع رؤية تركيا عام 2023، والتي تمت الإشارة إليها، ومن أبرز بنودها: تحقيق كافة الشروط اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي، والمشاركة الفعَّالة والقوية في مختلف المحافل العالمية، ولعب دور حاسم في المؤسسات الدولية.

(1) كالين، إبراهيم، "السياسة الخارجية التركية الجديدة"، **النهار اللبنانية**، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

المبحث الثاني

تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع البيئة المحاذية

تمتلك تركيا حدودًا برِّية مشتركة مع ثماني دول ضمن مسافات طولية متفاوتة، كما أن البحار تحيط بها من ثلاث جهات، وهذا يشير إلى مدى الحاجات الأمنية والدفاعية الواجب توفيرها من قِبل الدولة التركية لتأمين الحدود البرية والبحرية البالغة حوالي 9700 كم، إلا أن تعدد الدول المحيطة بتركيا والمشتركة معها في الحدود يخلق العديد من الفرص والتحديات أمام الدولة التركية(1).

إن وجود مثل هذا العدد من الدول المشتركة في الحدود مع تركيا يمثل تحديًا أمنيًّا ودفاعيًّا أمامها، كما أن علاقاتها مع هذه الدول قد تتعرض للخلل نتيجة احتمال حدوث صراعات بين تلك الدول المجاورة لها، وقد تنعكس الصراعات في حال اندلاعها على الأوضاع العامة في البلاد على مختلف الصعد، كما حدث أثناء النزاع الأرميني-الجورجي حول إقليم ناغورنو كارباخ، بالإضافة إلى الخلافات الحدودية بين تركيا وبعض الدول المجاورة، مثل: الخلاف بين تركيا وسوريا حول لواء الإسكندرونة، والخلافات التركية-اليونانية حول قبرص والمياه الإقليمية، إلا أن وجود مثل هذا العدد من الدول التي تشترك مع تركيا في الحدود، يعطي فضاء أرحب أمام النشاط الدبلوماسي والاقتصادي لتركيا، ويعمِّق هامش المناورة لها عبر

---

(1) Özey, Ramazan, “Turkey's Borders and Borde Disputes”, (T.R. Primeministry, TICA, Turkish International Cooperation Agency, Aurasian Studies, Ankara-Turkey,18 Autum-Winter, 2000), p. 21-38.

توظيف الخلافات بين تلك الدول، كما يمكنها توظيف تباين مصالح القوى الدولية الكبرى في هذه المناطق لمصلحتها.

ويمكن دراسة تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع الدول المجاورة لها عبر التقسيم الآتي:

أولًا: الدول العربية:

أ- العراق

بدأت العلاقات التركية-العراقية منذ استقلال العراق عام 1932، وكانت هذه العلاقات بشكل عام ذات طابع ودِّي طيلة العهد الملكي في العراق (1932-1958)، وقد اشتركت تركيا والعراق خلال تلك المرحلة في تحالفات ومواثيق إقليمية عديدة، أبرزها: حلف سعد أباد عام 1937، وحلف بغداد عام 1955، وفي أعقاب الانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا والعراق في الفترة 1958-1960 اختلَّت هذه العلاقات مرحليًّا، وفي أعقاب الانقلاب العسكري الأول عام 1960، تبنَّت تركيا سياسة خارجية جديدة، وتحسنت العلاقات العربية-التركية بشكل عام، والعلاقات التركية-العراقية بشكل خاص، وتمخَّض التحسن في العلاقات بين البلدين عن مدِّ خط أنابيب للنفط العراقي عبر الأراضي التركية، ابتداء من عام 1973، والذي افتُتح عام 1977، ويمتد من مدينة كركوك العراقية إلى مدينة يومورتاليك التركية، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة وجود بعض المسائل العالقة بين البلدين، من أبرزها[1]:

- الخلاف على تقاسم المياه في نهري دجلة والفرات، خاصة في أعقاب بدء تركيا بتنفيذ المشروع الذي عُرف باسم مشروع (GAP)، والذي يهدف إلى حجز كميات هائلة من مياه نهري دجلة والفرات من خلال إنشاء ما يزيد على عشرين سدًّا في الشمال الشرقي لتركيا؛ الأمر الذي يقلِّل من تدفق المياه إلى العراق، وهذا ما يعدُّه العراق خطرًا يهدد أمنه.

---

(1) Inanc, G. *Turkish Diplomacy in Iraq* 5177 *-1999*, (Cultural Center, Istanbul, 2008), p. 57.

- مطالبة تركيا بين الحين والآخر بمدينة الموصل العراقية باعتبارها جزءًا من تركيا، حسب وجهة نظر الأتراك، وكذلك مساعي الأتراك لجعل مدينة كركوك العراقية خاصة بالتركمان، وإخراج بقية القوميات منها (وهذه المسألة بالنسبة للعراق مسألة داخلية، لا يحق للأتراك التدخل فيها).
- انطلاق حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية (إقليم كردستان) لتنفيذ عمليات ضد الجيش التركي.

ومنذ عام 1980 عادت العلاقات التركية-العراقية للتحسن مجددًا، خاصة في ظلِّ الأنظمة العسكرية التي كانت تحكم البلدين آنذاك، ومع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في تلك المرحلة، استمرت العلاقات في التحسن، ومع أن تركيا كانت رسميًّا تقف على الحياد، إلا أنها كانت تشكِّل الممر الرئيس للبضائع العراقية، ومصدرًا مهمًّا لوارداته وتأمين السيولة اللازمة له، كما ساعدت تركيا في تحسين علاقات العراق مع الغرب في إطار دعم غربي غير مباشر للعراق، لكنها في ذات الوقت كانت تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع إيران(1).

وكانت تركيا قد وقَّعت مع العراق، مطلع الثمانينات من القرن العشرين، معاهدة التعاون وأمن الحدود، والتي مكَّنت تركيا من ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي عبر الأراضي العراقية، وقد تم ذلك عبر ما يزيد على 24 عملية نفَّذها الجيش التركي خلال الفترة 1983-2000.

وقد شكَّل احتلال العراق للكويت، عام 1990، نقطة تحول أخرى في العلاقات التركية-العراقية؛ فقد سمحت تركيا باستخدام أراضيها لضرب العراق، وأسهمت في تنفيذ منطقة حظر الطيران في شماله، وفي تفعيل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق، وجاءت هذه الأحداث لتؤكد التزام تركيا بكونها عضوًا في المنظومة الأمنية الغربية، وقد قُدِّرت خسائر تركيا جرَّاء التزامها بالعقوبات على العراق خلال الفترة الممتدة بين 1990-2000 بحوالي 30-40 مليار دولار.

وفي عام 2003 رفض البرلمان التركي مشروع قانون تقدمت به الحكومة التركية، يقضي بالسماح للقوات الغربية باستخدام الأراضي التركية لشنِّ الحرب

---

(1) Inanc, G. Turkish Diplomacy in Iraq 5177 -1999, p. 59.

على العراق، وفي أعقاب احتلال العراق من قِبل الأميركان أصبح إقليم كردستان العراقي يتمتع بوضع الإقليم الفيدرالي؛ مما أتاح الفرصة لحزب العمال الكردستاني للانطلاق منه لتنفيذ عمليات ضد الجيش التركي.

ومنذ عام 2008 تبنَّت الحكومة التركية استراتيجية جديدة حيال العراق من أجل حماية مصالحها الحيوية هناك، فالعراق شكَّل عبر التاريخ نقطة للجذب الاستراتيجي بالنسبة للأتراك، فتوجهوا إليه، فقامت حضارات تركية متعددة في العراق، كالحثِّيين والسومريين، قبل الإسلام وفي أثناء الخلافة العباسية، تغلغل الأتراك في مفاصل الدولة أيما تغلغُل إلى أن سيطروا على شؤون الخلافة، كما عبَر الأتراك أرض العراق للقضاء على الدولة البويهية في إيران، وكذلك لعب العراق دورًا مهمًّا في حرب الأتراك العثمانيين مع الصفويين[1]، لذلك يمكن القول: إن العراق شكَّل بؤرة للصراع بين الفرس والترك منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر.

لقد تبلورت الاستراتيجية الجديدة في العراق منذ عام 2008 على النحو الآتي[2]:

1. التواصل مع كافة القوى السياسية العراقية خاصة العرب السُّنَّة والشيعة الرافضين لتقسيم العراق على اعتبار أن وحدة الأراضي العراقية مصلحة عليا بالنسبة لتركيا.
2. الاستمرار في رفض تقسيم العراق مهما كانت الظروف والتنسيق مع الدول صاحبة المصلحة في ذلك خاصة سوريا وتركيا.
3. تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا وكذلك مع إقليم كردستان العراق، والسماح بتصدير النفط المنتَج من حقول الإقليم عبر ميناء جيهان الكردي.

---

(1) بروكلمان، كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**, ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي (دار العلم للملايين، بيروت، 1968)، ط 5، ص 259-284.

(2) ÖZCAN, Mesut, "Turkish Foreign Policy Towards Iraq in 2009", **Center for strategic research**, Autumn-Winter 2010, (visited on 2/10/2015): http://sam.gov.tr/turkish-foreign-policy-towards-iraq-in-2009

4. حث العرب السُّنَّة على المشاركة في العملية السياسية وخوض الانتخابات، وقد تمكَّن الأتراك من إقناع كثير من القوى السُّنِّية بذلك.
5. المشاركة في عملية إعادة إعمار العراق، لما في ذلك من مردود اقتصادي على الشركات التركية.
6. مطالبة الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بالمساعدة على منع حزب العمال الكردستاني من استخدام الأراضي العراقية لضرب المصالح التركية.
7. رفض العنف الطائفي وحث الأطراف العراقية على نبذ الطائفية وتأسيس نظام سياسي يقوم على حقوق المواطنة لكافة العراقيين.

وظلت العلاقات تسير ضمن هذا الإطار حتى مطلع العام 2012؛ إذ شهدت العلاقات بين البلدين أزمة نتيجة مطالبة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، لحكومة نور المالكي في العراق عدم إقصاء العرب السُّنَّة؛ الأمر الذي اعتبره المالكي تدخلاً في شؤون بلاده، بالإضافة إلى تباين المواقف بين الجانبين من الثورة السورية.

ب- سوريا

كانت العلاقات التركية-السورية منذ استقلال سوريا عام 1946 حتى نهاية القرن العشرين غير ودِّية، بل كانت علاقات متأزمة وعدائية نظرًا لوجود جملة من العوامل، أهمها[1]:

- الحالة العدائية التي خلَّفتها فترة حكم الاتحاديين أواخر العهد العثماني، والتي اقترنت بقمع القوميين العرب والتنكيل بهم خاصة في سوريا على يد جمال باشا.
- ضم تركيا لمساحة كبيرة من الأراضي السورية وفي مقدمتها لواء الإسكندرونة عام 1937 بمساعدة الاحتلال الفرنسي.

(1) فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ص 65-67.

- انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، ثم حلف بغداد عام 1955، وكلاهما مرتبط بالمنظومة الرأسمالية الغربية في حين كانت سوريا صاحبة توجه اشتراكي يساري.
- الخلافات حول مياه نهر الفرات، خاصة عندما قامت تركيا بإنشاء عدد كبير من السدود على النهر داخل أراضيها مما قلَّل من تدفقه داخل الأراضي السورية، ورفض تركيا اعتبار نهر الفرات نهرًا دوليًّا، وكذلك قيام تركيا بسحب كامل مياه نهر الخابور، وتوقُّف تدفقه إلى سوريا نهائيًّا.
- اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي، وإيواء زعيم الحزب عبد الله أوجلان.
- التوجس التركي من علاقات التعاون بين سوريا وكلٍّ من اليونان وقبرص اليونانية.

ونظرًا لتطور التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي أواخر التسعينات دخلت العلاقات التركية-السورية مرحلة حرجة لما يحمله هذا التعاون من خطر على الأمن السوري عبر الضغط عليها استراتيجيًّا، وهذا أمر يشكِّل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي العربي برمته.

وقد وصل التوتر في العلاقات السورية-التركية ذروته عام 1998، وكاد الأمر يصل إلى المواجهة المسلحة بين الجانبين، إلا أن تدخل القوى الإقليمية والدولية المؤثرة ساعد على احتواء هذا التوتر وحال دون تفاقمه[1].

ومنذ نهاية الأزمة التي وقعت عام 1998 بين تركيا وسوريا برزت رغبة الجانبين للبدء في حوار يفضي إلى إقامة علاقات طبيعية مستقرة بينهما، وبدأ هذا الحوار فعليًّا بمعالجة القضايا الأمنية، ثم امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية، فتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، وقد نُفِّذ معظم تلك الاتفاقيات في ذلك الوقت.

---

(1) معوض، جلال، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية**، ص 221.

ويُعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التي جرت في تركيا عام 2002 نقطة تحوُّل جديدة في العلاقات التركية-السورية؛ إذ انتهجت الحكومة التركية استراتيجية جديدة للتعامل مع الجانب السوري منذ ذلك الحين، ومن أبرز جوانب تلك الاستراتيجية[1]:

1. جعل الحدود السورية التركية مركزًا للتعاون والتفاهم عبر إقامة مشاريع تنموية مشتركة.
2. تراجع تركيا عن المساهمة في عزل سوريا ومحاصرتها وفق رؤية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن.
3. الوساطة بين الحكومة السورية والحكومات الأوروبية.
4. رعاية المفاوضات غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين.

وقد تمخضت التفاهمات التركية-السورية عن جملة من النتائج الإيجابية، أهمها[2]:

- نزع الألغام التي كانت مزروعة على جانبي الحدود بين البلدين.
- توقيع البلدين على اتفاقية للتجارة الحرة.
- زيادة كمية المياه المتدفقة عبر نهر الفرات إلى الأراضي السورية.
- الموافقة على مرور خط أنابيب الغاز من أذربيجان إلى سوريا عبر الأراضي التركية.
- إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين منذ العام 2010.
- التوقيع على اتفاقية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين تركيا وكلٍّ من سوريا والأردن ولبنان.

وظلَّت العلاقات التركية-السورية تسير على هذا النحو حتى اندلاع الثورة السورية في مارس/آذار 2011؛ إذ دخلت مرحلة جديدة من التوتر والاضطراب

---

(1) العودات، حسين، "العلاقات السورية-التركية: الماضي والحاضر"، **مجلة البيان الإماراتية**، 7 يونيو/حزيران 2011، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2012):
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-05-07-1.1434227

(2) كوش، عمر، "العلاقات السورية-التركية من التأزم إلى التعاون"، **الجزيرة نت**، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2012):
http://aljazeera.net/analysis/pages/c8cd9c2f-5736-4bde-a9a8-0b3bb4a5ea90

نتيجة موقف تركيا الداعم للثورة السورية واحتضانها جزءاً من المعارضة السورية على أراضيها، وفرضها عقوبات اقتصادية على نظام بشار الأسد، ومطالبة المسؤولين الأتراك له بالتنحي عن السلطة.

ويمكن إرجاع التحول المفاجئ في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا للأسباب الآتية[1]:

- الحرج الذي يمكن أن يتعرض له حزب العدالة والتنمية الحاكم في حال وقوفه إلى جانب النظام السوري، أو سكوته عن تصرفاته ضد الثورة، كون الحزب يكتسب شرعيته من نظام ديمقراطي، فلا يُقبل منه أن يدعم نظامًا غير ديمقراطي، أو أن يسكت عن تصرفاته إزاء خصومه المطالبين بالحرية والديمقراطية.
- وصول الحكومة التركية إلى قناعة بحتمية سقوط النظام الحاكم في سوريا على ضوء ما حدث في بلدان عربية أخرى، لذا فإن تأمين المصالح الحيوية لتركيا في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد يكمن في بناء علاقات جيدة مع المناوئين له.
- تبديد المخاوف الغربية من تطور العلاقات التركية-الإيرانية عبر مساندة الموقف الغربي، والابتعاد عن الموقف الإيراني المنحاز للنظام السوري.

ثانيًا: علاقات تركيا مع الدول الآسيوية المجاورة لها:

أ- إيران

اتسمت العلاقات بين الفُرس والترك عبر التاريخ بكونها علاقات صراعية، إلا أن هذه العلاقات نحت منحى تعاونيًّا بعد أفول الإمبراطورية العثمانية، التي ظلَّت خطرًا يُحدق بالفرس قرونًا عديدة، فمنذ قيام الجمهورية التركية عام 1923،

(1) أيوب، محمد، "معادلة الثورات العربية... هل تخلت تركيا عن الحياد؟"، 3 يوليو/تموز 2012، **قنطرة للحوار مع العالم الإسلامي**، 3 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/آب 2012):

http://ar.qantara.de/c20223i0p320/index.htm

شهدت العلاقات التركية-الإيرانية تطورًا مستمرًّا، وتعاونًا غير مسبوق على كافة الصعد والمستويات، ويمكن إرجاع هذا التطور إلى عدة عوامل، أهمها[1]:

1. انتهاء عهد الإمبراطورية التي عدَّها الإيرانيون خطرًا تاريخيًّا عليهم عـــدة قرون.
2. إعجاب شاه إيران، رضا بهلوي، بنهج مصطفى كمال بـــالتحوُّل نحـــو العلمانية، واللحاق بالركب الغربـــي باسم التحديث.
3. شعور الجانبين بالخطر الذي شكَّله الاتحاد السوفيتي على كليهما.

كانت مسألة الأمن حاضرةً بقوة في تشكيل العلاقات التركية-الإيرانية، ويتضح ذلك من انخراط الجانبين التركي والإيراني في تحالفات وتكتلات إقليميـــة ذات طـــابع عسكري في المقام الأول، فقد انضمت كل من تركيا وإيران إلى حلف سعد أبـــاد، ثم حلف بغداد، وكذلك منظمة الميثاق المركزي (CENTO)، وفي الجانب الاقتصـــادي أسهم الجانبان في تأسيس منظمة التعاون الإقليمي للتنمية (RCD) عام 1964.

وصلت العلاقات التركية-الإيرانية إلى ذروة تحسنها في الفترة الواقعة ما بـــين العامين 1953 و1979، وشهدت هذه الفترة مزيدًا من التعاون بـــين الجـــانبين في الجوانب الاقتصادية والاستخباراتية والعسكرية، إلا أن زخم هذه العلاقات تراجع كثيرًا إبَّان قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وتُوِّج هذا التراجع بانهيار منظمة الميثاق المركزي، ومع اشتعال الحرب العراقية-الإيرانية، عام 1981، عاد الزخم للعلاقات مجدَّدًا وشكَّلت تركيا متنفَّسًا لتسويق المنتجات الإيرانية، خاصة في ظـــل وجـــود الحصار العربـــي الغربـــي عليها، ومع نهاية الحرب عام 1988، فترت هذه العلاقة نتيجة لتضافر جملة من الأسباب، من بينها[2]:

---

(1) أوغور، حقي، "تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام"، في محمد عبد العاطي (محـــرر)، **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الـــدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ص 227.

(2) عز العرب، محمد، "العلاقات التركية-الإيرانية: الدوافع والمنـــافع"، **مركـــز الأهـــرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (العدد 51، أكتوبر/تشرين الأول 2004)، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/آب 2012):
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN49.HTM

1. تراجع أهمية تركيا بالنسبة لإيران -مرحليًّا- مع توقف الحرب، وانحسار الحصار العربـــي.
2. تطور العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل؛ وهو ما عدَّتـــه إيـــران تهديدًا لأمنها القومي.
3. متابعة تركيا لشؤون الأقلية التركية (الأذرية) في إيران؛ وهو ما تعـــده إيران تدخلاً في شؤونها الداخلية.
4. التنافس التركي-الإيراني في القوقاز، خاصة في أعقاب انهيـــار الاتحـــاد السوفيتي، واستقلال كثير من الجمهوريات التي كانت تابعة له، والـــتي ترتبط بعلاقات تاريخية وثقافية مع كلٍّ من تركيا وإيران.

ثم عادت العلاقات التركية-الإيرانية للتحسُّن مع تشـــكيل حـــزب الرفـــاه بزعامة نجم الدين أربكان لحكومة ائتلافية، مع حزب الطريق القويم عـــام 1995، والذي وقَّع مع الجانب الإيراني اتفاقًا لتزويد تركيا بـــالنفط والغـــاز، إلا أن هـــذا الاتفاق لم يُنفَّذ بضغط من المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية بذريعة أنه لا يخدم المصالح التركية، وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع عام 1997 في تركيـــا وأسفر عن إسقاط الحكومة الائتلافية، وحلِّ حزب الرفـــاه، تـــوترت العلاقـــات التركية-الإيرانية نتيجة اتهامات وجهها بعض الأوساط التركية للحكومة الإيرانية، منها[1]:

- دعم حزب الرفاه لتمكينة من تشكيل حكومة تطبِّق الشريعة الإسلامية على غرار النموذج الإيراني.
- دعم حزب العمال الكردستاني التركي الانفصالي.
- إدخال عناصر من فيلق القدس الإيراني إلى الأراضـــي التركيـــة لـــدعم الحركات الإسلامية المتطرفة، وزعزعة الأمن في تركيا.

أسهمت الظروف الدولية السائدة بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001 في تحسُّن العلاقات التركية-الإيرانية، ومن بين تلك الظروف[2]:

---

(1) أوغور، **تركيا وإيران: البُعد عن حافة الصدام**، ص 229.
(2) "المصدر السابق"، ص 230.

- الانفتاح الكبير من قِبل الولايات المتحدة الأميركية على أكراد العـــراق، لضمان مساندهم لأي عمل عسكري أميركي محتمل ضد العراق، وهذا الأمر أثار حساسية الجانب التركي نتيجة المخاوف من قيام دولة كردية شمال العراق؛ مما دفع الأتراك للتقدم باتجاه إيران التي لها حساسية مشابهة إزاء هذه المسألة.
- التنسيق العسكري بين الجانبين التركي والإيراني حيال تصاعد عمليات الحركات الكردية الانفصالية ضد البلدين انطلاقًا من شمـــال العـــراق، ووصل الأمر إلى تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد الأكراد.
- صعود تيار الإسلام السياسي مجددًا في تركيا إثر فوز حـــزب العدالـــة والتنمية في الانتخابات عام 2002 وتشكيله للحكومة التركية.

ومع أن حزب العدالة والتنمية يستند إلى خلفية إسلامية، إلا أنـــه ينطلـــق في سياسته الخارجية من منطلقات براغماتية، يمكن تحديدها مـــع الجانـــب الإيـــراني بالجوانب التالية:

- تُشكِّل إيران بالنسبة لتركيا معبرًا يربطها بجنوب آسيا ووسطها.
- تأمين الطاقة التي تعتبر إيران مصدرًا بارزًا لها.
- التعاون الأمني المتصل بالمسألة الكردية.

أمَّا منطلقات الجانب الإيراني في سياسته تجاه تركيا:

- تُعد تركيا بالنسبة لإيران البوابةَ التي تربطها بالغرب.
- تركيا شريك تجاري مهم بالنسبة لإيران، ويميل الميزان التجـــاري بـــين البلدين لصالح إيران بسبب ارتفاع فاتورة الطاقة.
- التوافق التركي-الإيراني على ضرورة المحافظة على وحـــدة الأراضـــي العراقية، وضرورة تسريع انسحاب القوات الأميركية والغربية منه.
- الارتياح الإيراني لمنع تركيا القوات الأميركية من استخدام أراضيها عام 2003، وكذلك الارتياح للمواقف التركية أثناء حرب لبنان عام 2006، وحرب غزة عام 2008، وحادثة منتدى دافوس عام 2009، والتي سنأتي على تفاصيلها في المباحث القادمة.

- موقف تركيا المتوازن حيال الملف النووي الإيراني، فبالرغم من عدم قبول تركيا بتحول إيران إلى قوة نووية في المنطقة نظرًا لما يترتب على ذلك من إقحام للإقليم برمته في أتون سباق التسلح، إلا أنها ترى أن من حق إيران استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بإشراف الوكالة الدولية.

ومع كل التفاعلات الإيجابية بين تركيا وإيران، إلا أن هناك قضايا قد تكون لها انعكاسات سلبية على العلاقات بينهما[1]:

- تخوف تركيا من وجود جانب عسكري للبرنامج النووي الإيراني.
- انزعاج الإيرانيين من تزايد الحضور التركي في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى كلٍّ من جورجيا وأذربيجان.
- تباين مصالح الطرفين في العراق.
- تنامي التيار القومي التركي الداعي إلى إقامة العالم التركي من الأدرياتيكي إلى سور الصين، وتنامي هذا الطموح بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.
- الاستياء الإيراني من قبول تركيا بنصب صورايخ الدرع الصاروخي الغربي على أراضيها، وهذا بنظر الإيرانيين تهديد للأمن القومي الإيراني.
- تباين المواقف بين الطرفين حيال الثورة السورية، فإيران وقفت إلى جانب النظام السوري، في حين وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية.

لكن وجود هذه التباينات بين الطرفين لا يمنع من وجود مجالات كبيرة للتعاون بين البلدين، وهذه المجالات كفيلة بأن لا تؤدي إلى الصدام والمواجهة في المدى المنظور، وضمن المعطيات القائمة، والظروف الدولية والإقليمية الراهنة[2].

---

(1) Yesilada, Birol; Efird, Brian; Noordiik, Peter, "European Uonion Could Effect Global Power Transition", **International Studies Review**, Vol 8, 4 December 2006), p. 607-622.

(2) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 165.

ب- أرمينيا

كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال أرمينيا عام 1992 كبادرة حُسن نيَّة، وقد تم ذلك الاعتراف دون أية شروط مسبقة من الجانب التركي، وقد أُتبعت خطوة الاعتراف بمبادرة تركية أخرى عبر دعوة أرمينيا للمشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي للدول المطلَّة على البحر الأسود بالرغم من أن أرمينيا غير مطلَّة عليه، ولئن اعترفت تركيا رسميًّا باستقلال أرمينيا، فإنها لم تقم معها علاقات دبلوماسية حتى الآن نتيجة لعدة أسباب، أبرزها[1]:

1. طلب الجانب الأرميني اعترافًا من الجانب التركي بما يُسمِّيه الأرمن: إبادة جماعية، يقولون إنهم تعرضوا لها على أيدي الأتراك ما بين عامي 1915 و1918، ونَصَّ الدستور الأرميني نصًّا صريحًا في مقدمته على دعم كل جهد للاعتراف بالإبادة الجماعية دوليًّا؛ الأمر الذي يرفضه الجانب التركي.
2. عدم اعتراف الأرمن بالاتفاقيات الدولية لترسيم الحدود التي وقعت أوائل العشرينات من القرن العشرين، ومطالبتهم بأراض داخل الحدود التركية الحالية، وقد نصت المادة الثالثة عشرة من الدستور الأرميني على اعتبار جبل أرارات الواقع ضمن الحدود التركية الحالية جزءاً من أراضيها، وتشترط تركيا اعتراف أرمينيًّا بتلك الاتفاقيات لإقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا.
3. تفجُّر النزاع بين أرمينيا وأذربيجان عام 1993 على إقليم ناغورنو كارباخ الذي ما زال محتلًّا من قبل أرمينيا، حتى الآن وتشترط تركيا تحقيق تسوية مرضية في هذه المسألة، لإقامة علاقات مع أرمينيا.

ومنذ احتلال القوات الأرمينية للإقليم الذي تُشكِّل مساحته حوالي 20% من الأراضي الأذرية، دخلت العلاقات بين أرمينيا وتركيا حالة من الجمود، وفرضت تركيا حظرًا على أرمينيا عبر إغلاق الحدود بشكل شبه كامل معها.

(1) Özbay, Fatih, "*Turkey-Armenia relations*", Şartepe, Hacer, Translator, (**Wise Men Center for Strategic Studies**, Report No 25, İstanbul, 2011), p. 5-20.

وفي عام 1995 حصل بعض التقارب بين تركيا وأرمينيا، وأدَّى هذا التقارب إلى تخفيف شروط منح تأشيرات دخول الأرمن إلى تركيا، وسمح لبعض الطــائرات المستأجرة بالتنقل بين تركيا وأرمينيا في أيام محددة من الأسبوع، كما سمحت تركيا للعمالة الأرمينية بدخول مختلف المناطق التركية، إلا أن وصول روبرت كوتشاريان إلى الحكم في أرمينيا، عام 1998، وتَّر العلاقات مجددًا نظــرًا لاحــتلال مســألة الاعتراف الدولي بالإبادة الجماعية لأولوية السياسة الخارجية الأرمينية[1]. وظلَّــت العلاقات التركية–الأرمينية تتراوح ما بين التوتر والتحسن البسيط حتى عام 2007، عندما دخل الجانبان في محادثات استضافتها سويســرا اســتمرت عــامين، وفي 6 سبتمبر/أيلول 2008، وجَّه رئيس أرمينيا، سيرج ساركســيان، دعــوة للــرئيس التركي، عبد الله غول، لزيارة العاصمة الأرمينية، يرفان، لمشاهدة مباراة في كــرة القدم بين المنتخبين التركي والأرميني، في إطار تصفيات كأس أوروبا لكرة القــدم، وقد لبَّى الرئيس التركي هذه الدعوة، ثم وجَّه دعوة مماثلة للرئيس الأرميني لحضور مباراة أخرى بين المنتخبين في 14يناير/كانون الثاني 2009 في أنقــرة، وقــد لبَّــى الرئيس الأرمني هذه الدعوة أيضًا (دبلوماسية كرة القدم)[2].

ويُرجع بعض الباحثين سبب تردد أرمينيا في اتخاذ خطوات إيجابية نحو تركيــا إلى الدور الذي يلعبه الأرمن المقيمون في المهجر، الذين يُطلق عليهم (الدياســبورا الأرمينية)؛ حيث يتمتعون بتأثير سياسي كبير داخل أرمينيا.

ويمكن ملاحظة أن أرمينيا تتصرف بدوافع غير براغماتية فيما يتعلق بالعلاقات مع تركيا؛ لأنها هي الخاسر الأكبر من عدم قيام علاقات طبيعية مع تركيا بــالنظر إلى جملة من الأسباب، من بينها[3]:

---

(1) محمد، مسعود، "صفحة جديدة في العلاقات الأرمينية–التركية"، **الحوار المتمدن**، (العدد 2635، 3 مايو/أيار 2009)، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2012):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170418

(2) " المرجع السابق".

(3) Bosbotinis, James, Ghaplanyan, Irina,“The Economic and Social Implications of Reopening the Armenian Turkish Border, (The Implications for the South Caucasus, Turkey and Europe), p. 152.

1. تراجع الناتج الإجمالي المحلي الأرميني نتيجة الحصار المفروض عليها من الجانب التركي وإغلاق الحدود.
2. ارتفاع تكلفة النقل الذي أدَّى إلى تراجع التبادل التجاري بين أرمينيا والعالم الخارجي، خاصة الاتحاد الأوروبي، الذي يمثِّل الشريك التجاري الأول بالنسبة لأرمينيا.
3. حرمان أرمينيا من زيادة صادراتها بحوالي 300 مليون دولار سنويًّا نتيجة استمرار تركيا في إغلاق الحدود.
4. حرمان أرمينيا من زيادة نموها الاقتصادي بحوالي 30% عن واقعه الحالي نتيجة استمرار توتر العلاقات مع تركيا حسب تقديرات البنك الدولي.

وفي 31 أغسطس/آب 2009، تمكَّن الجانبان: التركي والأرميني من إنجاز بروتوكولين: الأول يتعلق بتحسين العلاقات وتطويرها، والثاني يتعلق بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وتم توقيع البروتوكولين في 10 سبتمبر/أيلول 2009 في مدينة زيورخ السويسرية.

وبالرغم من توقيع هذين البروتوكولين فإن التطبيع الفعلي للعلاقات لم يبدأ بعد، وبقي أمر هذين البروتوكولين معلقًا في برلماني البلدين ولم يُبَتَّ في شأنهما حتى الوقت الراهن، وبمراجعة مجمل الأوضاع القائمة بين البلدين، يمكن تعليل التلكؤ في هذا الأمر بجملة من العوامل بالنسبة لكلا الجانبين على النحو الآتي[1]:

أولًا: فيما يتعلق بالجانب التركي:

- تحفُّظ الأحزاب المعارِضة الرئيسة في تركيا على توقيع البروتوكولين، خاصة حزب الحركة القومية، وحزب الشعب الجمهوري، بالإضافة إلى صعوبة إقناع نواب الحزب الحاكم نفسه بتمرير المصادقة عليهما في البرلمان دون إحراز أي تقدم ملموس في النزاع الأرميني–الأذربيجاني القائم منذ عام 1993.

---

(1) موسى، محمود، "السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربح والخسارة"، **الأهرام**، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2012):
http://democracy.ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=362589&part=2

- تحفُّظ أذربيجان (المنتمية للقومية التركية) على توقيع البروتوكولين دون تحقيق حلٍّ عادل للنزاع بينها وبين أرمينيا؛ إذ يُشكِّل الحصار التركي لأرمينيا الورقة الأقوى في هذه المسألة.

ثانيًا: فيما يتعلق بالجانب الأرميني:

- اعتراض القوى السياسية البارزة في أرمينيا على توقيع البروتوكولين، دون اعتراف مسبق من قبل تركيا بخصوص الإبادة التي يدَّعيها الأرمن خاصة حزب الاتحاد الثوري الذي انسحب من الائتلاف الحاكم على إثر التوقيع عليهما.
- موقف الأرمن الذين يعيشون في المهجر (الدياسبورا) والذين اعتبروا ما تضمَّنه أحد البروتوكولين من إنشاء لجنة للبحث في حقيقة الدعاوى الأرمينية بشأن الإبادة تنازلاً مجانيًّا عن حقوق الشعب الأرميني.

ج- أذربيجان

منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين ومع ظهور بوادر انهيار الاتحاد السوفيتي، رفع كل من القادة الأتراك والأذريين شعارًا يعبِّر عن العلاقة بينهما، وهو: "التُّرك والأذريون شعب واحد في دولتين"، وقد أسهمت تركيا في رعاية الحركات القومية التي ظهرت في أذربيجان للمطالبة بالاستقلال، ومع إعلان استقلال أذربيجان كانت تركيا أول دولة تعترف رسميًّا بها، ومع اندلاع الحرب الأرمينية الأذرية عام 1993 حول إقليم ناغورنو كارباخ، وقفت تركيا إلى جانب أذربيجان، وفرضت حصارًا على أرمينيا، وأغلقت حدودها معها، وربطت تطبيع العلاقات بتحقيق تقدم في ملف النزاع مع أذربيجان.

وتوسعت العلاقات التركية-الأذرية لتشمل الجوانب العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، وقد أدَّى النشاط الاقتصادي بين أذربيجان وتركيا إلى منفعة متبادلة للطرفين، وخلال السنوات العشر الأخيرة، قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقرب من أربع مرات، وبلغ 9,4 مليارات دولار في نهاية عام 2010، كما ارتفع مؤشر التكامل بينهما، وهذا يدل على أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا

وأذربيجان تتجه نحو التكامل بدلاً من التنافس[1]، ووصلت الاستثمارات التركية في أذربيجان إلى حوالي 6 مليارات دولار، ووصلت الاستثمارات الأذرية في تركيا إلى حوالي 4 مليارات دولار، وبلغ حجم الواردات الأذرية من تركيا حوالي 7,7 مليارات دولار عام 2010. وتعتبر تركيا الشريك الثاني لأذربيجان بعد روسيا، وقد تراجع التبادل التجاري بين تركيا وأذربيجان عام 2010 مقارنة بالعام 2009 بحوالي 7%، ويُعد النِّفط والغاز والمنتجات الزراعية والسجاد أهم الواردات التركية من أذربيجان[2]، وقد ارتفع مؤشر التكامل الاقتصادي بين تركيا وأذربيجان من 0,13 في 2000 حتى 0,17 في عام 2007، وتشير الدلائل السابقة إلى إمكانية التنبؤ باستقراء نمو العلاقات التجارية بين تركيا وأذربيجان، وزيادة في قيمة التداول وفقًا لسرعة التنمية الاقتصادية في كلا البلدين، وقدرة كلٍّ من أذربيجان وتركيا على تعزيز إمكاناتهما الاقتصادية وتطوير العلاقات التجارية، وهو ما يعني أن أذربيجان سوف تحافظ على وضع الشريك الاقتصادي الأكبر لتركيا في جنوب القوقاز في المستقبل، إضافة إلى كونها سوقًا مهمة بالنسبة لتركيا منذ الاستقلال.

توترت العلاقات التركية-الأذرية بعض الشيء عندما وقَّعت تركيا بروتوكولين لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، وإقامة علاقات دبلوماسية معها برعاية سويسرية، إلا أن تحفُّظ أذربيجان على هذين البروتوكولين وعدم تصديق البرلمان التركي عليهما حال دون تنفيذهما، وقد عاد المسؤولون الأتراك لاشتراط حلِّ النزاع مع أذربيجان لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، وفي أعقاب هذا التوتر لوَّحت أذربيجان بإمكانية مراجعة اتفاقية الغاز مع تركيا ورفع الأسعار، إلا أن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العاصمة الأذرية، باكو، قلَّلت من المخاوف الأذرية، وعلى العموم فإن طبيعة العلاقات التركية-الأرمينية تستند إلى

---

(1) Gasimli, Vusal, "Azerbaijani-Turkish Economic Cooperation: Win-Win Situation", (International relations studies platform for Turkey, 27 february 2012), (Visited onMarch 2012):
http://www.anatoliadaily.com/irst/index.php/main-subjects/ca

(2) The World Bank, "Azerbaijan-Agricultural Markets Study: Realizing Azerbaijan's Comparative Advantages in Agriculture", (The World Bank, 2005), p. 20.

روابط ثقافية وقومية إلى جانب المصالح الاقتصادية المتشابكة، مما يعزِّز قوتها ومتانتها[1].

د- جورجيا

اعترفت تركيا رسميًّا باستقلال جورجيا عام 1991، وقد تم التوقيع على بروتوكول لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفتحت تركيا قنصلية عامة في باتومي، كما فتحت جورجيا قنصليتين في تركيا إحداهما في إسطنبول والأخرى في طرابزون، وقد تم توقيع بروتوكول في مايو/أيار 2011 يسمح بانتقال الأفراد بين البلدين باستخدام البطاقة الشخصية بدل التأشيرة في حال إقراره في برلماني البلدين. وبالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين تركيا وجورجيا، هناك علاقات تعاون تتم بين البلدين في إطار إقليمي، مثل: خط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان، وخط باكو-تبليسي-أرضروم، وخط أنابيب الغاز الطبيعي، وكذلك السكك الحديدية باكو-تبليسي-كارس، ويمكن تحديد منطلقات السياسة الخارجية التركية في جورجيا بما يلي[2]:

1. مطالبة تركيا بالمحافظة على وحدة جورجيا وسلامة أراضيها، والعمل على حلِّ مشكلة الحركات الانفصالية التي ظهرت في جورجيا بعد الاستقلال ضمن الحدود المعترف بها دوليًّا.
2. العمل مع الحكومة الجورجية لإعادة المواطنين الأتراك المسخيت الذين هُجِّروا من جورجيا على يد السوفيت عام 1944.
3. الاستفادة من الروابط الثقافية والجغرافية بين البلدين في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

---

(1) كانبولات، حسن، "نحو حقبة جديدة في العلاقات التركية-الأذربيجانية"، **زمان التركية**، 17 أغسطس/آب 2011، (تاريخ الدخول: 17 مارس/آذار 2012):
http://www.todayszaman.com/columnist-254100-toward-a-new-era-in-turkish-azerbaijani-relations.html

(2) Republic of Turkey, “Relations between Turkey and Georgia”, (Visited on 17 March 2012):
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-georgia.en.mfa.

وفي عام 2007، وقَّع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وتعد تركيا شريك جورجيا التجاري الأكبر، وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلـــدين 1,1 مليـــار دولار في عام 2010، ويُشكِّل هذا الرقم ما نسبته 16,5% من إجمـــالي التجـــارة الخارجية لجورجيا، وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت قيمة الأعمال الـــتي يقـــوم بهـــا المقاولون الأتراك في جورجيا 1 مليار دولار، كما منحت جورجيا الكـــثير مـــن الشركات التركية مجالاً للعمل في قطاع توليد الكهرباء، وبناء محطات التوليد، كما وصل إجمالي الاستثمارات التركية في جورجيا بين عـــامي 1997 و2010 حـــوالي 0,68 مليار دولار(1).

ومع أن الطابع العام للعلاقات التركية-الجورجية يتسم بالهدوء والاســـتقرار، إلا أن هناك جملة من القضايا الخلافية بين الطرفين، من أبرزها(2):

1. رفض تركيا للعملية العسكرية الجورجية في أوسيتيا الجنوبية عام 2008.
2. العلاقات التجارية التركية-الأبخازية، خاصة وأن تركيا تضـــم حـــوالي 200 قرية في عشرين محافظة سكانها من الأبخاز الذين هاجروا إلى تركيا في القرن التاسع عشر، وهؤلاء السكان لديهم العديد من المؤسسات التي تشكِّل عاملاً مؤثرًا في السياسة الخارجية التركية في هذا المجال، ومن بين تلك المؤسسات اتحاد جمعيات الأبخاز، واتحاد الجمعيات القوقازية العاملة في تركيا، وهذا ما يفسِّر الانفتاح التركي على أبخازيا مـــع اعترافهـــا بوحدة الأراضي الجورجية، ومن المسائل الأخرى التي لا تنـــال رضـــا الجانب الجورجي، الزيارات التي يقوم بها بعض المسؤولين الأتـــراك إلى أبخازيا بين الحين والآخر.
3. مشكلة الأتراك المسخيت، التي تمت الإشارة إليها، وهـــؤلاء الـــذين تم ترحيلهم قسرًا بصورة جماعية من جورجيا إلى آســـيا الوســـطى عـــام

---

(1) Republic of Turkey, "Relations between Turkey and Georgia", (Visited on 17 March 2012):
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-georgia.en.mfa

(2) Tumanov, Valery, "Turkey and Georgia, the Partnership is Disputable", **Military Review**, (Visited on 10 February 2012):
http://www.peacekeeper.ru/en/?module=news&action=view&id=14169

1944، كما طُرد بعضهم مرة أخرى عـام 1989 مـن كازاخستان وأوزباكستان نتيجة أعمال عنف عِرقية، وقد تعهَّدت جورجيا عـام 1999 عندما انضمت إلى مجلس أوروبا بتشريع قانون يسمح بعـودة المسخيت إلى جورجيا خلال سنتين (1999–2001)، وضمان عـودتهم خلال عشر سنوات، إلا أن جورجيا تلكَّأت في تنفيذ هذا التعهد، فلم يُنجز القانون إلا في عام 2007، و لم تُوضع آلية لضمان عودتهم، وهـذا الأمر يُقابَل بعدم ارتياح تركي.

4. اعتزام تركيا تحويل مجرى نهر كورا، والتخطيط لبناء محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية عليه، وهذا الأمر مرفوض من الجانب الجورجي.

وعلى العموم، لا يمكن لجورجيا التخلي عن علاقاتها مع تركيا التي لم تعترف بانفصال كلٍّ من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا حتى الآن، ولا تزال تركيا متمسكة بوحدة الأراضي الجورجية، كما أن تركيا كانت من أكبر الدول المانحة لجورجيا لمساعدتها على تجاوز العملية العسكرية الروسية، التي شُنَّت عليها إثـر تدخلها العسكري ضد أوسيتيا الجنوبية.

هـ - العلاقات التركية–الروسية

شكَّل انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر القرن العشرين نقطة تحول في العلاقات التركية–الروسية، فالطبيعة التاريخية لهذه العلاقات هي العدائية، خاصة في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، وقد كان الخطر السوفيتي على تركيا من أقوى الدوافع لها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وخاصة بعد أن تبلـور الوضع الدولي للاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية بوصفه القطب المقابل للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية كنتيجة من نتائج انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويعود تحسن العلاقات التركية–الروسية إلى جملة من العوامل، منها[1]:

---

(1) Markedonov, Sergey, Ulchenko, Natalya, "Turkey and Russia: An Evolving Relationship", **Carnegie Endowment For International Peace**, 19 August 2011, (Visited on 5 February 2012):
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship

1. انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.
2. فقدان روسيا الاتحادية جزءاً كبيرًا من نفوذها العالمي؛ فضلاً عن انحسار تأثيرها في محيطها الإقليمي نتيجة استقلال معظم الجمهوريات التي كانت تُشكِّل الاتحاد السوفيتي، وبالتالي أصبحت روسيا بوضعها الجديد أقل خطرًا على المصالح التركية.
3. تحسُّن مستوى الثقة بين الطرفين بصورة ملموسة، واطمئنان روسيا إلى استقلالية القرار السياسي التركي، وقد تعزَّزت هذه الطمأنينة عام 2003 عندما رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية لشَنِّ عمليات عسكرية ضد العراق، وهذه سابقة تاريخية في العلاقة بينهما.
4. التشابه في بعض جوانب الثقافة السياسية لدى الطرفين والتي تستند إلى تقاليد دولة قوية.

في عام 2008، أصبحت روسيا شريكًا تجاريًّا بارزًا لتركيا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي 36,07 مليار دولار عام 2010، وهناك طموح مشترك بين البلدين لرفع هذه القيمة لتصل إلى 100 مليار دولار في المستقبل[1].

ومع التطور الملموس في العلاقات التركية-الروسية، إلا أن هناك العديد من القضايا الخلافية بين البلدين، من أبرزها:

- قضايا القوقاز: فروسيا وقفت إلى جانب أرمينيا، ودخلت معها في شراكة استراتيجية وصلت حدَّ وضع قوات عسكرية روسية في أرمينيا، أمَّا تركيا فقد وقفت إلى جانب أذربيجان وقدَّمت لها الدعم في جميع المجالات، بما في ذلك الجانب العسكري، وتميل إلى حلِّ النزاع لصالح أرمينيا، وفيما يتعلق بقضية أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا فإن تركيا تقف إلى جانب وحدة الأراضي الجورجية، ولم تعترف باستقلال أيٍّ من

(1) Markedonov, Sergey, Ulchenko, Natalya, "Turkey and Russia: An Evolving Relationship", **Carnegie Endowment For International Peace**, 19 August 2011, (Visited on 5 February 2012):
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship

الإقليمين، وتريد تركيا إحلال السلام في جنوب القوقاز من خلال التدويل، بينما تريد روسيا الانفراد بأي حل للأزمة.

- تضرُّر المصالح الروسية جرَّاء مدِّ أنابيب لنقل النفط والغاز عبر الأراضي التركية نحو الغرب، مثل: خطوط: (باكو–نوفور–سيسك)، (باكو–تبليسي–جيهان)، ومشروع خطوط الأنابيب (نابكو).
- تحفُّظ تركيا على مبيعات الأسلحة الروسية في محيطها الإقليمي خاصة لقبرص اليونانية.
- العلاقة مع إيران: فتركيا تنظر إلى العلاقة بين روسيا وإيران باعتبارها محاولة لخلق ثقل مواز للنفوذ التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت روسيا تنظر بقلق إلى سرعة تطور العلاقات التركية–الإيرانية منذ عام 2002.
- الارتياب الروسي من تزايد الطموحات التركية للعب دور مركزي في محيطها الإقليمي.

ثالثًا: العلاقات التركية مع الدول الأوروبية المجاورة:

أ- العلاقات التركية–اليونانية

منذ استقلال اليونان عن الدولة العثمانية وقعت بين الجانبين أربع حروب كبرى، وهي الحرب التركية–اليونانية 1897، وحرب البلقان الأولى (1912–1913)، والحرب العالمية الأولى (1914–1918)، والحرب اليونانية–التركية (1919–1922)[1].

وقد مرَّت العلاقات التركية–اليونانية بعدد من المحطات البارزة، نذكر منها:

- تطبيع العلاقات بين الجانبين عام 1930، والتوقيع على اتفاقية بهذا الشأن.
- انضمام كلٍّ من تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 وتشكيل البلدان حلف البلقان الجديد لمواجهة الخطر السوفيتي عام 1954.

---

(1) Tsila, Loucas, "Greek-Turkish Relations in the Post-Cold War Era", **International Law Journal**, Vol 20, Issue 5, 1996, p. 1589-1605.

- قيام القوات التركية باجتياح جزيرة قبرص المتنازع عليها بين الجانبين عام 1974، ولا تزال هذه القوات موجودة هناك حتى الوقت الحاضر.
- ضلوع مسؤولين يونان بنقل زعيم حزب العمال الكردستاني الانفصالي من سوريا إلى مقر السفارة اليونانية في العاصمة الكينية نيروبي عام 1999.

وقد كان عام 1999 نقطة تحول في تاريخ العلاقات التركية–اليونانية، وقد أسهم في هذا التحسن ما عُرف بدبلوماسية الزلازل، المتمثِّلة بمساعدة كل طرف للآخر في أعمال الإغاثة لمنكوبي الزلزالَيْن المدمِّرَيْن في كلٍّ من إسطنبول وأثينا، ومع انعقاد لقاء هلسنكي لقادة الاتحاد الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه، رفعت اليونان تحفظاتها على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؛ مما ساعد على ترشيح تركيا رسميًّا لعضوية الاتحاد، واندرج هذا الموقف في إطار تفكير جديد لدى الطرفين لرسم العلاقة بينهما على أساس تحقيق المكاسب للجميع، وتبادل المنفعة، وقد حقَّقت تركيا عددًا من المكاسب نتيجة لهذه السياسة، أبرزها[1]:

1. اعتبار تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بعد زوال الاعتراضات اليونانية.
2. الاستفادة من شروط عضوية الاتحاد الأوروبي في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية تحد من دور الجيش في الحياة السياسية، وتُعزِّز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
3. خفض النفقات الدفاعية نتيجة الاتفاق على مبدأ تسوية النزاعات مع الجيران عبر الحوار والوسائل السلمية.
4. الاستفادة من الأموال المخصصة لتماسك الاتحاد الأوروبي عبر برامج مخصصة لهذا الغرض.

---

(1) Gundogdu, Ayten, "Identities in Question: Greek-Turkish Relations in a Period of Transformation?(1)", **Middle East Review of International Affairs**, Vol 5, No 1, March 2001, p. 106-117.

بلغت التدفقات المالية القادمة من اليونان إلى تركيا حولي 6 مليـــارات دولار بين عامي 2004 و2008 وتُشكِّل ما نسبته 10% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى تركيا، وقد شهدت العلاقات التجارية بين تركيا واليونان زيادة ملموسة خلال الفترة الممتدة بين 2000–2008؛ ففي العـــام 2000 بلـــغ حجـــم التجارة بين البلدين 868 مليون دولار، وفي نهاية عام 2008 ارتفع إجمالي التجـــارة إلى ما يزيد على 3,5 مليارات دولار إلا أن هذا الرقم تراجع عـــام 2009 إلى 2,7 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، وخلال الفتـــرة ذاتهـــا (2000–2008) تم التوقيع على 22 اتفاقية وبروتوكولاً للتعاون في مجالات: النقل، والتعليم، والطاقـــة، والبيئة، من أجل تخفيف حدَّة الأزمة الاقتصادية اليونانية، وزيادة السياحة، والتعاون في مجال الأعمال، كما تم إنجاز مشروع الربط بين تركيا واليونان وإيطاليا ضـــمن نطاق أوسع في حلقة جنوب شرق أوروبا للطاقة، كما ازداد عدد السياح اليونانيين القادمين إلى تركيا ليصل إلى حوالي 570 ألف سائح في نهاية عام 2008[1].

نقاط الخلاف بين تركيا واليونان

1. الخلافات الحدودية المتعلقة ببحر إيجه والمجال الجوي والجرف القاري

ويعود هذا الخلاف إلى عدم نجاح المعاهدات والاتفاقات التي تناولت الحدود المائية في إرضاء الطرفين، وظلَّ هذا الأمر يثير الخلافات السياسية والقانونية رغـــم دخولهما في العديد من الأحلاف الدولية كحلف شمال الأطلسي وحلف البلقـــان، ومن أبرز تلك الاتفاقيات والمعاهدات: معاهدة لوزان عام 1932، والاتفاق الـــذي وُقِّع بين إيطاليا وتركيا، والذي يتعلق بمجموعة من الجـــزر الـــتي تُســـمَّى بجـــزر الدوديكانيز في عام 1932، واتفاق القانون البحري الذي نـــصَّ علـــى أن الميـــاه الإقليمية لأية دولة عرضها 12 ميلاً، وهذا القانون صدر عام 1982. وعندما صادق

(1) Kutlay, Mustafa; Catalano, Arianna, "Making Deals Instead of Wars: New Turkey's Approach for Greece in the Doldrums", **International Strategic Research Organisation**, (Visited on 20 March 2012): http://www.usak.org.tr/EN/makale.asp?id=1486

البرلمان اليوناني على القانون البحري وسعت اليونان إلى تطبيقه في بحر إيجه، ثارت التحفظات التركية على اعتبار أن بحر إيجه يمثِّل حالة استثنائية، وأن القانون البحري لا ينطبق عليها، وفي حال تطبيقه سيتحوَّل هذا البحر إلى بحر يوناني داخلي، وكاد الخلاف حول هذه المسألة يتحوَّل إلى صدام عسكري بين الطرفين عام 1996[1].

ويلحق بقضية المياه الإقليمية مسألة أخرى هي المجال الجوي، والجرف القاري، وهذه القضية محكومة باتفاقية شيكاغو الموقَّعة عام 1954، وفي حال تطبيق هذه الاتفاقية في بحر إيجه، فإن المجال الجوي لتركيا فوق بحر إيجه سينحسر.

ومن القضايا الخلافية أيضًا مسألة الاستفادة من الثروات الموجودة في جزر بحر إيجه، والتنقيب عن النفط فيها، وقد نصَّت اتفاقية سويسرا التي وُقِّعت عام 1976 على وقف التنقيب عن النفط في جزر بحر إيجه، إلا أن اليونان عادت للتنقيب فيها مجددًا؛ الأمر الذي وتَّر العلاقات مع تركيا، بالإضافة إلى ذلك تحتج تركيا على قيام اليونان بإنشاء قواعد عسكرية في جزر الدوديكانيز وعددها 12 جزيرة، في حين تتهم اليونان تركيا بتجهيز مطار جزيرة غوكجيه ليناسب هبوط الطائرات القاذفة في الجزيرة الواقعة في شمال بحر إيجه، وهذه السلوكات من قبل الطرفين تخالف الاتفاقية الموقَّعة في باريس عام 1947 والقاضية بحظر استخدام هذه الجزر لأغراض عسكرية، وكذلك حظر تسليحها.

2. الصراع العِرقي في البلقان

في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، انهار الاتحاد اليوغسلافي، وترتَّب على هذا الانهيار حالة محمومة من الاستقطاب العِرقي، اقترنت بحالة من صدام المصالح بين طرفين: الطرف الأول يضم تركيا والمسلمين في كلٍّ من كوسوفو، وألبانيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، بالإضافة إلى البلغاريين ذوي الأصول التركية، والطرف الآخر يضم روسيا، وصربيا، وبلغاريا، واليونان، وتزامن ذلك مع بعض الإجراءات اليونانية ضد مسلمي تراقيا الغربية ذوي الأصول التركية والذين

---

(1) دلي، خورشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (اتحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، 1999)، ص 27.

يُقدَّر عددهم في ذلك الوقت بحوالي 130 ألفًا، ومن بين تلك الإجراءات، حسب المصادر التركية[1]:

- العمل على تغيير ملامح الهوية التركية والإسلامية لهؤلاء المواطنين عبر التهجير القسري لهم من أراضيهم وإجبارهم على تغيير أسمائهم.
- التضييق على الحريات ومنع انتخاب الزعماء الدينيين لهم.
- منعهم من إقامة المؤسسات التعليمية الخاصة بهم.
- التضييق على حقهم بالتملك والتصرف بالأملاك.

إلا أن اليونان لا تُقر بهذه الاتهامات التركية، وتقول إنها تتعامل معهم كمواطنين عاديين دون تمييز. ويمكن توصيف الوضع القائم بين تركيا واليونان بخصوص البلقان بأنه تنافس على مجال جيوسياسي آخذ في التشكل منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية المرتبطة به.

3. الخلاف حول جزيرة قبرص

خضعت جزيرة قبرص لحكم الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1517، ثم انتقلت السيادة عليها إلى بريطانيا بموجب اتفاق عُقد بينها وبين الدولة العثمانية عام 1878، ثم أُجبرت تركيا على التخلي عن كامل حقوقها في الجزيرة عبر معاهدتي سيفر ولوزان عامي 1920 و1923 تحت ضغط الحلفاء، ويشكِّل اليونانيون ما نسبته 80% من السكان مقابل 20% من الأتراك.

وقد تفجَّر الصراع على الجزيرة بعد استقلالها عن بريطانيا عام 1960، وظلت مثار خلاف في العلاقات الثنائية بين تركيا واليونان، وتطور الموقف بصورة كبيرة نتيجة حدوث انقلاب عسكري في الجزء الجنوبي من الجزيرة عام 1974 بدعم من الحكومة اليونانية، ثم الدعوة إلى الوحدة بين قبرص واليونان؛ الأمر الذي أثار حفيظة الأتراك مما دفع الجيش التركي إلى اجتياح الجزيرة في العام نفسه، ولا يزال نحو أربعين ألف جندي تركي يرابطون في الجزء الشمالي منها حتى الوقت الحاضر. وفي عام 1983 أعلن القبارصة الأتراك عن قيام جمهورية شمال قبرص التركية، وقد أصدر مجلس الأمن

---

(1) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، ص 29.

الدولي قرارًا يحمل الرقم 541 يعتبر الجمهورية الناشئة غير شرعية و لم يعترف بهذه الجمهورية سوى تركيا، وتُقدَّر المساحة التي يسيطر عليها الأتراك في قبرص بحوالي 38% من مساحة الجزيرة وتضم حوالي 70% من الموارد الطبيعية فيها[1].

وقد حدث العديد من التطورات السلبية في الملف القبرصي منذ العام 2004، منها:

- قبول ترشيح قبرص لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي حال قبول قبرص كعضو كامل في الاتحاد وعدم قبول تركيا فسيعني ذلك صدمة كبيرة لتركيا، وترجيح لكفة اليونان؛ الأمر الذي دفع تركيا إلى إعلان الاندماج الاقتصادي بينها وبين شمال قبرص، وربما يكون ذلك خطوة نحو الاندماج الكامل بين تركيا وشمال قبرص وذلك يجنِّب تركيا مطالب الاتحاد الأوروبي بسحب قواتها من هناك.
- حصول قبرص اليونانية على صواريخ روسية من طراز إس 300 أرض/جو، والتي تعارض تركيا نشرها في الجزيرة، وتعتبر ذلك خطرًا مباشرًا عليها، وأنها مستعدة لمنع نشر هذه الصورايخ ولو بعملية عسكرية ضد جنوب قبرص.

وتُعد المشكلة القبرصية من أعقد المشاكل التي تحول دون تطور العلاقات التركية-اليونانية بشكل ملموس، كما أنها تشكِّل الخطر الأكبر على هذه العلاقة، وهي معرَّضة للتأزُّم في أية لحظة[2].

ب- العلاقات التركية-البلغارية

دخلت بلغاريا تحت الحكم العثماني عام 1396، وبقيت كذلك مدة أربعمائة سنة، وقد حصلت بلغاريا على استقلال شكلي عام 1878 على إثر توقف الحرب الروسية-العثمانية وتوقيع اتفاقية "سان ستيفانو"، إلا أنها ظلَّت من الناحية العملية تحت السيطرة العثمانية حتى عام 1908.

---

(1) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، ص 30.
(2) "المصدر السابق"، ص 32.

وينظر البلغاريون للأتراك نظرة عدائية لأسباب عدَّة، أهمها[1]:

1. خضوع بلغاريا لسيطرة العثمانيين مدة طويلة من الزمن.
2. عدم التزام الدولة العثمانية باتفاقية "سان ستيفانو" إلا شكليًّا.
3. الاختلاف الثقافي والديني بين الجانبين.
4. دعم تركيا للأقلية التركية في بلغاريا.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا وبلغاريا شهدت فترات متقاطعة من التقارب، فإن الطابع العام الذي اتسمت به هو العدائية، وتصاعدت هذه العدائية في عهد الرئيس البلغاري جفكوف (1980–1989)، والذي عُرِف بعدائه الشديد للأتراك، وانعكس ذلك في المعاملة السيئة التي تعرض لها المواطنون البلغار من أصل تركي؛ مما أسفر عن فرار مئات الآلاف منهم إلى تركيا، وفي عام 1988 وقَّع الجانبان بروتوكولاً للصداقة والتقارب، وكان التوقيع على البروتوكول من الجانب البلغاري بغرض تخفيف الانتقادات الدولية جرَّاء سياسته العِرقية تجاه الأتراك؛ لذلك فإن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، وتوترت العلاقات مجددًا، وأعلنت تركيا أنها ستدافع عن الأقلية التركية في بلغاريا، إلا أن الإطاحة بجفكوف عام 1990 وتحسن معاملة الأقلية التركية أدى إلى تخفيف الوضع المتأزم في العلاقات الثنائية بين البلدين، وأسهمت تصريحات رئيس الوزراء البلغاري، ملادينوف، الذي تعهَّد فيها باحترام الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا في تهدئة العلاقات بين الجانبين، إلا أن الجانب التركي تعامل بتأنٍّ مع هذه التصريحات، ولم يتسرع في الحكم عليها ليتم التأكد من مصداقية هذه التغيرات في الموقف البلغاري.

أمَّا سبب التحول في الموقف البلغاري من تركيا فيمكن تعليله بما يلي[2]:

1. سعي بلغاريا للدخول في عضوية المؤسسات الغربية على إثر انهيار الكتلة الاشتراكية، وهذا الأمر يتطلب تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لها ومن بينها تركيا.

---

(1) Kibaroglu, M. *Turkey's Neighborhood*, (Turkish Foreign Policy Institute, Ankara, 2001), p. 23.

(2) Ibid, p. 24.

2. الرغبة في الحصول على الدعم التركي من أجل الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.
3. التخوف من استثارة الجيش التركي نتيجة أعمال العنف التي تعرض لها المواطنون البلغار من أصل تركي.
4. السعي لتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، والتي تعمَّقت نتيجة هجرة مئات الآلاف من المواطنين البلغار ذوي الأصول التركية إلى تركيا بسبب أعمال العنف؛ وذلك عبر الدخول في شراكة اقتصادية مع تركيا بوصفها دولة مجاورة.

وقد تطورت العلاقات التركية-البلغارية بصورة متسارعة وكبيرة حتى وصلت عام 1992 إلى درجة التعاون الأمني والمناورات المشتركة، وتم التوقيع على ما سُمِّي ببرنامج العمل التركي-البلغاري للتعاون الأمني، وزاد التحسن في العلاقات مع انتقال بلغاريا إلى الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وحقَّقت تقدمًا شاملاً في جميع المجالات، وقد تم ترتيب الأطر اللازمة لتطوير العلاقات، وقد أيَّدت تركيا فكرة إدماج بلغاريا في الأطر الأوروبية والأطلسية[1].

وفي عام 2010 كانت تركيا من بين الشركاء التجاريين الستة الأوائل لبلغاريا؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 1,8 مليار يورو عام 2009، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 2,4 مليار يورو عام 2010. وقد بلغت الاستثمارات التركية في بلغاريا حوالي مليار دولار، ويوجد في بلغاريا اثنان من البنوك التركية، بالإضافة إلى حوالي 1500 شركة تعمل في مجال البناء، يُقدَّر رأسمالها بحوالي 1,2 مليار دولار[2].

وتنتشر الاستثمارات التركية في جميع أنحاء بلغاريا، وتغطي مجالات الأعمال المصرفية وصناعة الزجاج والخدمات الفندقية، والسياحة، والغزل والنسيج،

---

(1) انضمت بلغاريا إلى حلف شمال الأطلسي عام 2004، وأصبحت عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي عام 2007.

(2) The Turkish Foreign Ministry, "Relations between Turkey and Bulgaria", (Visited on 30 March 2012):
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-bulgaria.en.mfa

والصناعات الكيماوية وقطع غيار السيارات الكهربائية، والـــورق، والألومنيـــوم، وإنتاج الخشب المضغوط، والسكر، والاتصالات، والملابس الجـــاهزة. وقـــد أدَّى إعفاء تركيا للمواطنين البلغار من تأشيرة الدخول إلى أراضيها منذ عـــام 2001 إلى زيادة كبيرة في عدد القادمين منهم إلى تركيا، واحتلَّت تركيا المرتبـــة الأولى بـــين البلدان التي تمت زيارها من قِبل المواطنين البلغار لأغراض سياحية في عـــام 2010، فقد بلغ عدد القادمين من بلغاريا إلى تركيا حوالي 1,2 مليون، بينمـــا لم يتجـــاوز عدد الأتراك الذين زاروا بلغاريا 35 ألف شخص؛ إذ تشـــترط بلغاريـــا حصـــول المواطنين الأتراك على تأشيرة لدخول أراضيها(1).

ج- العلاقات التركية-الرومانية

شهدت العلاقات التركية-الرومانية تطورًا كبيرًا منذ سقوط النظـــام الشـــيوعي هناك بزعامة نيكولاي تشاوتشسكو عام 1989؛ فرومانيا تقع على الطرق التي تـــربط تركيا مع شمال وشرق أوروبا مما جعلها أكبر شريك تجاري لرومانيا في منطقة البلقـــان والشرق الأوسط؛ فقد بلغ حجم التجارة بين تركيا ورومانيا في عام 2006 حـــوالي 5 مليارات دولار، وفي عام 2007 بلغ حجم صادرات تركيا إلى رومانيا حـــوالي 2.95 مليار دولار، وحجم واردات تركيا منها 2,56 مليار دولار(2).

وقد وصل مجموع الاستثمارات التركية في رومانيا عام 2011 حـــوالي 5,5 مليارات دولار، كما وصل عدد الشركات التركية العاملة في رومانيا إلى حوالي 6 آلاف شركة، تتراوح ما بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة، تعمل في مجالات الخدمات المصرفية، والإلكترونيات، والبناء، والمواد الغذائيـــة، والبنيـــة التحتيـــة للطـــرق، والسياحة، والخدمات الفندقية، والمراكز التجارية(3).

---

(1) The Turkish Foreign Ministry, "Relations between Turkey and Bulgaria", (Visited on 30 March 2012):
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-bulgaria.en.mfa

(2) FITA, "Turkey Introduction", (Visited on 25 March 2012):
http://fita.org/countries/turkey.html

(3) Solendil, Omar, an Interview with **Business Arena magazine**, 21 November 2011, p. 52.

وتؤيد رومانيا بقوة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي، وتعلِّق أهمية كبيرة على التعاون معها في إطار حلف شمال الأطلسي، وفي التنسيق الإقليمـــي بينـــهما لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأسود والشـــرق الأوســـط، وكذلك تعزيز التنمية والاستقرار، وتمثِّل هذه القضايا أولوية لكل مـــن رومانيـــا وتركيا، وفي عام 2010 وصلت التبادلات الثنائية 4,3 مليارات يورو، ويُعد تواجد مجتمع الأعمال التركي في رومانيا، ومجتمع الأعمال الروماني في تركيـــا، ديناميـــة مهمة في توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ويطمح الجانبان: التركي والبلغاري إلى تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال[1]:

- مشاركة الشركات الرومانية المتخصصة في المشاريع الاقتصادية المختلفة في تركيا في قطاع الطاقة، والنفط، وقطاع الغاز الطبيعي، وبناء أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي، والبنية التحتية.
- مشاركة الشركات التركية في رأس المـــال المســـتثمَر في الصـــناعات التحويلية في رومانيا، مثل: الصناعات الكيماوية، والطاقـــة، والـــنفط، والغاز، وقطاع الصناعات الدوائية، وبنـــاء صـــناعة الآلات، والبنيـــة التحتية، والمنسوجات.
- تنمية التعاون بين رومانيا وتركيا في قطـــاع تكنولوجيـــا المعلومـــات ومكونات الكمبيوتر، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي مجـــالات متعددة من صناعة التكنولوجيا العالية.
- تشجيع التعاون بين رومانيا والشركات التركية في أسواق ثالثة، بمـــا في ذلك تحقيق للمشاريع الصناعية في بلدان بحر قزوين.

د- العلاقات التركية-الإسرائيلية

كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، أي: بعد إعلان قيامها بأقل من عام، وتُوِّج هذا الاعتراف بإقامة علاقات دبلوماسية كاملـــة بـــين

(1) The Turkish Foreign Ministry, "Relations between Turkey and Romania", (Visited on 2 October 2015):
http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-romania.en.mfa

الجانبين عام 1952، ومع أن الاحتفاظ بالعلاقات التركية-الإسرائيلية ظَـلَّ مـن ثوابت السياسة الخارجية التركية طيلة الثمانين عامًا الماضية، إلا أنها لم تَسِرْ علـى نفس الوتيرة؛ إذ مرت بمراحل مختلفة من المدِّ والجزر، ويمكن توضيح المراحل الـتي مرت بها العلاقات التركية-الإسرائيلية وفق التقسيم الزمني الآتي:

1. الفترة بين 1949 و1967

تُعد العلاقات التركية-الإسرائيلية في هذه المرحلة علاقـات مميـزة؛ اتسـمت بالعمق والدفء، وتزامن ذلك مع علاقات فاترة بين تركيا والدول العربية بشـكل عام، ومع ذلك اضطُرَّت الحكومة التركية عام 1956 إلى سحب سفيرها مـن تـل أبيب، وتخفيض مستوى العلاقات مع إسرائيل، إبَّان العدوان الثلاثي علـى مصـر، وذلك تحت ضغط الشارع التركي الرافض للعـدوان، إلا أن هـذا القـرار جـاء لامتصاص الضغط الشعبـي، ويُستدل على ذلك بعدم إدانة الحكومة التركية أيًّا من الدول المشارِكة في العدوان (بريطانيا، فرنسا، إسرائيل)، لكن هذا الموقـف لم يغـير السمة البارزة للعلاقات، وهي القوة والدفء؛ فتركيا كانت تنطلق في سياستها شرق الأوسطية باعتبارها جزءًا من المنظومة الأمنية الغربية، خاصة بعد انضـمامها رسميًّـا لحلف شمال الأطلسي عام 1952، وقد انعكس ذلك في السلوك السياسي التركي من خلال العديد من المواقف، من أبرزها: مسارعة تركيا للاعتراف بإسرائيل، وكـذلك تصويتها في الأمم المتحدة ضد مشروع قرار يعطي الشعب الجزائري الحق في تقريـر المصير والاستقلال عن المستعمر الفرنسي عام 1957م[1]. ومنذ منتصـف سـتينات القرن العشرين، بدأت تظهر بعض المؤشرات البسيطة على تغير في الموقف التركـي تجاه العرب، لكن دون المساس بالعلاقات التركية-الإسرائيلية، ويرتبط هذا التحـول في الموقف التركي بعدد من العوامل، منها[2]:

- حاجة تركيا إلى الدعم العربـي بخصوص المسألة القبرصية، خاصـة في ظل الانحياز الغربـي الواضح إلى جانب اليونان، وعلى ضوء تصـويت

(1) نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة**، ص 193.
(2) "المصدر السابق"، ص 195.

كافة الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار الذي تبنَّتـــه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 ديسمبر/كانون الأول 1965، والذي ينص على عدم أحقية تركيا في التدخل في الشؤون القبرصية.

- صعود حزب العدالة التركي إلى السلطة بزعامة سليمان ديميريل الذي أبدى نوعًا من الاهتمام بتحسين علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية.

2. الفترة بين 1967 و1991

شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات التي دفعت تركيا إلى تبني سياسات تميل إلى التوازن بين العرب وإسرائيل، وتراجعت حدَّة العداء التركي للعرب بشكل نسبـــي، وتُعد حرب يونيو/حزيران عام 1967 نقطة تحوُّل مهمة في الموقف التركي حيال القضايا العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ومع أن تركيا لم تحمِّل إسرائيل مسؤولية هذه الحرب، إلا أنها دعت إلى تنفيذ القرارات الدوليـــة المتعلقة بهذه المسألة خاصة القرار 242 الصادر عن الأمـــم المتحـــدة بتـــاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967.

وفي مطلع الثمانينات من القرن العشرين شهدت العلاقات التركية–الإســـرائيلية تراجعًا وجمودًا نتيجة لنقاش داخلي جرى في أوساط النخبة الحاكمة التركيـــة، علـــى ضوء الانقلاب العسكري الذي حدث في تلك الفترة؛ إذ أبدى فريق تصورًا يقوم على قطع العلاقات مع إسرائيل بشكل كامل والتوجه نحو الدول العربية، وفريق آخـــر رأى ضرورة تقليص هذه العلاقات إلى الحدود الدُّنيا، في حين رأى فريق ثالـــث ضـــرورة الحفاظ على قوة العلاقات التركية–الإسرائيلية في مواجهة الخطر المشـــترك المتمثِّـــل في الدول العربية، وقد كان وزير الخارجية، إيلتير تركمان، في ذلك الحين مع فكرة القطع الكلي للعلاقات، وعندما رفض مجلس الأمن القومي هذا التوجه بالإجمـــاع اســـتطاع إقناع الرئيس كنعان ايفرين بتقليص العلاقات إلى الحدِّ الأدنى، وقـــد تم ذلـــك فعـــلاً واستمر هذا الوضع حتى عام 1991م عندما رفعت تركيا مستوى علاقاتها مع إسرائيل على إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة دول المواجهة العربية[1].

---

(1) نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، ص 195.

3. الفترة بين 1991 و2000

كان انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، خريف عام 1991، نقطة تحوُّل جديدة في العلاقات التركية-الإسرائيلة؛ فتركيا التي أخذت تلتفت للحساسية العربية إزاء علاقتها المميزة بإسرائيل منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، وجدت فرصة تاريخية للاندفاع باتجاه تطوير علاقاتها مع إسرائيل مجددًا، خاصة وأن سوريا التي كانت من أكثر الدول العربية تشددًا تجاه إسرائيل قد شاركت في المؤتمر، ونتيجة لهذا الوضع الجديد في بنية العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ما ترتب على التدخل العراقي في الكويت من تداعيات في هذا الشأن، شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية نقلة نوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وكان من أبرز نتائج هذا التطور في العلاقات توقيع اتفاق سري للتعاون الأمني عام 1994 أثناء زيارة رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيلر، لإسرائيل، كما تم الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات، وفي عام 1996 تطور التعاون الأمني بين الجانبين إلى تحالف عسكري استراتيجي في وجه الأعداء المشتركين (سوريا، العراق، إيران)، وخاصة سوريا على إثر تعثر المفاوضات على المسار السوري-الإسرائيلي[1]، وتصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية الرافضة لمؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو؛ حيث اتهمت إسرائيل سوريا وإيران بالوقوف وراءها ودعمها، بالإضافة إلى الخلاف التركي-السوري حول المياه، والاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وقد كاد الأمر يصل إلى حدِّ المواجهة العسكرية بين سوريا وتركيا المدعومة من جانب إسرائيل في هذا المجال عام 1998.

وكانت تركيا تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر علاقاتها المميزة مع إسرائيل، من أهمها[2]:

- تقوية الموقف العسكري والاستراتيجي لتركيا في مواجهة خصومها المشتركين مع إسرائيل (سوريا، إيران، العراق).

---

(1) معوض، **صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ص 230.

(2) نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، ص 197.

- الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التقنيات العسكرية والقدرات التدريبية بالإضافة إلى سهولة الحصول على الأسلحة وقطع الغيار اللازمة للجيش التركي منها.
- توظيف التعاون التركي-الإسرائيلي كأداة للضغط على كلٍّ من سوريا وإيران، فسوريا تختلف مع تركيا حول قضايا الحدود والمياه، وإيران متهمة من قبل تركيا بدعم الحركات الأصولية التركية، وحزب العمال الكردستاني.
- توظيف العلاقات الجيدة مع إسرائيل في الاستفادة من دعم اللوبي الصهيوني للمصالح التركية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرميني.
- العمل على الاستفادة من رأس المال اليهودي العالمي، خاصة في الولايات المتحدة عبر استثمار بعضه في تركيا.
- توظيف التيار العلماني التركي للعلاقات مع إسرائيل، خاصة في الجانب العسكري لمحاصرة تيار الإسلام السياسي الصاعد بقوة منذ منتصف التسعينات.

أمَّا إسرائيل فكانت تهدف من بناء علاقات متينة مع تركيا لتحقيق جملة من الأهداف، منها[1]:

- استثمار العلاقات الجيدة مع تركيا في محاولة إحداث اختراق يمكِّنها من إقامة علاقات طبيعية مع دول إسلامية أخرى عبر البوابة التركية، خاصة في ظل تعثُّر السلام مع العرب.
- تقوية الوضع الاستراتيجي والعسكري لإسرائيل في مواجهة كلٍّ من سوريا وإيران والعراق، وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان.
- تأمين احتياجات إسرائيل من المياه وذلك بالحصول عليها من تركيا.
- السعي للوصول إلى الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي عبر تركيا، والقيام بمشاريع استثمارية مشتركة.
- تعد تركيا سوقًا كبيرة لتسويق المنتجات الإسرائيلية نظرًا لما تحويه من كتلة بشرية كبيرة.

---

(1) نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، ص 201.

4. الفترة بين 2001 و2012

تراجعت المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في أواخر العام 2002؛ فقد كان العداء المشترك بين تركيا وإسرائيل لكلٍّ من سوريا وإيران أبرز تلك المصالح، إلا أن العلاقات التركية–السورية أخذت في التطور منذ العام 2002، ونجح الجانبان في التفاهم على كثير من القضايا الخلافية بينهما، وكذلك العلاقات التركية–الإيرانية تطورت في الفترة ذاتها، وتركيا لا تعتبر المشروع النووي الإيراني خطرًا عليها كما هي الحال في إسرائيل؛ بل إن تركيا ترى أن من حق إيران وباقي دول المنطقة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهذه الفكرة لا تحظى برضا الإسرائيليين، ولم يبقَ من الجوانب المشتركة بين إسرائيل وتركيا سوى التوجه الغربي لكلٍّ منهما، والتزامهما بمكافحة الإرهاب إلى جانب الحاجة التركية التي لا تزال قائمة للتزود بأسلحة ومعدات إسرائيلية، إلا أن تركيا بدأت بتنويع مصادر التسليح، وكذلك بدأت بتطوير صناعاتها العسكرية منذ العام 2002، وقد استُهلت هذه المرحلة من العلاقات التركية–الإسرائيلية بحالة من الفتور نتيجة عدد من العوامل، من بينها[1]:

- تقلص المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل، خاصة في ظل تطور العلاقات التركية مع كلٍّ من سوريا وإيران.
- عدم ارتياح إسرائيل لصعود حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم في تركيا بسبب الجذور الإسلامية للحزب بالإضافة إلى القلق من تصريحات بعض المسؤولين الأتراك التي فيها نبرة عدائية، مثل: تصريحات رئيس الوزراء السابق، رجب طيب أردوغان، التي قال فيها: إن إسرائيل هي دولة إرهاب.
- تراجع دور الجيش في الحياة السياسية التركية، فقد كانت المؤسسة العسكرية التركية إحدى القوى الدافعة القوية لتمتين العلاقات مع إسرائيل.

---

(1) ليندنشتراوس، غاليا، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل**، ترجمة: يوسف غنيم، (مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تل أبيب، 2010)، ص 23.

إلا أن تركيا تعاملت بصورة إيجابية مع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، وقام عدد من المسؤولين الأتراك بزيارة إسرائيل على إثر الانسحاب، ونظرًا لعدم رغبة حزب العدالة والتنمية في مناكفة الجيش بشأن العلاقات مع إسرائيل فقد حافظ الحزب على مستوى عالٍ من العلاقات؛ مما يضمن لتركيا لعب دور الوساطة بين مختلف الدول في المنطقة خاصة بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما حدث فعلاً في رعاية المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل في مرحلة لاحقة[1].

وتعرضت العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى انتكاسة على إثر الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، ثم لانتكاسة أخرى على إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر العام 2008 ومطلع العام 2009. وقد وجَّه رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، انتقادات حادَّة لإسرائيل خلال حربها على غزة، وكذلك في أعقابها، كما وجَّه انتقادات لاذعة لرئيس إسرائيل شيمون بيريس خلال انعقاد مؤتمر دافوس الاقتصادي على الخلفية ذاتها[2].

هذا على الصعيد الرسمي، أمَّا على الصعيد الشعبي فقد خرجت المظاهرات في المدن التركية مطالبةً بإنهاء العلاقات الأمنية والتجارية مع إسرائيل، إلا أن الحكومة التركية لم تُقدِم على هذه الخطوة حتى تحافظ على إمكانية لعب دور في هذه المسألة وغيرها من قضايا الشرق الأوسط، وقد منعت تركيا مشاركة إسرائيل في المناورات العسكرية التي قام بها حلف شمال الأطلسي في تركيا عام 2009 نتيجة التوتر في العلاقات بين الجانبين[3].

وفي أواخر عام 2009 جرى اجتماع بين الرئيس التركي، عبد الله غول، والرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، وجاء هذا الاجتماع بعد مضي شهر على زيارة قام بها وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إلى تركيا بهدف تقليل الأضرار التي

---

(1) نور الدين، محمد، **تركيا: الصيغة والدور**، (دار رياض الريس، القاهرة، 2008)، ط 1، ص 217- 233.

(2) "المصدر السابق"، ص 277.

(3) ليندنشتراوس، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية**، ص 25.

أصابت العلاقات بين الجانبين، إلا أن هذه الزيارة لم تُتبع بأية زيارة لأي مسؤول تركي إلى إسرائيل.

وفي عام 2010، تعرضت العلاقات التركية-الإسرائيلية لأزمة جديدة نجمت عن قيام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيالون، باستدعاء السفير التركي، وتوجيه عبارات توبيخية لتركيا على خلفية بثِّ التلفزة التركية مسلسلاً يسلِّط الضوء على بعض ممارسات الموساد الإسرائيلي؛ الأمر الذي اعتبرته تركيا مخالفًا للأعراف الدبلوماسية، وهدَّدت بسحب سفيرها ما لم تعتذر إسرائيل عن هذا الموقف، وقد قدَّمت إسرائيل اعتذارًا رسميًّا لتركيا، وقد قبلت تركيا هذا الاعتذار الذي تلته زيارة لوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك إلى أنقرة[1].

ويشير قبول تركيا للاعتذار الإسرائيلي إلى عدم رغبتها في قطع العلاقات معها، وجاء تصريح وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، ليؤكد على هذه الفكرة عندما قال: إن "انتقاد السياسات الإسرائيلية لا يعني قطع العلاقات معها"، كما يشير اعتذار إسرائيل إلى شعورها بأن ميزان القوة يميل لصالح تركيا، وجاءت تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، تؤيد هذا الاستنتاج عندما أشار إلى أن طريقة التعامل مع السفير التركي كانت خاطئة[2].

وفي شهر مايو/أيار 2010، تعرَّضت العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى أزمة جديدة بسبب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وقتل تسعة من الناشطين الأتراك الذين كانوا على متن السفينة التركية مرمرة؛ مما دفع تركيا إلى قطع علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل ومطالبة تركيا باعتذار إسرائيلي عن الهجوم، ودفع تعويضات لأسر الضحايا، وتشكيل لجنة تحقيق دولية؛ الأمر الذي رفضته إسرائيل، وازداد الأمر تعقيدًا في أعقاب صدور تقرير (بلمار) عن الأمم المتحدة حول الحادث، والذي اعتبر حصار غزة مبرَّرًا[3]، وكذلك إعلان حكومة بنيامين نتنياهو

(1) ليندنشتراوس، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية**، ص 23.

(2) "المصدر السابق"، ص 23.

(3) اللباد، مصطفى، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟"، **مجلة شرق نامه**، (العدد7، يناير/كانون الثاني 2011)، ص 58.

عن رفضها القاطع لفكرة الاعتذار لتركيا، وبالرغم من توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل فإن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر كثيرًا؛ إذ لم تُلْغَ صفقة أُبرمت سابقًا بين الجانبين تقضي بأن تبيع إسرائيل لتركيا طائرات بدون طيار تبلغ قيمتها حوالي 200 مليون دولار، وقد قام وفد عسكري تركي بزيارة إسرائيل بغرض التدرب على استخدم هذه الطائرات، ولم يطرأ أي تغيير على جوانب العلاقات الاقتصادية والتجارية في الجوانب المدنية والتي قُدِّرت قيمتها بحوالي 3 مليارات دولار نهاية العام 2010، وازدادت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة 42% خلال عام 2011، ووصلت قيمتها الإجمالية 1,85 مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات التركية إلى إسرائيل في الفترة ذاتها بنسبة 20% ليبلغ حجمها الإجمالي حوالي 2 مليار دولار، ويصل حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى 4 مليارات دولار مطلع العام الحالي 2012، وعلى الرغم من الأزمات الدبلوماسية المتكررة بين تركيا وإسرائيل بسبب الحرب على غزة، والهجوم على السفينة مرمرة، فإن الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات انحسرت فقط في الجوانب الدبلوماسية والأمنية والعسكرية، دون إحداث أي تأثير يُذكر على الجوانب الاقتصادية[1].

تفسير التحولات في العلاقات التركية-الإسرائيلية

تتباين وجهات النظر بين الباحثين حول قراءة التحولات في العلاقات التركية-الإسرائيلية، وغالبًا ما تربط التطورات التي طرأت على هذه العلاقات بالقضايا الآتية:

1. الموقف التركي المنتقد لإسرائيل على خلفية حربها على لبنان عام 2006، وعلى قطاع غزة في نهاية عام 2008 ومطلع 2009.
2. الموقف الذي حدث في دافوس بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس إسرائيل شمعون بيريس بُعيد توقف الحرب على غزة.
3. تعرض السفير التركي في إسرائيل للإهانة من قِبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي.

---

(1) ليندنشتراوس، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية**، ص 27.

4. الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية المتوجِّه إلى قطاع غزة، وقتـــل عدد من الناشطين الأتراك على متن السفينة التركية مرمرة.

كما أن البعض يربط توتر العلاقات التركية–الإسرائيلية بصعود حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الدينية إلى السلطة في تركيا عام 2002، وأن الحزب يمثِّل التيار السياسي الإسلامي القريب من الحركات المعادية لإسرائيل كحركة حماس، ويستند هذا الرأي إلى فرضية مفادها: أن حزب العدالة والتنمية أخذ يتصرف مع إســـرائيل على خلفية أيديولوجية إلا أن بقاء المصالح التجارية والاقتصـــادية بـــين الطـــرفين يدحض هذه الفرضية، فالتوتر في العلاقات السياسية لم ينعكس علـــى العلاقـــات الاقتصادية وارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين عـــام 2011 ليصـــل إلى 4 مليارات دولار بزيادة مقدارها 27% مقارنة بعام 2010[(1)].

ومما لاشك فيه أن الأحدث التي ذكرناها أثَّرت على العلاقة بين الطرفين بشـــكل كبير، لكن لا يمكن أن نجعلها سببًا للتحول الذي أصاب هذه العلاقات والذي أخـــذ يقودها من حالة التحالف الاستراتيجي إلى حالة من الجمود والقطيعة علـــى الأقـــل في الجوانب السياسية والعسكرية. لكن تلك الأحداث تشي بتبلور حالـــة مـــن التبـــاين البنيوي في التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية للطرفين، ومرد هذا التباين إلى التغـــيير الذي أصاب النخبة الحاكمة في تركيا بعد فوز العدالة والتنمية، فهؤلاء الحكام الحاليون لتركيا لا ينتمون إلى المؤسسة العسكرية، ولا ينطلقون في سياســـتهم الخارجيـــة مـــن منطلقات أمنية بحتة كما كانت عليه الحال في السابق، فسيطرة العقلية الأمنيـــة علـــى النخبة التركية الحاكمة قبل مرحلة العدالة والتنمية هي المسؤولة عن التقارب التركـــي– الإسرائيلي؛ لأن هذه المنهجية في بناء العلاقات الخارجية كانت هي العامل المشترك بين الجانبين طيلة العقود الستين الماضية، وتَغيُّر هذه المنهجية لدى أحد الطرفين أحدث هذا التحول الذي طفا إلى السطح في صورة عدد من الأزمات والتي أشرنا إليها[(2)].

---

(1) عودة، وديع، "تركيا وإسرائيل: ازدهار التجارة مع تردي السياسة"، **الجزيـــرة نـــت**، 13 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2012):
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/b71e5eb5-5726-4beb-80ab-68a9416a9ae2

(2) عبد القادر، نزار، "العلاقات التركية–الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 325، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2012):
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143

ومن جانب آخر، أدَّى غزو الأميركيين للعراق واحتلاله عام 2003 إلى تحول كبير في البيئة الاستراتيجية التي قادت إلى حالة التحالف بين تركيا وإسرائيل منذ توقيع الاتفاق الأمني بينهما عام 1995.

وهناك جانب آخر أسهم في إحداث التحوُّل في العلاقات التركية–الإسرائيلية والمتمثِّل في تباين المصالح واختلاف الرؤى إزاء القضايا الإقليمية:

- رأت إسرائيل في احتلال العراق فرصة تاريخية يجب أن تقود إلى تقسيمه أو على الأقل إلى قيام دولة كردية موالية لها في شماله، وهذا الأمر يشكِّل خطرًا على الأمن القومي التركي؛ مما دفع تركيا للتقارب مع كلٍّ من سوريا وإيران على قاعدة وحدة الأراضي العراقية وعدم قيام دولة كردية، وهذه الخطوة لا تحظى برضا لإسرائيل.
- ترى تركيا ضرورة الانفتاح على كافة الدول والأطراف في المحيط الإقليمي، وتعزيز التعاون معها في الجوانب الاقتصادية والسياسية المختلفة لكن إسرائيل لديها تصور يقوم على التحالف الأمني مع بعض الجهات كالنظام المصري السابق، وحكومات تركيا ما قبل العدالة والتنمية، وإقصاء وتهميش جهات أخرى كسوريا وإيران.

وخلاصة المسألة أن التحول الذي أصاب العلاقات التركية هو حصيلة تغير بنيوي في أسلوب التعامل مع القضايا الخارجية، وأن الأزمات التي حدثت ليست السبب في التحول ولكنها انعكاس له، كما أن التحول لا يتعلق بالفكر والأيديولوجيا بقدر ما يرتبط بتباين المواقف وتضارب المصالح.

رابعًا: الاتجاهات العامة للبيئة المحاذية

من خلال استعراضنا السابق لعلاقات تركيا مع البيئة المحاذية لها، يمكن أن نحدِّد عددًا من الخصائص التي تتصف بها تلك البيئة على النحو الآتي:

أ- قبول نسبي للعب تركيا دورًا إقليميًّا فاعلاً نظرًا لعدة اعتبارات، منها:

- المشترك التاريخي والحضاري لتركيا ومحيطها الإقليمي، فتركيا تتمتع بروابط تاريخية ولغوية ودينية وعِرقية مع معظم دول البيئة المحاذية لها.

- امتلاك تركيا لاقتصاد قوي يحتل المرتبة السادسة عشرة عالميًّا، وتسعى لأن يكون ضمن المراتب العشر الأولى بحلول عام 2023، كما تمتلك قوة عسكرية كبيرة؛ إذ تحتل المرتبة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة من حيث الحجم.
- تعزيز النشاط السياسي في البيئة المحاذية من خلال حراك دبلوماسي واسع النطاق نحو الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، والبحر المتوسط، وبحر إيجه، والخروج من دائرة ردود الأفعال إلى دائرة صناعة الأحداث وتوجيهها عبر المبادرة بطرح الحلول للمشكلات العالقة بينها وبين دول الجوار (تصفير المشكلات).
- استخدام القوة الناعمة كمحرك أساسي في السياسة الخارجية.
- عدم السعي لإضعاف القوى الفاعلة الأخرى في البيئة المحاذية، مثل: روسيا وإيران، عبر تعزيز التعاون والتركيز على ما هو مشترك قدر الإمكان.
- استبعاد العامل الأيديولوجي، والتركيز على المصالح الوطنية (البراغماتية).
- الموازنة بين التناقضات القائمة في البيئة المحاذية عبر التعامل بحيادية إزاء الخلافات البينية كتلك التي بين أرمينيا وأذربيجان، وبين العرب وإسرائيل، وبين إيران وإسرائيل، ومن منظور المصلحة الوطنية.

ب- **تعزيز مكانة تركيا كممر آمن للطاقة من الشرق (آسيا الوسطى والقوقاز) إلى الغرب (أوروبا)**، وقد بدأ ذلك فعليًّا من خلال مدِّ خط أنابيب: باكو-تبليسي-جيهان، لنقل البترول من آسيا الوسطى مرورًا بالأراضي الجورجية إلى أوروبا عبر تركيا، ويعد هذا المشروع خطوة أولى لجعْل تركيا جسرًا للطاقة بين الشرق والغرب، كما أن هذا المشروع يعزِّز الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لتركيا، ويعطيها أهمية كبيرة في بناء الاستقرار السياسي في الدول المشتركة فيه.

ج- الحاجة إلى التعاون الاقتصادي عبر البيئة المحاذية:

وقد تعزَّز ذلك عبر توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والدول المحيطة بها، والاستثمارات المتبادلة مع المحيط الإقليمي، كما تعزَّز التعاون عبر تأطير المحيط الإقليمي ضمن عدد من المؤسسات; مثل: توسيع منظمة التعاون الاقتصادي لتضم دول آسيا الوسطى، وأفغانستان وتأسيس منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود، وكذلك تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي، وتغيير اسمها إلى منظمة التعاون الإسلامي، والانضمام كعضو مراقب في جامعة الدول العربية.

المبحث الثالث

تركيا والبيئة الإقليمية

البيئة الإقليمية لدولةٍ ما هي النطاقات الجغرافية التي ترتبط معها تلك الدولة بروابط وخصائص اجتماعية وثقافية وتاريخية[1]. وتعد مناطق آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، والبلاد العربية، المكونات الأساسية لبيئة تركيا الإقليمية نظرًا للتفاعلات التاريخية والروابط الثقافية التي تربط تركيا بهذه المناطق، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي والترابط الاقتصادي.

وسينصبُّ الحديث في هذا المبحث على البيئة الإقليمية غير المجاورة لتركيا، بعد أن تناولنا بصورة مفصلة الجوار التركي في المبحث السابق، ويمكن ملاحظة آثار التفاعلات التركية مع بيئتها الإقليمية خارج إطار الجوار ضمن الأبعاد الآتية:

1. الصراع العربي-الصهيوني.
2. الصراع في القوقاز.
3. الصراع في البلقان.
4. التأثير في السياسات الدولية المتعلقة بالأقاليم الفرعية التي تنتمي لها تركيا.
5. التوازنات المذهبية.

أولًا: آسيا الوسطى:

ترتَّب على انهيار الاتحاد السوفيتي بداية تسعينات القرن العشرين تغيرات بنيوية كبيرة في البيئة الإقليمية لتركيا؛ إذ استقلت سِتُّ جمهوريات إسلامية في آسيا

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 65.

الوسطى تربطها بتركيا روابط قومية ودينية وتاريخية؛ مما جعل هذه الجمهوريات تُشكِّل مع تركيا ما يمكن تسميته بالعالم التركي، الذي شكَّل نقطة جذب جيواقتصادية وجيوثقافية وجيوسياسية بالنسبة لتركيا، ونظرًا لما تتمتع به هذه الجمهوريات من موارد اقتصادية ضخمة سعت تركيا إلى تأطير علاقاتها بتلك الدول المستقلة حديثًا عبر التخطيط لتأسيس منظمة اقتصادية ذات بُعد قومي؛ فاقترحت إقامة مجلس العالم التركي أو جامعة الدول التركية[1].

أ- مراحل العلاقات التركية بجمهوريات آسيا الوسطى

هناك أربع من جمهوريات آسيا الوسطى الخمس التي استقلَّت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى أذربيجان القوقازية، تشترك مع تركيا في القومية واللغة، وهي: قرغيزستان وتركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان، ويمكن تقسيم العلاقات بين تركيا وهذه الجمهوريات ضمن المراحل الآتية:

1. مرحلة الاندفاع (1991-1993)

امتازت هذه المرحلة بالاندفاع التركي غير المنضبط نحو هذه الجمهوريات في ظلِّ غياب الاتحاد السوفيتي، الذي شكَّل عازلاً قسريًّا بين تركيا وعالمها التركي، بالإضافة إلى المنافسة الإيرانية للدور التركي في هذه المنطقة؛ وذلك لارتباط إيران برابطة مذهبية مع أذربيجان (القوقازية)، وقومية لغوية مع طاجيكستان.

وقد تمثَّل هذا الاندفاع بمسارعة تركيا في تقديم مساعدات مالية لهذه الدول على شكل قروض وَهِبات، بالإضافة إلى النشاط اللافت في السياسة الخارجية نحو هذه الدول، ومنذ العام 1992 أخذت تركيا تُطوِّر البُعد المؤسساتي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من خلال إنشاء عدد من المؤسسات، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمر للدول الناطقة بالتركية.

وأبرز سمات هذه المرحلة يتمثل في[2]:

---

(1) "Turkey in Post-Soviet Central Asia", (Royal Institute of International Affairs, London, 1995), p. 80.

(2) "Turkeys Relations with the Transcaucasus and the Central Asian Republics", (Perceptions, Ankara, Vol.1, no.1,March-May 1996), p. 128.

- مسارعة تركيا للاعتراف رسميًّا بهذه الدول.
- سعي تركيا لتقديم نفسها كنموذج للدولة الليبرالية الحداثية التي يمكن لهذه الدول المستقلة حديثًا أن تحذو حذوها للتخلص من الإرث الاشتراكي السابق.
- قيام السياسة التركية في آسيا الوسطى على العاطفة والعشوائية وعدم التخطيط في تلك المرحلة، ويُستدل على ذلك بأن تركيا تفاجأت بانهيار الاتحاد السوفيتي رغم أن هناك مؤشرات كانت تدل على ذلك منذ منتصف الثمانينات، فلم تضع خططًا استراتيجية لمرحلة الانهيار، وفي أعقاب تحقق الانهيار وظهور دول العالم التركي مجدَّدًا تعهدت تركيا بمساعدة تلك الدول على تحديث بنيتها التحتية المتآكلة وتقديم الدعم المالي لها، لكنَّ الساسة الأتراك استفاقوا على التكاليف الباهظة لتلك التعهدات، وكانت نتيجة ذلك عدم قدرة الحكومة التركية على الوفاء بتعهداتها للدول المستقلة؛ مما أحدث حالة من خيبة الأمل لدى هذه الدول(1).

2. مرحلة الوعي واليقظة (1993-1995)

كان لانشغال روسيا في ترتيب أوضاعها الداخلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دور واضح في التمدد التركي في دول آسيا الوسطى على أسس قومية، إلا أن روسيا أخذت تنتقد هذا التمدد التركي بعد أن بدأت أوضاعها تميل إلى الاستقرار، وأمام هذا الأمر بدأت تركيا تعي حقيقة الوضع في آسيا الوسطى، وأنها لن تستطيع معالجة الإشكاليات التي تعاني منها الجمهوريات المستقلة حديثًا بمفردها، وأنها لا تريد أن تدخل في صدام على المصالح مع دولة كبرى مثل روسيا، وقد اتسمت هذه المرحلة بالسمات التالية(2):

---

(1) أكشي، محرم، "في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة"، في محمد عبد العاطي (محرِّر) **تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص 196.

(2) Winrow,Gareth M, “Turkey and the newly independent states of central Asia and the Transcaucasus”, **Meria, Middle East Review Of International Affairs**, (Vol 1, No2, July 1997), (Visited on 12 April 2012): http://meria.idc.ac.il/journal/1997/issue2/jv1n2a5.html

- عجز تركيا عن الوفاء بالوعود المالية التي قطعتها لجمهوريات آسيا الوسطى.
- انزعاج روسيا وقلقها حيال الدور التركي في آسيا الوسطى، والذي اعتبرته تهديدًا لمصالحها، واختراقًا لمناطق نفوذها التقليدية.
- عدم نجاح المشاريع التي تبنَّتها تركيا في جمهوريات آسيا الوسطى، مثل تفعيل مؤتمر الدول الناطقة بالتركية.
- شعور القيادات السياسية في دول آسيا الوسطى بالإحباط، جرَّاء ما اعتبروه تخلي تركيا عن أذربيجان في صراعها مع أرمينيا على إقليم ناغورنو كاراباخ، وعدم قدرتها على الوفاء بوعودها المالية لهذه الدول.

3. مرحلة عبور الطاقة (1995–2000)

تعد جمهوريات آسيا الوسطى ودول حوض بحر قزوين خيارًا بديلاً عن منطقة الشرق الأوسط نظرًا لكونها أكثر استقرارًا، ولامتلاكها احتياطيًّا معقولاً من الطاقة، ولقربها النسبي من أوروبا، ولما كانت تركيا تشكِّل حلقة وصل بين أوروبا وآسيا الوسطى، فقد سعت لتكون نقطة آمنة لعبور الطاقة من آسيا الوسطى وأذربيجان نحو أوروبا، وقد شرعت تركيا فعليًّا بلعب هذا الدور عبر تأسيس خط أنابيب النفط المعروف بخط باكو–تبليسي–جيهان كخطوة أولى في هذا الاتجاه، والذي استمر العمل به ما بين العامين 1998 و2006 بطول يصل إلى حوالي 1780كم بطاقة نقل تصل إلى حوالي مليون برميل يوميًّا.

إلا أن الدور التركي في آسيا الوسطى تراجع بسبب الظروف الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي عصفت بتركيا ما بين عامي 2001 و2003.

وتمتاز هذه المرحلة بالسمات التالية:

- التركيز على المصالح الاقتصادية بدلاً من الروابط القومية.
- المحافظة على العلاقات الثقافية والاجتماعية عبر مؤسسات متخصصة أنشأتها الحكومة التركية للقيام بأنشطة ثقافية واجتماعية واقتصادية في دول آسيا الوسطى، ومن أبرز تلك المؤسسات: مؤسسة تيكا (Tika)، ومنظمة كاي الإقليمية (KEI).

4. مرحلة الاستقرار والتعاون 2003 حتى الوقت الحاضر

كان لصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة نهاية العام 2002 أثر بـــارز في إعادة صياغة العلاقات التركية الإقليمية على أسس جديدة، وقد استفادت حكومة العدالة والتنمية من التجارب التركية السابقة التي لم يُكتب لها النجاح المنشـــود في آسيا الوسطى، فبنت هذه العلاقات على قاعدة التعاون مع القوة المؤثِّرة الكبيرة في هذه المنطقة وهي روسيا، وجعلها شريكًا في الاستراتيجية التركية لآسيا الوســـطى والقوقاز، كما تخلت السياسة التركية الجديدة عن البُعد القومي المتمثِّل في الســـعي إلى توحيد العالم التركي (من الأدرياتيكي إلى سور الصين)[1].

ب- الصعوبات التي تعوق الدور التركي في آسيا الوسطى

لم تتمكن تركيا من تحقيق أهدافها في آسيا الوسطى بشكل كامل نظرًا لوجـــود صعوبات داخلية وخارجية متعددة الأبعاد يمكن توضيحها على النحو الآتي[2]:

1. على الصعيد الداخلي

- اصطدام الطموحات التركية بمحدودية قدراتها في المجالات التكنولوجية والعلمية والمعرفية اللازمة لتلبية احتياجات دول هذه المنطقة، بالإضـــافة إلى محدودية القدرات المالية.
- ارتباط تفكير النخب السياسية التركية بربط تركيا بالمنظومـــة الغربيـــة الأوروبية؛ مما يجعل التفكير بالنطاقات الجغرافية الأخرى هامشيًّا.
- انطلاق الساسة الأتراك في علاقتهم بدول آسيا الوسطى مـــن منظـــور قومي طوراني؛ مما أوجد حالة من الخشية لدى جمهوريات آسيا الوسطى من أن تلعب تركيا دورًا مركزيًّا مرتبطًا به على غرار الدور الســـوفيتي السابق.

---

(1) Aras, Bulant, "Turkish Policy Toward Central Asia", **Todays Zman**, 15 April 2008, (Visited on 12 April 2012): http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&l

(2) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، ص 99.

2. على الصعيد الخارجي

أ- تضاد المصالح التركية مع المصالح الروسية

هناك قضايا خلافية تاريخية متعددة بين تركيا وروسيا، فروسيا لعبت دورًا بارزًا في تفكيك الدولة العثمانية، وهي صاحبة أطماع سياسية في الأراضي التركية، خاصة في البحر الأسود ومنطقة المضايق، وكان مجلس الأمن القومي التركي يضع روسيا على رأس قائمة أعداء تركيا حتى وقت قريب، بيد أن تركيا ظلَّت رأس الحربة الغربية في مواجهة مدِّ الاتحاد السوفيتي حتى سقوطه مطلع التسعينات، ولا تزال تركيا عضوًا مهمًّا في حلف شمال الأطلسي الخصم التاريخي للروس والسوفيت، وقد استطاعت روسيا تشكيل محور يضم إلى جانبها إيران وصربيا وبلغاريا واليونان، ويغلب على هذا المحور الطابع النصراني الأرثوذكسي -عدا إيران- لمواجهة البُعد الإسلامي في علاقات تركيا مع دول آسيا الوسطى والبلقان، ولعرقلة الدور التركي في هذه المناطق؛ لذلك يعد المحدد الروسي بكافة أبعاده العقبة الكبرى في وجه النفوذ التركي في آسيا الوسطى، فروسيا لا تزال تتمتع بقوة هائلة رغم انهيار الاتحاد السوفيتي، وبنفوذ كبير في جمهوريات آسيا الوسطى، وعملت على مأسسة هذا النفوذ عبر تأسيس كومنولث يضم معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة، وبهدف تحجيم أي دور إقليمي محتمل لتركيا أو إيران، كما أن هناك سعيًا روسيًّا لتحجيم الحلم التركي بالتحول إلى نقطة عبور للطاقة نحو أوروبا عبر إعاقة مدِّ خطوط الطاقة عبر الأراضي التركية ومحاولة إيجاد مسارات بديلة لها خارج الأراضي التركية؛ لأن مرور هذه الخطوط عبر الأراضي التركية يعزِّز من مكانتها الجيوسياسية على حساب المكانة الروسية، كما أن روسيا تقف إلى جانب أرمينيا في مواجهة التحالف التركي-الأذربيجاني في الصراع القوقازي.

ب- التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى

يسعى كل من إيران وتركيا إلى مدِّ نفوذهما إلى هذه الجمهوريات عبر صلات لغوية وتاريخية ومذهبية، كما أن إيران تسعى للعب دور إقليمي محوري ضمن البيئة الإقليمية ذاتها التي تنتمي إليها تركيا، وترغب إيران في التعاون مع جمهوريات آسيا

الوسطى في المجالات العسكرية، كما تسعى إلى إنشاء سوق مشتركة معها، ويتزامن هذا مع السعي الإيراني للعب دور فاعل ونشط في منطقة بحر قزوين، ومن أبرز الخطوات العملية التي قامت بها إيران لتعزيز دورها في جمهوريات آسيا الوسطى مدُّ خط للسكك الحديدية عام 1996، كما أنشأت منظمة اللغة الفارسية مع طاجيكستان[1].

كما أن هناك صراعًا تاريخيًّا بين الفُرس والتُّرك، وحساسية مذهبية، وكثيرًا من القضايا الخلافية بين تركيا وإيران، كما أن إيران قلقة من الدور التركي نظرًا للقبول النسبي الأميركي/الأوروبي/الإسرائيلي لدور تركي (وظيفي) في هذه المنطقة، وعدم قبولها بدور إيراني مماثل، كما أن تعاظم الدور التركي في آسيا الوسطى قد يولِّد نزعة انفصالية عند الإيرانيين من أصول أذربيجانية للمطالبة بالانفصال عن إيران، وتُقدَّر نسبة الإيرانيين من أصول أذربيجانية بحوالي 15% من سكان إيران، ويزيد عددهم على 10 ملايين[2].

وبالرغم من وجود الأبعاد الصراعية للتنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى، إلا أن هناك مصالح مشتركة تحتم على الجانبين التحوُّل إلى التعاون في مختلف الجوانب، وهو الأمر الذي بدأ يحدث فعلاً في ظل تبني تركيا لسياسة تصفير المشكلات، والابتعاد عن العمل على إضعاف الآخرين في ظل حكومة العدالة والتنمية.

ج. القيود الغربية

تقوم النظرة الغربية -ممثَّلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل- إلى الدور التركي على أنه دور وظيفي يكمن في مواجهة الدور الإيراني، وكذلك الدور الروسي حفاظًا على المصالح الحيوية لهذه القوى الغربية، لكن لا توجد أية رغبة لدى الغرب بأن تلعب تركيا دورًا إقليميًّا محوريًّا مؤثرًا، وتعد ذلك خطرًا على مصالحها الحيوية؛ لأن لعب تركيا لمثل هذا الدور سيقود في نهاية المطاف إلى تخلي

---

(1) Hunter, Shireen,"Iran's Pragmatic Regional Polic", **International Affairs**, (Vol 56, Issue 2, 2003), p. 8-10.

(2) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، ص 99.

تركيا تدريجيًّا عن ارتباطها بالغرب، ورسم سياساتها الاستراتيجية على التوجه نحو العُمق الحضاري الإسلامي وممارسة دور قيادي فيه، وهذا يعني اختلال كافة موازين القوة، وانهيار خريطة توزيع المصالح الدولية والإقليمية[1].

ثانيًا: الإقليم العربي:

يشتمل الإقليم العربي على جميع الدول العربية مع أن هناك تفاوتًا في الأهمية لتلك الدول بالنسبة لتركيا، فقد تناولنا العلاقات السورية-التركية والعلاقات العراقية-التركية في المبحث الأول عند الحديث عن تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع بيئتها المحاذية، لكن لابد من الإشارة إلى التفاعلات التركية مع دول الخليج العربي وكذلك الرؤية المصرية للدور التركي، والرؤية التركية للدور المصري في المحيط الإقليمي نظرًا لأهمية هذا الجانب، خاصة في ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة التركية خلال الأعوام العشرة الماضية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي جعلت العلاقات العربية-التركية تدخل في حالة من التطور المطَّرد؛ فعلى الصعيد الداخلي شكَّل صعود حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم على إثر الانتخابات التي جرت أواخر العام 2002 رافعة قوية لتطوير العلاقات العربية-التركية ضمن سياسة تبنَّاها الحزب للنهوض بالعلاقات الخارجية التركية، أبرزها سياسة تصفير المشكلات، خاصة مع دول الجوار، وانعكس ذلك على مجمل العلاقات التركية الخارجية، ومن ضمنها العلاقات العربية-التركية[2].

وعلى الصعيد الخارجي شكَّل تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي دافعًا آخر لتطوير علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي شرق الأوسطي، كما أن تصعيد تركيا للهجتها في وجه التصرفات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وموقفها الرافض لحصار غزة وإرسال أسطول الحرية لكسر هذا الحصار، عزَّز المكانة التركية

---

(1) دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، ص 105.

(2) آراس، بولنت، الحمد، جواد، أبو الحسن، خالد، سميرة، صبري، وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012)، ط 1، ص 38.

في الشارع العربـــي؛ فقد أشار استطلاع للرأي العام العربـــي حول طبيعة نظـــرة العرب إلى تركيا، أجرته مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية ما بين 19 أكتوبر/تشرين الأول و15 ديسمبر/كانون الأول من العـــام 2011 في الـــبلاد العربية، إلى أن 78% من العينة التي شملها الاستطلاع ينظـــرون إلى تركيـــا نظـــرة إيجابية، كما أن 75% يرون أن تركيا يجب أن تلعب دور الوســـيط في الصـــراع العربي-الإسرائيلي، في حين يرى 70% أن دور تركيا أصبح أكثر فاعلية في المنطقة أكثر من السنوات القليلة الماضية(1).

وعند مقارنة طبيعة العلاقات التركية-العربية بعلاقات تركيا بـــدول آســـيا الوسطى، نرى أن العلاقات التركية-العربية ذات طبيعة ثنائية ما عدا دول مجلـــس التعاون الخليجي، التي وقَّعت مجتمعة على مذكرة تفاهم مع تركيـــا تمهيـــدًا لبـــدء علاقات تعاون استراتيجية في مختلف المجالات، في حين أن العلاقات التركيـــة مـــع دول آسيا الوسطى تميل للجماعية والمؤسساتية.

أ- دوافع تركيا لتطوير علاقاتها بدول الخليج العربية

تتمثل الدوافع التركية لتطوير علاقاتها بدول الخليج العربية بما يلي(2):

- حاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية؛ حيـــث تستورد ما يزيد على 90% منها من الخارج، وتستحوذ منطقة الخلـــيج العربـــي على نحو 60% من احتياطي الـــنفط العـــالمي، و23% مـــن الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كما تستحوذ دول الخليج على ما يزيد على 23% من حجم الإنتاج العالمي اليومي من النفط، ونحـــو 8% من الإنتاج اليومي العالمي من الغاز.
- الرغبة في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا، وكذلك تمكـــين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربية.

---

(1) علام، مصطفى، "التقارب التركـــي-الخليجـــي: الـــدوافع والمحفـــزات"، **الأهـــرام**، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010، (تاريخ الدخول: 20 إبريل/نيسان 2012):
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362588

(2) "المرجع السابق".

- إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية، خاصة منتجات صفائح الزجاج والإسمنت ومواد البناء، والملابس الجاهزة.
- الرغبة التركية في لعب دور أمني في الخليج؛ إذ ترى تركيا أن الآلية المثلى لتحقيق الأمن في منطقة الخليج تكمن في بناء توازن إقليمي بمساعدة القوى الكبرى.

وقد انضمت دول الخليج العربي إلى مبادرة إسطنبول التي طرحها حلف الناتو عام 2004، وتتضمن هذه المبادرة تصور الحلف وتركيا لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وجوهر هذه المبادرة يتمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين الحلف والدول الخليجية الست لتحقيق جملة من الأهداف المعلنة، أبرزها: مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد وقَّعت أربع دول خليجية على الانضمام للمبادرة، إلا أن السعودية وعُمان لم تنضم بعد، رغم إقرارهما بوجود جوانب إيجابية فيها، كما أن المبادرة تتضمن في مراحلها اللاحقة دعوة كافة دول الشرق الأوسط التي ترغب بالتعاون مع الحلف في هذا المجال[1].

ب- أسباب الانفتاح الخليجي على تركيا

هنالك جملة من الأسباب جعلت دول الخليج العربي أكثر قبولاً لدور تركي متنامٍ على الساحة الإقليمية، من أبرزها[2]:

- حالة الفراغ التي خلَّفها احتلال العراق عام 2003، وسقوط نظامه السياسي؛ مما أحدث اختلالاً في التوازنات الإقليمية يصبُّ لصالح النفوذ الإيراني؛ مما جعل دول الخليج تعزِّز علاقتها بتركيا لتحجيم الصعود الإيراني وإحداث توازن معه.

---

(1) منظمة حلف شمال الأطلسي، "الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير"، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 16 مارس/آذار 2012):
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm

(2) الحاروني، علي، **العلاقات الخليجية-التركية بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل**، (مركز الإمارات للدراسات والإعلام، أبو ظبي، 2009)، ص 130.

- حالة النمو الاقتصادي التي شهدها تركيا منذ العام 2002؛ مما جعل البيئة الاستثمارية في تركيا جاذبة للمستثمرين الخليجيين.
- الحاجة الخليجية لتأمين حاجاتها الغذائية من المنتجات التركية ذات الفائض الإنتاجي الكبير.

ويعد العام 2008 نقطة تحوُّل بارزة في العلاقات التركية–الخليجية نتيجة توقيع الجانبين مذكرة تفاهم للشراكة الاستراتيجية على هامش اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته 108 الذي عُقد بمدينة جدة السعودية[1]؛ فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من 1,5 مليار دولار عام 2002 إلى 12,5 مليارًا عام 2011، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار نهاية العام 2012[2].

ج– انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات التركية–العربية

شهدت العلاقات العربية–التركية تطورًا ملموسًا على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية منذ العام 2002 نتيجة تبني حكومة حزب العدالة والتنمية لآليات جديدة في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ورغم أن العلاقات التركية–العربية هي علاقات ثنائية بينها وبين كل دولة على حِدَة، إلا أننا نستطيع تلمُّس تأثير السياسة التركية الجديدة على العلاقات العربية–التركية على النحو التالي[3]:

---

(1) "توقيع مذكرة تفاهم تمهد لعلاقات استراتيجية خليجية–تركية"، **الجزيرة نت**، 3 سبتمبر/أيلول 2008، (تاريخ الدخول: 20 إبريل/نيسان 2012):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CF9DE477-ED2F-4C6F-A7CA-F7FBA184CDE.2htm

(2) اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، "منتدى الأعمال الخليجي–التركي الأول 5–7 فبراير/شباط 2012"، **بوابة الخليج الاقتصادية**، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
file:///C:/Documents%20and%20Settings/Niceeee/My%20Documents/Downloads

(3) إيشلر، أمر الله، "مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات العربية–التركية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، 5 يناير/كانون الثاني 2011)، (تاريخ الدخول: 21 إبريل/شباط 2012):
http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html

1. على الصعيد السياسي

تزايدت الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين العرب والأتراك علـــى مختلــف المستويات القيادية، وحصلت تركيا على صفة عضو مراقب في جامعة الدول العربيـــة، كما أن الدول العربية دعمت ترشيح التركي أكمل الدين إحسان أوغلو لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (التعاون الإسلامي حاليًا)، كما أسهمت تركيا في حـــلِّ بعض الخلافات العربية الداخلية في كلٍّ من لبنان وفلسطين والعــراق، ولعبـــت دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل عام 2008، وتم توقيع العديـــد من مذكرات التفاهم والبروتوكولات والاتفاقيات بين تركيا والبلاد العربية، وتم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا، كما أُلغيت تأشيرات الدخول بين تركيا وكلٍّ من العراق وسوريا وليبيا والأردن ولبنان.

2. على الصعيد الاقتصادي

تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكلٍّ من مصر، والأردن، والمغـــرب، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، وتونس، كما تم توقيـــع اتفاقيـــة منـــع الازدواج الضريبـــي بين تركيا وكلٍّ من الأردن، والسعودية، وتونس، والإمارات العربيـــة المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسوريا، والمغرب، ولبنان، والبحـــرين، وقطر، وكذلك تم توقيع اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كلٍّ من تركيـــا، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسوريا، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعُمان، والسعودية، والسودان، واليمن، والإمارات العربية المتحـــدة. وفي عام 2005 تم تأسيس المنتدى الاقتصادي التركي-العربـــي، والـــذي ينعقـــد سنويًّا لتطوير التعاون الاقتصادي العربي-التركي، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربية من 6,6 مليارات دولار عام 2002 إلى 33 مليـــار دولار نهاية العام 2011، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 100 مليار دولار بحلول لعام 2016[1].

(1) أرغون، نهاد، "كلمة في افتتاح المؤتمر العربي-التركي للتعاون الصناعي في إســـطنبول"، **صحيفة الجمهورية التركية**، 6 ديسمبر/كانون الأول 2011، (تـــاريخ الـــدخول: 19 يونيو/حزيران 2012):

http://en.cumhuriyet.com/?hn=298430

3. على الصعيد الثقافي

ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية، وذلك بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية وإقامة المعارض، وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية، كما انطلقت في العام 2010 قناة "التركية" التي تبث برامجها بالعربية، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد لدى المؤسسات الأكاديمية التركية الرسمية والشعبية باللغة العربية وتعليمها.

د- التفاعل التركي مع الإقليم العربي

يمكن مناقشة طبيعة التفاعلات التركية مع الإقليم العربي بصورة أكثر تفصيلاً من خلال بيان علاقته بالقضايا المهمة بالنسبة للعرب على النحو الآتي:

- القضية الفلسطينية

محددات الموقف التركي من القضية الفلسطينية[1]:

1. السعي التركي المستمر للاندماج ضمن المنظومة الغربية على كافة الصعد، وبما أن إسرائيل تمثِّل رأس الحربة لهذه المنظومة في المنطقة، رأت تركيا أن تمتين علاقاها مع إسرائيل منطلق لتعزيز ترابطها مع الغرب؛ لذلك سارعت بالاعتراف بها عام 1949، وتوقيع اتفاقية أمنية معها عام 1951 وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة عام 1952، ومن ثَمَّ انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام ذاته.
2. المحدِّد الأمني: فعندما تساند إسرائيل المواقف التركية تأخذ العلاقة بُعدًا تعاونيًّا ودِّيًا؛ فقد وقَّعت تركيا عام 1951 اتفاقًا أمنيًّا مع إسرائيل مقابل الحصول على معلومات استخباراتية حول الأنشطة اليونانية في البحر المتوسط، وعن المنظمات الانفصالية الأرمنية والكردية، وعندما يكون الموقف الإسرائيلي مضادًّا للأمن القومي التركي، تأخذ العلاقات بُعدًا

---

(1) الباسل، رجب، "دور تركيا في القضية الفلسطينية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2010"، ورقة قُدِّمت إلى **المؤتمر العربي-التركي للعلوم الاجتماعية**، (أنقرة، 10-12 ديسمبر/كانون الأول، 2010)، ص 15.

تنافريًّا تباعديًّا؛ فقد تسبَّب موقف إسرائيل المساند لليونان في القضية القبرصية في توتير العلاقة بين الطرفين؛ مما حدا بتركيا لرفض العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية عام 1967، ومطالبتها إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل الحرب، ودعتها إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي-الصهيوني، كما رفضت قرار إسرائيل بضم القدس عام 1967، إلا أنها لم تقبل بقرار منظمة المؤتمر الإسلامي القاضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل على إثر إحراق أحد المتطرفين اليهود للمسجد الأقصى عام 1969.

3. القوة السياسية الحاكمة: فإذا كان الحزب أو الائتلاف الحاكم ينتمي إلى التيارات العلمانية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية تكون العلاقات التركية-الإسرائيلية، غالبًا، أكثر قوة ومتانة منها في حالة وجود حزب أو ائتلاف حاكم قريب من التيار الإسلامي، ومع ذلك فإن جميع القوى والتيارات السياسية تحاول الموازنة بين ما هو قومي وما هو ديني وما هو علماني نظرًا للحضور المؤثِّر لجميع هذه القوى في الشارع التركي، فمهما كانت طبيعة الجهة الحاكمة فإنها لا تستطيع قطع العلاقات مع إسرائيل نظرًا لاعتبارات كثيرة داخلية وخارجية، كما لا يمكن لأية قوة سياسية تجاهل الحقوق الفلسطينية والعربية لاعتبارات مماثلة.

4. طبيعة الظروف الإقليمية والدولية: فقد شهد الدور التركي تحولاً ملموسًا في المرحلة التي تلت الحرب الباردة نظرًا لاختلاف الظروف السياسية الدولية، وما ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي والقوى المرتبطة به، وتحول النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية المهيمِنة، ثم تراجع دور القُطب العالمي الواحد نظرًا لانخراطه في حروب مكلِّفة، وعلى عكس المتوقع، فقد تزايدت الأهمية الاستراتيجية لتركيا، فبعد زوال الخطر السوفيتي ظلت تركيا تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة خاصة في المشاريع التي طرحها الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، ومن أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004، والذي

أراد بوش من خلاله طرح تركيا كنموذج ديمقراطي إسلامي معتدل في مواجهة إيران والقوى المرتبطة بها.

وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية، فقد مَرَّ الموقف التركي بمرحلتين: الأولى تمتد من عام 2002 إلى العام 2008، والثانية من عام 2008 حتى الوقت الراهن، ففي المرحلة الأولى بقيت تركيا متمسكة بموقفها المنطلق من الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكذلك الاستمرار في رفض ضم إسرائيل للقدس الشرقية، كما تصاعد الرفض التركي للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وفي أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 تمت دعوة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لزيارة تركيا، والتقى هناك بالمسؤولين الأتراك، وقد علّق الرئيس التركي عبد الله غول على هذه الزيارة بأنها تأتي في إطار الرغبة التركية في لعب دور بارز في الشرق الأوسط[1].

وفي المرحلة الثانية ازداد الموقف التركي حدَّةً نتيجة وقوع عدد من الأحداث البارزة، وهي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة نهاية العام 2008 ومطلع العام 2009، والتي وصفها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنها عدوان سافر، ثم هناك المساجلة التي جرت بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في جلسة خُصِّصت لمناقشة تبعات الحرب على غزة في منتدى دافوس الاقتصادي نهاية يناير/كانون الثاني 2009، عندما قال أردوغان مخاطبًا بيريس: "أشعر بالأسف أن يصفِّق الناس لما تقوله؛ لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قُتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضًا على عدم إعطائه وقتًا كافيًا ومساويًا لبيريس. أمَّا الحدث الثالث فهو الهجوم الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية المتجهة لكسر الحصار على قطاع غزة، والذي أسفر عن مقتل تسعة متضامنين أتراك كانوا على متن السفينة مرمرة، وقد تحدث أردوغان عن هذا الهجوم أمام البرلمان التركي، ووصفه بأنه إرهاب دولة، وأكد في ذات السياق أن تركيا لن تدير ظهرها لغزة أو للشعب الفلسطيني، ولم تكتف الحكومة التركية

---

(1) صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 39.

بالتصريحات، بل قامت باتخاذ عدد من الإجراءات العقابية ضد إسرائيل، منها[1]:

- استدعاء السفير التركي لدى إسرائيل.
- إلغاء المناورات العسكرية المشتركة.
- عقد جلسة طارئة لمجلس حلف شمال الأطلسي.
- الطلب من مجلس الأمن الدولي عقد جلسة طارئة لبحث الهجوم.
- إعادة المنتخب الوطني التركي من إسرائيل، وإلغاء كافة المباريات التي كان من المقرر إجراؤها هناك.
- مقاطعة تركيا لمؤتمر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي دعت إليه إسرائيل، وبررت تركيا هذه المقاطعة بأنها جاءت للاحتجاج على عقد هذا المؤتمر في مدينة القدس.

ولا تزال العلاقات التركية-الإسرائيلية متوترة حتى هذه اللحظة على خلفية العدوان على أسطول الحرية، وقد أشرنا عند الحديث عن العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل من 2 مليار دولار عام 2010 إلى حوالي 4 مليارات دولار مطلع العام 2012، كما أشرنا إلى تجميد شبه كامل للاتفاقيات الأمنية والعسكرية.

- احتلال العراق والمسألة الكردية

سبقت الإشارة إلى أن العلاقات التركية-العراقية كانت مميزة طيلة الحرب العراقية-الإيرانية، وظلَّ هذا الوضع إلى أن وقعت أزمة الخليج الأولى الناجمة عن دخول القوات العراقية للكويت عام 1990، فقد تدهورت العلاقات العراقية-التركية بشكل كبير نتيجة انضمام تركيا إلى التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية، فأيدت تركيا العقوبات الاقتصادية، وسمحت باستخدام أراضيها للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق، وقد لحقت بتركيا خسائر اقتصادية كبيرة جرَّاء موقفها المؤيد للعقوبات، ولم تتلقَّ تركيا أي تعويضات من جانب الولايات المتحدة كما كان مفترضًا مما أحدث خلافًا بين الجانبين في العام 2003 حين طلبت

(1) صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 50.

الولايات المتحدة من تركيا السماح باستخدام أراضيها مجـــددًا للقيـــام بأعمـــال عسكرية ضد العراق، إلا أن القلق من قيام دولة كُردية شمال العراق جعل كلًّا من الحكومة والجيش غير متحمسين للطلب الأميركي، ودخلت الحكومة التركيـــة في مناقشات مع الإدارة الأميركية حول المقابل الذي سيعود على تركيا إذا سمحـــت باستخدام أراضيها، لكن يبدو أن العروض الأميركية لم تكن مغرية بالنسبة للأتراك؛ مما جعل الحكومة التركية تحيل الأمر إلى البرلمان التركي بعد أن أجَّلت ذلك عـــدة مرات، فجاء قرار البرلمان التركي في 1 مارس/آذار 2003 بعـــدم الموافقـــة علـــى استخدام الأراضي التركية لضرب العراق.

ويُعد هذا الموقف مؤشرًا على استقلالية القرار التركي، وانطلاقه من المصـــالح الوطنية التركية، ولم تكتفِ تركيا بهذا القرار، بل سعت الحكومة التركية للحيلولة دون وقوع الحرب عبر الدعوة إلى سلسلة من اللقاءات للدول الإقليميـــة المحيطـــة بالعراق، وهي: إيران والسعودية وسوريا والأردن بالإضافة إلى مصر، وتمخَّض عن هذه اللقاءات ما عُرف باسم إعلان إسطنبول لوقف الحرب، وبالرغم مـــن عـــدم نجاح المسعى التركي لوقف الحرب، إلا أن هذا الموقف أبرز المسعى التركي للعـــب دور الدولة المركز في محيطها الإقليمي، وقد ترتَّب على الموقف التركي من غـــزو العراق تراجع في العلاقات التركية–الأميركية تكرَّس خلال المرحلـــة الأولى مـــن احتلال العراق، ونتيجة لغياب الدور العربـــي بشكل شبه تام عن الساحة العراقية خلال الاحتلال، تعزَّز النفوذ الإيراني في العراق على حساب العـــرب والأتـــراك. وكما كانت تتحسب تركيا، وجد حزب العمال الكردستاني فرصة للانطلاق من شمال العراق للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي التركيـــة، ونتيجـــة لـــذلك شعرت تركيا بضرورة العودة مجدَّدًا إلى الساحة العراقية لتأمين مصـــالحها الحيويـــة المتمثلة في حماية حدودها الجنوبية والطاقة وحماية الأقلية التركمانيـــة في العـــراق، ومواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد.

وأمام هذه المعطيات كان على الحكومة التركية أن تتبنَّى سياسة جديدة تجـــاه العراق فأرسلت مدربين وخبراء عسكريين للمشاركة في تأهيل الجيش والشـــرطة العراقيين عام 2006، وهو ما أعاد بعض الدفء للعلاقات التركية–الأميركية، كما

تواصلت الحكومة التركية مع كافة المكونات العراقية السياسية والطائفية، وعملت على احتواء الأكراد واستيعابهم، لاسيما عبر اســتثمار مليــارات الــدولارات في كردستان العراق متخطية بذلك القضايا الأمنية والعسكرية مما جعل الإقليم يعتمــد على تركيا في تنميته الاقتصادية، وتعد تركيا بالإضافة إلى ذلك معــبر كردســتان العراق إلى دول العالم خاصة في ظل تردي الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها العراق[1].

– سوريا

سبق لنا الحديث عن العلاقات التركية–السورية في معرض حديثنا عن تفاعل تركيا مع البيئة المجاورة، وقد خلصنا إلى أن هذه العلاقات امتــازت بالاضــطراب والتوتر نتيجة تراكم عدد من القضايا الخلافية أهمها المياه والحدود والمسألة الكرديــة إلا أن الظروف المستجدة على الساحتين الدولية والإقليمية دفعــت البلــدين إلى تطوير علاقاتهما.

وكانت الأحداث التي تشهدها سوريا منذ مطلع العام 2011 نقطــة تحــول جديدة في مسار العلاقات بين الجانبين؛ فالحكومة التركية كانت تريــد توظيــف علاقاتها بالنظام السوري من أجل إحداث تغير في بنية النظام يســتوعب المطالــب الشعبية والقوى المعارضة ويحفظ ماء وجه النظام، في حين كان النظــام الســوري يأمل في وقوف الأتراك إلى جانبه بصورة مطلقة والتغاضي عن الخيار الأمني الــذي انتهجه في مواجهة الاحتجاجات الشعبية تحت ضغط المصالح الاقتصادية حســب تقدير النظام السوري؛ الأمر الذي أوصل العلاقات بين الجانبين إلى حدِّ القطيعــة؛ فالنظام السوري لم يصغِ للنصائح التركية مما أحدث تحوُّلاً في الموقف التركي تجسد في استنكار التعامل الأمني مع الاحتجاجات، ومطالبة الرئيس السوري بالتنحي بعد أن فقد الساسة الأتراك الأمل في حلٍّ سياسي للأزمة السورية. واستضافت تركيــا عددًا من فصائل المعارضة السورية، ومؤتمر أصدقاء سوريا عام 2012، مما اســتثار

---

(1) شيحة، عماد، "تركيا والشرق الأوسط: دور إقليمي متجدد"، **قضــايا اســتراتيجية**، (المركز العربــي للدراسات الاستراتيجية، العدد 72، مارس/آذار 2010)، ص 60–65.

حنق النظام السوري، ودفعه إلى طرد السفير التركي من دمشق على إثر العقوبات التي فرضتها تركيا ضد النظام، وازدادت العلاقات السورية التركية توترًا في أعقاب إسقاط الجيش السوري النظامي لطائرة تركية مقاتلة قرب الحدود الدولية بين البلدين[1].

– مصر

منذ عام 2002، بدأت العلاقات المصرية–التركية تشهد نقلة جديدة وغير مسبوقة منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923، وارتبط ذلك بالمنطلقات الجديدة للسياسة الخارجية التي تبنَّاها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ ذلك الحين، وكان توقيع اتفاقية تحرير التجارة عام 2005 نقطة تحوُّل تاريخية في علاقات البلدين، والتي تعزَّزت بشكل أكبر على إثر زيارة الرئيس حسني مبارك لأنقرة عام 2007، واتفاقه مع المسؤولين الأتراك على الشروع في حوار استراتيجي، يركز على الجوانب الأمنية والاقتصادية، ولم تدخل مصر سابقًا في أي حوار استراتيجي إلا مع الولايات المتحدة[2].

ووفقًا لتقارير وزارة الصناعة المصرية فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 3 مليارات دولار في عام 2010، مقابل 2,3 مليار دولار في عام 2008، بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2011 بنحو 16% خلال نفس الفترة من عام 2010، كذلك زادت قيمة الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة 53% خلال نفس الفترة. وقد بلغ حجم الاستثمارات

---

(1) باكير، علي حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (29 يونيو/حزيران 2011)، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/آب 2012):
http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413

(2) Glogowska, Justyna, "Future Perspectives of Turkey-Egypt Relation", **Wise Men Center for strategic studies**, (Visited on 30 April 2012):
http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=430:future-perspectives-of-turkey-egypt-relations&catid=77:ortadogu-analizler&Itemid=147

التركية في مصر 1.5 مليار دولار[1].

وفيما يتعلق بالموقف المصري من تعاظم الدور التركي في المنطقة، فإن مصر لم تعد تنظر له بحساسية كما كانت الحال في السابق، وتغيرت نظرة مصر إلى الدور التركي باعتباره منافسًا لها، وأصبحت إمكانية الحوار بينهما متاحة حول مختلف القضايا وأنه بالإمكان لعب دور تكاملي بين البلدين، خاصة في ظل تنامي الدور الإيراني عقب الاحتلال الأميركي للعراق، وسقوط نظامه السياسي، بالإضافة إلى قبول الغرب والأميركان وحتى إسرائيل بدور تركي مرسوم ومحدد في المنطقة لمواجهة النفوذ الإيراني[2].

- الثورات العربية

جاءت الثورات العربية مطلع العام 2011 لتحمل في طياها جملة من التحديات والفرص أمام الساسة الأتراك، ومن أبرز الفرص التي استفادت منها تركيا[3]:

- زيادة المكانة الإقليمية لتركيا عبر التصريحات والمواقف التركية التي حظيت بقبول في الشارع العربي، وعدم ممانعة من القوى الدولية المؤثِّرة خاصة الغربية التي تقبل بدور تركي محدد للحيلولة دون استثمار إيران لهذه الثورات لزيادة نفوذها.

---

(1) الصاوي، عبد الحافظ، "مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية-التركية"، **الجزيرة نت**، 28 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

(2) اللباد، مصطفى، "تركيا والدول العربية: شروط التعاون المثمر في تجربة الإسلاميين في تركيا"، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية**، يناير/كانون الثاني 2011، ص 27.

(3) السرجاني، خالد، "تركيا والثورات العربية"، **البيان الإماراتية**، 30 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 2 يونيو/حزيران 2012):
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-30-1.1479819

- محاولة إبراز تركيا لذاتها كنموذج ديمقراطي يُحتذَى في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

أمَّا التحديات التي فرضتها هذه الثورات على تركيا فتمثل أبرزها في:

- خطر امتداد التأثيرات الطائفية والعِرقية للثورات العربية إلى تركيا ذات التركيبة السكانية المتعددة، والممتدة إقليميًّا، خاصة من سوريا المجاورة.
- تأثُّر بعض المصالح الاقتصادية التركية جرَّاء الأحداث في سوريا.
- تحدي قيام تحالف شيعي إيراني-سوري-عراقي، يقلِّل من النفوذ التركي في المنطقة.
- تحدي عودة دور ريادي إقليمي لمصر في مرحلة ما بعد الثورة على حساب الدور التركي.
- تضارب المصالح التركية مع مصالح بعض القوى الدولية الكبرى في المنطقة خاصة، روسيا والصين.

ثالثًا: الدول الكبرى في البيئة الإقليمية لتركيا

أ- روسيا

أصبحت روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ذات خطر أقل على أمن تركيا ومصالحها الحيوية، ولم تعد الدولتان متجاورتين بصورة مباشرة بعد أن أصبحت الجمهوريات السوفيتية السابقة دولاً مستقلةً، ورغم وجود قضايا خلافية بين الجانبين، وخصوصًا فيما يتعلق بالصراع في القوقاز وآسيا الوسطى، فإن علاقتهما الثنائية أخذت في الصعود منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وحتى الوقت الراهن، واتسعت الشراكة التجارية بينهما لتصبح روسيا في العام 2008 أحد أهم خمسة شركاء تجاريين لتركيا. وقد انعكس صعود العلاقات بين الجانبين في تصريحات المسؤولين بالبلدين وعبر التبادل الحثيث للزيارات الرسمية بينهما، فقد ذكر صالح كابوسوز، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الدولية التركية، أثناء التحضير لزيارة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، إلى روسيا، في شهر مارس/آذار من العام 2011، أن الجانبين التركي والروسي قد حقَّقا مستوى متقدمًا

من الثقة السياسية على نحو غير مسبوق في تاريخ العلاقات بينهما[1].

وبلغ حجم التبادل التجاري الروسي-التركي حوالي 34 مليـــار دولار عـــام 2008، ثم ارتفع إلى 40 مليار دولار عام 2011، ويسعى الجانبان إلى رفع هذا الرقم إلى 100 مليار دولار بحلول العام 2016، وقد قام رئيس الوزراء الروسي، فلاديمـــير بوتين، بزيارة إلى أنقرة في العام 2009 تم خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، كما قام الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بزيارة مماثلة إلى تركيا عام 2010 وتم الاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول بينهما، والتوقيع على اتفاقيـــة لإنشاء محطة لتوليد الطاقة النووية تُقدَّر قيمتها بنحو 20 مليار دولار، وهي الأولى من نوعها في تركيا[2]، وبتحليل مسار العلاقات التركية-الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يُلاحَظ أنها تحتوي على جوانب صراعية فيمـــا يتعلـــق بالقضـــايا الخلافية التي أشرنا إليها، كما أنها تحتوي على جوانب تعاونية، خاصة في القضـــايا الاقتصادية، فخلافًا للعلاقات الجيوسياسية التي تأخذ طابعًا تنافسيًا عـــبر مســـارها التاريخي، فإن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا تعد أداة مهمة مـــن أدوات السياسة الروسية تجاه تركيا في تلطيف العلاقات السياسية بـــين البلـــدين نظـــرًا لانطوائها على طبيعة تعاونية[3].

وتنطلق تركيا في سياستها الاقتصادية مع روسيا بصورة أساسية من رغبتها في توظيف موقعها الجغرافي بين آسيا وأوروبا لتجعل من ذاتها مَعبرًا للطاقة من روسيا والقوقاز وحوض بحر قزوين والدول العربية نحو أوروبا، كما أن العلاقات التركية-الروسية تتضارب أحيانًا مع المصالح الأوروبية، كما تتضارب العلاقات التركيـــة-

---

(1) Markedonov,Sergy, Ulchenko, Natalya, “Turkey and Russia: An Evolving Relationship”, **Carnegie Endowment for International Peace**, 19 August 2011, (Visited on 3 May 2012):
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship

(2) Ibid.
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship

(3) Turkish Russian Relations, “A Rapprochement with Global Importance”, **New York Turkish Club**, Turkish Classes in NY, 10 March 2011, (Visited on 4 May 2012):
www.nycturkishclub.com/blog/&usg=ALkJrhidWCbtnLSx9Qh2_Fs0HSRhmlG9Lg

الأوروبية هي الأخرى مع المصالح الروسية؛ مما يعطي تركيا فرصًا للمناورة في علاقاتها مع كلٍّ من روسيا وأوروبا، مستغلة التناقضات بينها، ومنذ تسلُّم حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، عام 2002، أصبحت السياسة الخارجية لتركيا أكثر استقلالية وأكثر توازنًا من ذي قبل؛ فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم تمنع تركيا من التفاعل إيجابًا مع الجزء الشرقي من العالم، وكان لهذه السياسة أثر ملموس في تحسن العلاقات مع روسيا[1].

ب- الصين

تُعد الصين منذ فجر التاريخ نقطة جذب استراتيجي للترك، كما أن تركيا الحالية ومناطق آسيا الوسطى تعد أيضًا نقطة جذب استراتيجي للصين، وكثيرًا ما خضعت الصين أو أجزاء منها لحكم القبائل التركية وكثيرًا ما خضع الترك لحكم أباطرة الصين، ويقول المؤرخون: إن سور الصين بُني في المقام الأول للوقوف في وجه زحف القبائل التركية القادمة من الشمال الغربي[2]، ولعل هذا الأمر لم يغب عن عقلية صانع القرار السياسي في كلا البلدين، ومن هنا يمكن تفسير الشعار الذي رُفع أثناء حكم الرئيس تورغوت أوزال "من الأدرياتيكي إلى سور الصين". وقد مرَّت العلاقات التركية–الصينية منذ العام 1912 وحتى الوقت الحالي بمراحل مختلفة من التقدم والتراجع، غير أن التطورات الأبرز في هذه العلاقات جاءت في الفترة 1996–2009، وفي هذه المرحلة جرى كثير من الأحداث والمستجدات التي تصب في مصلحة الصين، ومن أهمها[3]:

1. صعود الاقتصاد الصيني بقوة؛ مما منحها تأثيرًا عالميًّا أسهم في غضِّ طرف القوى الدولية المؤثرة عن الممارسات الصينية تجاه الإيغور.

---

(1) Gurtuna, Anil, “Turkish-Russian Relation in The post of Soviet ERA from confliction to Cooperation”, (Unpublished Master Thesis, Middle East Technical University, Ankara, 2006), p. 76.

(2) بروديل، فرناند، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999)، ط 1، ص 239.

(3) باكير، علي حسين، "تركيا والصين أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي"، **مجلة مدارات استراتيجية**، (العددان 7–8 يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2011)، ص 192–196.

2. تمكن الصين بعد أحداث سبتمبر/أيلول عام 2001 من تسويق ممارستها ضد الأقلية الإيغورية بأنها تأتي في سياق الحملة العالمية على الإرهاب، واتهمت الجماعات الإسلامية الإيغورية بالتسلل إلى أفغانستان لتلقي تدريبات على يد طالبان، ثم العودة لتنفيذ عمليات ضدها.
3. ميل الميزان التجاري بين تركيا والصين لصالح الصين؛ مما دفع تركيا إلى إخراج كثير من المؤسسات الشعبية الداعمة للإيغور من أراضيها إلى دول أخرى بسبب حاجتها لاستقطاب الاستثمارات الصينية إليها، وتقليص الفرق في الميزان التجاري. وقد تأثَّرت العلاقات التركية–الصينية مجددًا عام 2009 نتيجة الاضطرابات التي حدثت في "شينجيانغ" (تركستان الشرقية)، وأدَّت إلى مقتل قرابة 600 من الإيغور، وسقوط آلاف الجرحى منهم؛ مما دفع الحكومة التركية إلى انتقاد الصين، ووصف ما فعلته السلطات الصينية في "شينجيانغ" بأنه انتهاك للحقوق الاقتصادية والثقافية للإيغور، وترهيب وقمع وتطهير عِرقي ضدهم، لكن هذا الموقف على ما يبدو جاء لاستيعاب ردَّة الفعل الغاضبة للشعب التركي إزاء هذه الأحداث[1].

وفي مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2010، قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة إلى تركيا لتحسين العلاقات بين البلدين، وقد صدر عن الجانبين بيان مشترك يؤكد على ضرورة بناء علاقات استراتيجية قوية بينهما، وقد سبقت هذه الزيارة مشاركة سلاح الجو الصيني في مناورات عسكرية في تركيا، ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقات تأخذ اتجاهًا تعاونيًّا، ويتجلى هذا الاتجاه عبر التوقيع على العديد من الاتفاقيات الرامية إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 100 مليار دولار عام 2020، وقد وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 17 مليار دولار عام 2011.

---

(1) المدني، عبد الله، "طفرة في العلاقات الصينية–التركية"، **أخبار عالمية عن تركستان الشرقية**، 23 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 5 مايو/أيار 2012):
http://www.turkistanweb.com/?p=2075

ومع أن العلاقات الرسمية بين تركيا والصين تشهد تحسُّنًا مطَّردًا منذ العام 2010 إلا أن نظرة الأتراك إلى الصين لا تنسجم مع هذه التطورات، فقد أظهر مسح للرأي العام التركي، أُجري عام 2008 حول النظرة الشعبية التركية للصين، أن 58% من العينة تنظر نظرة سلبية إلى الصين، مقابل 30% منها تنظر بإيجابية، ومع أن نسبة الذين ينظرون بسلبية نحو الصين تراجعت في العام 2010 إلى 47%، إلا أن نسبة الذين ينظرون بإيجابية نحو الصين تراجعت أيضًا إلى 21% في العام نفسه[1].

وتسعى الصين إلى تحقيق عدد من الأهداف من خلال تطوير علاقاتها مع تركيا، أهمها:

- تحقيق الاستقرار في "شينجيانغ" عبر الاستفادة من الروابط الدينية والعِرقية بين الأتراك والإيغور نظرًا للأهمية الاقتصادية والجيوستراتيجية لهذه المنطقة، فهي تضم ثروات اقتصادية ضخمة بالإضافة إلى كونها مدخل الصين نحو وسط آسيا[2].
- ضمان المصالح الصينية في آسيا الوسطى، فتحسين العلاقات التركية-الصينية يضمن المصالح الصينية هناك، خاصة في حال حدوث ترتيبات معينة بين تركيا وروسيا وإيران، أمَّا توتر هذه العلاقات فقد يُقصي الصين من تلك التفاهمات المحتملة مما ينعكس سلبًا على مصالحها.
- السعي للحصول على التأييد التركي للمواقف الصينية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وفي حال حدوث هذا الأمر فإنه سينعكس بصورة إيجابية على التأثير الإقليمي والدولي لكلا البلدين.

أمَّا تركيا، فتسعى بدورها لتحقيق عدد من الأهداف التي تخصها عبر تطبيع العلاقات مع الصين، من أبرزها[3]:

---

(1) باكير، "تركيا والصين: أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي"، ص 195.

(2) تضم منطقة تركستان الشرقية حوالي 80% من المناجم (الصينية)، وحوالي 40% من احتياطات الصين من الفحم الحجري والغاز الطبيعي، و35% من احتياطي النفط.

(3) باكير، "تركيا والصين: أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي"، ص 195.

- مساعدة الإيغور في تركستان الشرقية وتخفيف معاناتهم عبر تعزيز علاقات الشراكة مع الصين، خاصة في ظل عدم قدرة تركيا على اتخاذ أي موقف تصعيدي في هذا المجال نتيجة وجود حالة مشابهة بين تركيا والأكراد.
- تخفيف الضغوط الصينية التي تعوق قيام تركيا بدور إقليمي فاعل في حال توتر العلاقات بينهما.
- السعي التركي لتعزيز استقلالية القرار الاقتصادي عبر استخدام العملة الوطنية في التعاملات التجارية بينها وبين عدد من الدول المؤثِّرة إقليميًّا ودوليًّا، من بينها الصين وروسيا وإيران، وهذا سيقود بدوره إلى تحقيق الهدف التركي باحتلال موقع ضمن أقوى عشرة اقتصادات في العالم بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية عام 2023.

ج- الهند

كانت الهند محط أنظار القبائل التركية القادمة من الشمال الغربي منذ القدم، وقد خضعت الهند لحكم الأتراك الغزنويين قرابة المئتي عام؛ مما أنتج ثقافة مشتركة تتعلق باللغة والعادات والتقاليد والقيم المشتركة، وكان أول تبادل للبعثات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وشبه القارة الهندية ذات الحكم الإسلامي في ذلك الحين يرجع إلى عام 1481، واتسمت هذه العلاقات بالهدوء والاستقرار حتى القرن السادس عشر، وفي أثناء حرب الاستقلال في تركيا (1919-1923) قام الهنود بمد يد العون للثوار الأتراك عبر تقديم مساعدات مالية للجيش التركي، وإعادة إعمار مدينة أزمير التركية التي تعرضت للدمار جرَّاء هجوم جيوش الحلفاء على تركيا، كما أسَّس الهنود أول بنك تجاري في تركيا[1].

وفي أعقاب استقلال الهند، عام 1947، أُقيمت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين عام 1948، وفي مطلع الخمسينات ظهر التباين في المواقف السياسية بينهما؛ ففي الوقت الذي انضمت فيه تركيا إلى حلف شمال الأطلسي شاركت الهند

---

(1) الرحمن، ذكر، "التعاون التركي-الهندي: آفاق واعدة"، **الاتحاد**، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=62185

في تأسيس مجموعة عدم الانحياز، وفي أثناء الحرب الصينية-الهندية، عام 1962، دعمت تركيا الهند بالأسلحة رغم تحفظات باكستان، إلا أن الموقف التركي من النزاع في كشمير والذي يدعم الموقف الباكستاني انعكس سلبًا على العلاقات الثنائية بين تركيا والهند، كما أن الموقف الهندي الداعم لليونان في الأزمة القبرصية أحدث أثرًا مماثلاً على العلاقات الثنائية، وجعلها رهينة بتطورات الملفين القبرصي والكشميري، ومع وجود هذه التباينات ظلّت الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين مستمرة منذ العام 1951 وحتى الوقت الحاضر، كما أنهما وقّعا العديد من الاتفاقيات والتفاهمات في المجالات المختلفة، خاصة الاقتصادية، ويسعى البلدان لتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة بينهما منذ العام 2008، إلا أن التوقيع على هذه الاتفاقية لم يتم بعد.

وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الهند وتركيا من 2.3 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 5 مليارات دولار عام 2011[1].

أهمية الهند بالنسبة لتركيا[2]

1. بروز الهند كقوة صاعدة في آسيا منذ نهاية الحرب الباردة.
2. حاجة تركيا لعلاقات جيدة مع الهند لتوسيع تواجدها في جنوب شرق آسيا.
3. الاستفادة من الخبرات الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات والطاقة النووية.
4. احتواء الهند على كتلة بشرية هائلة تمثّل سوقًا واعدة للمنتجات التركية.

أهمية تركيا بالنسبة للهند[3]

1. حاجة الهند لعلاقات جيدة مع تركيا لتدعيم علاقاتها بدول آسيا الوسطى والقوقاز لتأمين مصادر الطاقة اللازمة لدعم اقتصادها الصاعد.

---

(1) Kapila, Subhash, “Turkey-India Strategic Partnership: The Indian Imperatives”, **South Asia Analysis Group**, 29 July 2008, (Visited on 5 May 2012): http://www.southasiaanalysis.org/%5Cpapers28%5Cpaper2788

(2) Ibid.

(3) الرحمن، ذكر، "التعاون التركي-الهندي: آفاق واعدة"، **الاتحاد**، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015): http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=62185

2. تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين يقلّل من زخم التأييد التركي لباكستان بخصوص الصراع في كشمير، وقد نجحت الهند وتركيا في تحييد دور الملفين الكشميري والقبرصي في صياغة العلاقات بينهما منذ العام 2002.
3. الاستفادة من الخبرة التركية في توظيف أدوات القوة الناعمة في علاقاتها الإقليمية والدولية.

رابعًا: اتجاهات البيئة الإقليمية

من خلال التحليل السابق لمعطيات البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا يمكن الاستدلال على أنها تشير إلى ما يلي:

- أن البيئتين: المحاذية والإقليمية لتركيا تنطويان على جملة من الفرص التي تؤهلها للعب دور مركزي في هذا الإطار، كما أنها في ذات الوقت تنطوي على جملة من التحديات.
- تستطيع تركيا استغلال تضارب المصالح الدولية في البيئة المجاورة والبيئة الإقليمية كونها تتمتع بعلاقات متشعبة مع جميع هذه الأطراف، إلا أن الثورات العربية خاصة في سوريا أثّرت على الدور التركي نتيجة اشتداد التناقضات الدولية تجاه هذه المسألة.
- تدل المؤشرات على أن العلاقات التركية مع دول الجوار والدول الإقليمية تتطور بصورة سريعة ومطّردة عدا علاقاتها مع إسرائيل وسوريا، بالإضافة إلى فتور علاقاتها مع إيران، وبداية توتر مع العراق على خلفية قضية الهاشمي، وقلق روسي حيال بعض المواقف التركية.
- تعزّزت النظرة الإيجابية لدى الشارع العربي تجاه تركيا نتيجة تطور مواقفها من القضية الفلسطينية، التي أصبحت أكثر توازنًا من ذي قبل، كذلك الموقف التركي المؤيد للثورات الشعبية في البلاد العربية.
- ثقة الدول الكبرى في المحيط الإقليمي لتركيا، خاصة روسيا والصين، أصبحت أكبر نتيجة استقلالية القرار السياسي الخارجي التركي منذ العام 2003.

- أن أي تراجع في النفوذ الأميركي في المنطقة نتيجة الأزمات المالية المتلاحقة، والتورط العسكري الأميركي في مناطق متعددة من العالم، يتيح فرصة مهمة أمام مزيد من النفوذ التركي باتجاه الدولة المركز، في ظل حساسية كثير من دول الإقليم من أي تمدد للدور الإيراني.
- أن تركيا ستواصل السعي لتحقيق هدفها بأن تكون جسرًا لعبور الطاقة من آسيا إلى أوروبا، مما يعزُّز المكانة الجيوسياسية لها.

المبحث الرابع

تركيا والبيئة الدولية

تتشكّل البيئة الدولية من عدد من المكونات، وهي الدول والمؤسسات الدولية والرأي العام الدولي والقانون الدولي، والتي تتأثر بها الدولة وتؤثر فيها[1].

وبعد أن تناولنا جزءاً من البيئة الدولية في معرض مناقشة البيئة المحاذية، والبيئة الإقليمية، نرصد هنا المعالم البارزة للبيئة الدولية، التي تتألّف من الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الرأي العام الدولي.

ومع ما تمثله عناصر البيئة الدولية من أهمية بالغة فيما يخص السياسة الخارجية، لابد من أخذ توجهات الرأي العام في الشارع التركي بخصوص هذه السياسة بعين الاعتبار، وهذا يتطلب الاطّلاع على طبيعة تلك التوجهات لمعرفة الظروف المحلية التي يتفاعل معها راسم السياسة الخارجية التركي، ومدى انسجام الحكومة مع الرأي العام في قضايا السياسة الخارجية.

أولًا: توجهات الرأي العام التركي تجاه قضايا العلاقات التركية الدولية:

يبين الجدول الآتي توجهات الرأي العام التركي إزاء عدد من القضايا الدولية؛ وذلك عبر سلسلة من استطلاعات الرأي التي أُجريت في تركيا خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول من العام 2010[2].

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 101.

(2) The Associated press GfkPoll: Turkey,(Gfk Public Affairs & Media 1 - December 11, 2010) (Visited on 6 May 2012):
http://surveys.ap.org/data%5CGfK%5CAP-GfK%20Poll%20Turkey%20

جدول رقم (9)

يبين توجهات الرأي العام التركي إزاء عدد من القضايا الدولية

الموضوع	النسبة المئوية%	الموضوع	النسبة المئوية%
انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي		الحرب الأميركية على أفغانستان	
يجب أن تنضم	50	خطأ	76
يجب أن لا تنضم	36	صواب	6
لا أعرف	12	لا أعرف	17
رفض الإجابة	2	رفض الإجابة	1
استمرار تركيا في حلف شمال الأطلسي		الحرب الأميركية على العراق	
يجب أن تستمر	52	خطأ	76
يجب أن لا تستمر	25	صواب	6
لا أعرف	21	لا أعرف	16
رفض الإجابة	2	رفض الإجابة	2
العلاقات التركية-الإسرائيلية		امتلاك إيران أسلحة نووية	
يجب الحفاظ على العلاقات	23	تمتلك	50
يجب قطع العلاقات	53	لا تمتلك	14
لا أعرف	21	لا أعرف	33
رفض الإجابة	3	رفض الإجابة	3
النظرة إلى الولايات المتحدة الأميركية			
إيجابية قوية	1		
إيجابية نسبية	9		
سلبية قوية	55		
سلبية نسبية	26		

Topline%20final%20122310.pdf

وفي استطلاع للرأي العام التركي، أجراه المعهد الجمهوري الدولي حول جملة من القضايا السياسية والدولية، وُجِد أن[1]:

- 66% من الأتراك يرفضون تفاوض الحكومة مع حزب العمال الكردستاني في حين أن 26% منهم يقبلون ذلك.
- وفيما يتعلق بالمقاطعة التي تفرضها تركيا على قبرص الجنوبية، يؤيد 49% من الأتراك هذه المقاطعة، في حين يرفضها 26%.

ومن خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن تلخيص النتائج كالآتي:

1. الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: إن نسبة التأييد الذي تتمتع به هذه الفكرة (50%) لدى الرأي العام التركي تعد مرضية، ومنسجمة مع توجهات الحكومة التركية في هذا المجال، رغم أن نسبة الرفض (36%) ليست بسيطة، وهذا التباين غير الكبير يتيح الفرصة أمام الحكومة التركية للمناورة في هذا الملف، حسب الاتجاه الذي سيسير فيه خلال الفترة المقبلة.
2. الاستمرارية في عضوية حلف شمال الأطلسي: جاءت نسبة المؤيدين للاستمرار في عضويته تفوق بكثير نسبة الراغبين في الخروج منه، وهذا مرتبط بالشعور بالتهديد الخارجي.
3. هناك انسجام معقول بين مواقف الحكومة التركية من بعض القضايا، مثل: المسألة القبرصية، والمشكلة الكُردية، وهذا الأمر يعطي الحكومة دفعة إيجابية في هذه الملفات.
4. ويشير استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة تساف، أواخر العام 2011، إلى أن 65% من الأتراك يؤيدون السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، ويرون وجوب استمرارها، بينما يعارضها 22%، وهذا يعني أيضًا أن نسبة كبيرة من المعارضين لحزب العدالة والتنمية ومبادئه

(1) International Republican Institute, "Turkish Public Opinion Survey", (IRI, 18 December 2010- 4 January 2011), p. 37.

يدعمون الحزب في سياساته الخارجية، ويرون أنها قد أكسبت تركيا مكانة دولية وإقليمية[1].

5. إن النسبة العامة لتأييد سياسات الحكومة التركية في الشؤون الداخلية والخارجية يصل إلى حوالي 60%، وهذا الأمر ينعكس إيجابًا على الاستقرار السياسي في البلاد، الذي عرف مرحلة من عدم الاستقرار منذ رحيل تورغوت أوزال، وحتى عام 2003، وهذا الأمر يمكِّن الحكومة من توظيف القضايا الخارجية لتعزيز مكانتها الداخلية.

ثانيًا: الولايات المتحدة:

كان لاعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 دور كبير في بناء علاقات متينة مع الولايات المتحدة، خاصة وأنها أول دولة إسلامية تقوم بهذه الخطوة، ولعل هذا الموقف سهَّل دخول تركيا إلى المظلة الأمنية الغربية من خلال عضوية حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين اندفعت العلاقات التركية–الأميركية لتصل إلى حدِّ التحالف الاستراتيجي في مرحلة لاحقة، وظلَّت تركيا تمثِّل رأس الحربة الغربية في وجه الخطر السوفيتي طيلة الحرب الباردة، ومما عزَّز أهمية تركيا في نظر الولايات المتحدة عاملان مهمان، الأول: الموقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي لتركيا، والثاني: قدرة النخبة الحاكمة التركية في ذلك الوقت على تقديم تركيا بوصفها طرفًا يمكن للأميركان الوثوق به، فدخلت تركيا كشريك استراتيجي للولايات المتحدة، حتى أصبحت عنصرًا مهمًّا في الحسابات الأميركية والغربية. ومنذ نهاية الحرب الباردة دخلت العلاقات الأميركية–التركية مرحلة جديدة، عزَّزت من المكانة التركية لدى الأميركان نظرًا لقيام تركيا بأدوار فاعلة تتماشى مع المخططات الأميركية عبر مشاركتها في التحالف الدولي الذي أقامه الأميركان ضد العراق مطلع التسعينات، وسماحها للقوات الأميركية باستخدام

---

(1) عبد الجليل، طارق، "تأثير الورقة الخارجية على الانتخابات التركية"، **السياسة الدولية**، (العدد 185، يوليو/تموز 2011)، ص 28.

الأراضي التركية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد العراق[1]. كما أسهمت تركيا في تنفيذ منطقة حظر الطيران في شمال العراق، وبالرغم من التوقعات التي سادت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تتراجع المكانة التركية في نظر الولايات المتحدة، لكن التغيرات التي شهدها العالم بعامة، والتغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط بخاصة، حملت في ثناياها شكلاً جديدًا لطبيعة الدور التركي، ومن أبرز تلك التطورات[2]:

- ظهور دول جديدة مجاورة لتركيا أو قريبة منها عقب تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحاجة الأميركان لمد نفوذهم إليها بالاستفادة من العلاقات الثقافية والتاريخية بين هذه الدول الناشئة وتركيا.
- تراجع الدور الإقليمي للعراق بعد حرب الخليج الأولى وحصاره اقتصاديًّا.
- دخول الصراع العربي-الصهيوني مرحلة جديدة بعد مؤتمر مدريد للسلام.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وإعلان الرئيس الأميركي جورج بوش الحرب على الإرهاب.
- تعاظم النفوذ الإقليمي لإيران منذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية.
- اندلاع أحداث التطهير العِرقي في البلقان.
- التحوُّل في دور حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عملت تركيا على تعزيز دورها الجديد في الاستراتيجية الأميركية من خلال[3]:

---

(1) العناني، خليل، "تركيا والولايات المتحدة: مصالح استراتيجية متبادلة"، في **تجربة الإسلاميين في تركيا، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية**، (العدد 12 يناير/كانون الثاني 2011)، ص 8.

(2) باسيك، جوخان، "الدويتو التركي-الأميركي في الشرق الأوسط"، ترجمة: شيماء نعمان، **مفكرة الإسلام**، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 8 مايو/أيار 2012): http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/10/05/135260.html

(3) العناني، "تركيا والولايات المتحدة: مصالح استراتيجية متبادلة"، ص 10.

- تفعيل إحدى مواد معاهدة الدفاع المبرمة بين الدول الأعضاء في حلف الناتو، والتي تُلزم هذه الدول بتقديم المساعدة لأي عضو في الحلف يتعرض لعدوان خارجي.
- تسهيل مهمة القوات الأميركية عبر الانطلاق من الأراضي التركية، ومجالها الجوي؛ الأمر الذي أعطى للعلاقات الثنائية دفعة قوية، وأكَّد على التحالف الاستراتيجي بينهما.
- المشاركة في قوات حلف شمال الأطلسي الموجودة في أفغانستان (أيساف)، وذلك بإرسال قرابة 1200 من جنودها الذين ما زالوا موجودين هناك، للقيام بمهام تدريب القوات الأفغانية.

وقد مرَّت العلاقات التركية-الأميركية بتحوُّل كبير منذ العام 2003 عندما رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية لضرب العراق، ولعل هذا الحدث لا ينفصل عن بقية التغيرات التي شهدتها تركيا منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتبنِّيه منطلقات جديدة للسياسة الخارجية التركية، والتي تحدثنا عنها في بداية هذا الفصل، ومؤدَّى هذه السياسة الجديدة في نظر الأتراك يجب أن يقود إلى استقلالية القرار السياسي الوطني انطلاقًا من المصالح الوطنية التركية، وإنهاء مرحلة التبعية للآخرين.

قضايا تعكر صفو العلاقات التركية-الأميركية من وجهة نظر تركية

1. الانحياز الأميركي لليونان، وفرضها حظرًا على توريد الأسلحة لتركيا إبَّان الأزمة القبرصية في مطلع السبعينات.
2. المساندة الأميركية في منح إقليم كردستان العراق وضع الإقليم الفيدرالي بعد احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي.
3. إصدار الكونغرس الأميركي قرارًا يعد الأحداث التي جرت بين الأتراك والأرمن عام 1915 في أواخر العهد العثماني أعمال إبادة جماعية.
4. تدمير القوات الأميركية لقواعد جماعة أنصار السنة في شمال العراق، وعدم قيامها بذات العمل ضد ميليشيات حزب العمال الكردستاني الموجودة في مناطق قريبة منها بذريعة وعورة المنطقة وصعوبة تحديد الأهداف، وهو ما

يشي بالرغبة الأميركية في إبقاء ورقة الأكراد واحدة من أدوات سياستها الخارجية تجاه تركيا، في حين بقي الموقف الأميركي المعلن من حزب العمال الكردستاني باعتباره منظمة إرهابية.

قضايا تعكر صفو العلاقات التركية-الأميركية من وجهة نظر أميركية(1)

1. عدم سماح تركيا للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية في غزوها للعراق عام 2003.
2. عدم اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية القبرصية الشمالية.
3. تطوير تركيا لعلاقاتها مع كلٍّ من سوريا (قبل الثورة) وإيران وروسيا وحركة حماس.
4. توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ حرب غزة عام 2009.
5. التهديدات التركية بإغلاق قاعدة إنجرليك الجوية الأميركية.

وبالمقابل، يوجد هناك عدد من المسائل المشتركة بين الطرفين التركي والأميركي، أبرزها:

- يتفق الجانبان في الاعتراف بحق إسرائيل في الحياة بأمن وسلام في محيطها الإقليمي، وضرورة حلِّ الصراع العربي-الصهيوني بالطرق السلمية في ظل وجود اختلاف في الرؤيتين: الأميركية والتركية حول مرجعية السلام؛ إذ ترى الولايات المتحدة أن المفاوضات هي التي تحدد الإطار العام للحل، في حين ترى تركيا أن الحل يجب أن ينبثق من القرارات الدولية المتصلة به، وأن المفاوضات يجب أن تنصب على آليات تنفيذ تلك القرارات.
- تدعم الولايات المتحدة مطالب تركيا بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وترى أن الإبطاء في ذلك يدفع تركيا إلى العُمق الإسلامي، وهو ما يتعارض مع مصالحها، لكن تركيا ترى أن عضوية الاتحاد

---

(1) ميرال، زيا، س.باريس، جوناثان، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، (العدد 60، أكتوبر/تشرين الأول 2010).

الأوروبـــي لا تعني الابتعاد عن العُمق الإسلامي، والتقارب مع الغرب لا يعني الانسلاخ من الهوية الثقافية لتركيا.

- قناعة الولايات المتحدة وتركيا بضرورة لعب تركيا دورًا ما فيما يتعلق بترتيب الوضع الأفغاني في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي.

ومع كل ما شهدته العلاقات الأميركية–التركية من توترات طيلة ولاية بوش الابن إلا أن الولايات المتحدة ما زالت تعتبر تركيا حليفًا استراتيجيًّا مهمًّا ولـــيس من السهل التخلي عنه لأسباب عدة، أهمها[1]:

1. تشكِّل تركيا (برأي الأميركان) منفذًا للسياسة الخارجية الأميركية تجاه القوقاز والشرق الأوسط.
2. الدور المحوري الذي تضطلع به تركيا في المحافظة على أمن الرقعة الممتدة من وسط أوروبا إلى أطراف الهند وروسيا، وفي هذا تـــأمين للمصـــالح الحيوية لأميركا في هذه الرقعة.
3. الموقع الاستراتيجي لتركيا المطل على الممرات الملاحية المهمة في البحـــر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط، بالإضافة إلى كونها ممرًّا بديلاً في حال تعرُّض الملاحة للخطر في مناطق أخرى.
4. نجاح تركيا في مسعاها لتصبح نقطة التقاء لخطوط أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط جيهان–باكو؛ مما يُضـــعف الـــدور الروسي في هذا المجال، وهذا أيضًا حيوي للمصالح الأميركيـــة كونـــه يقلِّص من الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية لروسيا.
5. الرغبة الأميركية بتقديم تركيا كنموذج يحتذى به في المنطقة، بوصفها دولـــة ديمقراطية تُزاوج بين القيم الإسلامية المعتدلة ومبادئ العلمانية، وذلـــك في مواجهة النموذجين: الطالباني، والإيراني الراديكاليين (برأي الأميركـــان)، وبالتالي فإن لعب تركيا لدور بارز في المنطقة يخلق حالة من التـــوازن بـــين النموذجين، خاصة بعد احتلال العراق وتفكُّك بِنيته كدولة مركزية.

---

(1) فلانجان، ستيفن، "أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأميركية"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، (العدد 69، 2011)، ص 10.

6. السعي الأميركي لتوظيف العلاقات الاستراتيجية مع تركيا في تحسين صورتها في العالم الإسلامي.

ثالثًا: الاتحاد الأوروبي:

منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923، والنخبة التركية تسعى للحاق بالركب الغربي في جميع المجالات، وهو ما اصطُلح على تسميته بالتغريب، و لم ينفك الأتراك يسيرون على هذا الطريق لتكتمل هذه العملية بدخول تركيا إلى النادي الأوروبي بعضوية كاملة، وقد مرَّت العلاقات التركية-الأوروبية بمحطات مهمة على هذا الطريق، ومن أبرزها[1]:

1. توقيع اتفاق أنقرة والذي يُطلق عليه اتفاق الشراكة عام 1963، وقد وُضع قيد التنفيذ اعتبارًا من العام 1964، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، وتضمَّن هذا الاتفاق ثلاث مسائل، هي: الوحدة الجمركية، وحرية انتقال العمالة، والمساعدات المالية، وتم تقسيم هذا الاتفاق إلى ثلاث مراحل: الأولى تمهيدية تمتد من العام 1963 إلى العام 1968، ثم مرحلة انتقالية بدأت بعد توقيع بروتوكول إضافي تكميلي عام 1973، وامتدت هذه المرحلة من العام 1973 إلى عام 1995، وفي عام 1996 أصبحت تركيا عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الجمركي الأوروبي.
2. قمة هلسنكي في 12 ديسمبر/كانون الأول 1999، والتي مُنحت فيها تركيا صفة العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد استيفاء شروط ومطالب من قِبل الحكومة التركية. وقد تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ تركيا لهذه المطالب، ومن أبرزها:

- القيام بإصلاحات تشريعية تُوسِّع نطاق الحريات العامة، خاصة حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب السياسية.
- منع التعذيب في السجون وإلغاء عقوبة الإعدام.

---

(1) مقلد، حسين، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مجلد 26، العدد 1، 2010)، ص 337.

- السماح باستخدام لغات أخرى غير اللغة التركية في وسائل الإعلام.
- وقف انتهاكات حقوق الإنسان خاصة من الأقليات العِرقية والدينية.

3. قمة نيس 4–6 ديسمبر/كانون الأول 2000، أشارت معظم تقارير المفوضية الأوروبية منذ ديسمبر/كانون الأول 1989 حتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس إلى دوافع ثقافية وسياسية تحول دون انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفي قمة نيس، ونظرًا إلى تحسن الأجواء بين الجانبين، صادق المجلس الأوروبي على "وثيقة الانضمام" التي مثَّلت الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت القمة الأهداف متوسطة المدى، التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط، مما دفع الاتحاد في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2001 إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح.
4. تقرير بروكسل: أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرًا في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2004 في بروكسل، أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الإصلاح السياسي، والتزامها بمعايير كوبنهاغن. وقد أبدت اللجنة بعض التحفظات؛ فقد رأى التقرير أن "عدم التراجع عن عملية الإصلاح وتنفيذها يجب التأكد منه على مدى أطول"، وركَّز على ضرورة مواصلة السلطات التركية للحوار مع المجتمع المدني. هذه التحفظات جعلت اللجنة الأوروبية تُخوِّل القمة الأوروبية المنعقدة يومي 16 و17 ديسمبر/كانون الأول 2004، تقدير موعد بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الذي حددته القمة في الثالث من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2005.
5. قمة بروكسل 16 و17 ديسمبر/كانون الأول 2004: اتخذت هذه القمة قرارًا تاريخيًّا ببدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 2005، وتضمن البيان المبادئ التالية:

- الهدف الأساسي من المفاوضات سيكون هو عضوية تركيا في الاتحاد.
- في نهاية مرحلة التفاوض على تركيا أن تكون قد التزمت بمعايير كوبنهاغن جميعها.
- مفاوضات دخول تركيا ستكون مبرمجة وفقًا لمؤتمر حكومي يضم أعضاء الاتحاد وتركيا، هذا ما أكَّده خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، عقب قرار القمة بقوله: "إن الاتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه أمام تركيا لبدء المفاوضات معها بشأن انضمامها إلى الاتحاد، لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد، فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015 إلى حين استيفاء تركيا شروط الانضمام"[1].

7. اجتماع لوكسمبورغ في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2005 الذي وضع "وثيقة إطار" للمفاوضات، تتضمن 35 فصلاً تعالج الجوانب الحياتية المختلفة بصورة تفصيلية اجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، ولا يتم التفاوض على هذه الفصول مجتمعة؛ بل يجب التفاوض على كل منها منفردًا؛ وهذا يعني استمرار المفاوضات مدة طويلة غير محددة بسقف زمني.
8. منذ العام 2005 وحتى عام 2010 لم تحرز المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي أي تقدم ملحوظ، وذلك نتيجة العراقيل التي يثيرها بعض الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، ووجود ملفات معقدة تثير حساسية كبيرة لدى الجانب التركي، منها المطالب الأوروبية الآتية:
   - الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حلٍّ لمشكلة الجزيرة.
   - الاعتراف بحصول إبادة جماعية ضد الأرمن عام 1915.
   - الاعتراف بالبطريركية الأرثوذكسية في إسطنبول على أنها مسكونية (عالمية) وليست خاصة بأرثوذكس تركيا فقط على غرار حاضرة الفاتيكان.

---

(1) مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، ص 338.

وفي شهر مايو/أيار من عام 2012، أعلنت تركيا والمفوضية الأوروبية عن انطلاق آلية جديدة للحوار بينهما تهدف إلى تجاوز القضايا العالقة بين الجانبين، وتتضمن هذه الآلية تشكيل لجان عمل من الجانبين حول فصول المفاوضات العالقة بغرض إحراز تقدم بالإصلاحات المطلوبة من طرف الحكومة التركية، وكذلك تقريب تركيا إلى المعايير الأوروبية بدرجة متقدمة؛ الأمر الذي يترتب عليه فتح فصل جديد من المفاوضات دون تحديد سقف زمني للانتهاء من المفاوضات(1).

أ- مسارات التفاوض ومتطلبات العضوية

ينبغي أن تتم المفاوضات بين المفوضية الأوروبية والدولة المرشحة للعضوية حسب مقتضيات المادة التاسعة والأربعين من معاهدة ماسترخت، والتي تتطلب انطلاق المفاوضات التمهيدية بعد تقديم المفوضية الأوروبية تقريرًا تبيِّن فيه مدى استجابة تلك الدولة لتطبيق معايير كوبنهاغن في المجالات السياسية والاقتصادية، فإذا أفاد تقرير المفوضية بأن هذه الدولة المرشحة تحقق المعايير يحال الأمر إلى مجلس أوروبا الذي يضم حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والذي يتخذ قراراته بالإجماع؛ أي إن عدم موافقة أي دولة على عضوية الدولة المرشحة فإن القرار يُعطَّل ويحال إلى البرلمان الأوروبي، الذي يتخذ قراراته بأغلبية عدد نوابه لا بأغلبية الحضور، ثم يعاد القرار من البرلمان الأوروبي إلى كل الدول الأعضاء لتقرَّه كل دولة وفق القوانين المعمول بها لديها، ومن أبرز معايير كوبنهاغن التي وُضعت في القمة الأوروبية المنعقدة في العاصمة الدنماركية عام 1993 ما يلي(2):

1. امتلاك مؤسسات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.
2. الالتزام بمتطلبات اقتصاد السوق، والقدرة على المنافسة ضمن ظروف السوق الأوروبية المتقلبة.

---

(1) قناة الجزيرة، "النشرة الإخبارية"، 17 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 7 أغسطس/آب 2012).

http://www.aljazeera.net/news/pages/b97391ab-76c5-4787-9fb6-30136e14f50c

(2) النعيمي، لقمان، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2007)، ط 1، ص 39.

3. امتلاك الدولة جهازًا للإدارة العامة يستطيع تنفيذ قوانين الاتحاد.
4. أن تكون الدولة قادرة على الالتزام بمقتضيات العضوية، بما في ذلك العمل على تحقيق أهداف الاتحاد.

وقد انطلقت الإصلاحات في تركيا بصورة متسارعة وقوية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أواخر العام 2002، ويرجع الاهتمام اللافت للحزب بإحداث الإصلاح للأسباب الآتية:

- سعي الحزب للحدِّ من دور الجيش في الحياة السياسية، وقد قطع شوطًا كبيرًا في هذا المجال.
- رغبة الحزب في تعزيز الديمقراطية في البلاد، وهذا أيضًا يتطلب تحقيق الهدف الأول ويرتبط به.
- سعي الحزب لتمكين تركيا من القيام بدور مؤثر إقليميًّا ودوليًّا؛ مما يجعل عضوية الاتحاد الأوروبي تحظى بأهمية كبيرة لديه لتحقيق الدور المنشود.
- توظيف النتائج الإيجابية المترتبة على عضوية الاتحاد الأوروبي في تعزيز مكانة الحزب في الداخل، وتحسين صورة تركيا لدى المجتمع الدولي والعالمين العربي والإسلامي.

ب- محددات القرار الأوروبي بشأن عضوية تركيا في الاتحاد

يوجد عدد من المحددات التي ستحسم القرار الأوروبي بشأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومن أهمها[1]:

1. المحدد الجيوسياسي والتاريخي

- العامل الجغرافي: يقع ما يقرب من 3% من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوبي أوروبا، وهو ما يُطلق عليه "تَرَاقيا"، وتقع مدينة إسطنبول في هذا الإقليم، أمَّا الجزء المتبقي من مساحة تركيا فيقع في آسيا، ويُطلق عليه الأناضول، أو آسيا الوسطى، وبالتالي يرى الرافضون لعضوية

(1) مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، ص 344.

تركيا أنها ليست جزءًا من أوروبا، ونهجًا مختلفًا، وحياة مختلفة، "إنها ليست دولة أوروبية، وتاريخيًّا لا تنتمي للحضارة الأوروبية، وعضوية تركيا ستعني نهاية أوروبا"[1]، في حين يرى المؤيدون أن الاتحاد الأوروبي ينطلق من القيم والسياسة، لا من الجغرافيا، وأن انضمام تركيا له يُعطي أوروبا بُعدًا جديدًا، يربطها بمناطق لديها فيها مصالح كثيرة، ويمنحها امتدادًا جغرافيًّا يمكِّنها من الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتأثير والفاعلية والنفوذ في المحيط الحيوي لتركيا، ويدعم هؤلاء المؤيدون فكرتهم بأن تركيا عضو في جميع المؤسسات الأوروبية، وعضو في حلف الناتو.

- الجوار التركي المضطرب: والذي يشكِّل في نظر بعض الأوروبيين أكثر المناطق العالمية توترًا وخطرًا، بالإضافة إلى الخلافات التركية مع دول الجوار.
- المسألة القبرصية: أصبحت هذه المسألة عقبة كبرى في طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ التدخل العسكري التركي فيها عام 1974، وما تلا ذلك من قيام الجمهورية القبرصية الشمالية التركية، وازداد هذا الأمر تعقيدًا بعد أن أصبحت قبرص الجنوبية (اليونانية) عضوًا في الاتحاد الأوروبي عام 2004، خاصة وأن تركيا لا تعترف بالدولة القبرصية القائمة في الشق الجنوبي من الجزيرة.
- مشكلة الأرمن: هذه القضية عقبة إضافية أمام انضمام تركيا للاتحاد نتيجة الضغوط الكبيرة التي يمارسها على الحكومات الأوروبية للاعتراف بالمجازر التي ارتُكبت ضد الأرمن.

---

(1) الحاج، سعيد، "تركيا والاتحاد الأوروبي.. خطوة للأمام وعشر للوراء"، **الجزيرة. نت**، 19 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/1/13/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1

2. محددات البنية الداخلية للمجتمع التركي[1]

- المحدِّد البشري: يبلغ عدد سكان تركيا 73.7 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2010؛ الأمر الذي يثير مخاوف من سيطرة الأتراك على سوق العمالة، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً، ومن ثم تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية، كما سيؤثر على الثقل التصويتي في المؤسسات الأوروبية.
- المحدِّد الديني: بالرغم من الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال ضد مظاهر التدين في تركيا، والتي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، فإن كل تلك الإجراءات لم تتمكن من انتزاع الشعور الديني، وتأثر الحياة الاجتماعية للأتراك بالتدين، وبقي كل ذلك مغروسًا في الضمير الجمعي لشعب التركي، الذي يدين 99% منه بالإسلام، ولذلك فإن كثيرًا من الأوروبيين ما زالوا يعدون تركيا وريثةً حضاريةً للدولة العثمانية، وحاملةً لثقافة المسلمين، وبالتالي يُنظر إلى وجود تركيا بهذه الحالة على أنها خطر يهدد الهوية المسيحية لأوروبا[2].
- النزعة القومية المتنامية للأتراك: تنعكس هذه النزعة في تمسك القوميين بمركزية الدولة الوطنية ذات اللغة الواحدة، والقيم الثقافية الواحدة، وهذا لا يتفق مع تعددية المجتمع الأوروبي، وقبول مثل هذه الدولة قد يبعث الحياة في النَّزَعات القومية لدى بقية الشعوب الأوروبية.
- تدخل الجيش في الحياة السياسية وهذا يتعارض مع قيم الديمقراطية الأوروبية.
- صراع الهوية بين التيارات الفكرية والسياسية التركية، خاصة العلمانية والإسلامية والقومية؛ الأمر الذي انعكس على الممارسة الديمقراطية، فحماية العلمانية في تركيا أدَّت إلى تقليص مساحة الديمقراطية، كي لا ينفذ منها أعداء العلمانية.

---

(1) مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، ص 347.

(2) Scherpereel, John. A, “Is Turkey “European”, and Does it really matter?" A Consideration in Cight of Recent Empirical, **Data-Draft prepared for presentation at the 49 th Annual Meeting of International Studies Association San Francisco**, (CA, March 2008), p. 10.

- الفجوة الاقتصادية بين الجانب الأوروبي والتركي: وتتجلّى في المخاوف الاقتصادية الأوروبية من الخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية إلى أسواق دول الاتحاد نظرًا لانخفاض أثمانها مقارنة بأسعار المنتجات الأوروبية.

3. محددات أوروبية داخلية

- الرأي العام الأوروبي: تشير استطلاعات الرأي التي أجرتها المفوضية الأوروبية منذ عام 2004 إلى أن أغلب الأوروبيين يعارضون انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، خاصة في النمسا وألمانيا وهولندا وفرنسا.
- التخوف من موجات الهجرة التركية إلى أوروبا: هناك خشية حقيقية لدى الدول الأوروبية من تزايد أعداد الأتراك المهاجرين إلى أوروبا نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية والعمالية، ونظم التأمينات الاجتماعية التي قد تسبِّب إغراءً للأتراك للهجرة إلى أوروبا، وفي حال انضمت تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ستصبح قوانين الهجرة غير مجدية في منع تدفق الأتراك، فمعاهدة روما التأسيسية للاتحاد الأوروبي تنص على حق مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد في الانتقال بحرية بين جميع دول الاتحاد.
- مواقف المؤسسات الأوروبية من عضوية تركيا: تركيا دولة عضو في معظم المؤسسات الأوروبية، المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي، ولا تمانع هذه المؤسسات في قبول تركيا كعضو كامل في الاتحاد الأوروبي عند التزامها بكافة شروط ومعايير الانضمام، ويعد هذا الموقف متوازنًا إلى حدٍّ ما غير أن البرلمان الأوروبي، وهو أحد المؤسسات المؤثرة في البتِّ بقرارات العضوية، شكَّل ورقة ضغط قوية على تركيا، وطالبها بإصلاحات كثيرة، خاصة في مجال حقوق الإنسان.
- انقسام دول الاتحاد إلى مؤيد ومعارض لعضوية تركيا؛ فمثلاً تؤيد كل من بريطانيا وألمانيا عضوية كاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي، وتعارض فرنسا والنمسا هذه العضوية.

ج- مكاسب أوروبا بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

هنالك جملة من الفوائد تعود على القارة الأوروبية برمتها جرَّاء انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبـــي، منها[1]:

- تحسين صورة أوروبا لدى العالم الإسلامي، والتواصل معه عبر تركيـــا، مما يعزِّز المصالح الأوروبية.
- زيادة الأهمية العالمية لأوروبا نتيجة لزيادة كتلتها البشـــرية، وســـعتها الجغرافية، وتمدد نفوذها في مواجهة القوى الصـــاعدة، مثـــل: الصـــين وروسيا والهند.
- تعزيز دور الاتحاد الأوروبـــي في المحيط الإقليمي لتركيا نتيجة عضويتها فيه.
- توجيه الاستثمارات الأوروبية نحو تركيا باعتبارها نقطة جاذبة، وبحكم امتلاكها اقتصادًاناميًا وسوقًا نشطة تصل قدرتها إلى حوالي 200 مليـــار دولار، وقد سبق أن تحدثنا عن الشراكة الاقتصادية، وحجـــم التبـــادل التجاري، بين أوروبا وتركيا في الفصل الثاني من هذه الدراسة (البنيـــة الاقتصادية).
- زيادة القوة العسكرية للاتحاد، ودوره في حفظ السلام العـــالمي نتيجـــة قدوم عدد كبير من الجنود اللازمين لتلك المهمة عبر عضوية تركيا.

د- مستقبل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي

يعتمد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي على العوامل الآتية[2]:

- مدى استمرارية تركيا في تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بمعايير كوبنهاغن، والقدرة على حلِّ المشاكل التي تعترض طريـــق انضـــمامها للاتحـــاد،

---

(1) غانم، إبراهيم البيومي، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية-الأوروبية"، في **تجربة الإسلاميين في تركيا، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاســـتراتيجية،** (العدد 21، يناير/كانون الثاني 2011)، ص 18.

(2) مقلد، "تركيا والاتحاد الأوروبـــي بين العضوية والشراكة"، ص 388.

والمتعلقة بصورة أساسية بالمسألة القبرصية، والأرمن، والأقليات، ومدى قدرة الطرفين على بناء الثقة المتبادلة، التي تراجعت بسبب اتهام المؤسسات الأوروبية، خاصة البرلمان الأوروبي، لتركيا بانتهاكات حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه اتهام تركيا للاتحاد بالمماطلة في البَتِّ بموضوع عضويتها، ووضع العراقيل في طريقها.

- مدى تقبل الاتحاد الأوروبي للتخلي عن بعض الشروط، وغضِّ الطرف عن بعض التحفظات خاصة تلك المرتبطة بالناحية الدينية والثقافية.
- قدرة مؤسسات الاتحاد الأوروبي على خلق حالة من التوافق بين الدول الأعضاء بخصوص عضوية تركيا.
- مدى نجاح تركيا في إقناع الغرب بأنها لن تُحدث أي خلل في التوازنات الأوروبية على صعيد السياسة الخارجية.

المبحث الخامس

الاتجاهات الكبرى في شبكة العلاقات الدولية لتركيا

يمكن تحليل الاتجاهات الكبرى في شبكة العلاقات الدولية لتركيا ضمن الأبعاد الآتية:

أولًا: البُعد الداخلي:

تحظى السياسة الخارجية التركية، وتعامُل الحكومة مع ملفات علاقاتها الدولية، برضا شعبي مريح وربما بدرجة أكبر من الرضا عن السياسات الداخلية، وهذا ما يجنِّب الحكومة ضغوطًا شعبية تدفعها إلى تغيير آلياتها في إداراتها لعلاقاتها الدولية.

ثانيًا: البعد الإقليمي:

يمكن أن نوضح اتجاهات هذا البُعد كالآتي:

تمخض انهيار الاتحاد السوفيتي عن استقلال عدد من الجمهوريات التي تشترك مع تركيا في القيم الثقافية والدينية واللغوية، وهذه الدول بطبيعة الحال صغيرة وضعيفة بالنسبة لتركيا وتحتاج دعمها ورعايتها، كما تحتاج للنموذج التركي كنموذج ليبرالي ديمقراطي للتخلص من آثار الفترة الاشتراكية، وقد شكَّل استقلال هذه الدول تغيرًا في البناء الجيوستراتيجي على الحدود التركية نتيجة لقيام كيانات ضعيفة وصغيرة على أنقاض قوة عظمى، وهذا ما يخفِّف العبء الأمني على تركيا، وقد ساعدت العوامل الثقافية والتاريخية تركيا على لعب دور بارز في هذه الدول.

وقد اتجهت تركيا في أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، عـــام 2002، إلى بناء استراتيجية أمنية تستند إلى عدة اعتبارات، منها:

- حل الخلافات مع دول الجوار وتعزيز التعاون الاقتصادي معها لتقليـــل الضغوط الأمنية والعسكرية على حدودها.
- العمل على خلق ترابط مصالح مع الدول المجاورة عبر مدِّ خطوط النفط والغاز من تلك الدول عبر الأراضي التركية لتصديره إلى الغرب، وبذلك يصبح الأمن والاستقرار في تركيا مصلحة لتلك الدول.
- التطلع إلى لعب دور في حفظ أمن واستقرار منطقة الخلـــيج العربـــــي ضمن تفاهمات دولية وإقليمية.
- أدى ارتفاع أسعار النفط عالميًّا إلى سعي تركيا إلى زيادة إنتاج الـــنفط عبر التنقيب عنه في البحر المتوسط وبحر إيجه، إضافة إلى السعي لمد المزيد من أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها لتخفيف فاتورتها النفطية.
- أدى احتلال العراق وانهيار نظامه السياسي، عـــام 2003، إلى تفـــاقم المشكلة الأمنية في جنوب تركيا، نظرًا لتمكُّن حزب العمال الكردستاني من الانطلاق من إقليم كردستان العراق، الذي أصبح يتمتـــع بصـــفة الإقليم الفيدرالي؛ مما دفع تركيا للقيام بمزيد من العمليات العســـكرية في الجنوب، وفي بعض الأحيان داخل الأراضي العراقية. وقد بـــرز اتجـــاه تركي جديد يقوم على الشراكة الاقتصادية مع إقليم كردستان العـــراق لإحكام القبضة على حزب العمال الكردستاني، الذي سيصبح في نهاية المطاف عبئًا على حكومة الإقليم التي ستسعى للتخلص منه عبر منعه من القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش التركي، كما تسبَّب الفراغ الناجم عن انهيار الدولة العراقية، بوصفها دولة مركزية، في تزايد النفوذ الإيراني فيه، خاصة مع تولي الأحزاب الشيعية للمواقع المؤثِّرة في النظام السياسي العراقي الجديد، وقد ساعد على ذلك غياب تركيـــا عـــن المشـــاركة عسكريًّا في احتلال العراق؛ مما قلَّص من الدور التركـــي، ولاســـتعادة بعض من هذا الدور تبنَّت تركيا استراتيجية جديدة تجاه العراق ابتـــداء

من عام 2006 تقوم على إرسال خبراء عسكريين للمساعدة في تدريب الجيش العراقي والشرطة العراقية لتضمن نصيبها في عمليات إعادة الإعمار، وأسهم هذا الأمر في تحسن العلاقات التركية-الأميركية التي توترت في العام 2003، وقد تبنَّت تركيا آليات جديدة في التعامل مع الملف العراقي تقوم على التواصل مع جميع القوى السياسية العراقية، وقد لعبت تركيا في هذا الصدد دورًا كبيرًا في إقناع العرب السنَّة بضرورة المشاركة في العملية السياسية.

- أدى اندلاع الثورة السورية إلى خلق تحديات أمنية جديدة لتركيا تتمثل في احتمالية دعم نظام الرئيس بشار الأسد لحزب العمال الكردستاني التركي كردَّة فعل على الموقف التركي المطالِب بإسقاط نظامه، بالإضافة إلى ما ترتب عن الأحداث في سوريا من عمليات لجوء إلى الأراضي التركية، إلى جانب الخشية التركية من أن تأخذ الأحداث منحىً طائفيًّا قد تمتد آثاره إلى تركيا نتيجة التركيبة السكانية المشابهة، وهو تحدٍّ أمني يحتم على تركيا السعي لإنهاء الملف السوري قبل أن يتطور بهذا الاتجاه، كما أن تركيا سارعت لاحتضان جزء واسع من المعارضة السورية لضمان علاقات جيدة مع النظام القادم.
- أدت الثورات العربية في كل من تونس، وليبيا، ومصر، وصعود تيار الإسلام السياسي فيها، إلى تفكير تركي جدي بتطوير إطار جامع بينها وبين هذه الدول عبر ما يسميه بعض الباحثين: "المستقيم السني" في مواجهة "الهلال الشيعي" (إيران، سوريا، العراق)، ومع أن البعض يعتبر قيام نظام سياسي مصري قوي بأجندة وطنية لا يخدم المصالح التركية، إلا أن الأتراك يرون في نظام مصري قوي حليفًا جديدًا بدل إسرائيل.
- يتيح تراجع القبضة الأميركية على المنطقة وغياب رؤية أميركية واضحة لها، خاصة في أعقاب الثورات العربية، إخلاء بعض المربعات فيها لصالح قوة صاعدة قريبة منها، تحفظ مصالحها الحيوية، وهذا الأمر يمكن أن يتحقق في تركيا.

- يشكِّل ضعف النظام الرسمي العربـــي وعجزه عن لعب أي دور إقليمي فاعل نقطة قوة بالنسبة لتركيا؛ إذ إن معظم الأنظمة العربية يقبـــل دورًا تركيًّا في مواجهة إيران لأسباب تاريخية وثقافية ومذهبية.

ثالثًا: البعد الدولي:

وفيما يتعلق بالبعد الدولي، فإن الاتجاهات الكبرى في هذا الصدد تتمثل فيما يلي:

- يشير معظم الدلائل والمؤشرات إلى أن الدور العالمي للولايات المتحـــدة آخذ بالتراجع التدريجي نتيجة للحروب التي تخوضها في أماكن متعـــددة من العالم، بالإضافة إلى تعاظم الأزمة المالية العالمية، وبروز قوى دوليـــة صاعدة بقوة في مواجهة الهيمنة والتفرد الأميركي، خاصة الصين والهند وروسيا (دول البريكس)، وهذا يمثِّل فرصة لتخليها عن بعض نفوذهـــا لصالح قوة صاعدة تثق بها، وأفضل من يمكن أن يقوم بهذا الـــدور هـــو تركيا، لكن هذا الأمر يفتح باب التعرض للضغط الروســـي الســـاعي لتحجيم نفوذ حلف الأطلسي في القوقاز وأواسط آسيا[1].
- احتمالية قبول إيران كدولة نووية في المنطقة يشكِّل تحديًا كبيرًا لتركيـــا، وقد يزيد الضغط الشعبـــي على الحكومة التركية لدفعها نحو امتلاك مثل هذه الأسلحة؛ الأمر الذي قد يدفع إلى سباق تسلح جديـــد في المنطقـــة تكون تركيا طرفًا فيه، لكن لا توجد مؤشرات في المدى المنظور تدل على إمكانية ذلك خاصة وأن إيران تنفي وجود أي جانب عسكري لبرنامجها النووي، وقد توصلت مجموعة (5+1) وإيران إلى اتفـــاق فيينـــا بشـــأن البرنامج النووي الإيراني ويشمل تقليص النشاطات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها[2].

---

(1) National Intelligence Council, “Maping the Global Future”, Report of the National Intelligence Council’s 2020 Project, (Pittsburgh, December 2004), p. 17.

(2) "الإعلان الرسمي عن اتفاق "تاريخي" بشأن برنامج إيران النووي"، **بـــي بـــي ســـي عربـــي**، 14 يوليو/تموز 2015، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015): http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_nuclear_talk_agreement

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية:

وضع الباحث الأميركي والرئيس السابق لمجلس الاستخبارات القومي الأميركي، غراهام فولر، ثلاثة سيناريوهات متوقعة لمستقبل السياسة الخارجية التركية على النحو الآتي[1]:

أ- ربط السياسة الخارجية التركية بالتوجهات الأميركية مجددًا

ظلت تركيا تربط سياستها الخارجية بالتوجهات الأميركية منذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي مطلع الخمسينات؛ وذلك نتيجةً لعدد من الظروف والعوامل، أهمها:

1. انحسار الحضور الأوروبي في الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
2. بروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى جامحة على الحدود التركية.
3. ضعف العلاقات والروابط بين تركيا والدول الواقعة إلى الجنوب والشرق منها.

أمَّا في الوقت الراهن فقد حدثت تغيرات كبيرة طالت العديد من العوامل السابقة تتمثل في:

- انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام دول مجاورة لتركيا على أنقاضه وهي دول ضعيفة لا تشكِّل تهديدًا كبيرًا للأمن التركي، خاصة وأن معظم هذه الدول تربطها بتركيا علاقات تاريخية وثقافية كما سبقت الإشارة.
- ممارسة الولايات المتحدة لضغوط كبيرة على تركيا ضيَّقت من خياراتها الاستراتيجية في تلك المرحلة.
- تباين المصالح بين تركيا والولايات المتحدة، في ظل تنامي الوعي التركي بطبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه تركيا.

---

(1) فولر، غراهام، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009)، ط 1، ص 227.

- تراجع حدَّة العداء لتركيا بين الدول المحيطة بها، وإعادة مجلس الأمن القومي النظر في تعريف أعداء تركيا.

إلا أن الباحث يرى إمكانيةً لتوجه السياسة الخارجية التركية نحو أميركا في حال توفر عدد من الشروط، أبرزها:

- ظهور تهديد أمني إقليمي جديد لتركيا، وأبرز مَن يمكن أن يُحدث هذا التهديد روسيا، لكن نظرة روسيا لتركيا تعتمد على مدى قرب تركيا أو بعدها من التوجهات الأميركية.
- احتمالية رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.
- الحاجة التركية للتكنولوجيا العسكرية الأميركية.
- عودة الكماليين إلى حكم تركيا والإطاحة بالتيار الإسلامي.

ب- ربط السياسة الخارجية التركية بالتوجهات الأوروبية

ويتطلب تحقق مثل هذا السيناريو توفر الظروف الآتية أو معظمها:

1. استمرار المساعي التركية لعضوية الاتحاد الأوروبي.
2. اقتناع الاتحاد الأوروبي بأهمية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
3. تراجع تأثير القوى المعارضة لانضمام تركيا للاتحاد داخل تركيا، وهي قوى ليست بسيطة تصل إلى حوالي 36% وفق استطلاع الرأي الذي تمت الإشارة إليه عند الحديث عن الرأي العام التركي.
4. زيادة التباين في المصالح الأميركية والتركية، وتراجع العلاقات بينهما بشكل أكبر من الحالي.

وهذا السيناريو مطبق فعلاً في الجوانب الاقتصادية؛ إذ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتركيا، كما تمت الإشارة عند الحديث عن البنية الاقتصادية لتركيا، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أصوات متعالية ترى أن الاقتصاد التركي سيكون أفضل في حال تعزيز الشراكة الروسية-التركية، علمًا بأن هذه الأصوات بدأت تشكِّل قوة ضاغطة في الآونة الأخيرة.

ج- انطلاق السياسة الخارجية التركية من منطلقات تركية وطنية

وجد هذا السيناريو طريقه للتنفيذ منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وتعزَّز بتسلُّم الدكتور أحمد داود أوغلو حقيبة الخارجيـــة؛ إذ وضـــع تصورًا متكاملاً للسياسة الخارجية التركية تمت الإشارة إلية في بداية هذا الفصـــل بشيء من التفصيل، ورغم تعثُّر سياسة تصفير المشكلات نتيجة عدد من الظروف الإقليمية، إلا أن المجمع عليه عند كثير من الباحثين أن تركيا تنطلـــق في سياســـتها الخارجية الحالية من منظور مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، بعد أن كانت تجاري التوجهات الأميركية في سياستها الخارجية، مع أخذ المصالح الوطنية بعين الاعتبار.

وبالإضافة إلى السيناريوهات الثلاث المذكورة، يورد فولر سيناريوهات أخـــرى، يتصورها باحثون أتراك، من بينها السيناريو الذي اقترحه مدير المنظمة الدولية للبحوث الاستراتيجية في أنقرة، سيدات لاسينار، ومن أبرز ملامح هذا السيناريو ما يلي[1]:

1. اللجوء إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول المنطقة أجدى من الوسائل العسكرية في حل المشكلات الأمنية.
2. عدم الاعتماد على الولايات المتحدة أو بريطانيا أو إسرائيل في تـــأمين المصالح الاستراتيجية لتركيا، وأن الدول المـــذكورة لا تملـــك حلـــولاً للمشكلات التركية، فهي مسؤولة عن عدم استقرار المنطقة، في حين أن التراث العثماني لتركيا يؤهِّلها لحل مشكلاتها ومشكلات المنطقـــة، وأن الولايات المتحدة مضطرة للقبول بالدور التركي كونها لا تملك بـــديلاً عنه.
3. توسيع دائرة التواصل في المنطقة وعدم اقتصارها على الحكومات، بـــل امتدادها إلى الشعوب.
4. وجوب قيام تركيا بالتوسع في تأسيس المنظمـــات الإقليميـــة الثنائيـــة ومتعددة الأطراف لمتابعة القضايا المشتركة في مجال الميـــاه، والتعلـــيم، والرعاية الصحية، ونزع السلاح.

(1) فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ص 236.

هـ - الاتجاهات العامة لمستقبل الشرق الأوسط

تشير الدراسات المستقبلية المتعلقة بالشرق الأوسط إلى إمكانية حدوث المتغيرات الآتية[1]:

1. مزيد من الإصلاحات الديمقراطية في تركيا، وتراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.
2. مزيد من الفتور في العلاقات التركية-الأميركية نتيجة لتزايد تباين المصالح بينهما.
3. حدوث بعض التقارب بين الولايات المتحدة وإيران، عبر وساطة طرف ثالث، مع تنامي الحاجة الأميركية له في ظل توسع النفوذ الروسي.
4. تعثر دخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، وتوسع خلافاتها مع إسرائيل نتيجة صعود التيارات الدينية في تركيا وتنامي دورها في الحياة السياسية، وزيادة الدعم الإسرائيلي للأكراد، وحاجة تركيا لمزيد من التقارب مع العرب والإيرانيين.
5. تصاعد نفوذ تيار الإسلام السياسي في المنطقة، خاصة في البلاد العربية مما يسهِّل مهمة تركيا في توسيع نفوذها.
6. تزايد التنافس العالمي على الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي.
7. تأثر المنطقة بالأخطار التي تهدد المجتمع الدولي؛ حددها المنتدى الاقتصادي العالمي وقسمها إلى 23 خطرًا؛ منها ثمانية أخطار مرتبطة بالشرق الأوسط، وهي: انهيار بعض الدول وتعرضها للحروب الأهلية، والإرهاب والأسلحة غير التقليدية، والمياه، وردود أفعال مناهضة للعولمة، وعدم الاستقرار، واختلال تدفق النفط، وعجز الميزان التجاري الأميركي[2].

---

(1) National Intelligence Council, "Maping the Global Future", p. 81.

(2) Russel, James A.,"Regional Threats and Security Strategy: The Troubling Case of Today's Middle East", (Stratgic Studies Institute, United States Army War College, November 2007), (Visited on 8 May 2012):

كما توصلت دراسة متعلقة بالشرق الأوسط إلى إمكانية حدوث عدد من الظواهر الآتية[1]:

- تباطؤ تقدم القوى الليبرالية بالإضافة إلى تباطؤ أكثر في نمو الديمقراطية.
- سيكون الاتجاه العام للنمو الاقتصادي سالبًا.
- نمو نزعة عسكريتارية في المنطقة موجهة نحو الداخل.
- بروز زعماء في المنطقة يميلون للتعاون مع الأميركان.
- نمو العلاقات المتبادلة بين آسيا والشرق الأوسط.

إلا أننا نستشف من العديد من الدراسات المستقبلية استمرارية نمو المسار الديمقراطي المدني في تركيا، على حساب العسكر، واستمرارية استقلالية قرارها الخارجي، عن القوى الدولية الكبرى.

---

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/summary.cfm?q=814

(1) Bensahl, Nora; Byman, Daniel. L, “The Future Security in the Middle East”, (Rand Project, january 2004), p. 15-298

الفصل الثاني

الاتجاهات المستقبلية

في النظامين الدولي والإقليمي

المبحث الأول

الاتجاهات المستقبلية في المستوى الدولي

عندما نبحث في مستقبل دولة ما، لابد لنا من الوقوف عند التحولات الكبرى في البيئتين الدولية والإقليمية لهذه الدولة، ولابد أيضًا من رصد اتجاهات تلك التحـــولات ضمن البُعدين الدولي والإقليمي، والآن وبعد أن درسنا مختلف جوانب الحالة التركيـــة ونواحيها نتحوَّل للنظر في تفاعلات هذه الحالة مع معطيات البيئتين: الدولية والإقليمية عبر الوقوف على ما توصلت إليه الدراسات المستقبلية من اتجاهات عامة مرتبطة بالحالة التركية ضمن البُعدين الدولي والإقليمي، ودراسة انعكاسات اتجاهاتها المشـــتركة، دون التوقف عند الاختلاف بين هذه الدراسات في جزئياتها التفصيلية.

هناك جملة من المؤشِّرات المحورية في العلاقات الدولية، والتي يؤكـــد معظـــم الباحثين في هذا المجال على مركزيتها، لذلك سننظر إلى الحالة التركية من خـــلال هذه المؤشرات، وهي:

أ- تزايد تبعات قيادة النظام الدولي وثقلها على الولايات المتحدة الأميركية[1]

يستدل الباحثون من هذا المؤشر على إمكانية حدوث أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

1. قبول الولايات المتحدة تحت ضغط أعبائها بإشراك آخرين في تحمل أعباء قيادة النظام الدولي معها، وتراجع اعتمادها على وسائل القوة الخشنة[2].

---

(1) Dick, C. J. *The Future of Conflict: Looking out to 2020*, (Conflict Studies Research Centre, 2003), p. 11.

(2) S.Nye, Joseph, “The Changing Nature of American Power” in Phil Williams (ed), *Classic Reading of International Relations*, (Wordsworth Publishing Company, California, 1994), p. 65.

2. دخول الولايات المتحدة في طور الأفول والانكفاء، كما حدث مع القوى العظمى السابقة التي تعرضت لظروف مشابهة[1].
3. استمرار الولايات المتحدة في سياساتها التقليدية، والتي أخذت بممارستها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبروزها كقوة عظمى إلى جانب الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على الثنائية القطبية من حرب باردة، وفي حال تحقق هذا الاحتمال الذي يدفع المحافظون الجدد باتجاهه فإن ذلك يعني تزايد الأعباء على الولايات المتحدة، كما في الاحتمال الأول.

وبمراجعة الاحتمالات الثلاثة نلاحظ أنها تصب جميعها في صالح تركيا؛ ففي حال تحقق الاحتمال الأول، فإن تركيا بحكم علاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، وتبنِّيها لنظام ديمقراطي علماني في الحكم، يجعلها أفضل الخيارات الأميركية لملء بعض المربعات، وتخفيف أعبائها عن كاهل الأميركان، وهذا بدوره سيعزِّز المسعى التركي للعب دور مركزي، وفي حال تحقق الاحتمال الثاني، فإن تركيا ستتحرر من التقنين الأميركي لدورها، وستتخلص من التصور الأميركي لطبيعة دورها ووظيفتها؛ الأمر الذي سينعكس إيجابًا على علاقات تركيا بكل من روسيا والصين، مما يعزِّز مكانتها في آسيا الوسطى والقوقاز، وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى الشرق الأوسط. وفي حال تحقق الاحتمال الثالث فإن انشغال الولايات المتحدة في صراعات جديدة سيخفف حدَّة ضغوطها على تركيا، وسيعزِّز الأهمية النسبية لتركيا بالنسبة لها بحكم عضويتها في حلف الأطلسي، وعدم وجود حالة من العداء بين الدولتين؛ مما يفتح المجال أمام تمدد أكبر للدور التركي في غياب الرقابة الأميركية عن هذا الدور، خاصة إذا انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ مما سيزيد من اعتمادية الولايات المتحدة وكذلك الأوروبيين عليها في قضايا الشرق الأوسط، والبلقان، ووسط آسيا، في مواجهة روسيا والصين وإيران[2].

---

(1) Kennedy, p. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*, (Random House, New York, 1987), p. 514-535.

(2) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 195.

وفي ظلِّ تفاقم الأزمة المالية واختلال الأوضاع الاقتصادية منذ أواخر العام 2008، تصاعَدَ رفض الرأي العام الأميركي لسياسات المحافظين الجدد، وانعكس ذلك في السلوك التصويتي للناخب الأميركي، مما قاد إلى صعود الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية عبر مرشحه باراك أوباما.

إن السعي الأوروبي والأميركي لتقليص المجال الحيوي لروسيا في شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى من خلال ضَمِّ الدول التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي السابق إلى حلف شمال الأطلسي، وقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وتطوير الاتفاق الموقَّع بين حلف الأطلسي ودول آسيا الوسطى، والمعروف باتفاقيات من أجل السلام، والتي وُقِّعت في العام 1999 بين الحلف وتلك الدول، سيثير قلق الصين وروسيا نظرًا لكون الدول المستهدفة بهذه الاتفاقيات تقع ضمن محيطها الحيوي، وسيخلق هذا الوضع حالة من التنافس بين الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، وبالتالي فإن روسيا والصين ستسعى لاستقطاب تركيا من خلال القبول بشراكتها وعدم العمل على إقصائها، كما أن الغرب سيعمل على تعزيز الميول التركية باتجاهه، وبالتالي منحها هامشًا أكبر للمناورة وربما سيقود ذلك إلى قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وهنا نلاحظ وجود تناسب عكسي بين العلاقات الغربية–التركية، والعلاقات الروسية–التركية، فكلما ابتعدت تركيا عن الغرب ازداد تقاربها مع روسيا، وتعزَّزت ثقة روسيا باستقلالية القرار التركي.

ب- العولمة

نحتاج لتقييم مدى انغماس دولة ما بالعولمة لمعرفة أربعة متغيرات رئيسة، ينبثق منها اثنا عشر متغيرًا فرعيًّا، وهذه المتغيرات استُخدمت من قِبل مؤسسة كيرني (A.T. Kearny)، التي تُعنى بمراقبة مؤشرات العولمة، وتتضمن هذه المتغيرات ما يلي[1]:

---

(1) Kearny, A.T. “Globalization Index Data, Methodology”, 2010, (Visited on 20 September 2012): http://www.atkearny.com/main.taf?=5,4,1,127

- الاندماج السياسي: ويتضمن المتغيرات الفرعية التالية: عضوية المنظّمات الدولية، وعدد الاتفاقيات الدولية التي تنخرط فيها الدولة، ومشاركة الدولة في مهام حفظ السلام الدولي، ومؤشر الحوالات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الارتباط التكنولوجي: ويتضمن نسبة مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان، وعدد الشبكات التي تربط المشتركين بالإنترنت، وعدد مزودي حاضنات الإنترنت.
- التكامل الاقتصادي: ويتضمن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الإجمالي المحلي، ونسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- الترابط الفردي: ويتضمن نسبة السياح والمسافرين القادمين والمغادرين إلى عدد السكان، وعدد المكالمات الدولية لكل فرد، ونسبة الحوالات المالية الشخصية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وعند النظر في نتائج قياس درجة اندماج تركيا في ظاهرة العولمة نجد قيم المؤشرات فيها مقارنة مع كلٍّ من مصر والسعودية وإيران وإسرائيل على النحو الآتي[1]:

الجدول رقم (10)

يوضِّح قيم مؤشرات العولمة لدول شرق أوسطية في الفترة 2009-2011

الدولة	الاندماج الاقتصادي	الاندماج الفردي	الاندماج التكنولوجي	الاندماج السياسي	الاندماج الكلي
تركيا	53	48	69	93	66
مصر	49	39	60	94	61
السعودية	-	72	52	52	59
إيران	29	28	60	71	47
إسرائيل	79	75	57	82	73

(1) "مقياس كوف للعولمة"، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2012):
http://globalization.kof.ethz.ch/query/

نستدل من الجدول السابق على ما يلي:

- لدى تركيا بشكل عام انخراط معقول في ظاهرة العولمة؛ إذ إن المتوسط الكلي لجميع المؤشرات بلغ 66 نقطة.
- تحتل تركيا المرتبة الثانية في الاندماج الكلي بين الدول المهمة في الشرق الأوسط بعد إسرائيل، وتتقدم على جميع الدول العربية والإسلامية المهمة في المنطقة.

ويتفق معظم الباحثين في مجال العولمة على أن مسارها سيستمر على المدى المتوسط، ونتيجة للانخراط التركي المعقول في هذا المسار فإن احتمالية تأثير العولمة على العلاقات الخارجية التركية والبنيات الداخلية للبلاد ستكون محدودة، إلا أنها قد تسهم في مزيد من المشاركة السياسية، وتراجع أكثر للجيش في المجال السياسي، كون هذا المسار يكرِّس النزعة المصلحية إلا أن مسار العولمة قد يخلق ردود فعل في الأوساط المحافظة.

ج- النزعة الديمقراطية

تشير الدلائل المتوفرة عن النزعة الديمقراطية في المجتمع الدولي المعاصر إلى أن اتجاهها الأعظم يميل نحو التزايد، خاصة منذ مطلع التسعينات، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحوُّل الدول التي كانت منخرطة فيه أو متحالفة معه نحو اقتصاد السوق، والنظام الديمقراطي، وهو ما يسميه صموئيل هنتينجتون: الموجة الثالثة، والمؤشر الأساسي لهذه الظاهرة هو اتساع نطاق أعداد المشاركين في صنع القرار السياسي لدولة معينة[1]. وهذا يدل على أن البيئة الدولية تُشكِّل عاملاً مساندًا لتقدم التنمية الديمقراطية في تركيا، وتكريس حالة الاستقرار السياسي فيها. وفي ذات الوقت الذي تتنامى فيه ظاهرة الديمقراطية، فإن عددًا من الظواهر الأخرى في العالم النامي آخذة في البروز، ومنها:

- انحسار ظاهرة حُكم الفرد، والشخص الكاريزمي، وعادة ما يكون الفرد الحاكم صاحب الشخصية الكاريزمية هو المجسِّد لفكرة التغيير السياسي،

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 190.

ويختزل الحراك المجتمعي في تلك الشخصية. وتعد القيادات الكاريزمية إفرازًا طبيعيًّا للمجتمعات المغلقة على ذاتها، إلا أن التقدم التكنولوجي بوتيرته المتسارعة، خلق حالة من الانفتاح المجتمعي على المستوى العالمي، جعلت الشعوب قادرة على المقارنة بين القيادات على امتداد العالم، وهذا الأمر لم يكن متاحًا في ظل الانغلاق[1].

- تعاظم دور المتخصصين (التكنوقراط) في الحياة السياسية، وهذه الظاهرة أيضًا هي إفراز آخر للتطور التكنولوجي، الذي خلق كثيرًا من التعقيدات في وجه الأدوات السياسية التقليدية، وجعلت الساسة التقليديين مضطرين للاستعانة بالخبراء والمختصين لمساعدتهم في استيعاب الظواهر والأحداث المستجدة، وبالتالي فإن هؤلاء التكنوقراط أصبحوا شركاء في وضع البدائل اللازمة لاتخاذ القرارات.

إن ارتفاع نسبة التعليم العالي في تركيا، وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي، وزيادة مخصصاته من الناتج الإجمالي المحلي، والربط بين حاجة السوق والبحث العلمي، ستعزز دور التكنوقراط في صنع القرار السياسي.

- اضمحلال دور العامل الأيديولوجي: إن الانفتاح الذي يشهده العالم المتحضر عبر ما وفرته التكنولوجيا الحديثة من وسائل للتواصل مع الآخرين على المستويين: الفردي والجماعي، وشيوع فكر المصالح والمنافع في سلوك الأفراد والمجتمعات والدول، قلَّص من العداء للآخرين، كما جعل العوامل غير المصلحية، ومنها المرجعيات الأيديولوجية، تتراجع في مستوى تأثيرها في صنع القرار السياسي، خاصة على الصعيد الخارجي، وعند تطبيق هذه المسألة على الحالة التركية، فإننا نلاحظ أن صانع القرار السياسي في تركيا لا ينطلق من منطلقات دينية أو قومية، وإنما ينطلق من المنافع والمصالح، وإن كان يحاول توظيف العوامل الدينية

---

(1) توفلر، ألفين، **تحوُّل السلطة بين العنف والثروة والمعرفة**، ترجمة: فتحي بن شتوان، ونبيل عثمان، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1992)، ص 27-31-110-112.

والقومية في كسب الشارع المحلي، إلا أن تأثير هذه العوامل على القرار الخارجي لا يكاد يُذكر[1].

- تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي: شهد العالم منذ مطلع التسعينات موجة متسارعة من الخصخصة، صاحَبَتها حالة من الترابط الاقتصادي الإقليمي، الذي يعزِّز من دور الشركات كأداة للقوة الناعمة في توجيه الصراعات الدولية، وتراجع دور القوة الخشنة (القوة العسكرية) في هذه الصراعات، وهذا ما يفسر التحول في بناء التحالفات الدولية من الأسس الجيوسياسية إلى الأسس الجيواقتصادية. وربما تقود عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إحداث تغير في الهياكل الاجتماعية والسياسية في ظل تنامي جماعات الضغط المنبثقة من تلك التكاملات، والاستثمارات[2]. وتتضمن الخطط المرتبطة بالرؤية التركية عام 2023؛ التي تمت الإشارة إليها في أكثر من موضع في هذه الدراسة، العمل على زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا، وهذا الأمر سيعزِّز من التوجهات البراغماتية للنظام السياسي التركي.
- التوسع في امتلاك التكنولوجيا العسكرية واحتمالية وصولها إلى مستويات دون الدولة (التنظيمات المسلحة): وهذه المسألة لها تأثير مباشر على السلم الدولي، خاصة إذا كانت هذه الأسلحة غير تقليدية[3]. وهذا الموضوع قد يُحدث عددًا من التأثيرات على تركيا، منها: تزايد الدور التركي في الجهود العالمية الرامية إلى منع تنامي انتشار السلاح غير التقليدي، وهذا الأمر يعزِّز المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، وقد تتمكن الحركات الانفصالية التركية من امتلاك أسلحة غير تقليدية، وهذا الأمر له آثار وانعكاسات خطيرة على الأمن القومي التركي.

---

(1) عبد الحي، وليد، "مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية"، **المستقبل العربي**، (العدد 312، فبراير/شباط 2005)، ص 9–23.

(2) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، ص 268.

(3) "المصدر السابق"، ص 270.

- تصاعد حدَّة التنافس العالمي على مصادر الطاقة، خاصة البترول والغاز الطبيعي، ويتمثل هذا التنافس في المؤشرات التالي[1]:
- ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط حتى العام 2020 بنسبة 25%، وللغاز الطبيعي بنسبة 100% خلال نفس الفترة.
- ارتفاع صادرات آسيا الوسطى والقوقاز النفطية إلى أوروبا بنسبة 70% عام 2020.
- ارتفاع واردات الصين النفطية لتصل إلى حوالي 60% من احتياجاتها، بالإضافة إلى 30% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي عام 2020.
- استحواذ دول الخليج العربي على 50% من سوق النفط العالمية، وزيادة اعتماد الدول الآسيوية عليه عام 2020.
- تراجع الصناعات البتروكيماوية لصالح الصناعات البيوتكنولوجية.

وهذه المؤشرات تدل على تزايد المكانة الاستراتيجية لتركيا ومساعدتها على تحقيق هدفها في التحول إلى جسر لعبور الطاقة من القوقاز، وأواسط آسيا، وربما الخليج العربي نحو الغرب؛ الأمر الذي سيقود إلى سعي القوى العالمية الكبرى في الشرق والغرب لاستمالة تركيا نحوها؛ مما يمنحها قدرة كبيرة على المناورة والحركة.

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، ص 270.

المبحث الثاني

الاتجاهات المستقبلية في المستوى الإقليمي

تمت الإشارة إلى أن مناطق الجذب الاستراتيجي لتركيا في محيطها الإقليمي، هي: آسيا الوسطى، والقوقاز، وجنوب غرب آسيا، خاصة البلاد العربية هناك، بالإضافة للبلقان.

أ- آسيا الوسطى

تُشكِّل منطقة آسيا الوسطى إقليمًا رابطًا بين روسيا والصين وتركيا، وتدل ملامح العلاقات الإقليمية والدولية لهذه المنطقة على الأمور الآتية[1]:

- وجود خلافات تتعلق بالمياه داخل هذه المنطقة، خاصة بين كل من قرغيزيا وأوزباكستان وكازاخستان.
- تعد هذه المنطقة من المناطق المرشحة لتزايد الاكتشافات النفطية فيها.
- تزايد الاهتمام الأوروبي بنفط هذه المنطقة.
- استمرار محافظة الاقتصاد الصيني على مرتبة متقدمة عالميًّا من حيث معدلات النمو.
- بناء شبكة من خطوط النفط بين تركيا وآسيا الوسطى؛ مما يعزِّز من مساحة المصالح المشتركة على حساب المصالح المتضاربة بينها وبين دول الإقليم، وأبرز هذه الخطوط: خط باكو-تبليسي- جيهان، الذي أُطلق عليه مشروع القرن.

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 295.

ب- المنطقة العربية

يشير أغلب الدراسات المستقبلية المتعلقة بالبلاد العربية حتى عـــام 2020 إلى عدد من الاتجاهات الكبرى، منها[1]:

- تزايد مشكلة المياه في المنطقة العربية، وسيكون تزايد هـــذه المشـــكلة بصورة ملموسة في كل من سوريا ولبنان والسعودية وإسرائيل بالإضافة إلى إيران وتركيا، التي تشترك مع سوريا والعراق في مصادر المياه العذبة، وهذه النقطة كانت ذات تأثير كبير في العلاقات العربية-التركية، وربما تعود للتأثير في هذه العلاقات مجددًا، غير أن هذه المسألة لا يتوقع لها أن تسبب مواجهة عسكرية بين البلاد العربية وتركيا.
- استمرار التغيير في النظم السياسية العربية، إمَّا بســـبب تقـــدم الحكـــام الحاليين في السن، أو بفعل الثورات التي تجتاح البلاد العربية منـــذ عـــام 2011، فكلا الأمرين سيجعل هذه الدول منشغلة خلال الفترة القادمـــة (حتى عام 2020) في ترتيب شؤونها الداخلية؛ مما يتيح الفرصـــة أمـــام تركيا للعب دور بارز في المنطقة على حساب النظام الرسمي العربـــي.
- تتفق كافة الدراسات المستقبلية على أن العلاقات العربية-الإســـرائيلية ستبقى تراوح مكانها دون تطور يُذكر حتى العـــام 2020، وستســـعى إسرائيل إلى تطوير علاقاتها مع المنطقة العربية بصورة غير مباشرة مـــن خلال المشروع الأميركي المسمَّى: "الشرق الأوسط الكبير"، والمشروع الأوروبـــي الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط، إلا أن أيًّا من المشروعين لم يحقق تقدمًا حتى الآن خاصة مع توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية.
- تزايد التوجهات الديمقراطية في البلاد العربية، في ظل الثورات العربيـــة؛ مما يجعل القواعد الشعبية أكثر تأثيرًا في صنع القرار الخارجي، وهذا الأمر يصب في مصلحة تركيا التي تحظى بنظرة إيجابيـــة كـــبيرة في الشـــارع العربـــي.

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، ص 296.

- إمكانية توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه بعض البلاد العربية، وقد أشرنا إلى توقيع أربع دول خليجية على مبادرة إسطنبول للتعاون مع الحلف، وهذا يخدم مصالح تركيا، ويوسِّع دائرة نفوذها.

وتدل مجموعة من الوثائق العسكرية الأميركية التي نُشرت عام 1995 على أن الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع عمل القيادة المركزية للحلف لتشمل آسيا الوسطى[(1)]، وهذا يعني أنها ستربط المنطقة العربية بآسيا الوسطى في رؤيتها الاستراتيجية.

ويمكن تدعيم هذه الفكرة بالخطاب الذي ألقاه وليام بيرنز، الذي كان ممثل الولايات المتحدة في مجلس الناتو في براغ في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003، والذي قال فيه: "إن على الناتو أن يتجه جنوبًا وشرقًا ليغطي المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان، ومن القرن الإفريقي إلى الحدود الروسية مع جمهوريات آسيا الوسطى"[(2)]. وهذا التوجه سيدفع الولايات المتحدة لممارسة ضغوط شديدة على الدول العربية لحملها على الارتباط بالحلف بصورة أو بأخرى عبر اتفاقات ثنائية[(3)].

- القوقاز

تضم منطقة القوقاز ثلاث دول، هي: أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، وترتبط تركيا بهذه المنطقة بروابط تاريخية وثقافية، وهناك عدد من المؤشرات تتعلق بهذه المنطقة تتمثل فيما يلي:

- احتمال انضمام كلٍّ من جورجيا وأذربيجان لحلف الأطلسي في إطار السياسة الأميركية الرامية إلى توسيع الحلف؛ إذ كان من المتوقع أن

---

(1) Binnendijk, Hans, “Focus on the Middle East, Joint Force Quarterly, (Autumn, no 9, 1995), p. 5.

(2) علي، زياد، "الإقليم العالمي: قراءة تحليلية لإعادة هندسة الشرق الأوسط جيوستراتيجيًّا"، **الحوار المتمدن**، 14 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=395753&r=0

(3) عبد الحي، وليد، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: البعد الجيوستراتيجي**، (الأمانة العامة للأحزاب العربية، عمان، 2006)، ط 2، ص 39-42.

تنضم جورجيا له عام 2012، لكن العملية العسكرية الروسية ضدها قد تؤخِّر هذا الانضمام أو تلغيه[1].

- تطور العلاقات الإسرائيلية-الأميركية مع كلٍّ من أذربيجان وجورجيا، والذي ربما يكون على حساب الدور التركي هناك.
- التنافس الإيراني-التركي في هذه المنطقة.

لكن مجمل هذه المؤشرات يصب في المصلحة التركية، خاصة توسيع حلف الأطلسي الذي تعتبر تركيا نقطته المتقدمة في هذه المنطقة؛ مما يوسع مجالها للحركة، وفي حال توتر العلاقات التركية-الأميركية، فإن ذلك سيعزِّز التقارب الروسي-الصيني معها وبالتالي يمنحها هامشًا كبيرًا للمناورة عبر التناقضات بين أطراف المعادلة الدولية.

(1) Peimani, H. *Failed Transition, Bleak Future, War and Instability in Central Asia and Caucasus*, (Greenwood Publishing Group, 2002), p. 116.

الفصل الثالث

سيناريوهات المكانة الإقليمية

المبحث الأول

السيناريوهات المتوقعة

يُعد بناء السيناريوهات تقنية مهمة من تقنيات الدراسات المستقبلية، وهذه التقنية لها أهمية كبيرة في التنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة، ورسم الملامح المستقبلية المحتملة لها، وتتبُّع سيرها بأسلوب علمي منظم. وتقتضي هذه التقنية معرفة المسار التاريخي للظاهرة من أجل الوقوف على اتجاهها العام، ومعرفة العوامل التي أسهمت في تشكيلها، كي يتمكن الباحث من بناء افتراضات مترابطة للصورة المستقبلية التي ستأخذها الظاهرة بناء على ما توفر لديه من معطيات عنها في الماضي والحاضر، والتي تمكِّنه من فهم حركتها وتوقع شكلها المستقبلي.

أهمية بناء السيناريوهات

هذه التقنية لها أهمية كبيرة للباحثين، وصُنَّاع القرار، كونها تقدم جملة من الفوائد، منها:

- تتيح السيناريوهات توقع عدد من الاحتمالات حول سلوك الظاهرة المستقبلي، وهذا يمكِّن الباحث وصانع القرار من وضع عدد من البدائل، والخيارات، للتعامل معها عند حدوث أي من تلك الاحتمالات.
- معرفة نوع التغيير الذي يُمكن إحداثه على الظاهرة لتعديل مسارها المستقبلي، ومعرفة ما إذا كان التغيير المطلوب تحسينيًّا أم جوهريًّا.
- يتيح السيناريو للباحث وصانع القرار فرصة معرفة واقع الظاهرة، والتوقعات المستقبلية لها.

وحتى يكون السيناريو المرسوم مقنعًا ومنطقيًّا يجب أن يتوفر فيه عدد من الشروط منها:

- الانسجام بين افتراضات السيناريو، وعدم تعارضها.
- أن لا يكون عدد السيناريوهات المتوقعة كبيرًا؛ لأن ذلك يُدخل الباحث والقارئ وصانع القرار في حالة من الاضطراب والالتباس والحيرة، ويعوق عملية صنع القرار، وعادة ما تتضمن الدراسات المستقبلية ثلاثة أو أربعة سيناريوهات على الأكثر، على أن تكون الاختلافات بين السيناريوهات واضحة وبيِّنة ليتسنَّى معرفتها وفهم البدائل المطروحة في كل منها.
- أن يساعد السيناريو المقترح في إعداد الخطط المستقبلية، من خلال تضمنه أهدافًا واضحة.

وحتى تتصف السيناريوهات التي سنقوم ببنائها بقدر من العلمية والمنطقية، سيتم أخذ أهم المؤشرات التي تقرر واقع الدولة وتُمكِّن من التنبؤ بمستقبلها، والتي يتفق الباحثون والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية على دورها في تحديد مكانة الدولة في محيطها الإقليمي، ودورها في الساحة الدولية، وتتبع مسارها التاريخي خلال الأعوام العشرة الماضية، ومن ثم معرفة الاتجاه العام لها، والتنبؤ بقيمها خلال الأعوام العشرة المقبلة من خلال استخدم تقنية أخرى من تقنيات الدراسات المستقبلية، وهي تحليل السلاسل الزمنية بأسلوب المربعات الصغرى[1]، وفيما يتعلق بالمؤشرات غير الكمية سيتم استخدام تقنية التنبؤ الحدسي للتنبؤ بها[2]، وبعد ذلك يمكن رسم ملامح السيناريوهات المتوقعة، والجدولان التاليان يلخصان الواقع التركي:

(1) عبد الحي، وليد، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007)، ص 70-75.

(2) "المرجع السابق"، ص 27.

جدول رقم (11)

يبين مؤشرات الواقع التركي (2000–2005)

الرقم	المؤشر/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	الزيادة السكانية	2,15	1,8	0,6	1،2	1,17	1،16
2	نسبة الشباب إلى عدد السكان	22,1	–	–	–	–	24,4
3	سكان الحَضَر%	64	64	66	66	67	68
4	نسبة التعلُّم%	85	85	86	86,5	87,4	88,1
5	الإنفاق على البحث العلمي%	0,48	0,54	0,53	0,48	0,52	0,59
6	معدل النمو	5,5	5,7	6,1	5,8	9,4	9,7
7	دخل الفرد/دولار	2213	2500	3037	3553	5833	7088
8	مؤشر التنمية البشرية	0,634	0,640	0,649	0,659	0,661	0,671
9	الاستثمارات الأجنبية/ مليار دولار	1,1	1,3	1,7	2,5	2,8	10,0
10	نسبة الفقر	12	12,4	13	11	8	5,20
11	نسبة البطالة	6,4	7,95	9,9	10,3	10,65	10,75
12	معدل التضخم	59,9	68,0	45,0	23,5	10,6	10,1
13	مؤشر الفساد	3,0	3,6	3,4	3,1	3,2	3,5
14	الإنفاق العسكري%	3,7	3,7	3,9	3,4	2,8	2,5
15	الحرية السياسية	2	2	4	3	3	3
16	الحرية الاقتصادية	5,8	5,3	5,5	5,9	5,9	6,2
17	الحرية المدنية	–	–	5	4	4	3
18	الاستقرار السياسي	5	–	6	6	7	7
19	الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	265,3	222,9	226،3	303	392,2	483
20	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	3170	3450	3460	3790	5040	6480
21	نسبة الدَّيْن%	–	–	–	38,7	34,5	38,3

الجدول رقم (12)

يوضح مؤشرات الواقع التركي (2006–2020)

الرقم	المؤشر/السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2015	2020
1	الزيادة السكانية	1,00	0,99	0,98	1,11	1,5	0,744	0,49
2	نسبة الشباب إلى عدد السكان	–	–	–	–	29,5	28,93	33,73
3	سكان الحضر%	68	69	69	70	71	72,8	75,55
4	نسبة التعلم%	88,2	88,6	88,7	90,8	91,2	93,89	96,92
5	الإنفاق على البحث العلمي%	0,58	0,72	0,73	0,85	1,0	1,09	2,28
6	معدل النمو	6,1	6,1	0,9	4,8-	9,2	9,7	11,2
7	دخل الفرد/دولار	7687	9246	10298	8554	10106	14502	18566
8	مؤشر التنمية البشرية	0,681	0,688	0,691	0,690	0,697	0,742	0,779
9	الاستثمارات الأجنبية/مليار دولار	20,18	22,1	18,21	19,6	19,9	36,0	48,4
10	نسبة الفقر	8,67	8,7	1,17	2,18	2,0	0,9	0,76
11	نسبة البطالة	10,5	10,45	11,2	13,65	11,1	14,6	17,15
12	معدل التضخم	10,5	8,8	10,4	6,3	6,4	5,9	5,2
13	مؤشر الفساد	3,8	4,6	4,6	4,4	4,4	5,17	5,83
14	الإنفاق العسكري%	2,5	2,2	2,3	2,3	2,4	1,2	0,5
15	الحرية السياسية	3	3	3	3	3	4,7	5,6
16	الحرية الاقتصادية	6,35	6,44	6,82	6,74	–	7,65	9,5
17	الحرية المدنية	3	3	3	3	3	1,3	0,25
18	الاستقرار السياسي	8	8	8	8	–	9,22	10,97
19	الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	350,9	647,16	614	730	735	876,33	1349,92
20	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	7420	8440	9620	9890	9890	14553	18630
21	نسبة الدَّيْن%	33,6	32,5	38,3	29,5	41,0	36,9	37,2

بناء على ما سبق، سنقوم بعرض ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الأوضاع في تركيا على النحو الآتي[1]:

1. السيناريو المعياري (المرغوب) (Normative-Preferable): ويُبنى هذا السيناريو على فرض أن حركة الواقع ستتم وفقًا لرغبة الدولة؛ أي إن الأحداث ستجري وفقًا للرغبة التركية.
2. السيناريو الممكن: ويقوم هذا السيناريو على فرض بقاء حركة الواقع على نفس الوتيرة، بمعنى بقاء حركة المتغيرات في نفس الاتجاه ولا يصيبها أي تغير مفاجئ، وقد تكون هذه الحركة ذات طبيعة تغلب عليها الجوانب الإيجابية، وهنا يتم بناء السيناريو وفق التصور الإيجابي للحالة التركية، أمَّا إذا كانت الحركة تغلب عليها الجوانب السلبية يتم بناء السيناريو وفق التصور السلبي لتلك الحالة.
3. السيناريو المحتمل: ويعتمد هذا السيناريو على اكتشاف كيفية التغير في الظاهرة، وتطبيق هذه الكيفية على المستقبل، مع الافتراض بأن الواقع سيسير وفقًا لهذه الكيفية المرتبطة بتعليل علمي واضح، ومرجعية فكرية مترابطة ومنسجمة مع رؤية العلوم الإنسانية والاجتماعية لمفهوم العلم، ويعد هذا السيناريو أكثر صعوبة من السيناريوهين السابقين.

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحًا وجلاء نُورِد شرحًا مبسطًا للمتغيرات التي سيتم التنبؤ على أساسها، والتي تناولناها في الجدولين السابقين على النحو الآتي:

1. الزيادة السكانية

يعد مؤشر الزيادة السكانية أحد المتغيرات الأساسية؛ وذلك لانعكاسه المباشر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد توصلنا إلى أن برامج تنظيم النسل التي تبنَّتها الحكومات التركية المتعاقبة بدأت تؤتي ثمارها منذ منتصف التسعينات إلى أن وصلت في الوقت الحاضر إلى حالة التوازن السكاني؛ حيث بلغ معدل الخصوبة 1,7 مولود لكل امرأة عام 2009 وسيصل إلى 0,49 عام 2020.

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 196.

2. نسبة الشباب

بلغت نسبة الشباب في سن 19 سنة فما دون حوالي 29,5% من مجموع سكان تركيا عام 2010، وستصل هذه النسبة إلى 33,77% عام 2020.

3. النزوح الريفي إلى المدن

تشهد تركيا هجرة متسارعة من الريف إلى المدينة؛ مما يؤدي إلى زيادة نسبة سكان المدن إلى 72,8% عام 2015، وإلى 75,55% في عام 2020، وهناك كثير من القضايا المتعلقة بتنامي الظاهرة الحضرية.

4. التعليم

تراجعت نسبة الأمية بصورة كبيرة في تركيا بين الذكور والإناث، كما تزايدت نسبة الطالبات في مختلف المراحل التعليمية.

5. البحث العلمي

تضاعفت نسبة الإنفاق على البحث العلمي ما بين العامين 1995–2007 ست مرات، وازداد عدد الباحثين في ذات الفترة بنسبة 43%. وقد أسهم القطاع الخاص في دعم البحث العلمي من خلال ربط مخرجاته بعمليات الإنتاج الصناعي، وهذا يفتح المجال أمام استمرار تطور البحث العلمي وتقدمه.

6. مستويات الفقر

تتباين طرق احتساب نسبة الفقر بين الحكومات والمؤسسات ذات العلاقة، فبعضها يعتمد على معيار دولار واحد يوميًّا، وبعضها دولارين، وبعضها 3,6 دولارات، مما يفسر اختلاف النسبة بين دراسة وأخرى إلا أن الاتجاه العام لنسبة الفقر في كل المقاييس شهد تراجعًا كبيرًا بغضِّ النظر عن المعيار المعتمد، وفي حال استمر التغير في هذه النسبة على نفس الوتيرة فإنه مرشح لمزيد من الانخفاض حتى عام 2020.

7. النمو الاقتصادي

تقع تركيا في أعلى قائمة الدول ذات النمو المتوسط، وقد تزايدت معدلات النمو في تركيا بصورة مطَّردة منذ العام 2002، وبالرغم من تأثرها بالأزمة المالية العالمية، فإنها

كانت من أوائل الدول التي تجاوزتها. وقد بلغ متوسط معدلات النمو في تركيا 5,2% خلال الفترة الممتدة بين 2002–2010، وفي نهاية العام 2011 بلغ معد النمو الاقتصادي حوالي 8,2% لتحلَّ تركيا في المركز الثاني عالميًّا بعد الصين في هذا الجانب، وفي حال استمرار معدلات النمو الاقتصادي في تركيا على هذه الوتيرة، فإن ذلك سيسهم في تحقيق طموحات تركيا بأن يكون اقتصادها ضمن أقوى عشرة اقتصادات في العالم، كما يساعد ارتفاع معدلات النمو على تقليل نسبة البطالة.

8. الاستثمارات الخارجية

حقَّق الاقتصاد التركي قفزة نوعية في جذب الاستثمارات الأجنبية ليحل في المرتبة السادسة عشرة عالميًّا في جذب الاستثمارات الأجنبية منذ العام 2007، ويمثِّل ارتفاع الاستثمارات الأجنبية مؤشرًا على قوة الاقتصاد وثقة المستثمرين به، وهذا الأمر يُشكِّل نقطة قوة للنظام السياسي، ورافعةً للاقتصاد الوطني، وقد قُدِّر حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا بحوالي 10 مليار دولار عام 2011.

9. الدَّيْن الخارجي

رغم ارتفاع قيمة الديون الخارجية لتركيا، فإنها تعد ضمن النسب المنخفضة عالميًّا قياسًا بحجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة الديون الخارجية لتركيا بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 60% عام 2002 إلى حوالي 41,6% عام 2010، وفي حال استمرار الانخفاض على هذا النحو، فإن هذه المديونية ستقل عن 37,2% من حجم الناتج الإجمالي المحلي بحلول العام 2020، إلا أن اقتصاديين أتراكًا يأملون في أن لا يبقى تراجع الدَّيْن على هذه الوتيرة، ولكنهم يسعون لتحقق قفزات كبيرة ليصل إلى حوالي 10% من الناتج الإجمالي المحلي فقط بحلول عام 2020.

10. البطالة

يميل الاتجاه العام لمعدلات البطالة للارتفاع منذ العام 2000، فقد قفزت هذه النسبة من 6,4% عام 2000 إلى حوالي 11,4% عام 2011، ثم تراجعت إلى حوالي 9% عام 2012، وهي أقل من نسبة البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، لكن تظل

مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي، وتسعى الحكومة إلى خفض هذه النسبة إلى 5% بحلول العام 2023. ويدل كثير من الدراسات المتعلقة بالبطالة على أن الاتجاه العام للبطالة هو نحو الزيادة عالميًّا[1].

11. التضخم

انخفض معدل التضخم في تركيا من متوسط قدره 70,4% في الفترة الممتدة بين 1993–2002 إلى 6,4% في نهاية عام 2010، وهي أدنى قراءة في أكثر من أربعة عقود خلال عام 2010، فقد انخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين من 6,53% في ديسمبر/كانون الأول 2009 حتى 6.40% في ديسمبر/كانون الأول 2010 إلا أن التضخم إلى جانب البطالة يمثّلان تحديًا آخر للاقتصاد التركي.

12. معدل الدخل الفردي

يقدِّر البنك الدولي معدل دخل الفرد التركي حتى عام 2010 بحوالي 10,106 دولار سنويًّا، ويضع البنك تركيا ضمن المجموعة العليا لدول الدخل المتوسط[2]. وعند تتبع اتجاهات معدلات الدخل نلاحظ أن معدل دخل الفرد خلال الفترة من 2002 إلى 2010 قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات من 3037 دولار عام 2002 إلى 10106 دولار عام 2010 حسب بيانات البنك الدولي، وتسعى الحكومة التركية لرفع معدل دخل الفرد إلى 25 ألف دولار، إلا أن بقاء التغير في دخل الفرد ضمن الحدود الحالية سيرفعه نحو 18,565 دولار عام 2020[3].

13. التنمية البشرية

يعد هذا المؤشر الضابط العام لوضع الدولة عند كثير من الباحثين؛ وذلك لاحتوائه على كثير من المؤشرات الفرعية الأخرى، وحسب تقديرات الأمم المتحدة

---

(1) زكي، رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، (العدد 226، 1997)، ص 57–58–148.

(2) البنك الدولي، "البيانات، تركيا"، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://data.albankaldawli.org/country/turkey

(3) "المصدر السابق".

فإن الدولة التي تحصل على قيمة 80% في التنمية البشرية تكون ضـــمن مجموعـــة الدول العليا في هذا المؤشر، وقد بلغت تركيا ما قيمته 70% عام 2011 ومن المتوقع أن تقترب من مجموعة الدول العليا بحلول عام 2020.

14. الإنفاق العسكري

تشير بيانات البنك الدولي المستمدة من معلومات المعهد الدولي للدراســـات الاستراتيجية في استوكهولم إلى أن الإنفاق العسكري التركي قد تراجع من 3,5% عام 1990 إلى 2,3% عام 2009. كما أن السياسة الخارجية التركية المتجهة نحـــو تصفير المشكلات مع دول الجوار تصب في مصلحة خفض النفقات الدفاعية، وفي حال نجاح تركيا بإقرار دستور جديد يعتـــرف بالأقليـــات العِرقيـــة، ويراعـــي خصوصيتها، قد يُفتح الباب أمام تحول كثير من المنظمات المســـلحة إلى أحـــزاب سياسية، ومنها حزب العمال الكردستاني، مما يقود إلى مزيد مـــن الانخفـــاض في النفقات الدفاعية لتصل إلى حوالي 0,5% بنهاية فترة الدراسة عام 2020.

15. الفساد

يقول صموئيل هنتينغتون في تعريفه للفساد بأنه يتجسَّد في المزاوجة بين الثـــروة والسلطة السياسية، ففي المجتمعات الثرية يُوظَّف المال للحصول على النفوذ السياســـي، أمَّا في البيئات الفقيرة فإن السلطة السياسية تُوظَّف من أجل الحصـــول علـــى الثـــروة الاقتصادية[1]. وجاء في موسوعة العلوم الاجتماعية أن الفساد "انحراف عـــن معيـــار متوقَّع للسلوك من قِبل متولي السلطة العامة من أجل تحقيق منفعة خاصة"[2].

وقد احتلَّت تركيا المرتبة 61 من بين 180 دولة على قائمـــة الفســـاد الـــتي وضعتها منظمة الشفافية الدولية عام 2011، وهي رتبة لا تزال مرتفعة ومقلقة[3].

---

(1) هنتينغتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمـــة: سميـــة عبـــدو، (دار الساقي، بيروت، 1993)، ص 78.

(2) Kuper, A.Kuper, J. *The social science Encyclopedia*, (Routledge, London, 1983), p. 164.

(3) transparency international the global coalition against corruption, “Corruption by country/Territory, Turkey”, (visited on 2/10/2015): http://www.transparency.org/country/#TUR

16. الحرية الاقتصادية

عند دراسة مؤشرات الحريات الاقتصادية في تركيا نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر قد ارتفعت من 5,3 عام 2001 إلى 6,74 عام 2010، وهذا يدل على تحسن نسبـــــي في مستوى الحرية الاقتصادية، وتحتل تركيا المرتبة 67 من بين 179 دولة في هذا المجال[1].

17. الحرية السياسية

يُصنِّف معهد بيت الحرية (Freedom House Institute) تركيا بأنها دولـــة ذات حرية سياسية جزئية، وهذا التصنيف مرتبط ببعض المحددات، أبرزها: تدخل المؤسســـة العسكرية المفرِط في الحياة السياسية في الفترة السابقة، وحلٌّ كـــثير مـــن الأحـــزاب السياسية، ومسألة الأقليات، إلا أن تركيا تشهد منذ العام 2004 تعديلات دســـتورية وتشريعية لمعالجة هذه القضايا؛ مما سينعكس إيجابًا على الحريات السياسية بحلول عـــام 2020.

18. الحريات المدنية

تُصنَّف تركيا وفق بيانات معهد بيت الحرية على أنها دولة ذات حرية مدنيـــة جزئية، إلا أن مجمل الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي تشهدها الـــبلاد بـــين الحين والآخر ستنعكس إيجابًا على الحريات المدنية.

19. الاستقرار السياسي

تشهد تركيا تقدمًا ملموسًا في مجال الاستقرار السياسي منـــذ عـــام 2002، وارتفعت قيمة هذا المؤشر من 5 عام 2000 إلى 8 عام 2010.

20. دخل الفرد

وهو ما يحصل عليه الفرد نتيجة قيامه بأي نشاط اقتصادي، سواء كان يملكه أو يعمل فيه لقاء أجر.

---

(1) Hriatage Foundation, “Index of Economic Freedom, Economic Freedom Score”, in partnership with Wall street journal,Washington 2015, p. 437,438.

21. نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي

وهو الحصة الافتراضية التي يفترض أن يحصل الفرد عليها عند تقسيم الناتج الإجمالي المحلي على عدد السكان.

والآن، وبعد هذا التوضيح الموجز لمجمل مؤشرات الواقع التركي، ننطلق لبناء السيناريوهات المستقبلية، وسنستعين على ذلك بما يلي:

- القيم المتنبَّأ بها للمؤشرات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية بطريقة المربعات الصغرى[1].
- التنبؤ الحدسي بالأحداث.
- توقعات الحكومة التركية.
- توقعات البنك المركزي التركي.
- توقعات المعهد التركي للإحصاءات.
- توقعات المنظمات الدولية (البنك الدولي، مجلس السكان...).
- المؤشرات العالمية عام 2020.

---

(1) العطار، لبيبة، حلاوة، محمود، **مقدمة في أساليب التحليل الإحصائي**، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ط 1، ص 129.

أولًا:
السيناريو الممكن

المشهد التركي عام 2020 طبقًا لإيقاع التغير الفعلي عام 2010

سيتم بناء السيناريو الممكن على أساس استمرار وتيرة المتغيرات الواردة في الجدولين رقم (11) و(12) كما هي دون تغيير، وسنعالج هذا السيناريو من منظورين: الأول متفائل سيُبنى على فرض أن الواقع الحالي سيستمر كما هو، أمَّا المنظور المتشائم فهو مبني على تعثر المؤشرات الإيجابية، وتزايد قيم المؤشرات السلبية خلافًا لما تم التنبؤ به؛ مما يُحدث تغيرًا شاملاً في البنية القائمة حاليًا.

وسيتم عرض كلا السيناريوهين على فرض أننا وصلنا إلى العام 2020، وبالتالي فإن الواقع القائم حاليًا سيصبح من الماضي.

1. السيناريو الممكن المتفائل

أعلن المعهد التركي للإحصاءات أن عدد سكان تركيا بلغ هذا العام 2020 حوالي 84,4 مليون نسمة، ينتشرون على مساحة مقدارها 770,760 كم2، وأن الكثافة السكانية بلغت حوالي 109,5 أشخاص/كم2. وأكَّد المعهد أن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (0–19) سنة بلغت 33,73% من مجموع السكان، مع نسبة مماثلة في الفئة العمرية (20–39)، وهذا يعني أن المجتمع التركي لا يزال مجتمعًا فتيًّا، وهذا يتطلب من الحكومة التركية تأمين المزيد من فرص العمل، وبالمقابل، فإن ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع تقلِّل الضغط الاجتماعي وتخفض نسبة إعالة الشيخوخة.

وتشهد تركيا تزايدًا في ظاهرة النمو الحضري والنزوح من الريف إلى المدينة؛ حيث بلغت نسبة سكان الحضر بحلول نهاية العام الحالي 2020 حوالي 75,55% من السكان، وهذا يشكِّل ضغطًا على الخدمات العامة، وارتفاع الطلب على المساكن؛ مما قد يفاقم مشكلة العشوائيات التي تخطط الحكومة للتخلص منها منذ العام 2012 عبر الاستثمار في المشاريع الإسكانية من قبل القطاعين العام والخاص، إلا أن مشكلة العشوائيات لا تزال قائمة، وتُعد تهديدًا للاستقرار الاجتماعي نظرًا للفجوة الكبيرة في مستوى المعيشة بينها وبين الأحياء الراقية التي تجاورها.

وقد أكَّد المعهد التركي للإحصاءات على أن الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدينة بوتيرة متسارعة يشكِّل خطرًا كبيرًا على الأمن الاجتماعي لما يترتب عليه من تفكك الروابط الاجتماعية، وارتفاع معدل الجريمة المنظمة.

ونتيجة لوضع دستور جديد للبلاد، تراجعت النزعة الانفصالية بصورة كبيرة نظرًا لما تضمَّنه الدستور من بنود تعترف بالأقليات العِرقية، وتمكِّنهم من ممارسة حرياتهم الثقافية التي تعبِّر عن هوياتهم القومية، وتوسِّع مشاركاتهم السياسية. كما كان لإلقاء حزب العمال الكردستاني والمنظمات الانفصالية المرتبطة به لأسلحتها وتحوُّلها إلى حزب سياسي مدني دور كبير في تخفيف هذه النزعة، وأسهم أيضًا في خفض النفقات العسكرية بشكل كبير، إلا أن هناك مخاوفَ من تأثُّر هذه الحالة بحصول أكراد سوريا في أعقاب انتهاء الثورة عام 2016 على وضع إقليم فيدرالي، وكذلك إعلان أكراد العراق قيام دولة مستقلة من جانب واحد في إقليم كردستان العراق العام الماضي 2019؛ الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة المركزية في بغداد، ودَفَعها للتدخل عسكريًّا، مما يثير قلق الحكومة التركية من عودة تنامي النزعة الانفصالية في البلاد.

كما أسهم الدستور الجديد، الذي أُقِرَّ في استفتاء شعبي جرى في العام 2017، في تحول البلاد إلى النظام الرئاسي، وانتهاء دور الجيش في الحياة السياسية.

وقد انعكس تغير المؤشرات الاقتصادية الإيجابية بشكل متزايد على الوضع العام في البلاد خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الذي حقَّق رقمًا قياسيًّا بوصوله إلى 9,1%، كما أن التحسن في معدل النمو منذ العام 2013 حتى الوقت الحاضر

مكّن الاقتصاد التركي من احتلال المرتبة العاشرة عالميًّا، وازداد دخل الفرد ليصل إلى 18,565 دولارًا سنويًّا وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 18,629 دولار. وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية في البلاد، فإن هذه الحرية لا تزال جزئية بسبب الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومة تجنبًا للانعكاسات السلبية التي قد تأتي بها تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد التركي.

وبخصوص الحريات السياسية، فقد تحوَّلت مرتبة تركيا في هذا المجال من حرية جزئية إلى حرية كبيرة نتيجة حلٍّ مشكلة الأقليات من خلال الدستور الجديد للبلاد، وانتهاء تدخل الجيش بصورة كاملة في الحياة السياسية، وتحوُّل التنظيمات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وقد أسهم هذا الأمر بتقليص النفقات العسكرية إلى 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل هذا الإنفاق من الأغراض الدفاعية إلى تطوير الصناعات العسكرية؛ مما ترتب عليه تقليل الواردات المتعلقة بالتسليح، والتحوُّل إلى تصدير بعض المعدات العسكرية، كما انعكس هذا الموضوع على الاستقرار السياسي في البلاد، وتحول النظام السياسي من مستقر جزئيًّا إلى مستقر. ونتيجة للربط بين البحث العلمي من جهة، واحتياجات السوق من جهة أخرى، تطورت مؤسسات البحث العلمي بصورة ملموسة، وبلغت النفقات على البحث العلمي 1,09% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل عدد الجامعات 230 جامعة، وترافق هذا الأمر مع زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين أفراد المجتمع التركي لتصل إلى 98% من الذكور، و95,84% بين الإناث، وهي نسبة متقاربة بين الجنسين، وبنسبة عامة بلغت 92,96%؛ فلم تعد الفجوة بين الجنسين متسعة في هذا المجال. ويحدث ذلك مع الاستمرار في انخفاض معدل التضخم ونسبة البطالة التي طالما عانى الاقتصاد التركي من ارتفاعهما خلال الأعوام الخمسين الماضية، ووصل معدل التضخم إلى 5,9% مقابل 5,4% في العام 2013، إلا أن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة نظرًا لارتفاع نسبة الشباب في المجتمع وظلَّت بحدود 17,15% مقابل 11,2% عام 2011.

وقد أثَّر التحسن في المؤشرات الاقتصادية التركية على مؤشر التنمية البشرية؛ مما أدى إلى صعود تركيا إلى شريحة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة عام 2016،

ووصلت قيمة هذا المؤشر إلى 0,799، ومع تزايد النشاط التجاري بين تركيا ودول العالم، أثَّر ذلك سلبًا على بقاء مؤشِّر الفساد مرتفعًا نسبيًّا تاركًا البلاد في المرتبة الخمسين بين دول العالم في هذا المجال.

وعلى الصعيد الخارجي، تحسَّنت العلاقات العربية–التركية بصورة كبيرة، وقد تأثَّر ذلك بالتحولات الديمقراطية التي شهدها البلاد العربية منذ العام 2016، وهذا الأمر يتيح درجة كبيرة من إمكانية التفاهم حول القضايا المشتركة، في ظل الدور الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي كمنظمة إقليمية اقتصادية وسياسية وعسكرية.

وعلى صعيد العلاقات التركية–الإسرائيلية فإنها لا تزال تراوح مكانها دون تطور يُذكر، وخاصة بعد تراجع أهمية إسرائيل بالنسبة لتركيا بعد أن وجدت تركيا في النظام المصري الجديد حليفًا استراتيجيًّا جديدًا في المنطقة منذ العام 2013، وتخلِّي تركيا عن فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي رسميًّا في العام 2017، وذلك لتزايد السلبيات المترتبة على هذا الانضمام في المجال الاقتصادي؛ مما يقلِّص الضغوط الأوروبية على تركيا لتحسين هذه العلاقات. كما أن النفوذ التركي توسَّع في الأراضي الفلسطينية نتيجة لصعود التيار السياسي الإسلامي فيها إلى الحكم عقب الانتخابات التي أجريت عام 2017.

وبفعل النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية التركية في بناء الشراكة الاقتصادية مع الدول العربية والهند والصين وروسيا بالإضافة إلى بقية الدول الآسيوية (دول البريكس)، أعلن وزير الخارجية التركي تخلي بلاده عن المطالبة بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، والاكتفاء بوضع الشريك المميز معه عام 2017، ومع أن هذا الأمر أثار انزعاج الولايات المتحدة، لكن تلك الخطوة لن تلغي أهمية كل من الطرفين بالنسبة للآخر، وستُبقي على علاقة حسنة بينهما.

وبناءً على النقاش السابق، يمكن توصيف المكانة الإقليمية لتركيا عام 2020 على النحو الآتي:

أ- قادت التطورات الكبيرة التي تحققت في مجمل جوانب الحالة التركية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى اعتراف المجتمع الدولي بها كقوة إقليمية مهمة (مع تحفظ إيران وإسرائيل)؛ مما جعلها

طرفًا فاعلاً في صنع القرارات الاستراتيجية ضمن محيطها الجيوستراتيجي، خصوصًا في آسيا الوسطى والقوقاز والمنطقة العربية.

ب- تنامت العلاقات العربية-التركية على الصعيد الاقتصادي، إلا أنها لم تصل إلى حدِّ التحالف الاستراتيجي، وتم التفاهم حول قضايا الأمن والمياه والحدود.

ج- ظلت تركيا تنطلق في علاقتها الخارجية من منطلقات براغماتية بعيدًا عن الأبعاد الفكرية والأيديولوجية، بالإضافة إلى توظيف التراث التاريخي مع الشعوب الأخرى في خدمة مصالحها.

د- تمكَّنت تركيا، بالتعاون مع روسيا، من استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء عبر بناء عدد من المحطات النووية ابتداء من العام 2014.

هـ- حققت تركيا نجاحات كبيرة في مدِّ أنابيب النفط من الدول المجاورة عبر أراضيها لتصديرها إلى الغرب، وساعد اضطراب الأوضاع في الخليج العربي بمد أنابيب النفط من الدول العربية وإيران بالإضافة إلى الدول المجاورة الأخرى؛ مما جعل تركيا ممرًّا لأكبر شبكة أنابيب لنقل النفط في العالم؛ مما سهَّل لها الحصول على أغلب احتياجاتها من النفط مقابل مرور هذه الأنابيب عبر أراضيها.

و- ظلَّت تركيا تتمتع بوضع الشريك المميز لدول الاتحاد الأوروبي رغم تخليها عن فكرة الانضمام إلى عضويته الكاملة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يعد الشريك الاقتصادي الأول لتركيا بعد أن أصبحت روسيا الشريك الاقتصادي الأول لها منذ عام 2016.

2. السيناريو الممكن المتشائم

يقوم السيناريو المتشائم في بنائه على جانب معين يتمثل في تعاظم تأثير المتغيرات ذات التأثير السلبي على حالة الدولة، ويمكن تحديد مصادر الخطر على الحالة التركية من جهتين، هما:

- خطر التقسيم على أساس إثني (عِرقي أو طائفي).

- عودة الجيش للتدخل في الحياة السياسية عبر انقلاب عسكري يقود إلى تغيير النظام السياسي.

أ- التقسيم على أساس إثني

1. التأثر بدول الجوار

بالرغم من التفوق العسكري للجيش التركي على العناصر الكردية المسلحة في كافة المجالات، إلا أن ما يحدث في الأقطار المجاورة قد يُلقي بظلاله على الحالة التركية، فتمتُّع إقليم كردستان العراق بوضع الإقليم الفيدرالي منذ عام 2003، واحتمالية حصول الأكراد في سوريا على وضع شبيه في أعقاب الثورة، بالإضافة إلى احتمال تعرُّض إيران إلى هجوم عسكري غربي؛ الأمر الذي قد يترتب عليه نشوب حرب إقليمية شاملة تقود إلى حالة عارمة من الفوضى والاضطرابات والعنف، وهذه الحالة سوف تتيح للأقليات المختلفة فرصة الانفصال عن الدول المركزية التي تعيش فيها، وقد يقود هذا الاحتمال في حال حدوثه إلى تنفيذ الغرب والولايات المتحدة مشروعهم المأمول "الشرق الأوسط الكبير"، ويرتكز هذا المشروع بصورة أساسية على فرضية مفادها أن القضية الفلسطينية والحركات الإسلامية والنفط ليست هي المسؤولة عن أزمات الشرق الأوسط، بل إن تلك الأزمات منبثقة عن غياب التوافق بين التركيبة الإثنية والحدود السياسية، وبالتالي لابد من إعادة تقسيم المنطقة بصورة تحقق هذا التوافق، وبموجب هذه الفكرة فإن مناطق الشيعة والأكراد وغيرها من الأقليات العِرقية والدينية والمذهبية سوف تتعرض لتغيير جوهري، وسوف يطول هذا التغيير في حال حدوثه العديد من الدول المركزية في الإقليم، وفي مقدمتها: تركيا وإيران والسعودية والعراق[1].

(1) Peters, Ralph, “How a Better Middle East Would Look”, **Armed Forces Journal**, June 2006, (Visited on 20 August 2012):
www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899
Darius, Mahdi, Nazemroaya, “Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a New Middle East”, **Global Research**, 18 November 2006, p. 66.

2. **التأثر بالحالة الإقليمية**

من جانب آخر، قد تتأثر الأقليات العِرقية والدينية والمذهبية بما يحدث من ثورات شعبية في الدول المجاورة لها؛ مما يدفعها إلى ثورات مماثلة ذات طبيعة سلمية تنتهي بعصيان مدني شديد، يقود إلى انفصالها في حال استطاعت حشد الرأي العام العالمي، والتزمت بالسلمية، والتفت حول قيادة سياسية موحدة.

3. حدوث كارثة طبيعية كبيرة (زلزال مدمر) تجعل الحكومة المركزية منشغلة بالتصدي لها، وتدفعها إلى تقليص وجودها العسكري في المناطق الجنوبية الشرقية؛ مما يتيح للعناصر المسلحة استغلال هذا الظرف وإعلان الانفصال.

ب- الانقلاب العسكري

يتمتع الجيش التركي منذ نشأة الجمهورية التركية بنفوذ كبير في الحياة السياسية، كما أن الجيش التركي له تاريخ طويل من التدخل المباشر في شؤون الحكم، وتجلَّى ذلك عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي كان آخرها عام 1996، والذي عُرف بانقلاب ما بعد الحداثة، وقد يكون الدافع وراء انقلاب جديد في تركيا شعور القوى القومية والعلمانية بغياب دورها المعهود في الحياة السياسية نتيجة صعود التيار الإسلامي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وحتى الوقت الراهن، وقد استطاع هذا التيار تقليص سطوة الجيش على الحياة السياسية بصورة كبيرة، ويسعى إلى كتابة دستور جديد للبلاد يراعي المتغيرات والتناقضات، ويعالج الاختلالات في الدستور الذي وُضع في أعقاب انقلاب عام 1982، وقد يكون الدستور الجديد هو النقطة التي تُفجِّر الوضع في البلاد وتستثير العسكر من جديد.

إلا أن حدوث هذا السيناريو مرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، والمؤشرات التي تمت دراستها في مختلف هذه الجوانب لا تدل على إمكانية حدوث السيناريو المتشائم، وخاصة في حال تم إنجاز الدستور الجديد، والذي يدل معظم التسريبات المرتبطة به على معالجةٍ ما لمسألة الأقليات

العِرقية، كما أن السكان من مختلف القوميات والمذاهب موزعون على كافة مناطق البلاد، بما في ذلك الأكراد الذين ارتحلوا إلى مختلف المدن التركية الكبيرة واندمجوا فيها؛ مما يحد من الشعور بالنزعة الانفصالية، كما أن الدراسة توصلت إلى أن احتمالية تقسيم البلاد على أساس إثني لا تزيد على 28% في أسوأ الظروف. وفيما يتعلق بإمكانية حدوث انقلاب عسكري، فإن كثيرًا من المعطيات اللازمة لحدوثه لم تعد قائمة الآن، فقد انتهت الهيمنة الإعلامية التي كانت سائدة من قِبل إعلام الجيش والقوى العلمانية لصالح مؤسسات إعلامية تعددية غير محسوبة على هذا الفريق أو ذاك، وكذلك بروز مؤسسات إعلامية مرتبطة بالتيار الإسلامي، كما أن شعبية الجيش تراجعت في أعقاب اكتشاف المحاولة الانقلابية عام 2004، وارتباط عدد من كبار ضباط الجيش بمنظمات إرهابية، إلى جانب العديد من التعديلات الدستورية، وامتلاك الحكومة الحالية نسبة رضى شعبي مريحة لا تقل عن 62% على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانيًا:

السيناريو المعياري

المشهد التركي عام 2020 طبقًا لطموحات الحكومة التركية

جاء في بيان صادر عن المعهد التركي للإحصاءات أن الخطط الحكومية الهادفة إلى خفض الزيادة السكانية بدأت تحقق النجاح المطلوب؛ فقد بلغ عدد سكان تركيا هذا العام، 2020، حوالي 82.1 مليون نسمة، ينتشرون على مساحة مقدارها 770.760 كم2، وأن الكثافة السكانية بلغت حوالي 106.5 شخص/كم2، وأكَّد المعهد أن نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (0–19) سنة بلغت 23% من مجموع السكان، مع نسبة مماثلة في الفئة العمرية (20–39)، وهذا يعني أن النسبة العامة للشباب في الفئة العمرية (0–39) قد تراجعت إلى نحو 46% هذا العام مقابل 63% عام 2008، وهذا يعني تخفيف الضغط على الحكومة وتراجع نسبة البطالة إلى حوالي 5%، وزيادة نسبة التشغيل إلى حوالي 30%.

وبالرغم من استمرار النمو الحضري، والنزوح من الريف إلى المدينة في البلاد، فإن المشاريع الحكومية الرامية إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات العامة والإسكان قادرة على امتصاص معدلات المهاجرين المرتفعة بالتزامن مع تطوير المناطق الريفية وإقامة المشاريع التنموية فيها لتقليل أعداد المهاجرين منها، مثل مشروع (GAB) الذي يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ذات الأغلبية الكردية بعد أن أتاح تحوُّل حزب العمال الكردستاني إلى العمل السياسي وإلقاء السلاح استكمال هذا المشروع عام 2017، وقد بلغت نسبة سكان الحضر

بحلول نهاية العام الحالي، 2020، حوالي 73% من السكان، ومن أبرز النجاحات التي أُحرزت التخلص من العشوائيات بعد بناء وحدات سكنية بديلة عنها في الأراضي المملوكة للدولة في أطراف المدن. وقد أكَّد المعهد التركي للإحصاءات أن التخلص من العشوائيات ترتَّب عليه زيادة معدلات الترابط الاجتماعي، وانخفاض معدلات الجريمة المنظمة، وتراجع النزعات الانفصالية بعد إقرار الدستور الجديد الذي أتاح للأقليات العِرقية والدينية مزيدًا من الحريات الثقافية والسياسية منذ العام 2016.

كما أدَّى إقرار الدستور الجديد إلى تحول البلاد إلى النظام الرئاسي وانتهاء دور الجيش في الحياة السياسية بشكل كامل، وأصبحت قيادة الجيش ورئاسة الأركان العامة مرتبطة بوزير الدفاع.

وقد أثَّرت المؤشرات الاقتصادية الإيجابية بشكل متزايد على الوضع العام في البلاد، فلو نظرنا إلى معدل النمو الاقتصادي لوجدناه قد حقق رقمًا قياسيًّا بوصوله إلى 11.2% ليحل في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الصيني في هذا المجال، كما أن التحسن في معدل النمو منذ العام 2013 حتى الوقت الحاضر مكَّن الاقتصاد التركي من احتلال المرتبة العاشرة عالميًّا، وازداد دخل الفرد ليصل إلى 25 ألف دولار سنويًّا، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 23.500 دولار. وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية فإنها لا تزال جزئية بسبب الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومة تجنبًا للانعكاسات السلبية التي قد تأتي بها تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد التركي. وبخصوص الحريات السياسية فقد تحوَّلت مرتبة تركيا في هذا المجال من حرية جزئية إلى حرية كبيرة نتيجة حلِّ مشكلة الأقليات من خلال الدستور الجديد، وانتهاء تدخل الجيش بصورة كاملة في الحياة السياسية، وتحوُّل التنظيمات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وقد أسهم هذا الأمر بتقليص النفقات العسكرية إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل هذا الإنفاق من الأغراض الدفاعية إلى تطوير الصناعات العسكرية، وترتَّب على ذلك تقليل الواردات المتعلقة بالتسليح والتحول إلى تصدير بعض المعدات العسكرية، كما انعكس هذا الموضوع على الاستقرار السياسي، وتحول النظام السياسي من مستقر جزئيًّا إلى مستقر.

ونتيجة للربط بين البحث العلمي من جهة، واحتياجات السوق من جهة أخرى؛ فقد تطورت مؤسسات البحث العلمي بصورة ملموسة، وبلغت النفقات على البحث العلمي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة مقدارها 150% عن العام 2010، ووصل عدد الجامعات إلى 250 جامعة، وترافق هذا الأمر مع زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين أفراد المجتمع التركي، فقد وصلت إلى 99% من الذكور، و97% بين الإناث، وهي نسبة متقاربة بين الجنسين فلم تعد الفجوة بينهما متسعة كما كانت الحال في السابق، وترافق ذلك مع الاستمرار في انخفاض معدل التضخم، ونسبة البطالة؛ إذ وصل معدل التضخم إلى 2.7% وهي أدنى قيمة يصل إليها منذ تأسيس الجمهورية مقابل 3.4% في العام 2013، وانخفضت نسبة البطالة إلى 5% مقابل 11.2% عام 2011، كما حقّق معدل التوظيف مستوى قياسيًّا بوصوله إلى 30%.

وقد انعكس تحسُّن المؤشرات الاقتصادية التركية على مؤشر التنمية البشرية؛ مما أدى إلى صعود تركيا إلى شريحة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة عام 2018، ومع تزايد النشاط التجاري بين تركيا ودول العالم أثّر ذلك سلبًا على بقاء مؤشر الفساد مرتفعًا نسبيًّا.

وعلى الصعيد الخارجي، فقد انضمت تركيا رسميًّا كعضو كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي بعد أن تمكّنت الحكومة التركية من تلبية الشروط اللازمة لذلك، كما تحسنت العلاقات العربية-التركية بصورة كبيرة، وقد تأثّر ذلك بالتحول الديمقراطي في البلاد العربية منذ العام 2016.

وعلى صعيد العلاقات التركية-الإسرائيلية؛ فنتيجة للأضرار الكبيرة التي تعرضت لها المصالح الإسرائيلية جرّاء صعود التيار الإسلامي في الانتخابات التي تلت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 في مصر، فقد اضطُرَّت إسرائيل للاعتذار رسميًّا لتركيا عن هجومها على السفينة التركية مرمرة وقافلة أسطول الحرية، وقامت بدفع تعويضات إلى أسر الضحايا، وعملت على تخفيف القيود على قطاع غزة نسبيًّا؛ وذلك لتطبيع علاقاتها مع تركيا حتى لا تصبح معزولة في المنطقة، وقد قبلت الحكومة التركية هذه الخطوات، لكن العلاقات لم تعد إلى قوتها التي كانت

عليها قبل عام 2009 ما عدا الجانب الاقتصادي، وذلك لتراجع أهمية إسرائيل بالنسبة لتركيا بعد أن وجدت في النظام المصري الجديد حليفًا استراتيجيًّا جديدًا في المنطقة منذ العام 2013، كما أن النفوذ التركي توسَّع في الأراضي الفلسطينية نتيجة لصعود التيار السياسي الإسلامي فيها إلى الحكم عقب الانتخابات التي أُجريت عام 2017.

خلاصة السيناريو المعياري:

1. استطاعت تركيا تقوية دورها الإقليمي من خلال لعب دور ملموس في محيطها الحيوي، وخاصة في آسيا الوسطى والقوقاز والمنطقة العربية، وقد ساعدت الثوراتُ العربيةُ تركيا على هذا الأمر، كما ساعد صعود التيار الإسلامي في البلاد العربية على ذلك، وقد دفع هذا الواقع القوى الدولية لقبول هذا الدور.
2. تمكنت تركيا من الانتقال إلى مستوى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة خلافًا لبقية الدول المهمة في الإقليم.
3. تمكنت تركيا من ضمان مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة من خلال بعض المنظمات الإقليمية، مثل: منظمة التعاون الإسلامي، بعد تعديل ميثاقها لتصبح منظمة إقليمية ذات بُعد سياسي واقتصادي وعسكري، بالإضافة إلى مؤتمر التعاون العربي-التركي، وملتقى الصداقة لدول وسط وشرق آسيا.
4. تخلصت تركيا من الاعتماد الكبير على كل من إسرائيل والولايات المتحدة في مجال التسليح، وذلك نتيجة توجيه جزء كبير من نفقاتها العسكرية لأغراض الصناعات العسكرية المحلية.

المبحث الثاني

السيناريو المحتمل

المشهد التركي الأكثر احتمالًا

هناك متغيِّر من بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة قيد الدراسة يسمى بالمتغير "عظيم التأثير قليل الاحتمال" (low Probability-High Impact)، وهذا المتغير يؤدي إلى حالة من التحول الكامل في مسار الظاهرة، وقد أشرنا عند الحديث عن السيناريو المعياري المتشائم إلى الانقلابات العسكرية التي شهدت تركيا العديد منها عبر تاريخها، كما أشرنا إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل وقد شهدت تركيا العديد منها أيضًا، وفي حال حدوث كارثة كبيرة تؤدي إلى إعادة انتشار الجيش في المناطق التي تعاني من آثار هذه الكارثة، فقد تُتاح الفرصة أمام الأقليات لإعلان الانفصال عن الدولة الأم.

وقد تبين من الدراسة وتتبع البيانات الواردة في الجدولين 11 و12 أن الاستقرار السياسي يأخذ منحىً متزايدًا، وهذا الأمر يجعل من فرصة حدوث المتغير عظيمَ التأثير قليلَ الاحتمال غير متاح. وفي حال تعرُّض النظام السياسي لأي تأثير يحُول دون ممارسة القيادة السياسية لمهامها، فإن الجيش يقوم بهذه المهمة مؤقتًا لحين تمكُّن القيادة السياسية من استعادة الدور المنوط بها، أو إتاحة الفرصة أمام الشعب لانتخاب قيادة سياسية جديدة بعد إنهاء المرحلة الانتقالية المؤقتة، وقد أشرنا في مواقع متعددة من هذه الدراسة إلى أن الجيش التركي لديه تقاليد راسخة في التدخل في الشؤون السياسية وإدارة البلاد في مراحل عدَّة. كما أن هناك شكلاً آخر للمتغير "عظيم التأثير قليل الاحتمال"، وهو تعرُّض البلاد إلى أزمة اقتصادية خانقة تؤدي إلى انكماش النمو، وتزايد أسعار الطاقة وتراجع الصادرات، وتعاظم

الواردات، إلا أن كل المؤشرات لا تتوافق مع هذا الاحتمال؛ فقد تجاوزت تركيا آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008 خلال عام واحد، في حين لا يزال العديد من دول العالم ذوات الاقتصادات الكبيرة والعريقة يعاني من آثارها حتى الوقت الحاضر. كما أن تركيا لن تتأثر كثيرًا من ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة حصولها على كثير من احتياجاتها من ريع الخطوط التي تعبر أراضيها، إلى جانب سعيها لإنتاج المزيد من النفط عبر التنقيب عنه في سواحل بحر إيجه، وقبالة السواحل القبرصية، فضلاً عن سعيها لبناء العديد من المحطات النووية بالتعاون مع روسيا لتقليص اعتمادها على النفط، وتشير البيانات إلى تزايد مستمر في معدلات النمو، وتراجع معدلات التضخم، وتراجع نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل احتمالية تعرض البلاد لمثل هذه الأزمة ضئيلة للغاية.

وللوقوف على الملامح العامة لفترة الدراسة (2010-2020)، فإننا سنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين الأولى من 2010-2015، والثانية من 2015-2020.

1. المرحلة الأولى (2010-2015)

وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث التي لها صلة مباشرة بالمكانة الإقليمية لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أبرزها:

- إجراء استفتاء شعبي على التعديلات الدستورية منتصف عام 2010.
- فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2011 للمرة الثالثة على التوالي، وتشكيله الحكومة منفردًا؛ مما يعني عدم تغير طبيعة القرارات الاستراتيجية.
- الانتخابات الرئاسية المباشِرة من قِبل الشعب لأول مرة في تاريخ تركيا أواخر العام 2014.
- وضع دستور جديد للبلاد يُدخل تعديلات جوهرية على بنية النظام السياسي، ويعالج قضية التنوع العِرقي والثقافي عام 2015.

هذا على الصعيد الداخلي أمَّا على الصعيد الخارجي:

- استمرار تعثر انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

- بداية تولي الرئيس الأميركي باراك أوباما مهامَّ منصبه.
- استمرار تعثر العلاقات التركية-الإسرائيلية.
- اندلاع الثورات العربية.
- التدخل الغربي في ليبيا.
- تفجر الأوضاع في سوريا.

سمات هذه المرحلة

تتمتع تركيا بعلاقات إيجابية مع كافة القوى الكبرى في المجتمع الدولي، فتركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، وعضو في حلف شمال الأطلسي، وعضو في كثير من المؤسسات الأوروبية، وشريك تجاري لكلٍّ من روسيا والصين، وبالتالي فإن المكانة الإقليمية والدولية لتركيا متصلة بكل هذه الجوانب التي تحتوي قدرًا كبيرًا من التضاد والتناقض، وعند دراستنا لآليات السياسة الخارجية للقوى الدولية تجاه تركيا لابد من النظر إلى الجوانب الآتية والوقوف عندها:

أ- أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008 تركت آثارًا كبيرة على الاقتصادات الغربية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهذه الأزمة تعزِّز مواقف القوى الصاعدة الدولية والإقليمية، وتعد تركيا قوة إقليمية صاعدة بقوة.

ب- استمرار الأزمة المالية في بعض دول منطقة اليورو سيخفف من المواقف المتشددة تجاه انضمام تركيا كعضو كامل للاتحاد الأوروبي؛ فاقتصادها المتنامي يشكِّل عاملاً مساعدًا في حلِّ الكثير من المشاكل الاقتصادية، لكن تفاقم الأزمات الاقتصادية في اليونان وإسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية جعل من عضوية الاتحاد الأوروبي أمرًا غير جاذب كما كان في السابق.

ج- إن تراجع الرغبة الأميركية في شَنِّ مزيد من الحروب الاستباقية، والتدخل في مناطق ساخنة من العالم في ظل حكم الحزب الديمقراطي، يعزِّز من دور القوى الإقليمية الصاعدة، وخاصة تلك التي تحظى بثقة

الولايات المتحدة والأوروبيين، مثل: تركيا.

د- تصاعد الدورين الصيني والروسي في الساحة الدولية، وهي قوى لها مصالح مشتركة مع تركيا، سيخلق حالة من التنافس على استقطابها؛ مما سيدفعها لتبني سياسات متوازنة بين هذه القوى.

وبوجود هذه السمات سيكون أمام القوى الدولية عدد من الخيارات للتعامل مع تركيا، منها:

1. ممارسة الولايات المتحدة ضغوطًا على الاتحاد الأوروبي للتعجيل بقبول تركيا كعضو كامل في الاتحاد تجنبًا لمخاطر استمالتها من القوى الأخرى.
2. تغاضي الولايات المتحدة الأميركية عن تدهور العلاقات التركية-الإسرائيلية وتجنُّب الضغط على تركيا لتطبيعها حرصًا على مصالحها الحيوية معها.
3. قبول الدول الأوروبية بعضوية تركيا الكاملة للحدِّ من تأثير الأزمة المالية المستمرة.
4. سعي الصين وروسيا لتعزيز شراكتهما التجارية والاقتصادية مع تركيا بغرض جعل القرار التركي متوازنًا وغير منحاز للمصالح الأميركية والغربية على الأقل.

وخلاصة الأمر أن الصراع بين المصالح التركية والقوى الدولية الكبرى هو صراع غير صفري، وبالتالي فإن الإقرار بدور تركي إقليمي فاعل يُعد قاسمًا مشتركًا بين تلك القوى، إلا أن الخلاف بينها ينصبُّ حول طبيعة وحدود الدور الذي يتعين على تركيا القيام به في محيطها الإقليمي.

2. المرحلة الثانية (2015-2020)

من المتوقع أن تشهد هذه المرحلة تغيرات استراتيجية كبيرة، منها:

أولاً: أن تزايد الأعباء المالية للقوى الدولية الفاعلة وحاجتها المتزايدة إلى مصادر الطاقة ستدفعها إلى تجنُّب خوض حروب كبرى نظرًا للتكاليف المترتبة

عليها، بالإضافة إلى حاجة هذه القوى لتأمين الاستقرار حول منابع النفط في منطقة الخليج والقوقاز وآسيا الوسطى؛ مما سيخلق لتركيا محيطًا إقليميًّا مستقرًّا إلى حدٍّ بعيد؛ مما سينعكس إيجابًا على الاقتصاد التركي وتمكين تركيا من لعب دور الدولة المركز.

ثانيًا: الاندفاع الروسي المتزايد لتأمين مصالحها ضمن مجالها الحيوي (الجمهوريات السوفيتية السابقة)، ولما كانت تركيا تتمتع بعلاقات تاريخية وثقافية ومصالح مشتركة مع تلك الجمهوريات، فإن روسيا بحاجة لدور تركي متنامٍ لتأمين تلك المصالح في ظل الرغبة المشتركة بين الجانبين في محاصرة الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة ومنع توسع نفوذها غير أن إيران تلعب دورًا منافسًا للدور التركي؛ مما يجعل مصالح البلدين تتضاد وتتصادم، وبحكم العلاقات التاريخية بين تركيا والغرب فإن إيران من الناحية النظرية هي الأقرب لروسيا، إلا أن روسيا بحاجة إلى سحب تركيا إلى خط المنتصف بينها وبين الغرب على الأقل، وهذا الأمر قد يقود إلى توتر العلاقات التركية-الإيرانية إلى جانب أمور أخرى سبقت الإشارة إليها عند حديثنا عن العلاقات التركية-الإيرانية، والتي يمكن أن نعيد الإشارة إلى أبرزها على النحو التالي[1]:

أ- التوجس التركي من سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

ب- الانزعاج التركي من المنافسة الإيرانية في أذربيجان وآسيا الوسطى وجورجيا.

ج- تصاعد التجاذبات الطائفية بين السُّنَّة والشيعة في المنطقة وخصوصًا في سوريا والعراق وميل تركيا نحو السنَّة وانحياز إيران للشيعة.

د- الاستياء التركي من السياسات الإيرانية تجاه الإيرانيين من أصول تركية.

هـ- التنافس التركي-الإيراني على النفوذ والمصالح في العراق.

إلا أن دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي كعضو كامل سيجعل موازين القوى تصب في الكفة التركية.

---

(1) Yesilada, Birol, Efird, Brian, Noordiik, Peter, “Competition Among Giants: A Look at How Future Enlargement of the European Union Could Affect Global Power Transition”, **International Studies Review**, Vol 8, 4 December 2006, p. 607-622.

ثالثًا: حاجة البلاد العربية في أعقاب ثورات الربيع العربي إلى النموذج التركي في الحكم، والذي يمازج بين القيم الإسلامية والديمقراطية والعلمانية، سيعزِّز من الموقع الإقليمي لتركيا، وسيعظِّم من مركزيتها مع تنامي دور التيار الإسلامي في البلاد العربية فيما بعد الثورات، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية بين البلاد العربية وتركيا سيكون تنامي الدور التركي على حساب الدور الإيراني مع أخذ البُعد المذهبي بعين الاعتبار.

المبحث الثالث

انعكاسات السيناريو المحتمل على المكانة الإقليمية

لا يوجد إجماع بين منظِّري العلاقات الدولية على طبيعة العناصر التي تقاس على أساسها المكانة الإقليمية لدولةٍ ما، لكنهم يتفقون بشكلٍ عام على المكونات المرتبطة بموازين القوة، والتي تُقسَّم إلى ثلاثة مكونات: مادية ومعنوية وإدارية؛ فالمكوِّن المادي للقوة يتضمن الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسكانية وما يرتبط بهذه الجوانب من تبعات، أمَّا المكوِّن المعنوي فيتضمن بنية النظام السياسي، ومدى اللُّحمة الداخلية، والبناء الاجتماعي وكل ما يتعلق بهذه الجوانب. وبخصوص المكوِّن الإداري فإنه يتضمن طبيعة الآليات التي يتم بها توظيف المكوِّنيْن المادي والمعنوي.

وبتتبع المكونات السابقة في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن التنافس على موقع الدولة المركز يجري بين دولٍ خمس، هي: تركيا، وإيران، ومصر، والسعودية، وإسرائيل؛ فتركيا دولة عضوٌ في حلف شمال الأطلسي، ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وتمتلك علاقات دولية متشعبة في المحيطين الإقليمي والدولي. وإيران تتمتع بموقع جغرافي مهم، إضافة إلى كونها دولة نفطية، إلا أن علاقاتها بالقوى الغربية متوترة وذات طبيعة صراعية صفرية، وهي لا تحظى بقبول كبير لدى دول الخليج المجاورة لها. وإسرائيل تتمتع بنصيب كبير من المكوِّن المادي للقوة، إلا أن العامل السكاني وغياب العمق الاستراتيجي وعدم قدرتها على الاندماج في محيطها الإقليمي هي عوامل تحد من قدرتها على احتلال مكان الدولة المركز رغم تمتعها بنفوذ دولي كبير. أمَّا مصر فهي بلد يمتلك كثيرًا من عناصر القوة المادية والمعنوية،

إلا أن سلوك نظامها السياسي قبل ثورة يناير/كانون الثاني 2011 سـبَّب تراجعًا ملحوظًا في حضورها الإقليمي، وهي مرشحة في مرحلة ما بعد الثورة للعب دور فاعل على الساحة الإقليمية لكنها ما زالت بحاجة لمزيد من الوقت حتى تلعب مثل هذا الدور لمدة قد تصل إلى عشر سنوات. أمَّا السعودية فهي تمتلك الكثير من أدوات التأثير، كالمال ووسائل الإعلام إضافة إلى كونها مركزًا دينيًا مهمًّا، وهذه الأدوات تندرج في إطار القوة الناعمة، لكنها ذات نصيب أقل من وسائل القوة الخشنة.

وللوقوف على مدى انعكاس السيناريو المحتمل على مكانة الدول المتنافسة في الساحة الإقليمية، لابد من تناول مسألتين على درجة عالية من الأهمية: الأولى تتعلق بموازين القوى الحالية للأطراف المتنافسة، والثانية تتعلق بمستقبل النظام الدولي.

أولًا: موازين القوى الإقليمية في الوقت الراهن:

سنحاول في هذا الصدد الوقوف على مختلف جوانب القوة لدى كلٍّ من الدول الخمس المتنافسة على الحضور الإقليمي الأكبر من خلال استعراض المؤشرات التالية:

1. عدد السكان

في عام 2010، بلغ عدد سكان تركيا 73.7 مليون نسمة، وبلغ عدد سكان إيران 76.4، وعدد سكان مصر 82.1، والسعودية 27.1، وإسرائيل 7.7 ملايين نسمة[1].

نلاحظ أن مصر هي الأكثر سكانًا، وبالرغم من أهمية عدد السكان كعنصر مادي من عناصر القوة، إلا أن هذا العدد يشكِّل تحدِّيًا للبرامج التنموية. كما

(1) UN, Department of Economic and Social Affairs, "Population Division, World Population Prospects", the 2010 revision analytical report, (Visited on 12 August 2012):
http://www.un.org/esa/population/publications/WPP2010/WPP2010_Volume3.htm.date

نلاحظ التقارب في عدد السكان بين كلٍّ من مصر وإيران وتركيا وبفارق كبير عن السعودية وإسرائيل.

2. المساحة

تبلغ مساحة تركيا 783.562 كم2، ومساحة إيران 1.648 مليـــون كـــم2، ومساحة السعودية 1.961 مليون كم2، ومساحة إسرائيل 21.501 كم2[1]. ومن أبرز القضايا المرتبطة بالمساحة الكثافة السكانية التي قد تنعكس على سلوك الدولة، فارتفاع الكثافة السكانية يشكِّل عاملاً ضاغطًا على الدولة؛ مما قد يدفعها للتوسع على حساب جيرانها إذا تهيأت الظروف لمثل هذا التوســع. وتشـــير التوقعـــات الإحصائية المحلية والدولية إلى أن الكثافة السكانية في إسرائيل ستصل إلى حـــوالي 305 أشخاص/كم^2، وإلى 14 في السعودية، و42 في إيران، و79 في مصر، و109 في تركيا، وبناءً على هذه التوقعات فإن إسرائيل ستكون هـــي الأعلـــى في الكثافـــة السكانية؛ مما يترتب عليه حاجتُها الماسَّة للتوسع الخارجي خلافًا للـــدول الأربـــع الأخرى، ولمواجهة مثل هذا الاحتمال فإن البلاد العربية المجاورة لإسرائيل بحاجـــة لدور تركي يساند في لجم هذا النزوع الإسرائيلي للتوسع.

وهناك مسألة أخرى مرتبطة بالمساحة، وهي العُمق الاســـتراتيجي للدولـــة، والذي تتمتع به جميع الدول المتنافسة ما عدا إسرائيل، وهذا العامل يعطيها دافعًـــا آخر للتوسع.

3. نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وهذا المتغير يعطي تصورًا واضحًا عن طبيعة ومدى النمـــو الاقتصـــادي في الدولة، والذي يشكِّل مُحدِّدًا مهمًّا للمكانة الإقليمية لتلك الدولة.

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 295.

جدول رقم (13)

يوضح إجمالي الناتج المحلي للقوى الإقليمية شرق الأوسطية

1999–2010 (مليار دولار)[1]

الدولة	1999	2001	2003	2005	2007	2010
مصر	88.333	96.258	79.955	89.794	127.9	189.6
إيران	104.636	113.137	138.073	188.479	294.1	477.1
إسرائيل	103.108	111.791	108.953	129.841	161.9	246.6
السعودية	162.758	183.257	219.495	309.945	376	682.75
تركيا	260.1	222.9	303.0	483.0	647.16	735.0

من الجدول السابق نلاحظ الآتي:

- الناتج الإجمالي المحلي في مصر هو الأقل، وهذا مؤشر على ضعف الاقتصاد، ويشكِّل الناتج المحلي الإجمالي المصري ما نسبته 25.79% من الناتج المحلي الإجمالي التركي مع مراعاة التقارب بينهما في عدد السكان. كما أنه يشكِّل 27.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي السعودي رغم أن عدد سكان مصر ثلاثة أضعاف عدد سكان السعودية. وبالمقارنة مع إيران، فإن الناتج المحلي الإجمالي المصري يشكِّل 39.7 من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بالرغم من أن عدد سكان إيران لا يزيد إلا 6 ملايين عن عدد سكان مصر. ويشكِّل الناتج المحلي الإجمالي المصري حوالي 76.9% من الناتج الإجمالي المحلي لإسرائيل، في الوقت الذي يضاعف فيه سكان مصر سكان إسرائيل 11 مرة.

وبالرغم من قوة الاقتصادات السعودية، والإيرانية، والإسرائيلية، إلا أن الاقتصاد التركي يمتاز بتنوعه، بينما نجد الاقتصادات السعودية والإيرانية مرتبطة بالنفط وتقلبات أسعاره، بينما يرتبط الاقتصاد الإسرائيلي بالمساعدات الخارجية.

---

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 297.

- معدل التغير في الناتج الإجمالي المحلي: تشير المقارنة بين الدول الخمس المحددة على أساس معدل التغير إلى أن هذا المعدل هو لصالح إيران، وقد كانت نسب التغيير خلال الفترة من 1999 إلى 2009 على النحو الآتي: 114.6% في مصر، مقابل 139.1% في إسرائيل، و319.48% في السعودية، و177% في تركيا، بينما بلغ في إيران حوالي 355%.

عند حساب قوة الدول الخمس المذكورة استنادًا لهذا المتغير باستخدام قانون "موير" (الجذر التكعيبي لإجمالي الناتج المحلي × الجذر التربيعي لعدد السكان)[1]. فإننا سنحصل على الترتيب التالي:

أ- تركيا: 77.47

ب- إيران: 68.17

ج- مصر: 52.00

د- السعودية: 45.86

هـ- إسرائيل: 17.42

4. الاستثمارات الخارجية

يعد هذا المتغير دليلاً على قوة الجذب الاقتصادية للدولة، ويرتبط هذا المؤشر بمؤشرات أخرى، مثل: الاستقرار السياسي، وتدني المخاطر. كما يشير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المساهمة في تخفيض معدل البطالة.

(1) Muir.R. *Modern Political Geography*, (Macmillan, London, 2nd edition, 181), p. 149.

الجدول رقم (14)

يبيِّن الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) بالمليار دولار[1]

الدولة	1999	2001	2003	2005	2007	2010
مصر	1.06	0.509	0.237	5.37	11	11.7
إيران	0.35	0.54	0.12	0.3	0.95	0.93
إسرائيل	3.11	3.54	3.74	5.58	9.665	10.44
السعودية	0.779	0.19	0.207	4.62	19	20.43
تركيا	0.783	1.3	2.5	10	22.1	19.9

بدراسة الجدول السابق نصل إلى الملاحظات الآتية:

- تشكِّل تركيا النقطة الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، وعند المقارنة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا وبقية الدول الخمس في العام 2010 نلاحظ هذه النسب:
- مصر 52.9%، إيران 0.04% (بسبب العقوبات الاقتصادية)، السعودية 92.0%، إسرائيل 47%[2].
- شهدت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قفزة كبيرة منذ العام 2005.

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 298.

(2) حصلنا على هذه النسب بقسمة قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة في كل دولة من الدول المذكورة على قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة في تركيا عام 2010.

5. حجم الصادرات

الجدول رقم (15)

يوضح صادرات الدول خلال فترة من 1999 إلى 2010[1]

الدولة	1999	2001	2003	2005	2007	2010
مصر	5,236	7,024	8,987	16,073	25،72	27,96
إيران	21,03	23,904	33,788	56,252	83,99	131
إسرائيل	26,826	27,974	30,155	40,1	50,24	62
السعودية	50,756	68,063	95,369	174,635	230	350
تركيا	28,842	34,373	51,206	76,949	115,3	133

يعطي حجم الصادرات مؤشرًا على مدى أهمية الدولة في الأسواق العالمية من جانب، كما يدل على مدى اندماجها في الاقتصاد العالمي من جانب آخر. ويدل الجدول رقم (15) على عدد من الملاحظات:

- خلال الفترة من 1999 إلى 2010 تضاعفت صادرات هذه الدول على النحو التالي: تركيا 4.61 مرات، إيران 6.22 مرات، السعودية 4.53 مرات، مصر 5.33 مرات، وأخيرًا، إسرائيل 2.3 مرة.
- تحتل تركيا المرتبة الثانية بين الدول الخمس بعد السعودية من حيث حجم الصادرات، لكن السعودية تعتمد على النفط في صادراتها بينما نجد الاقتصاد التركي متنوعًا ومتعدد القطاعات والجوانب.

6. مؤشرات العولمة

يمكن معرفة مدى انغماس دولة معينة في التفاعلات الدولية وفي العولمة عبر دراسة العديد من المؤشرات التي تطرقنا إلى بعضها في الصفحات السابقة، مثل: حجم الصادرات، وحجم الاستثمارات الأجنبية، وحجم الناتج المحلي الإجمالي،

(1) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 299.

ونضيف إلى ذلك مؤشرات العولمة التي يستخدمها مؤشّر كوف للعولمـــة، والـــتي يوضحها الجدول رقم (10) في الفصل الثاني من هذا البـــاب، والـــذي يتنـــاول مؤشرات الاندماج الاقتصادي، والاندماج الفـــردي، والانـــدماج التكنولـــوجي، والاندماج السياسي، وكذلك الاندماج الكلي للدول الخمـــس، وبـــالرجوع إلى الجدول المذكور يتبين الآتي:

- تحتل تركيا المرتبة الثانية بعد إسرائيل في مؤشر الاندماج الاقتصـــادي، وتحل إيران المرتبة الأخيرة.
- تحتل تركيا المرتبة الثالثة بعد كلٍّ من الســـعودية وإســـرائيل في مؤشـــر الاندماج الفردي.
- تحتل تركيا المرتبة الأولى في مؤشر الاندماج التكنولوجي بـــين الـــدول الخمس.
- تحتل تركيا المرتبة الثانية في الاندماج السياسي.
- تحتل تركيا المرتبة الأولى في الاندماج الكلي.

7. مؤشر التنمية البشرية

وقد تبين من قيم التنمية البشرية أن تركيا لا تزال تحتل المرتبـــة الأخـــيرة في مؤشر التنمية البشرية، وأن معدل التغير في هذا المؤشر لا يزال منخفضًا قياسًا لبقية القوى[1].

---

(1) المعرفة، "قائمة البلدان حسب، مؤشر التنمية البشرية"، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9

المبحث الرابع

تقييم قوة تركيا العسكرية
واتجاهاتها المستقبلية

تحتل القوات المسلحة التركية المرتبة الثامنة عالميًّا تبعًا لعدد الجنود الملتحقين بالخدمة العسكرية الفعلية، كما تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي تبعًا لذات المؤشر. وتضم القوات المسلحة التركية تشكيلات برية وجوية وبحرية، وتتوزع القوات البرية التركية ميدانيًّا ضمن أربعة جيوش، ولكل جيش مقر قيادته الخاصة، ونقطة تمركز ومهمة منوطة به على النحو الآتي[1]:

أ- الجيش الأول: ويتمركز في منطقة مرمرة، وينتشر في الشِّقِّ الأوروبي من تركيا، وتُناط به مهمة حماية مضيق البسفور، وممر الدردنيل، وشبه جزيرة كوجاتلي، بالإضافة إلى مدينة إسطنبول كبرى المدن التركية، والتي يوجد فيها مقر قيادة هذا الجيش.

ب- الجيش الثاني: ويتمركز في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد، وهي مناطق ذات أغلبية كردية، وكثيرًا ما كانت مسرحًا للصراع بين الجيش وحزب العمال الكردستاني، والمهمة المنوطة بهذا الجيش هي ذات طبيعة دفاعية على الحدود التركية مع كلٍّ من العراق وسوريا وإيران، ومقر قيادة هذا الجيش تقع في منطقة مالاطيا.

ج- الجيش الثالث: ويتمركز في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، وقيادته في منطقة أرزينجان، والمهمة المنوطة به حماية الحدود مع كل من

(1) باكير، علي حسين، "القوات المسلحة التركية تحت المجهر: العديد، العتاد، الهيكل التنظيمي، أماكن الانتشار"، **السياسة**، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

أذربيجان وأرمينيا وجورجيا.

د- الجيش الرابع: وينتشر في منطقة بحر إيجه، ويُعرف عند الأتراك بجيش إيجه، وقيادة هذا الجيش في منطقة أزمير، ومهمته مواجهة التهديدات اليونانية، وترتبط القوات التركية المتمركزة في شمال قبرص بالقيادة المركزية لهذا الجيش، الذي أُسِّس مطلع سبعينات القرن العشرين على إثر تصاعد التوتر بين تركيا واليونان.

وتأتي آلية التوزيع للقوات العسكرية على النحو المذكور استنادًا إلى عوامل استراتيجية تتعلق بطبيعة الأخطار المتوقعة، وطبيعة التضاريس، وآليات الدعم اللوجستي، والاتصالات، وفي حال إعلان حالة الطوارئ من قِبل حلف الأطلسي تصبح الجيوش الثلاثة الأولى تحت إمرة القيادة العسكرية للحلف(1).

أسلحة الجيش التركي

ظل الجيش التركي حتى عهدٍ قريب يعتمد في الجانب التسليحي بصورة أساسية على الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن الجيش أخذ بتنويع مصادر التسليح لتشمل إلى جانب الولايات المتحدة كلًّا من: إسرائيل، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا(2).

دور القوات التركية في حفظ السلام الدولي

أسهمت القوات التركية في العديد من مهام حفظ السلام الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وشملت هذه المهام جوانب قتالية، وجوانب حفظ السلام، ومن أبرز تلك المشاركات:

---

(1) GFP Tm, Strength in Numbers, “Turkey military strength”, (visited on 1 July 2012):
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=Turkey

(2) Turkish Central Bank, “Military Balance 2010”, (Ankra, 20 December 2010), (visited on 1 July 2012):
www.iiss.org/publications/military-balance

- في الصومال 1993–1994.
- في البوسنة 1993–1994 ومن 1996 حتى الوقت الحاضر.
- في ألبانيا عام 1997.
- في كوسوفو 1999 حتى الوقت الحاضر.
- في ألبانيا عام 2001.
- في أفغانستان 2002–2003، ومن 2005 حتى الوقت الحاضر.
- في جنوب لبنان 2006 حتى الوقت الحاضر.

الاتجاهات المستقبلية للقوات المسلحة التركية

حدد الدستور التركي مهمة القوات المسلحة التركية بحماية حدود الدولة التركية وحماية مبادئ الجمهورية، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 لم يقم الجيش التركي بأية مهمة خارج هذا الإطار، بمعنى أنه لم يشن أي حرب على أي طرف بصورة عدوانية أو توسعية، وقد شكّلت التطورات المحلية والإقليمية دافعًا للجيش التركي لوضع استراتيجيات جديدة لمواكبة تلك التطورات. فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين انهيار قوى عسكرية كبرى على حدود تركيا، وهي الاتحاد السوفيتي السابق، وترتب على هذا الأمر تغير المهمة المنوطة بالجيش التركي من قِبل حلف الأطلسي وهي مواجهة الخطر الشيوعي؛ مما دفع الجيش التركي إلى رسم استراتيجية جديدة تقوم على المشاركة في مهام خارج الحدود ضمن مظلة الحلف الأطلسي والأمم المتحدة. وعلى الصعيد الداخلي شكّل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002 مرحلة جديدة بالنسبة للجيش التركي؛ إذ أخذ الحزب على عاتقه مهمة إعادة رسم العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية التي طالما هيمن الجيش عليها بصورة مباشرة وغير مباشرة، وتقوم رؤية الحزب على أن الجيش يجب أن يقوم بدور مهني يرتبط بحماية الحدود بعيدًا عن السياسة، وقد نجح الحزب طيلة السنوات العشر الماضية في الحدِّ من تدخل الجيش في الحكم عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والدستورية. وتقوم الاستراتيجية العسكرية التركية على تحقيق جملة من الأهداف حتى

عام 2023 على النحو الآتي[1]:

أ- السعي لتطوير الصناعات العسكرية بغرض تأمين احتياجات القوات المسلحة ذاتيًّا، بالإضافة إلى جعل هذه الصناعات رافدًا جديدًا للاقتصاد التركي، وتُقدَّر موازنة هذا المشروع بحوالي 150 مليار دولار على مدار 30 عامًا حتى عام 2023.

ب- تطوير الآليات اللازمة لكبح جماح النزعات الانفصالية التي تصاعدت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي.

ج- السعي لجعل تركيا مصدرًا لإنتاج وتطوير المبادرات والاستراتيجيات التي تسهم في حفظ الاستقرار والسلم في محيطها الإقليمي.

د- تركيز عناصر القوة الخشنة والناعمة لتكون تركيا نقطة توازن استراتيجي في محيطها الإقليمي.

هـ- إنشاء قاعدة صناعية دفاعية تحقق الاكتفاء الذاتي في جانب التسليح.

ز- العمل على نقل التكنولوجيا العسكرية عبر الحصول على تراخيص إنتاج الأسلحة وأنظمة التسلح من بلدان المنشأ.

ح- تنويع مصادر التسليح وعدم الاعتماد على جهة واحدة.

ويتوقع جورج فريدمان في كتابه "المئة عام القادمة" أن تصبح تركيا من بين أقوى أربع دول في العالم بعد الولايات المتحدة بحدود العام 2060، وأن النفوذ التركي سيمتد ليغطي كل الأراضي التي كانت خاضعة للدولة العثمانية[2].

---

(1) أرانديتش، بولنت، "رفع كفاءة الجيش التركي أولوية قصوى لأردوغان وداوود أوغلو"، **عربي21**، 1 ديسيمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2015): http://arabi21.com/story/792724/%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D9%88%D9%89-%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%88

(2) Friedman, George, *The Next 100 Years: A Forecast for the 21ST Century*, (Doubleday, New York, 2009), p. 212-251.

وعلى العموم، فإن الحكم على قوة دولة معينة بمجرد معرفة ما لديها من عناصر القوة المادية والمعنوية هو حكم غير دقيق؛ لأن هناك عنصرًا آخر للقوة لا يقل في أهميته عن هذين العنصرين، وهو طريقة توظيف وسائل القوة الناعمة والخشنة، ومدى العقلانية السياسية للنظام السياسي للدولة في استثمارهما، وتقاس هذه العقلانية بالمكاسب التي تحققت للدولة جرَّاء توفر عناصر القوة الناعمة والخشنة، أو على الأقل بمدى الخسائر التي تجنبتها البلاد جراء امتلاكها لعناصر القوة المتوافرة لديها[1].

كما أن هناك جانبًا آخر مرتبطًا بالعقلانية السياسية للنظام السياسي للدولة، ويتجلَّى في مدى قدرة النظام السياسي على إحداث حالة من المواءمة بين الأهداف الكبرى والصغرى للدولة في المراحل الزمنية المتعاقبة مع مراعاة أن الأهداف الكبرى والأهداف الصغرى ترتبط معًا في علاقات ذات تأثير متبادل، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدولة عادةً في المحافظة على سيادتها ونظامها السياسي ومواردها الاستراتيجية، أمَّا الأهداف الاستراتيجية الصغرى فتتمثَّل في طبيعة العلاقات الدولية والإقليمية وصورة الدولة لدى الدول الأخرى[2]. ولما كانت البيئة الدولية المحيطة بالدولة هي بيئة متحركة بشكل عام تشهد الكثير من التغيرات والتقلبات؛ فإن هذا الوضع يجعل النظام السياسي أمام تحدٍّ صعب يتمثل في مدى قدرته على التعامل مع متغيرات البيئة الدولية التي قد تجعله عرضة للاضطراب وربما الانهيار، فإذا أحسن هذا النظام إدارة عوامل القوة المتوفرة لديه، فإنه سيتمكن من تحويل الاضطراب الناجم عن التغيرات الخارجية إلى حالة عارضة يمكنه التغلب عليها وتجاوزها.

وعند قراءة الواقع التركي ضمن إطار التحليل السابق، يمكن أن نلاحظ الآتي:

- أن البيئة الدولية المحيطة بتركيا متدنية التوتر، ولا تشكِّل عاملاً ضاغطًا على النظام السياسي التركي، وكذلك فإن الواقع الداخلي فيه درجة معقولة من الاستقرار ولا يضغط هو الآخر على النظام السياسي.

---

(1) عبد الحي، **تحول المسلَّمات في نظريات العلاقات الدولية**، ص 31-36.

(2) عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ص 231.

- أن التغير الداخلي في تركيا يبدو منسجمًا بدرجة كبيرة مع التغير الخـــارجي ويُستدل على ذلك بحجم الإصلاحات القانونية والدستورية التي شـــهدها تركيا في غضون السنوات العشر الماضية بالإضافة إلى مشـــروع الدســـتور الجديد الذي يُتوقع أن يُحدث تغيرات جوهرية في النظام السياسي التركي.
- أن القدرة على التكيف مع إيقاعات التغيرات الداخلية والخارجيـــة في تركيا تتفوق على قدرات بقية دول الإقليم التي تنافسها علـــى موقـــع الدولة المركَز.

ومن خلال استعراض كافة المؤشرات التركية الداخلية والخارجية نلاحظ أن هذه المؤشرات تتقدم جميعها بوتيرة متناغمة، وهذا ينم عن تمتع النظـــام السياســـي بدرجة معقولة من العقلانية السياسية.

وبالعودة إلى مجموعة الدول الخمس المتنافسة على المكانة الإقليمية في الشـــرق الأوسط مجتمعة (تركيا، إيران، مصر، السعودية، إســـرائيل) نجـــد عـــددًا مـــن الاختلافات والفوارق بينها في جوانب عدة، بينها:

1. أن البيئة الدولية لتركيا مستقرة بشكل عام رغم نشاط الأكراد ضـــدها انطلاقًا من شمال العراق، ورغم حالة عـــدم الاســـتقرار في القوقـــاز، واندلاع الثورة السورية وتـــدفق اللاجـــئين إلى الأراضـــي التركيـــة، وبخصوص البيئة الإقليمية لمصر والسعودية فإنها أقل توترًا مـــن البيئـــة الإقليمية لكل من إسرائيل وإيران.
2. التأثير المتبادل والمباشر بين تركيا والسعودية وإيران هـــو تـــأثير كـــبير وواضح بحكم التجاور الجغرافي والمصالح المتشابكة.
3. أن قدرة إسرائيل على الاندماج في البيئة الإقليمية المحيطة بها في المـــدى المنظور غير قابلة للتحقيق حتى نهاية فترة الدراسة عام 2020.

هـــ- أن امتلاك دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، لأدوات القوة الناعمة لن يمكِّنها من لعب دور الدولة المركز حتى وإن تحقق مشروع الاتحـــاد الخليجـــي بحلول العام 2020؛ لأن الثِّقل السكاني فيها وامتلاك الدول الأخرى المحيطـــة بهـــا لعوامل القوة الخشنة يحول دون ذلك.

إذن، ينحصر التنافس على لعب دور الدولة المركز حاليًا بين تركيا وإيـــران وإسرائيل، وإذا أخذنا بعين الاعتبار إيقاع التغيرات الداخلية والخارجية والعوامـــل التاريخية والثقافية وظروف البيئتين الدولية والإقليمية، سنجد أن الكفة تميل لصـــالح تركيا لتصبح الدولة الإقليمية المركز بحلول عام 2020.

خاتمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط عبر تاريخها الطويل أحداثًا عظيمة كان لها تأثير مباشر على الساحة العالمية، ومن أبرز هذه الأحداث:

1. الحملة الفرنسية على مصر والشرق منذ العام 1798.
2. انهيار الإمبراطورية العثمانية مطلع العشرينات من القرن الماضي وتفكُّكها.
3. نهاية فترة الاستعمار المباشر.
4. انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة.
5. تعاظم الأزمات المالية العالمية وبداية التراجع العالمي للدور الأميركي.

وباستعراض جملة الأحداث التي كانت تدور في هذه البقعة من العالم في سياقها التاريخي نجد أن صراعًا كان يدور بين القوى الخارجية الطامعة والقوى الداخلية المقاومة حول كيفية تشكيلها وتكييف واقعها، ولأن عناصر القوة الخشنة كانت تتركز بيد القوى الخارجية، وعجز القوى الداخلية عن إدارة عناصر القوة الناعمة التي تمتلكها؛ فإن الأمر كان محسومًا لصالح القوى الخارجية، أمَّا في الوقت الحاضر فتدل المؤشرات على تعاظم دور القوى الإقليمية في تشكيل بنيتها، وهذا الأمر سيغير من أطراف الصراع، ويحوله عن طبيعته التاريخية المعهودة (خارجي، داخلي) ليصبح هذا الصراع دائرًا بين القوى المحلية المتنافسة (داخلي/داخلي).

وتُعد حرب الاستقلال التي خاضها الأتراك مطلع العشرينات ضد غزو الحلفاء على إثر نتائج الحرب العالمية الأولى نقطة تحوُّل في تاريخ الصراع؛ إذ استطاع الأتراك أن يدحروا الغزاة ويردوهم على أعقابهم، ويفرضوا عليهم شروطهم، وقد أتاح انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات، وانتهاء الأحادية القطبية مطلع الألفية الثالثة، الفرصةَ

أمام بروز قوى إقليمية لها أجنداتها الذاتية في رسم قواعد اللعبة على المستوى الإقليمي، كما أن هناك جملة من العوامل الأخرى ساعدت في خلق هذا التحول، من بينها:

1. فشل العملية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين.
2. الصراع أخذ طابعًا مذهبيًّا في بعض جوانبه.
3. صعود التيارات الدينية.
4. ضعف الأنظمة السياسية وتهاوي كثير منها.
5. تطور وسائل الإعلام وسَعَة انتشارها.

إن حدوث مثل هذا التحول في المستقبل القريب سيترتب عليه جملة من المسائل، منها:

- ستظل الولايات المتحدة الأميركية، وحتى نهاية فترة الدراسة 2020، صاحبة التأثير الأكبر في الساحة الدولية، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن الدور الأميركي سيشهد تراجعًا نسبيًّا مع تنامي التيار الذي يدعو للعُزلة، وستضطر الإدارة الأميركية إلى تخفيف الأعباء المالية مع مراعاة المصالح العليا لها. ويشير السياق التاريخي إلى أن النظام الرأسمالي قد عمل على تغيير مركزه أكثر من مرة كآلية من آليات التكيف مع الأزمات التي يعاني منها، وهذا الأمر يفتح الباب أمام خروج الولايات المتحدة من مركزية هذا النظام.
- تدل المؤشرات على أن تركيا وإيران وإسرائيل، وفي فترة لاحقة مصر ما بعد الثورة، هي القوى الأكثر تأثيرًا في الساحة الإقليمية، إلا أن الظروف الدولية والإقليمية والتاريخية والثقافية، بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع إيقاعات التغيرات الداخلية والخارجية، كلها تصب في مصلحة تركيا.
- ستتحول سوريا إلى نقطة رخوة جديدة إلى جانب العراق لتفتح المجال أمام منافسة جديدة بين القوى الإقليمية والدولية.

وقد تبين من خلال تتبع النزوع التاريخي للجيوستراتيجية التركية أن أوروبا والبلاد العربية تشكِّل نقطة الجذب الأهم بالنسبة لتركيا، وخاصة الأطراف الشرقية والجنوبية من أوروبا وسوريا والعراق، وفي ظل عدم تحقق الاستقرار في العراق،

فستبقى تركيا تعمل على توسيع نفوذها هناك إلى جانب إيران والولايات المتحدة؛ فالعراق نقطة مهمة لجميع هذه الأطراف، كما أن اندلاع الثورة السورية واحتمالية انهيار النظام السياسي فيها ستجعل منها منطقة رخوة تسعى تركيا لمد نفوذها إليها.

وتوضح الدراسة أن المجتمع التركي المعاصر يشهد نهضة متصاعدة في مختلف المجالات، ومن أبرزها: ارتفاع نسبة التعليم، وزيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي المحلي، وتراجع نِسَب الإنفاق الدفاعي، إلا أن هناك العديد من المشكلات المترتبة على استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة، كما أن الفجوة بين الريف والمدينة في مستوى الدخل لا تزال مرتفعة، وكذلك نسبة البطالة، وأن النظام السياسي التركي شهد حالة من الاستقرار خلال السنوات العشر الماضية، وتراجع مستوى تدخل الجيش في الحياة السياسية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فمن الملاحظ أن الاقتصاد التركي شهد قفزة كَمِّية ونوعية منذ العام 2002، وانخفضت معدلات التضخم بشكل كبير، وازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد؛ الأمر الذي يعكس مدى ثقة المستثمرين العالميين في السوق التركية، وازدادت معدلات النمو، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي عدَّة مرات، وزاد نصيب الفرد منه، كما تضاعف دخل الفرد أكثر من عشر مرات خلال هذه المدة، وبعد أن كان الاقتصاد التركي على حافة الانهيار عام 2001 قفز ليحتل المرتبة 15 عالميًّا ومن المتوقع أن يحتل مرتبة بين الثامنة والعاشرة عالميًّا بحلول العام 2020.

وعلى الصعيد السياسي، تمكنت القوى السياسية التركية من خلق حالة من التواؤم فيما بينها بعد أن أيقن كل هذه القوى من أنه لا يمكن لأيٍّ منها أن تلغي الأخرى، وانعكس ذلك في بروز نظام سياسي يوفِّق بين قيم القومية والعلمانية والديمقراطية والإسلام؛ مما خفَّف من حدَّة الاستقطاب السياسي في البلاد، ومكَّن من إجراء العديد من التعديلات الدستورية ورفع منسوب الاستقرار السياسي في ظل مشاركة شعبية ملموسة في الانتخابات، والاستفتاءات والتي تفوق مثيلاتها في جميع دول المنطقة.

وقد توصلنا من خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كميًّا إلى أن الاتجاه الأعظم للمؤشرات الإيجابية يزداد، وأن الاتجاه الأعظم للمؤشرات السلبية يتراجع، وهذا يصب في مصلحة الاستقرار سياسيًّا واجتماعيًّا، وينعكس على

حجم النفوذ الإقليمي، وفيما يتعلق بالنزعات الانفصالية، توصلنا إلى أن تركيا- وبالرغم من التنوع العرقي والثقافي فيها- غير مهددة بالانقسام على خلفية إثنية وأن نسبة هذا الخطر في أسوأ الظروف لا تتجاوز 28% حسب مؤشر "أقليات تحت الخطر"، كما أنه لا توجد أية مؤشرات على احتمالية عودة الجيش للتدخل في الحياة السياسية[1].

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فبالرغم من تعثر سياسة تصفير المشكلات، فإن شبكة العلاقات التركية في تحسُّن مطَّرد، وقد تمكنت تركيا من تطوير علاقاتها الإقليمية وبخاصة مع البلاد العربية، وهذه العلاقات مرشحة لمزيد من التحسن في ظل الثورات العربية وصعود التيار الإسلامي إلى الحُكم في كثير من البلاد العربية.

وأخيرًا، وبعد مناقشة السيناريوهات المختلفة لمكانة تركيا الإقليمية (الممكن المتفائل، الممكن المتشائم، المعياري، المحتمل)، فإننا نرجِّح حدوث السيناريو المحتمل بناء على ما تحصَّل من مؤشرات خلال هذه الدراسة، وينطوي هذا السيناريو على تقدم مستمر في موقع تركيا الإقليمي، والابتعاد عن أية مواجهة عسكرية خارج إطار الأمم المتحدة وحلف الأطلسي، والاستمرار في التعامل مع الآخرين على أسس براغماتية وليست أيديولوجية، بالإضافة إلى تبني سياسات متوازنة تراعي التناقضات بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة، ولا تميل لأيٍّ منها على حساب الأخرى قدر الإمكان حفاظًا على مصالحها الحيوية، ومن ثم فإن تركيا على هذا الأساس ليست مجبرة على الاختيار بين توجهاتها الأوروبية وعمقها الإسلامي، وبإمكانها التوفيق بين الجانبين. وتشير الاتجاهات العظمى لجميع المؤشرات إلى أن تركيا تمثِّل قوة إقليمية صاعدة بقوة، وبحلول العام 2020 ستكون تركيا قد قطعت شوطًا كبيرًا باتجاه الدولة المركز، وإذا كان على الدول العربية أن تختار بين تركيا أو إيران أو إسرائيل كدولة مركز للإقليم، فإن تركيا هي الخيار الأفضل لكثير من الاعتبارات التاريخية والثقافية فضلاً عن المذهبية.

---

(1) حمورة، جو، "من الحكم إلى السجن إلى "الحرية": انقلاب أبيض على الجيش التركي"، **المفكرة القانونية**، 4 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://legal-agenda.com/article.php?id=1138&lang=a

قائمة المراجع

الكتب (بالعربية)

1. أكدوغان، لطفي، **سارة المرأة التي هدمت الإمبراطورية العثمانية**، ترجمة دار طلاس (دار طلاس، دمشق، 1995)، ط 1.
2. أكشي، محرم، "في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة"، في محمد عبد العاطي (محرِّر) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1.
3. أوزترك، إبراهيم، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002–2008"، في محمد عبد العاطي (محرِّر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009).
4. أوزوطونا، يلماز، **المدخل إلى التاريخ التركي**، ترجمة أرشد الهرمزي (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005)، ط 1.
5. أوغلو، أحمد داود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010)، ط 1.
6. أوغلو، أديب، "المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا"، في محمد عبد العاطي (محرِّر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1.
7. أوغور، حقي، "تركيا وإيران البُعد عن حافة الصدام"، في محمد عبد العاطي (محرِّر) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1.
8. آراس، بولنت، الحمد جواد، أبو الحسن، خالد، سميرة، صبري، وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012)، ط 1.
9. بارتولد، و، **تاريخ الترك في آسيا الوسطى**، ترجمة سليمان أحمد السعيد (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996)، ط 1.

10. باكير، علي حسن، "تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية"، في محمد عبد العاطي (محرِّر) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1.
11. بروديل، فرناند، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة حسين شريف (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ط 1.
12. بروكلمان، كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي (دار العلم للملايين، بيروت، 1968)، ط 5.
13. فريد بك، محمد، **تاريخ الدولة العليَّة العثمانية** (دار النفائس، عمان، 2006)، ط 10.
14. بوزرسلان، حميد، **تركيا المعاصرة** (دار الكلمة، أبوظبي، 2009)، ط 1.
15. بيليس، جون، سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية** (مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004)، ط 1.
16. التركماني، أسامة، **موجز تاريخ الترك والتركمان قبل الإسلام وبعده** (دار الإرشاد، حمص، 2009)، ط 1.
17. تركماني، عبد الله، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا** (دار نقوش عربية، تونس، 2010)، ط 1.
18. توفلر، ألفين، **تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة**، ترجمة فتحي بن شتوان، ونبيل عثمان (الدار الجماهيرية، طرابلس، 1992)، ط 1.
19. جحا، شفيق، البعلبكي، منير، عثمان، بهيج، **المصور في التاريخ** (دار العلم للملايين، بيروت، 1999)، ط 1، ج 6.
20. جفال، عمار، **التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، 2005)، ط 1.
21. الجليلي، طلال، **قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية** (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، الموصل، 2006).
22. الحاروني، علي، **العلاقات الخليجية-التركية بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل** (مركز الإمارات للدراسات والإعلام، أبو ظبي، 2009).
23. حسن، ياسر أحمد، **البحث عن مستقبل** (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006)، ط 1.
24. الحضرمي، عمر، العلاقات العربية-التركية: تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها (دار جرير، عمان، 2010)، ط 1.
25. حلاق، حسان علي، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد 1908-1909 (دار بيروت المحروسة، بيروت، 1993)، ط 3.
26. درويش، هدى، العلاقات التركية-اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين (دار القلم، دمشق، 2002)، ط 1، ج 1.
27. دلي، خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999)، ط 1.

28. دورتي، جيمس، بالتسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1985)، ط 1.
29. رضوان، وليد، العلاقات العربية–التركية (دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وحزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية–التركية، العلاقات السورية–التركية نموذجًا) (شركة المطبوعات، بيروت، 2006)، ط 1.
30. روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1993)، ط 1.
31. السفارة التركية، تركيا والعالم 2010–2020: ظهور طرف فاعل على الساحة العالمية (شركة أي إم جرافيك، القاهرة، 1999)، ط 1.
32. الشاذلي، محمود ثابت، المسألة الشرقية: دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299–1923 (مكتبة وهبة، القاهرة، 1989)، ط 1.
33. شلبية، محمود إبراهيم، **السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي** (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2000).
34. صالح، محسن (محرِّر)، **تركيا والقضية الفلسطينية** (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010)، ط 1.
35. الصلابي، علي محمد، دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي (مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2006)، ط 1.
36. الصلابي، علي محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000)، ط 1.
37. عبد الحي، وليد، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** (مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، 2009) ط 1.
38. عبد الحي، وليد، **تحول المُسلَّمات في نظريات العلاقات الدولية: دراسة مستقبلية** (مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994) ط1.
39. عبد الحي، وليد، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** (المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002) ط 1.
40. عبد الحي، وليد، **مشروع الشرق الأوسط الكبير: البُعد الجيوستراتيجي** (الأمانة العامة للأحزاب العربية، عمان، 2006)، ط 2.
41. عبد الحي، وليد، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007).
42. العتابي، عبد الزهرة شلش، **توجهات تركيا نحو دول الخليج العربي** (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002)، ط 1.
43. عثمان، حسين، **النظم السياسية** (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006).
44. العطار، لبيبة، حلاوة، محمود، **مقدمة في أساليب التحليل الإحصائي** (الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2006).

45. عوض الله، عبد العزيز محمد، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة** (مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، 2000)، ط 1.
46. فولر، غراهام، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي،** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009)، ط 1.
47. كرامر، هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،** ترجمة وتحقيق فاضل جكتر (مكتبة العبيكان، الرياض، 2001)، ط 1.
48. كيلاني، هيثم، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، 1996)، ط 1.
49. لنشو فسكي، جورج، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية،** ترجمة جعفر خياط (مكتبة دار المتنبي، بغداد، 1964)، ج 2.
50. ليندنشتراوس، غاليا، **فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل،** ترجمة يوسف غنيم (مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، تل أبيب، 2010).
51. محفوظ، عقيل سعيد، **جدلية المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008)، ط 1.
52. محمد، تامر كامل، **العلاقات التركية-الأميركية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004)، ط 1.
53. معوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998)، ط 1.
54. النعيمي، أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا** (الجنان للنشر، عمان، 2010)، ط 1.
55. النعيمي، أحمد نوري، **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط** (الجنان للنشر، عمان، 2010)، **ط** 1.
56. النعيمي، لقمان عمر، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007)، ط 1.
57. نور الدين، محمد، **تركيا: الصيغة والدور** (رياض الريس، بيروت، 2008)، ط 1.
58. نور الدين، محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (رياض الريس، لندن، 1997)، ط 1.
59. نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998)، ط 1.
60. نور الدين، محمد، "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات" في محمد عبد العاطي (محرِّر) **تركيا بين صراعات الداخل ورهانات الخارج** (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009)، ط 1.

61. نوفل، ميشال، زيادة، خالد، وآخرون، **العرب والأتراك في عالم متغير** (مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، 1993)، ط 1.
62. نوفل، ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010)، ط 1.
63. هلال، رضا، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع السياسي بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي (دار الشروق، القاهرة، 1999)، ط 1.
64. هنتينغتون، صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية عبدو (دار الساقي، بيروت، 1993)، ط 1.

الدوريات والمجلات والصحف

1. باكير، علي حسين، "تركيا والصين أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي"، **مجلة مدارات استراتيجية**، (العددان 7–8 يناير/كانون الثاني وإبريل/نيسان 2011).
2. باكير، علي حسين، "القوات المسلحة التركية تحت المجهر: العديد، العتاد، الهيكل التنظيمي، أماكن الانتشار"، **صحيفة السياسة الكويتية**، (1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).
3. خوري، أرنست، "تركيا حكومة بستة رؤوس"، **صحيفة الأخبار**، (العدد 1462، 15 يوليو/تموز 2011).
4. زكي، رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، **عالم المعرفة**، (العدد 226، 1997).
5. سياري، صبري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، **الدراسات الفلسطينية**، (العدد 3، صيف 1997).
6. شيحة، عماد، "تركيا والشرق الأوسط دور إقليمي متجدد"، **قضايا استراتيجية**، (العدد 72، مارس/آذار 2010).
7. صالحة، سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة الحالية"، **الشرق الأوسط**، (العدد 10386، 6 مايو/أيار 2007).
8. عبد الجليل، طارق، "تأثير الورقة الخارجية على الانتخابات التركية"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 185، يوليو/تموز 2011).
9. عبد الحي، وليد، "مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية"، **المستقبل العربي**، (العدد 312، فبراير/شباط 2005).
10. عبد المجيد، سعد، "مؤسسات المجتمع المدني في تركيا"، **مجلة المنار الجديد**، (العدد 49، شتاء 2010).
11. العناني، خليل، "تركيا والولايات المتحدة مصالح استراتيجية متبادلة"، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية**، (العدد 12، يناير/كانون الثاني 2011).
12. غانم، إبراهيم البيومي، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية–الأوروبية"، **مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية**، (العدد 21، يناير/كانون الثاني 2011).

13. كالين، إبراهيم، "السياسة الخارجيـــة التركيـــة الجديـــدة"، **النـــهار اللبنانيـــة**، (27 أكتوبر/تشرين الأول 2010).
14. مصطفى، عبد الجبار، الجليلي، طلال، "المؤسســـة العســـكرية التركيـــة: الخلفيـــات والتوقعات"، **أوراق تركية معاصرة**، (العدد 1/4، 10 سبتمبر/أيلول، 1990).
15. مقلد، حسين، "تركيا والاتحاد الأوروبـــي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مجلد 26، العدد 1، 2010).
16. ميرال، زيا، س.باريس، جوناثان، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجيـــة التركيـــة"، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، (العدد 60، أكتوبر/تشرين الأول 2010).

مواقع وصفحات الإنترنت

1. أرانديتش، بولنت، "رفع كفاءة الجيش التركي أولوية قصوى لأردوغان وداوود أوغلو"، **عربـــي 21**، 1 ديسمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشـــرين الأول 2015):

http://arabi21.com/story/792724/%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D9%88%D9%89-%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%88

2. اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، "تقرير حول منتدى الأعمال الخليجـــي–التركـــي الأول 5–7"، فبراير/شباط 2012، **بوابة الخلـــيج الاقتصـــادية**، (تـــاريخ الـــدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

file:///C:/Documents%20and%20Settings/Niceeee/My%20Documents/Downloads

3. أردوغان، رجب طيب، "تصريح حول زيادة عدد المواليد في تركيا"، **أخبار العالم**، 10 مايو/أيار 2010، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/شباط 2011):

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=37178

4. أرغون، نهاد، "كلمة في افتتاح المؤتمر العربـــي التركي للتعاون الصناعي في إسطنبول"، **صحيفة الجمهورية التركية**، 6 ديسمبر/كانون الأول 2011، (تـــاريخ الـــدخول: 19 يونيو/حزيران 2012):

http://en.cumhuriyet.com/?hn=298430

5. أطلس بيانات العالم، "تركيا – عدم مساواة الدخل – مؤشر GINI"، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):

http://ar.knoema.com/atlas/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/topics/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1/%D8%B9%D8%AF

%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-GINI

6. أيديز، سميح، "شيء عن حالة حرية الصحافة في تركيا"، **حريات**، 13 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 20 يناير/كانون الثاني 2012):

http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=something-rotten-about-the-state-of-press-freedom-in-turkey-2011-03-07

7. أيوب، محمد، "معادلة الثورات العربية... هل تخلّت تركيا عن الحياد؟"، **قنطرة للحوار مع العالم الإسلامي**، 3 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 3 أغسطس/آب 2012):

http://ar.qantara.de/c20223i0p320/index.htm

8. إيشلر، أمر الله، "مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات العربية-التركية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، 5 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 21 إبريل/شباط 2012):

http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html

9. باسيك، جوخان، "الدويتو التركي-الأميركي في الشرق الأوسط"، **مفكرة الإسلام**، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2011، (تاريخ الدخول: 8 مايو/أيار 2012):

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/10/05/135260.html 2011/10/5

10. باكير، علي حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (29 يونيو/حزيران 2011)، (تاريخ الدخول: 6 أغسطس/آب 2012):

http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413

11. البنك الدولي، "بيانات ومؤشرات الدول"، **البنك الدولي**، (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2011):

http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.NENR/countries/1W?page=5&display=default

12. بياتلي، كمال، "تكريس العلمانية في تركيا"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2012):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4c456431-776f-42cb-9bdb-2b6cf1742216

13. بي بي سي عربي، "أردوغان يعلن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في تركيا"، **بي بي سي**، 12 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/08/150821_turkey_snap_elections

14. البنك الدولي، "المؤشرات"، (تاريخ الدخول: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011):

http://data.albankaldawli.org/indicator

15. بوابة حزب العدالة والتنمية التركي، "الهدف عام 2023"، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://ak-parti-arabic.blogspot.com/p/12.html

16. التكنوقراطية، "الموسوعة العربية"، (تاريخ الدخول: 14 يوليو/تموز 2011):

http://www.arabency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

17. "توقيع مذكرة تفاهم تمهِّد لعلاقات استراتيجية خليجية-تركية"، **الجزيرة نت**، 3 سبتمبر/أيلول 2008، (تاريخ الدخول: 20 إبريل/نيسان 2012):

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CF9DE477-ED2F-4C6F-A7CA-F7FBA184CDE.2htm

18. الجمهورية التركية، "الدستور التركي"، **الجمعية الوطنية التركية**، (تاريخ الدخول: 25 سبتمبر/أيلول 2015):

https://global.tbmm.gov.tr/docs/constitution_en.pdf

19. الحاج، سعيد، "تركيا والاتحاد الأوروبي.. خطوة للأمام وعشر للوراء"، **الجزيرة نت**، 19 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/1/13/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1

20. الحاج، سعيد، "الانتخابات التركية: قراءة في النتائج والسيناريوهات"، **الجزيرة نت**، 9 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA

21. حمورة، جو، "من الحكم إلى السجن إلى "الحرية": انقلاب أبيض على الجيش التركي"، **المفكرة القانونية**، 4 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):

http://legal-agenda.com/article.php?id=1138&lang=a

22. خشرم، عمر، "الصراع من بوابة الاقتصاد"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/be53fe8c-0ad0-4b19-be91-7bd578a0cdce

23. الدستور التركي، (تاريخ الدخول: 12 يناير/كانون الثاني 2012):
http://www.byegm.gov.tr/mevzuat/anayasa/anayasa-ing.htm
Freedom House Institute, State of freedom in Turkey, (Visited on 15 February 2012): https://freedomhouse.org/country/turkey

24. رايت، جون، "تصريح صحفي لوكالة الأنباء رويترز"، 1 فبراير/شباط 2012، (تاريخ الدخول: 2 أغسطس/آب 2012):
http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARACAE81Q0B420120210

25. الرحمن، ذكر، "التعاون التركي-الهندي آفاق واعدة"، **الاتحاد**، 29 أكتوبر 2011، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=62185

26. رضا، علي، "هدف تركيا 2023 ما بين آمال المستقبل وتحديات الحاضر"، **ساسة بوست**، 23 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 26 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.sasapost.com/opinion/the-goal-of-turkey-in-2023

27. زكريا، أحمد، "نظرة على استفتاء التعديل الدستوري التركي"، **إيلاف**، 24 سبتمبر/أيلول 2010، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلول 2015):
http://elaph.com/Web/opinion/2010/9/598810.html

28. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، "الأقليات والطوائف في تركيا"، **الجزيرة نت**، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

29. السرجاني، خالد، "تركيا والثورات العربية"، **البيان**، 30 يوليو/تموز 2011، (تاريخ الدخول: 2 يونيو/حزيران 2012):
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-07-30-1.1479819

30. شعبان، فكري، "نشأة العلمانية وقواها في تركيا"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2006.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2883aed0-ddb7-4bd5-9bfc-2210d59cf7ea

31. شقير، شفيق، "النظام التركي"، **الجزيرة نت**، 10 مارس/آذار 2004، (تاريخ الدخول: 28 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/A0D5ED37-DADA-49CA-A126-2662A02334FB

32. الشهوان، نوفل،"بعض الاتجاهات الإقليمية للتغيير التقني في التنمية الاقتصادية"، **مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل**، (تاريخ الدخول: 18 ديسمبر/كانون الأول 2011):
http://www.regionalstudiescenter.net/site/journals/analyses_files/Nawfal%20%20%20%20Regional%20Trends%20for%20Tech.%20Change.htm

33. الصاوي، عبد الحافظ، "مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية-التركية"، **الجزيرة نـــت**، 28 يوليو/تموز 2013، (تاريخ الدخول:2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/28/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

34. عبد الفتاح، بشير، "الانتخابات البرلمانية وأزمة المعارضة التركية"، **الجزيـــرة نـــت**، 26 يونيو/حزيران 2011، (تاريخ الدخول: 29 يناير/كانون الثاني 2012):
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2C237827-8145-47E0-BCB6-A316E845805B.htm

35. عبد القادر، نزار، "العلاقات التركية-الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 325، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2012):
http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26143

36. عرفة، جمال، "تركيا: "الانقلاب الدستوري" بدلاً من "الانقلاب العسكري" للـــتخلص من الإسلاميين"، **المسلم**، 14 يونيو/حزيران 2008، (تاريخ الدخول: 29 سبتمبر/أيلـــول 2015):
http://almoslim.net/node/94932

37. عز العرب، محمد، "العلاقات التركية-الإيرانية، الدوافع والمنـــافع"، **مركـــز الأهـــرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، أكتوبر/تشرين الأول 2004، (تاريخ الدخول: 5 أغسطس/آب 2012):
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C1RN49.HTM

38. علي، عبد الكريم، "مواجهة طويلة تصل إلى التعايش"، **الجزيرة نت**، (2 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a872835f-ac30-4e41-ac58-43e6f44481d0

39. قناة الجزيرة، النشرة الإخبارية، 17 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 7 أغســـطس/آب 2012).
http://www.aljazeera.net/news/pages/b97391ab-76c5-4787-9fb6-30136e14f50c

40. كانبولات، حسن، "نحو حقبة جديدة في العلاقات التركيـــة-الأذربيجانيـــة"، **زمـــان التركية**، 17 أغسطس/آب 2011، (تاريخ الدخول: 17 مارس/آذار 2012):
http://www.todayszaman.com/columnist-254100-toward-a-new-era-in-turkish-azerbaijani-relations.html

41. كوش، عمر، "العلاقات السورية–التركية من التأزم إلى التعاون"، **الجزيرة نت**، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2012):
http://aljazeera.net/analysis/pages/c8cd9c2f-5736-4bde-a9a8-0b3bb4a5ea90
42. محلي، حسني، "الجيش التركي: انحياز مطلق للعلمانية"، **الجزيرة نت**، 29 أغسطس/آب 2007)، ط 1.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ccdb504b-3d05-43a9-8e3f-96f11befaec2
43. محمود، رستم، **دستور جديد لتركيا دراسة حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2 يونيو/حزيران 2011).
http://www.dohainstitute.org/release/41b7e698-4775-4fd1-bdf0-edc02eb3d074
44. المدني، عبد الله، "طفرة في العلاقات الصينية–التركية"، **أخبار عالمية عن تركستان الشرقية**، 23 يناير/كانون الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 5 مايو/حزيران 2012):
http://www.turkistanweb.com/?p=2075
45. المعرفة، "قائمة البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية"، (تاريخ الدخول 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015):
http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9
46. منظمة حلف شمال الأطلسي، "الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير"، 18نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 16 مارس/آذار 2012):
http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52956.htm
47. موسى، محمود، "السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربح والخسارة"، **الأهرام**، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2012):
http://democracy.ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=362589&part=2
48. الميرغني، إلهامي، "قراءة رقمية سريعة في نتائج الانتخابات التركية"، **الحوار المتمدن**، العدد 4833، 10 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/أيلول 2015):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=471642
49. ياشا، إسماعيل، "ملابسات قرار المحكمة الدستورية في تركيا"، **الجزيرة نت**، 7 أغسطس/آب 2008، (تاريخ الدخول: 8 أكتوبر/تشرين الأول 2011):
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/7a15e0cd-27dd-4781-90df-80a74747cdd849CA-A126-2662A02334FB
50. اليمني، فتح الله، "معالم النهضة التركية الحديثة"، **مركز العلاقات العربية التركية**، 18 إبريل/نيسان 2013، (تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول 2015):
http://taimturkey.com/ar/---_m3774.htm

الكتب (بالإنجليزية)

1. Ahmed, F. *The Making of Modern Turkey (Making of the Middle East),* (Routledge, 1993).
2. Dick, C.J. *The Future of Conflict: Looking out to 2020,* (Conflict Studies Research Centre, 2003).
3. Erickson, M. Erickson, L. *Russia: War Peace and Diplomacy*, Nicolson, London, 2004).
4. Friedman, G. The next 100 Years a Forecast for the 21st Century, (Doubleday, New York, 2009).
5. Gregor, Mc. *Arming for Asymmetric Warfare, Turkey's Arms Industry in the 21st Century*, (The Jamestown Foundation, Washington, 2008).
6. Hale, W. "The Turkish Army in Politics 1960-1973", In finkleand Nukhet, Sirrna, *Turkish state*, *Turkish Society*, (Routledge, London, 1990).
7. Kennedy, p. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000,* (Random House, New York, 1987).
8. Kuper, A. J. *The social science Encyclopedia*, (Routledge, London, 1983).
9. Lord, K. *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the TurkishEmpire*, (Morrow quill paperbacks, New york, 1977).
10. Monty, M. Gurr, T. R. *Peace And conflict 2005*, (Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, 2005).
11. Muir, R. *Modern Political Geography,* (Macmillan, London, 1981).
12. Peimani, H. *Failed Transition, Bleak Future? War and Instability in Central Asia and Caucasus,* (Greenwood Publishing Group, 2002).
13. Rbobert Gurr, Peoples Versus States: *Ethno Political conflict and Accommodation at the End of the 20th Century*, (US Institute of Peace,Washington.2000).
14. Selcuk, F., Ertugrul, A., *A Brief Account of the Turkish Economy, 1980-2000,* (Bilkent University, Ankara, 2003).
15. Sicker, J. Nye, Jr. "The Changing Nature of American Power" in Phil Williams (ed.) *Classic Reading of International Relations*, (Wordsworth Publishing Company, California, 1994).
16. Sicker, M. *The Islamic World in Decline: From the Treaty of Karlowitz to the Disintegration of the Ottoman Empire*, (Westport, CT, praeqer, 2001).
17. Sicker, J. Nye, Jr., "The Changing Nature of American Power" in Phil Williams (ed), Classic Reading of International Relations, (Wordsworth Publishing Company, California, 1994).

الرسائل الجامعية

1. Aktas, Gulbahar yelken, “Turkish Foreign Policy: New Concepts and Reflections”, Unpublished Master Thesis, (Middle east technical university, December 2010).

المقالات والأوراق البحثية

1. Akay, Hale, “Security Sector in Turkey: Questions, Problems, and Solutions”, **Turkish Economic and Social Studies Foundation**, Democratization Program, (February Ankara, 2010).
2. Atlı, Altay, “Businessmen and Turkey’s Foreign Policy”, **International Policy and Leadership Institute**, Policy Brief Series 2011, 2011).
3. Bensahl, Nora, “Byman, Daniel, The Future Security in the Middle East”, (Rand Project, 2004).
4. Berument, Hakan, Kamuran, Malatyali, “Inflation in Turkey”, The Central Bank of the Republic of Turkey, Research Department, (Ankara, 1999).
5. Birdsal, Nancy, “The Indispensable Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest”, **Center for Global Development**, 2010.
6. Darius, Mahdi, Nazemroaya, “Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a New Middle East”, **Global Research**, (18 November 2006).
7. Hans Binnendijk, “Focus on the Middle East, (Autumn no 9, 1995).
8. Inanc,G, “Turkish diplomacy in Iraq1977-1999”, **Cultural Center**, (Istanbul, 2008).
9. İzmen, Ümit, Yılmaz, Kamil, “Turkey’s Recent Trade and Foreing Direct Investment Performance”, Working Paper series, Working Paper 0902, (TÜSİAD-KOÇ **Uinversity Economic Research** (Stanbul, March 2009).

11. Oppenheimer, Michael, “Turkey 2020”, **Center of Global Affairs, New York University**, (Spring 2011).

10. The World Bank, “Realizing Azerbaijan's Comparative Advantages in Agriculture, Azerbaijan Agricultural Markets Study”, (The World Bank, 2005).

الوثائق والتقارير الرسمية

1. American National Intelligence Council, “Global Trends 2025: A Transformed World Formed”, (ANIC, Washington, 2008).
2. Bikmen, F. Oglu, Z. Meydan (Editors), “Civil Society in Turkey an Era of Transition”, (Country Report 2011).

3. Education Audiovisual and Culture Executive Agency, “Organization of the Education System in Turkey 2009/2010”, (Istanbul 2009).
4. European Commission Trade, “Turkey EU Bilateral Trade and Trade with the World”, (ECT, Brussels,8Jun2011).
5. Heritage Foundation, “Index of Economic Freedom, Economic Freedom Score” In partnership with Wall street journal, (Washington, 2015).
6. International Monetary Fund (IMF),”World Economic Outlook”, (IMF New York, April 2010).
7. Marshall, G, Monty, Gurr, Ted, Robert, “Peace and conflict 2005”, (Center for International Development and Conflict Management Department of Government and Politics, University of Maryland, Maryland, 2006).
8. Organization of the Islamic Conference, “Academic Rankings of Universities in the OIC Countries”, (OIC, Rabat, 2009) a preliminary report 2004-2008.
9. The republic of Turkey, General Directorate for Economic Sectors and Coordination General Outlook, Industry Department Turkey Prime Ministry State Planning Organization, Sectors Profiles of Turkish Industry, (SPO, Ankara, February 2004).
10. The World Bank, “The Road Not Traveled, Education Reform in the Middle East and North Africa, Trends in International Mathematics and Science study (TIMSS)”, (Washington D.C., February 2009).
11. Transparency International, “Corruption perceptions index 2011”, (Berlin,germany, 2011).
12. Turkish Republic, The Constitution of the Republic of Turkey, The third Part Basic bodies of the Republic, Chapter II, Executive Authority, (Ankara 1982).
13. Turkish Statistical Institute, “Data Access and Publication Catalogue”, (TurkStat, Ankara 2011).
14. Turkish Statistical Institute, “Statistical Indicators 1923-2009”, (Turkstat, Istanbul, 2010).
15. Turkish Statistical Institute, “Women in Statistics”, (Turkstat, Ankara, 2010)
16. Turkish Statistical Institute, “Turkey’s Statistical Yearbook, 2010”, (TurkStat, Ankara,2011).
17. Turkish Statistical Institute, “Turkey's statistical year book 2011”, (turkstat, Ankara,2012).
18. Turkish Statistical Institute, “Result Of Poverty study”, (Turkstat, Ankara, 6 January 2011).
19. Turkish ustrialists’s and Businessmen’s Association, “Investment Environment in Turkey Foreign Direct Investments”, (Investors Advisory Council Meeting, Istanbul, 15 March 2004).
20. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division “World Population Prospects: The 2008 Revision, (UN, New York2009).

المواقع وصفحات الإنترنت

1. Ali, Arslan, “The Turkish Power Elite”, **International Journal Of Human Sciences**, Vol 3, 24 February 2006.
http://www.jhumansciences.com/ojs/index.php/IJHS/article/view/14/26
2. Alpay, sahin, “New middle class and democracy in Turkey”, **Today's Zaman**, 11 June 2007.
http://www.todayszaman.com/columnist-113637-the-new-middle-class
3. “An Evolving Relationship”, **Carnegie Endowment for international peace**, 19 August 2011.
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship
4. Aras, Bulant, “Turkish Policy Toward Central Asia”, **Todays Zman**, 15 April 2008.
http://www.todayszaman.com/tzweb/detaylar.do?load=detay&l
5. Berlinski, Claire, “Istanbul's Crime Conundrum”, **City Journal**, vol 19, no 3, Summer 2009.
www.city-journal.org/2009/19_3_istanbul-crime.html
6. Bilgin, Fevzi, “Turkey’s, Constitutional Moment”, **Washington Review of Turkish and Eurasian Affairs**.
www.thewashingtonreview.org/articlesBozkurt,
7. Bozkurt Abdullah “Is Israel a National Security Threat for Turkey?”, **Today Zaman**, 24 August 2010.
http://www.todayszaman.com/columnist/abdullah bozkurt/is-israel-a-national-security-threat-for-turkey_219832.html
8. Burak, Begum, “The Impact of Political Culture on Policy-Making Processes: The Turkish Case”, 23 August 2011.
http://thegwpost.com/2011/08/23/the-impact-of-political-culture-on-policy-making-processes-the-turkish-c
9. Çaha, Ömer, “What do Opinion Polls Tell us About Turkey”, **Turkish Review**, 5 October 2011.
http://www.turkishreview.org/surveys/what-do-opinion-polls-tell-us-about-turkey_540625
10. Editor,”Turkish government Raises Defense Budget for Next Year”, **Daily News**, 12 October 2013.
http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-government-raises-defense-budget-for-next-year.aspx?pageID=238&nID=56122&NewsCatID=344
11. Editor, “Turkish Private Industry Becomes Driving Force Behind Economic Growth”, **Business Turkey Today**, 5 April, 2011.

www.businessturkeytoday.combehind-economic-growth April 2011 05

12. FITA, “Turkey Introduction”.
http://fita.org/countries/turkey.html
13. “Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO)”, Country Profiles, Index.
http://www.fao.org/countryprofiles/index.asp?lang=ar&iso3=TUR
14. Gasimli, Vusal, “Azerbaijani-Turkish Economic Cooperation: Win-Win Situation”, International Relations Studies Platform for Turkey, (27 february 2012).
http://www.anatoliadaily.com/irst/index.php/main-subjects/ca
15. Glogowska, Justyna, “Future Perspectives of Turkey-Egypt Relation”, **Wise Men Center for strategic Studies**.
http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=430:future-perspectives-of-turkey-egypt-relations&catid=77:ortadogu-analizler&Itemid=147
16. Guild, Ford, “Who Rules Turkey: The Turkish Power Elite and the Roles: Function sand Social Backgrounds of Turkish Elites”, **University of Surrey**.
www.scribd.com/doc/14136475/The-Turkish-Power-Elite
17. Gür, Cagdas, Hülya, “Urban-Rural Interrelationship and Issues in Turkey”.
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?display=default
18. International Institute for Democracy and Electoral Assistance, “Voter Turnout Data for Turke”.
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=223
19. Kapila, Subhash, “Turkey-India Strategic Partnership”, The Indian Imperatives, South Asia Analysis Group, (29 July 2008).
http://www.southasiaanalysis.org/%5Cpapers28%5Cpaper2788
20. Kearny, A.T. “Globalization Index Data, Methodology”, 2010.
http://www.atkearny.com/main.taf?=5,4,1,127
21. Kirchick, James, “Another-Israel, Kurd and Jews Share a Similar history and Common Enemy”, **Tablet Magazine**, 18 October 2010.
http://www.tabletmag.com/news-and-politics/47651/another-israel
22. Kutlay, Mustafa; Catalano, Arianna, “Making Deals Instead of Wars: New Turkey's Approach for Greece in the Doldrums”, **International Strategic Research Organisation**.
http://www.usak.org.tr/EN/makale.asp?id=1486
23. Markedonov, Sergey, Ulchenko, Natalya, “Turkey and Russia: An Evolving Relationship”, **Carnegie Endowment for international peace**, 19 August 2011.
http://carnegieendowment.org/2011/08/19/turkey-and-russia-evolving-relationship

24. “Media landscape: Turkey”, **European Journalism Centre**. www.ejc.net/medialandscape/turkey
25. Minorty Rights Group International, “Peoples Under Threat (2008-2011)”, **Rights Group International**. http://www.minorityrights.org/10744/peoples-under-threat/peoples-under-threat-2011.html
26. ÖZCAN, Mesut, “Turkish Foreign Policy Towards Iraq in 2009", **Center for Strategic Research**, (Autumn-Winter 2010). http://sam.gov.tr/turkish-foreign-policy-towards-iraq-in-2009/
27. Peters, Ralph, “How a Better Middle East Would Look”, **Armed Forces Journal**, (June 2006). www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899
28. Popham, Peter, “The Big Question: Who are The PKK, and Could they Draw Turkey into the Iraq Conflict?”, **The Independent**, 23 October 2007. http://www.independent.co.uk/news/world/europe/the-big-question-who-are-the-pkk-and-could-they-draw-turkey-into-the-iraq-conflict-395192.html
29. Ranking Web of World Research Centers, “Ranking web of universities”. http://www.webometrics.info/top16000.asp
30. Republic of Turkey Prime Ministry, “State Planning Organization”. http://www2.dpt.gov.tr/konj/DPT_Tanitim/index1.htm
31. Republic of Turkey Prime Ministry Investment Support and Promotion Agency of Turkey, “Foreign investments in Turkey”. http://www.invest.gov.tr/ARSA/THEAGENCY/Pages/OurServices.aspx
32. Republic of Turkey Prime Ministry, “State Planning Organization, Strategic Plan 2023”. http://www2.dpt.gov.tr/konj/DPT_Tanitim/index1.html
33. Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, “Relations between Turkey and Georgia”. http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-georgia.en.mfa.
34. “Rural Poverty Portal”. www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/turky
35. Russel, James, A, “Regional Threats and Security Strategy: The Troubling Case of Today’s Middle East”, **Stratgic Studies Institute**, (United States Army War College, November 2007). http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/summary.cfm?q=814
36. Sansal, Burak, “Political parties in Turkey”, **All about turkey**. http://www.allaboutturkey.com/parti.htm
37. The Turkish Foreign Ministry, “Relations between Turkey and Bulgaria”. http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-bulgaria.en.mfa

38. The Turkish Foreign Ministry, “Relations between Turkey and Romania”. http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-romania.en.mfa
39. Transparency International the Global Coalition Against Corruption, “CorruptioN by country/Territory, Turkey”. http://www.transparency.org/country/#TUR
40. Tumanov, Valery, “Turkey and Georgia, the partnership is disputable”, **Military Review**. http://www.peacekeeper.ru/en/?module=news&action=view&id=14169
41. “Turkey Military Strength”. http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id =Turkey
42. Turkish Central Bank, “Military balance 2010”, Ankra 20 December 2010. www.iiss.org/publications/military-balance
43. Turkish Grand National Assembly, “Election Results from 1946 Until Today”. https://global.tbmm.gov.tr/docs/secim_sonuclari/secim3_en.pdf
44. Turkish Russian Relations: “A Rapprochement with Global Importance”, **New York Turkish Club**, Turkish Classes in NY, 10 March 2011. www.nycturkishclub.com/blog/&usg=ALkJrhidWCbtnLSx9Qh2_Fs0HSRhml G9Lg
45. United States Census Bureau, “International Population Data”. http://www.census.gov/population/international/data/idb/region.php
46. United Nations Statistics Division, “Handbook of Statistics”. http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=TURKEY
47. Wesselkamper, Eric, “Electoral System Design and Ethnic Separatism: A Rationalist Approach to Ethnic Politics in Eastern Europe”, (Political science Department, Illinois Wesleyan University). http://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1019&context
48. Yesilada, Birol, Efird, Brian, Noordiik, Peter, “Competition Among Giants: A Look at How Future Enlargement of the UN, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects”, the 2010 Revision Analytical Report. http://www.un.org/esa/population/publications/WPP2010/WPP2010_Volume3 .htm.date